

عُلُوٌّ مِنَ الْحَدِيثِ

وَمُضْطَلِحُهُ

عرض ودراسة

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب
بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

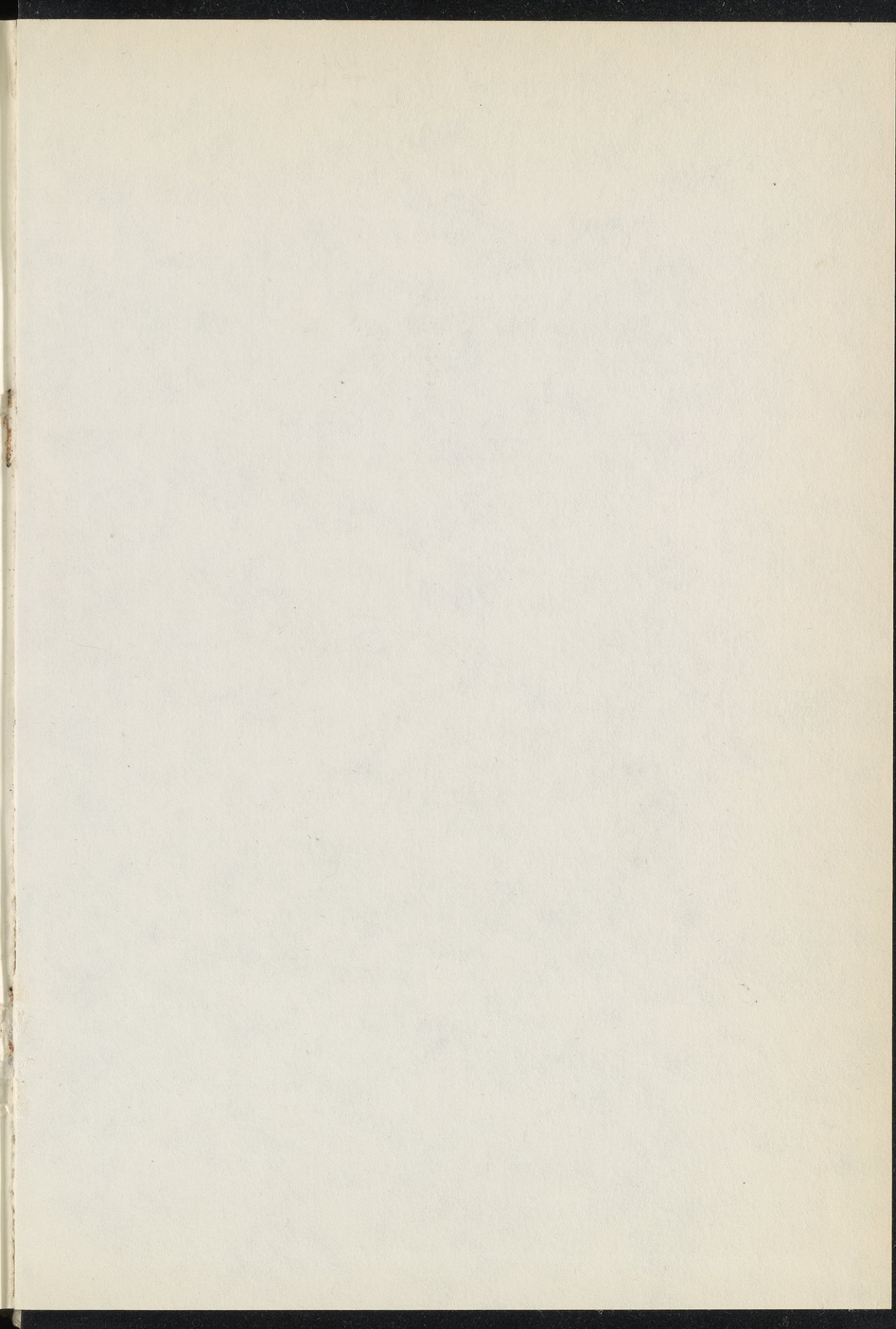
مطبعة جامعة دمشق



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**





‘Ulūm al-ḥadīth.

عُلُومُ الْحَدِيثِ

وَمُصْطَلَحُهُ

عرض ودراسة

al-Sāliḥ, Ṣubḥī

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات في كلية الآداب
بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

مطبعة جامعة دمشق

Near East

BP

136

.4

.S2

1963

C.1

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م

الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

الاهداء

إلى الذي قضى نخبه وهو يتلو كتاب الله المجيد
وحبب إلي السنة المطهرة ، وأورثني بجمعها كنزاً لا يفنى
من جوامع الكلم ، ونوابغ الحكيم

إلى أبي

12

12

12

12

12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

للطبعة الثانية

لايسعني - وقد منّ الله عليّ بطبعة ثانية لهذا الكتاب - إلا أن أصرح قرائي الأعزاء بأنّي أعدت طبعه بمباحثه نفسها ، وأنّي لم أستشعر الحاجة إلى إجراء أي تعديل جوهري فيه . ولولا التبويب الجديد الذي أدخلته عليه ، والحرف الجميل الذي اخترته لطباعته ، والثوب القشيب الذي ألبسته إياه ، لما عرف أحد أنه طبع الطبعة الثانية .

والحقّ أن اقتصاري فيه على المادة العلمية الرصينة جعل من الصعوبة بمكان كل نقص منه أو زيادة عليه . ولقد خيل إليّ - حين نقد الكتاب واحتجت إلى إعادة طبعه - أن في وسعي إضافة بعض المباحث إليه ، بإثارة بعض الموضوعات التي تعمدت تركها في الطبعة الأولى ، كمسألة الحديث من التشريع الإسلامي ، والبلاغة النبوية ، أو بإثارة بعض المشكلات الجديدة : كأثر الحديث في كتب الرواية الأدبية ، والاحتجاج بالحديث ، ولكن الذي منعني من ذلك أن أهم نقد ووجه إلى هذا الكتاب تشعبه وتكاثر مادته ، فقد اشتمل في آن واحد على تاريخ الحديث ، وعلوم الحديث ومصطلحه ، وإن أي زيادة عليه - مهما تكن طفيفة - لا بد أن تزيل عنه صفة الدقة والاختصاص ، مع أنّي منذ ألفته قصدت به إلى التبسيط ولم أقصد به قط إلى التعميم .

ولانه لمن الغريب حقاً أن بعض زملاء في جامعة دمشق نصحنى بحذف بعض مباحث هذا الكتاب ، أو بالنقصان منه على الأقل ، وخص بالذكر فصل « تدوين الحديث » ، على حين تعمدت الإطالة في هذا البحث لما نعانينه في طائفة من شبابنا المثقف من الارتباب في هذا التدوين وإثارة الشكوك حوله . ونصحنى زملاء آخرون بحذف بعض العبارات ، وقد اقتنعت بوجود حذفها ، فلت بذلك الى النقصان لا إلى الزيادة ، وعسى أن أكون وفقت إلى إرضاء ربي ونفسي والناقدين بالعمل العلمي الرصين .

وكما سألت الله أن يمنحنى حسن القبول بالطبعة الأولى ، أتضرع إليه راجياً أن يجعل هذه الطبعة الثانية قرينة خالصة لوجهه الكريم ، وأن يتمكنى من خدمة السنة النبوية المطهرة باليد والقلب واللسان .

دمشق في ١٧ رمضان ١٣٨٢هـ / ١١ شباط ١٩٦٣م

صحنى الصالح

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه

وبعد ، فكتابنا هذا في «علوم الحديث» - كصنوه «علوم القرآن» الذي أخرجناه في العام الماضي - طائفة من المباحث العالمية تنفض غبار السنين عن ترائنا الخالد ، وتعرض أنفس روائع الفكر بأسلوب واضح بسيط أقرب إلى ذوق العصر .

ويخيل إلى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل ميسر ، وأن طريقه آمن معبد ، وأن الأقدام فيه ثابتة لا تزل ، لأن علماءنا السالفين الأبرار مهدوه كل مَهْد ، وما تركوا الأمثالنا شيئاً زبيده ، فما علينا إلا أن نغترف من بحرهم قانعين بتلخيص تصانيفهم وأقوالهم .

نرى لزاماً علينا أن نبادر إلى تصحيح هذا الخطأ الشائع ، جازمين بأن هذا اللون من الدراسة أشد وعورة وأحوج إلى طول الجهد والعناء من تحقيق النصوص ونشر المخطوطات ، لأنه يجمع في آن واحد بين التأليف والتحقيق ، ويحاول لإحكام الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد .

لامفر من تحقيق النصوص في تصنيف يتعلق بعلم الحديث ، فما كان لكتابنا أن يستوفي أهم المباحث التي ينشدها المختصون لولا هكوفنا على أمهات المخطوطات في هذه العلوم ، ننقلها بأمانة ، ونلخصها بدقة ، ونجمع شتاتها في

كتاب واحد يضمها بين دفتيه . ومن المعلوم أن المكتبة الظاهرية بدمشق من أغنى مكتبات العالم في الحديث وعلومه ومصطلحه ، وقد أتيج لنا أن نطلع على الكثير من أمهاتها المخطوطة ، وفي حواشي كتابنا ما يشير إلى شدة تعويلنا عليها ، كما أن في « جريدة المراجع » سرداً لأسمائها ووصفاً واضحاً لها .

غير أننا لم نقف عند النقل الأمين ، والتخليص الدقيق ، فقد درسنا آثار السلف في علوم الحديث دراسة تاريخية تحليلية ، ووازننا بين مؤلفيها وآرائهم من غير أن نشغل القارئ بالعقيم من جدلهم ، وحاولنا أن نستخلص المقاييس النقدية التي نادوا بها من خلال المصطلحات الكثيرة المتفرقة في النفيس النادر من تصانيفهم .

ليس هذا الكتاب إذن تلخيصاً أو اختصاراً ، بل هو عرض ودراسة ، ولم يكن يضيرنا لو كان تلخيصاً مجتاً أن نصرح به ، فإنه ليشرّفنا أن نكون في « علوم الحديث » عالمة على نقادنا العظماء ، وسلفنا الطاهرين ، الذين ملؤوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ . وإن طبيعة الموضوع أيضاً تفرض علينا وعلى غيرنا من الباحثين فيه التعويل على النقل والتخليص ، إذ ما عسى أن يضيفه اليوم أحدنا إلى تلك الأصول المؤصلة ، والقواعد المقررة ، والمناهج الواضحة التي وضعها قادة الدنيا وسادة العالمين ؟ لكننا نظن أن العرض الجديد لا يتنافى النقل الدقيق ، وأن الموازنة بين النصوص لاتعارض التحقيق : وبهذا الروح ، مع تهيب شديد وحذر أشد ، خضنا في كثير من البحوث الشائكة مُدلين غالباً بالرأي الذي نختاره أو نرجحه ، فأوردنا ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العظيم ﷺ ، واستشهدنا بالكثير من الصحف والمدونات والوثائق التاريخية ، وانتهينا إلى أن القوم لم يعولوا على الذاكرة وحدها في حفظ السنة ، بل كتبوها مثلما حفظوها في صدورهم في عهد مبكر ، وانتقلنا إلى عرض تاريخي تعمقنا فيه الرحلة في طلب الحديث ، والتحول منها إلى صور أخرى من تحمل العلم وأدائه ، وناقشنا تلك الصور ووازننا بينها ، ثم خلصنا

منها إلى كلمة عجلى في أهم التصانيف في علوم الحديث المختلفة ، ودرسنا الفرق بين الحديث والسنة في إطارهما التاريخي ، وحققنا القول في شروط الراوي ، ورأينا ما في هذه الشروط من المقاييس الانسانية المسلمة في القديم والحديث ، ثم مضينا إلى أقسام الحديث نستقي مصطلحاتها الدقيقة من أوثق الكتب وأهمها ، فابتدأنا بـ « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي » الذي كان أول من ألف في مصطلح الحديث كما هو الشائع ، وانتهينا « بقواعد التحديث » لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي .

ولقد أطلنا في بحث « تدوين الحديث » لما نعانیه في طائفة من الشباب العربي المثقف من الانخداع بالمستشرقين الذين ينكرون هذا التدوين ويشيرون بالشبهات حوله ، كما أسهبنا القول في « الموضوع وأسباب الوضع » ، واستخلصنا القواعد المنهجية التي كان علماءنا القدامى يستندون إليها في التمييز بين الصحيح والموضوع . وفي تضاعيف مباحثنا هذه كلها حرصنا على أن نؤكد أن مصطلح الحديث يقوم على فلسفة نقدية دقيقة روعي فيها الجوهر قبل العرض ، والمعنى قبل المبنى ، والتمت قبل السند ، والعقل والحس قبل المحاكاة والتقليد ، ولم يكن من السهل علينا دائماً أن نوضح هذه القضية الشائكة كل التوضيح في غضون المباحث والفصول ، لأن القارئ كان فيها لا يزال يتابعنا ليعرفها أولاً ويطلع على شواهدا وأمثلةها ، فجاءت خاتمة الكتاب إذن تمييزاً وتوضيحاً وتركيزاً لهذه الحقيقة ، ففي الخاتمة استخلصنا مقاييس النقد عند الحديثين من المادة نفسها التي احتوى عليها كتابنا ، ولم نُبسح للقلم آنذاك أن يلتمس هذه المقاييس من كتب أخرى ينسخها ويسجلها وينقلها من مكان إلى مكان ، فلقد اتضحت معالم الطريق أمام القارئ وبات يتوقع النتيجة الطبيعية التي لا مناص من الاعتراف بها : ألا وهي تبوؤ مصطلح الحديث أسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف العصور .

وإننا الآن على يقين أن القارئ العربي الذي لا يفرض على عقله أن يعيش

غريباً في أمته ، « مستعاراً » في ثقافته وطريقة تفكيره ، سوف يمضي من تلقاء نفسه - بعد اقتناعه بدرجة المصطلح - إلى دراسة علم الحديث روايةً ، فليقرأنّ الكتب الصحاح ، وليغذينّ بها ثقافته اللغوية والأدبية ، وليجدنّ فيها مرآة صادقة لعصر النبي عليه السلام ، مرآة تعبر عن حياة هذا الرسول العظيم ومكارم أخلاقه ، وإرشاده أصحابه إلى بناء مجتمع مثالي يقوم على الحق والخير والجمال . وفي الحديث - بلاريب - جوانب أخرى جديرة بالعرض والدراسة لم نتصدّق قط لبعضها خروجهما عن نطاق بحثنا الأساسي ، وأوجزنا الكلام في بعضها الآخر لضيق المقام ، وأوماناً في طائفة ثالثة منها إلى الخطوط الرئيسة وأمّهات المصادر لنضع الباحث في أول الطريق .

فمن المباحث التي تعمداً تركها « مسكناً الحديث من التشريع الإسلامي » ، إذ رأينا الأصوليين والفقهاء أجدر منا أن يبحثوه ، وهو على كل حال موضوع مستقل ربما ألفت في شأنه المجلدات الضخام ثم لم تُوف منه على الغاية . ومن المباحث التي تركناها أيضاً « البلاغة النبوية » فإنها كذلك جديرة بأبحاث طوال لو عرضنا لها في هذا الكتاب لأدخلت عليها علوم الحديث الضيم ، ولجأت قلقة في موضعها ، غير منسجمة مع الغاية التي من أجلها ألفنا كتابنا .

وكدنا نبعت بشيء من التفصيل « طبقات الرواة » ونلحق بها تراجم الأكثرين من الصحابة وطائفة من كبارهم وكبار التابعين وأتباعهم ، ثم آثرنا العدول عن ذلك لسهولة الرجوع إلى هذه الفصول في مصادها المطبوعة ، فلا يكون عملنا فيها إلا تكراراً وتلخيصاً لما في كتب التراجم . ولقد عوضنا عن هذا في حواشي الكتاب بتراجم موجزة جداً عن أشهر الرواة والعلماء والأئمة الذين وردت أسماءهم في هذه المباحث والدراسات .

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أقدم الشكر خالصاً جزيلاً لكل من
آزرني في هذا الكتاب . وأخص بالذكر الصديق الدكتور محمد حميد الله
الحيدر آبادي الذي كان في نظري الرائد الأول في تحقيق تدوين الحديث منذ
نشر صحيفة همام بن منبه التي أفدت منها الكثير ؛ والصديق الدكتور يوسف
العش الذي فتح أمامي - بتحقيقه العلمي الدقيق لـ « تقييد العلم للخطيب » أوسع
الآفاق في تدوين الحديث أيضاً ، كما أنه أتاح لي الاطلاع على مختارات من
الكتب النادرة والمخطوطات النفيسة ، وتركيبين يدي بعضها كـ « الجامع لأخلاق
الراوي وآداب السامع ، للخطيب أيضاً » ؛ والصديق العالم الأديب الأستاذ
أحمد عبيد الذي يسر عليّ الرجوع إلى المصادر والأمهات ، ولا سيما
في تراجم الرجال .

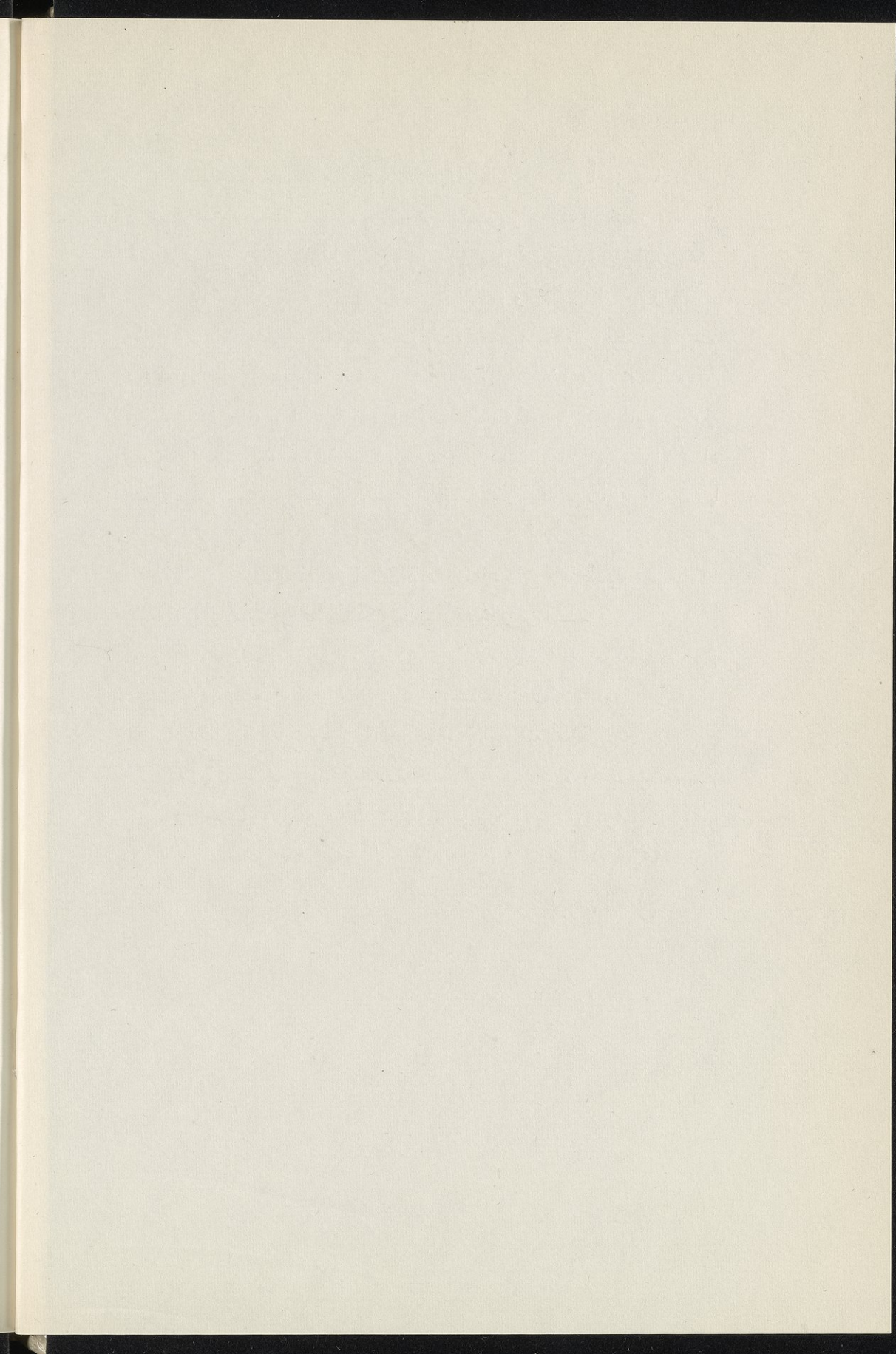
وأشكر كذلك القائمين على إدارة مطبعة جامعة دمشق وموظفيها ومستخدميها
وعماها لما بذلو جميعاً من عناية بالكتاب حتى كاد يخاو من التطبيع .

ولا يفوتني أن أثني خيراً على طلابي في شهادة علوم اللغة العربية لهذا العام
لما تجشموه من نسخ بعض المخطوطات من الظاهرية ومقابلة بعضها الآخر ،
ولا سيما السيد عبد العزيز رباح والسيد محمد عيد جاد الله العباسي .

والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم ، ويمنحني به حسن
القبول ، ويفقر لي ما وقع فيه من الخطأ والزلل ، وهو ولي التوفيق .

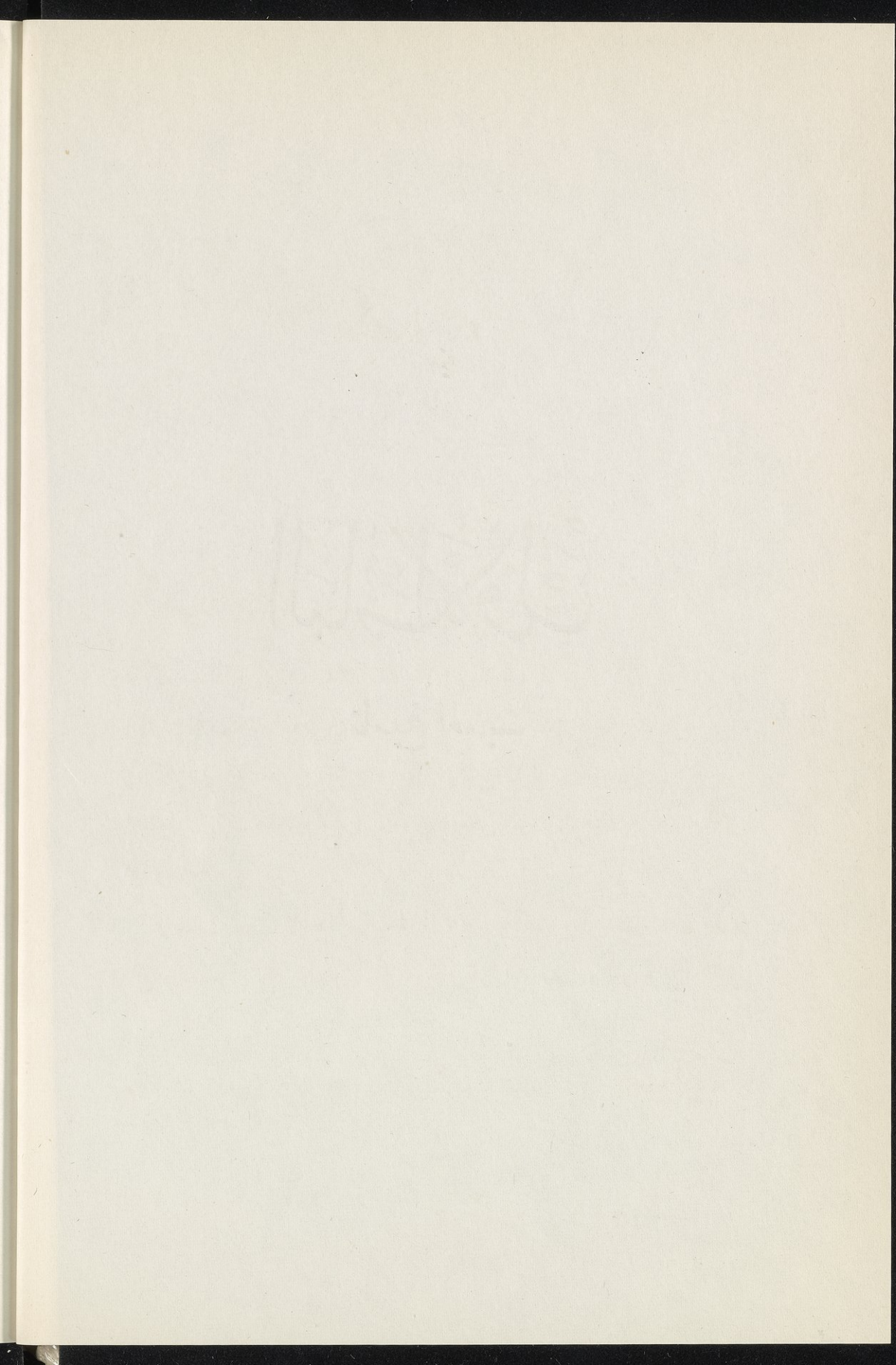
دمشق ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٧٨ / ١ كانون الثاني ١٩٥٩

صبحي الصالح



الباب الأول

تاريخ الحديث



الفصل الأول

الحديث والسنة

واصطلاحات أخرى

الحديث والسنة

لو أخذنا بالرأي السائد بين المحدثين ، ولا سيما المتأخرين منهم ، لرأينا الحديث والسنة مترادفين متساويين ، يوضع أحدهما مكان الآخر : ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ . بيد أن ردهذين اللفظين إلى أصولها التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً .

فالحديث — كما لاحظ أبو البقاء (١) — « هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قولاً أو فعلاً أو تقريراً نسب إلى النبي عليه الصلاة

(١) أبو البقاء هو أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي ، كان من قضاة الإحناف وتوفي سنة ١٠٩٣ وهو قاض بالقدس (انظر هدية العارفين ١/٢٢٩ وإيضاح المكنون ١/٢٥١ ، ٣٨٠) .

والسلام» (١). ومعنى «الإخبار» في وصف الحديث كان معروفاً للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون على «أيامهم المشهورة» اسم «الأحاديث» (٢). ولعل الفراء (٣) قد تنبه إلى هذا المعنى حين رأى أن «واحد الأحاديث أحذوثة»، ثم جعلوه جمعاً للحديث (٤). ومن هنا شاع على الألسنة: «صار أحذوثة» (٥) أو «صار حديثاً» (٦) إذا ضرب به المثل. واستعمل الشاعر أبو كلدة في بيت واحد المثل والأحذوثة كأنما يشير إلى ترادفهما فقال:

ولا تصبحوا أحذوثة مثل قائل

به يضرب الأمثال من يتمثل (٧)

وكيفاً تقلّب مادة «الحديث» نجد معنى «الإخبار» واضحاً فيها حتى في قوله تعالى: «فليأتوا بحديث مثله» (٨)، وقوله: «الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً» (٩).

وقد استشعر بعض العلماء في مادة «الحديث» معنى «الجدّة»، فأطلقوه

(١) كليات أبي البقاء ص ١٥٢ (ط. الأميرية سنة ١٢٨٠ هـ).

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٩.

(٣) هو يحيى بن زياد الديلمي، أحد نخاة الكوفة وأئمتها المشهورين في اللغة. له كتاب في

معاني القرآن. توفي سنة ٢٠٧ (انظر طبقات الزبيدي ١٤٦).

(٤) انظر قواعد التحديث ٣٥.

(٥) الأغاني ١٥٠/٢١.

(٦) الأغاني ٤٧/١٤.

(٧) الأغاني ١٢٠/١٠.

(٨) سورة الطور ٣٤.

(٩) سورة الزمر ٢٣.

على ما يقابل القديم ، وهم يريدون بالقديم كتاب الله ، وبالجديد ما أضيف إلى رسول الله . قال شيخ الاسلام ابن حجر في « شرح البخاري » : « المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم » (١) وهذا يفسر لنا - إلى حد كبير - تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله واستبدالهم « كلام الله » بحديث الله . وفي « سنن ابن ماجه » رواية لحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهذا الأدب في التعبير : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إنما هما اثنتان : الكلام والهدي . فأحسن الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد » (٢) . وإذا وجدنا في « جليل كتب السنن » « إن أحسن الحديث كتاب الله » ثم لاحظنا تفرّد ابن ماجه برواية « أحسن الكلام » أدركنا أنه ليس بمستبعد أن يكون الورع حمله على إثارة هذا التعبير ، وكان أقل ما نستنبطه من ذلك أن في العلماء من تخرّج من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله القديم .

والنبي ﷺ سمي بنفسه قوله « حديثاً » وكاد بهذه التسمية يميّز ما أضيف إليه عما عداه ، حتى كأنه وضع الأصول لما اصطلحوا فيما بعد على تسميته « بالحديث » . جاء أبو هريرة يسأله عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة ، فكان جوابه عليه السلام : « أنه علم أن لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه على طلب الحديث » (٣) .

(١) التدريب ٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ١٨/١ رقم الحديث ٤٦ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ، رقم ٥١ .

والسنة - في الأصل - ليست مساوية للحديث ، فإنها - تبعاً لمعناها اللغوي - كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة ، لأن معنى السنة لغةً الطريقة . فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي وفعله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام . وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً : « هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والاجماع » ، أو قولهم : « إمام في الحديث » ، إمام في السنة ، وإمام فيهما معاً^(١) . وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر ، كأنهما متغايران من كل وجه ، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان : « كتاب السنن بشواهد الحديث »^(٢) .

وحين عبر الإسلام عن الطريقة بالسنة لم يفاجئ العرب ، فلقد عرفوها بهذا المعنى كما عرفوا تقيضها وهي البدعة^(٣) . وكان في وسعهم أن يفهموا منها هذا المعنى حتى عند إضاقها إلى اسم الجلالة في مثل قوله تعالى : « سنة الله في الذين خلوا من قبل »^(٤) . أما الذين سمعوا لفظها من النبي ﷺ في مثل قوله : « عليكم بسنتي »^(٥) فما كان لهم حينئذ أن يترددوا في انصرافها إلى أسلوبه عليه السلام وطريقته في حياته الخاصة والعامة .

(١) من ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي (- ١٩٨) من أن سفيان الثوري إمام في الحديث ، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً . « انظر الزرقاني على الموطأ ١/٤٤ ، وفارن ب 13,14 . Trad. Islam . »

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٣٠ .

(٣) انظر الأغاني ٧/١١٩ وفيما يتعلق بالبدعة ٧/١١٤ .

(٤) سورة الأحزاب ٦٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ١/١٦ رقم الحديث ٤٢ .

والمدينة المنورة كانت - كما سنرى - أحرص البلاد على السنة النبوية حتى سميت « دار السنة » (١) . وفي جنباتها المشرفة بدأ مفهوم « السنة » يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً، إلى جانب الشكل الديني الأساسي: فالرسول ﷺ يصرح بأن من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (٢) ، وكأن في هذا الحديث إيماء إلى براءة الله ورسوله من كل منشق على الجماعة ، خالغ يد الطاعة ، مؤثر البدعة على السنة . وفي هذا الموضع جاء الحدّث مرادفاً للبدعة ، وكلاهما تقيض السنة: فلينصح الأب ابنه: « يا بني إياك والحدّث » ، وليستجب الابن لأبيه مكبراً تقيده بالسنة المطهرة: « ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه الحدّث في الاسلام » (٣) ، وليقلّ المتهم في دينه مدافعاً عن نفسه: « ما أحدثت في الاسلام حدثاً ولا أخرجت من طاعة يداً » (٤) .

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذن من المعنى الاقليمي الضيق إلى المعنى الشامل الواسع ! إنهم لا يخشون إحداث الحدّث في المدينة وحدها « دار السنة » ، بل يخشون الحدّث في الاسلام كله ، في كل بلد بلغته الدعوة المباركة ، فالبدأ عام شامل ، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه منذ قال: « شرّ الأمور محدثاتها » (٥) وقال: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » (٦) .

(١) راجع فصل الرحلة في طلب الحديث من هذا الكتاب .

(٢) صحيح البخاري ، الاعتصام ، رقم ٦ .

(٣) سنن الترمذي ٥١/١ .

(٤) الأغاني ١٤٤/٢١ .

(٥) سنن ابن ماجه ١٧/١ رقم ٤٥ .

(٦) سنن أبي داوود ٢٨٠/٤ رقم ٤٦٠٦ .

ولم يكن لهذا المبدأ النبوي الصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة : فعلى قدر الخوف من إحداث الحدث في الاسلام كانت الرغبة في المحافظة على سنة رسول الله . وإن كل مؤمن لا يظل قلبه ونظره معلقين بشخص الرسول ، ولا يصوغ نفسه وعمله وفق الخلق النبوي ، ووفق ما جرت به السنة (١) أو مضت عليه (٢) ليس صادق الايمان ولا هو من المقربين . وإذا كان هذا الرجل من المشتغلين بالحديث النبوي زادت تبعته ، فما يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، بل يتردد في كثير من الأمور قبل الاقدام عليها ليعرف أقربها إلى السنة، من تسميره ثيابه (٣) ، وطرقه الباب للاستئذان على المحدث (٤) ، وإفشائه السلام غير مجاوز القدر المستحب من رفع الصوت به (٥) ، وجالوسه حيث ينتهي به المجلس (٦) ، وامتناعه من الجلوس في صدر الحلقة أو وسطها (٧) أو بين اثنين بغير إذنهما (٨) ، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في جميع كتب « السنن » .

وحين بعد العهد بالوحي وبرسول الله ﷺ أضحى التشبه بالسلف الصالح

(١) البخاري ، الاعتصام ، رقم ٤ .

(٢) سنن أبي داود ٣٦٨/٢ رقم ٢٢٥٠ .

(٣) الجامع لاخلاق الراوي ٢٢/٢ .

(٤) الجامع ٢٤/٢ .

(٥) الجامع ٢٦/٢ .

(٦) الجامع ٢٨/٢ .

(٧) الجامع ٢٨/٢ أيضاً .

(٨) الجامع ٢٩/٢ .

ضرباً من التأسي بالسنة النبوية . وصار هؤلاء المشبهون بالسلف ينسبون إليه فيسمون « السلفيين » (١) ؛ وبانت حياتهم وفقاً على إحياء السنة وإماتة البدعة (٢) ، وكان المتدينون الصادقون ينظرون إليهم نظرة إجلال وإكبار في مختلف العصور ، غير أنهم لم يسلموا من أذى المبتدعة وأهل الأهواء ، ولا من غلاة المتصوفين ، ولا من الأدباء المنتظرين ومضى السلفيون لا يبالون بشيء من أذى العامة ، فحسبهم شرفاً أنهم حفظوا سنن الهدى حين ضيعها الناس !

ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث ، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما - على الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث ، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول صلوات الله عليه يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجبة ؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة ؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد ؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله ، وفي أعماله المؤيدة لأقواله ؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأساً في أن يصرحوا

(١) المشبه في أسماء الرجال للذهبي ، نشر جنغ Jong ، ٢٦٩ .

(٢) وعلى طريقة المستشرقين في إحصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات ، قام جولدزبيرر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية ، وليس لنا اعتراض على النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات ، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يراصد غالباً العمل على نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد والمجتمعات . وانظر :

Muhammedanisches Recht , in Theorie und Wirklich Keit
(Zeitschrift f. vergleich). Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq.

بحقيقة لا ترد : إذا تناهينا موردَي التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً ،
فليقل أكثر المحدثين : إنهما مترادفان .

الخبر والآثر

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحديث إلا الإخبار ،
وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع إليه . غير أن إطلاق اسم
الإخباري على من يشتغل بالتواريخ ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص
المشتغل بالسنة بلقب « المحدث » لتمييزه عن « الإخباري » وعلى تسمية
ما جاء عنه « حديثاً » ، لتمييزه عن « الخبر » الذي يجيء عن غيره . وهذا
يفسر قولهم : « بينهما عموم وخصوص مطلق » ، فكل حديث خبر ، ولا
عكس (١) .

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى جانب
المدلول اللغوي المتماثل بين اللفظين - أن الرواة لم يكتبوا بنقل المرفوع إلى
النبي ﷺ ، بل عنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعي :
فقد رَوَوْا إذن ما جاء عن النبي وما جاء عن غيره ، والرواية إخبار هنا وهناك ،
فلا ضير في تسمية الحديث خبراً ، والخبر حديثاً .

ومن خلال الزاوية نفسها نظروا إلى الأثر ، فهو مرادف للخبر والسنة
والحديث ، « يقال : أُرْتُ الحديث : بمعنى رويته » ، ويسمى المحدث أرباباً

(١) تدريب الراوي ٤ .

نسبة للأثر» (١). فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين، إذ أن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع، إلا أن الموقوف يعزى إلى الصحابي، والمقطوع يعزى إلى التابعي، بينما ينتهي المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه. وهناك اصطلاحات في بيان الفرق بين كل من الخبر والأثر لن نخوض فيها، ولن نماري فيها أصحابها (٢)، فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جميعاً في إفادة التحديث والإخبار، وعليهما مدار البحث في علم أصول الحديث.

الحديث القرسي

وكان رسول الله ﷺ يلقى أحياناً على أصحابه مواعظ يحكيها عن ربه عز وجل ليست وحياً منزلاً فيسموها قرآناً، ولا قولاً صريحاً يسنده عليه السلام إلى نفسه إسناداً مباشراً فيسموها حديثاً عادياً، وإنما هي أحاديث يحرص النبي على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله، لكي يشير إلى أن عمله الأوحدي فيها حكايته عن الله بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن، ولكن فيه - مع ذلك - نفحة من عالم القدس، ونوراً من عالم الغيب، وهيبة من ذي الجلال والإكرام. تلك هي الأحاديث القدسية، التي تسمى أيضاً إلهية وربانية.

(١) التدريب ٤.

(٢) من تلك الاصطلاحات أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر، وأن فقهاء

خراسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر: انظر التدريب ٤.

مثالها ما أخرجه مسلم في « صحيحه » عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله عز وجل : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . يا عبادي كلّم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم . يا عبادي كلّم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم . يا عبادي كلّم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم . يا عبادي إنكم تحطّون بالليل والنهار وأنا أعفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أعفر لكم . يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، ولن تبلغوا نفيي فتنفوني . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك في ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا أدخل البحر . يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بها . فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » (١) .

والصيغة التي صدر بها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث القدسي هي - كما لاحظنا - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه » وهي العبارة التي آثرها السلف في رواية هذه الأحاديث . أما الخلف فلهم طريقة خاصة في التعبير عن هذه الأقوال القدسية الربانية ، إذ يقولون : « قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(١) رياض الصالحين للنووي ٧٣ .

والمؤدّي واحد في كلتا العبارتين ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو تمييز بين اصطلاحين .

وحكاية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه في هذا الضرب من الأحاديث القدسية اتخذت حجة للعلماء القائلين : إن اللفظ في الحديث القدسي من الله عز وجل . غير أن كثيراً من العلماء يرون أن الصياغة في « القدسي » للنبي وأن المعنى لله وإلى هذا الرأي جنح أبو البقاء حين قال بصراحة ووضوح : « إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليّ ، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام » (١) .

* * *

(١) كلمات أبي البقاء ٢٨٨ .

الفصل الثاني

حول تدوين الحديث

معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام

لن نغلو في وصف العرب - قبيل الاسلام - بجهل الكتابة وعدم التمرس بها، لندرة أدواتها المتيسرة لديهم وتعويلهم على الذاكرة في حفظ آثارهم ورواية آدابهم، فما لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة، وأن مكة بمركزها التجاري الممتاز شهدت من القارئ الكاتبين قبيل البعثة أكثر مما شهدت المدينة؛ وإنا لنستبعد ألا يكون في ذلك الحين بمكة - كما جاء في بعض الأخبار - «إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون» (١) لأن هذه الأخبار إذا صححت أسانيدنا لا تبلغ أن تكون إحصاء دقيقاً أو استقراء

(١) انظر على سبيل المثال (في صحيفة همام بن منبه ص ٣) كيف لا يزال الدكتور حميد الله يردد هذا الخبر مقتنعاً به . ثم قارن بـ :

H. Lammens, La Mecque à la veille de l'Hégire, Beyrouth 1924, p. 122.

والمؤرخون مولعون بترداد هذه العبارة : «وكانت الكتابة في العرب قليلة» ومثلاً على هذا راجع طبقات ابن سعد ٢/٣ ص ١٤٨ .

شاملاً ، فما فيها إلا دلالة ظنية غامضة لا يحسن مع مثلها القطع في هذا الموضوع الخطير. غير أننا لانملك من الحجج والبراهين ، العقلية والنقلية ، ما نؤكد به كثرة القارئين الكاتبين في تلك الفترة من حياة العرب ، ولا شيء يدعونا إلى الغلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية إلا أن يصيبنا من الجهالة العمياء ما يغرينا باتباع المستشرقين الذين يزعمون أن وصف العرب « بالأميين » في القرآن ^(١) لا ينافي معرفتهم القراءة والكتابة ، فما الأمي عندهم إلا الذي يجبل الشريعة الالهية ، وما كان محمد ﷺ « أمياً » ^(٢) إلا لأنه نبي هؤلاء « الأميين » الوثنيين « الذين لم يصدقوا رسولا أرسله الله ، ولا كتاباً أنزله الله ، فكتبوا كتاباً بأيديهم » ^(٣) .

والواقع أن هذا الربط المضطرب بين « الأمي » عندما يوصف به النبي عليه السلام وبين « الأميين » وصفاً للعرب ، ليس من المنطق في شيء ، لأنه تجزئة لا مسوغ لها في أصل اللغة ولا وحي السياق للفظ قرآني واحد ينبغي تفسيره

(١) سورة الجمعة ٢ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٣) وتفسير « الأميين » على هذا النحو جاء في بعض روايات الطبري عن ابن عباس (١/٢٩٦) في تأويل قوله تعالى : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) في سورة البقرة . ووجد المستشرقون في هذا التأويل مسوغاً لزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتباً فارئاً ، وأنّ وصفه بالأمية - كوصف العرب بها - لا ينافي معرفة القراءة والكتابة . انظر :

Paret , Encycl . de l'Islam , IV, 1070; Horovitz , Koranische Untersuchungen , Berlin , 1924, p, 52 .

وكان يحسن بالمستشرقين أن يقرؤوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا أنه يضيف هذا الزأي .

بمعنى واحد لبعنيين متباينين : فإما أن يكون الأمي هو الذي يجهل القراءة والكتابة ؛ ومن هنا يكبر خطأ المفسرين
الالهية ، أو هو الذي يجهل القراءة والكتابة ؛ ومن هنا يكبر خطأ المفسرين
الذين أولوا « الأميين » العرب بجهالة الشريعة الالهية على حين أولوا النبي
« الأمي » بالذي لا يعرف القراءة والكتابة . أما خطأ المستشرقين فمركب
مضاعف ، لأنهم عولوا فيه على رأي ضعيف شطروه شطرين ، ثم آمنوا ببعضه
وكفروا ببعض وجاؤوا على الأثر برأيهم الصياني : فأما العرب - بزعمهم -
فهم أميون لجهلهم الشريعة الالهية ، وأما النبي فأمي نسبة إلى هؤلاء الجاهلين ،
لتعليمه إياهم شريعة الله ، فهو نبي هؤلاء الجاهلين ، أو نبي هؤلاء الأميين !
فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض !

إنما ينقدنا من هذا الهديان وضوح النص القرآني ، فهو أصرح من أن يؤول ؛
ولفظ « الأمي » فيه سواء أكان وصفاً للعرب أم للنبي صلوات الله عليه لا يعني
إلا الذي يجهل القراءة والكتابة ، وهو ما فهمه جمهور المفسرين وما عليه علماء
الأمة إلى يومنا هذا (١) . وحينئذ لا يكون في وصف العرب « بالأميين » غلو
في جهلهم الكتابة ، إذ الأمية بهذا المعنى كانت غالبية على كثرتهم ، وإنما يكون
الغلو يقيناً في ادعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم القائل إنهم
لم يجهلوا الكتابة بل جهلوا شريعة الله ، لأن أحداً من الباحثين لم يأت ببرهان
على هذا الرأي العقيم .

* * *

(١) راجع تفسير الطبري ١/٢٩٦-٢٩٧ .

أسباب فقه الكتابة في حياة الرسول ﷺ

وأياماً ما تكن معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام ، فان الكتّابين كانوا أكثر عدداً في مكة منهم في المدينة ، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى « بدر » المكيين بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة^(١) . وحسبنا أن كتّبة الوحي بين يدي الرسول ﷺ بلغ عددهم أربعين رجلاً^(٢) ، وأن كثيراً منهم كانوا مكيين ، وهم الذين كتبوا القسم المكي من القرآن قبل هجرته عليه السلام إلى المدينة . بيد أن المسلمين ما كادوا يستقرون في المدينة حتى بدلت الحال غير الحال ، فكثرت فيهم الكتّابون منذ أنشأ الرسول ﷺ في مسجده صفة كان الكتّاب المحسن عبد الله بن سعيد بن العاص يعلم فيها الراغبين الكتابة والخط^(٣) . وأكبر الظن أن المساجد التسعة التي كانت بالمدينة على عهد رسول الله عليه السلام^(٤) اتخذت مدارس لنشر العلم ، يزيدنا اعتقاداً بهذا أن رسول الله كان يأمر الصبيان أن يتدارسوا في مسجد حبيهم^(٥) . ومن المعلوم أيضاً أن الرسول

(١) انظر الروض الأنف على سيرة ابن هشام للتسبيبي ٩٢/٢ وطبقات ابن سعد

١/٢ ص ١٤ .

(٢) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٦٦ ط ٢ .

(٣) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٣٦٦/٢ (هامش الإصابة لابن حجر ط . مصطفى محمد سنة ١٣٥٨) وعبارة ابن عبد البر : « وأمره - أي أمر النبي عبد الله ابن سعيد بن العاص - أن يعلم الكتابة بالمدينة ، وكان كاتباً محسناً » .

(٤) أنساب الأشراف (مخطوطة القاهرة) ١/٢٠١ ذكره حميد الله ، صحيفة همام ص ٦ حاشية ه .

(٥) راجع الترايب الإدارية للكتّاني ١/٤١ .

صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى للهجرة بأحصاء المسلمين في المدينة رجالاً وأطفالاً ، ذكراناً وإناثاً . ورواية البخاري في (باب كتابة الامام للناس) من صحيحه صريحة في أن هذا الاحصاء كتب ودون : فقد قال عليه السلام : « اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس ، فكتبنا له ألفاً وخمس مئة رجل » (١) .

فاذا رأينا - بعد ذلك - أن تعويل الصحابة في حفظ الحديث إنما كان على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور ، صار لزاماً علينا أن نلتمس لتعليل ذلك غير الأسباب التقليدية التي يشير إليها الباحثون عادة كلما عرضوا لهذا الموضوع : فما نستطيع أن نتابعهم فيما يزعمونه من أن قلة التدوين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعود بالدرجة الأولى إلى ندرة وسائل الكتابة ، لأنها لم تك قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه ، وهي - على كل حال - قلة نسبية قد تكون أحد العوامل في إهمال الحديث ، ولما لم يكن بل لا يربح ليست العامل الوحيد ، فما منعت ندرة هذه الأدوات صحابة الرسول من تحشم المشاق وركوب الصعاب في كتابة القرآن كله في اللخاف والعسب والأكتاف والأفتاب وقطع الأديم (٢) . ولو أن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسه وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك ولم يتركوا سبيلاً إلا سلكوها ، بيد أنهم - من تلقاء أنفسهم وبتوجيه من نبيهم - نهجوا في جمع الحديث منهجاً يختلف كثيراً عن طريقتهم في جمع القرآن .

كانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تلقي القرآن ، مشغولين بجمعه في

(١) انظر صحيفة همام ص ٩ وقارن بصحيح مسلم كتاب الايمان ، باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف ١٧٨/٢ بشرح النووي .

(٢) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٦٧ ط ٢ .

الصدور والسطور ، وكان كتاب الله يستغرق جل أوقاتهم ، كما يملك عليهم كل مشاعرهم ، وحديث رسول الله حينئذ أكثر من أن يحصوه ، فله في كل حادثة قول ، وفي كل استفتاء توضيح ، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير ، فأنى للكاتب من الوقت لمتابعة الرسول عليه السلام في كتابة جميع ما يقوله أو يعمل أو يقرّ الناس عليه ! وإذا اندفع بعض هؤلاء الكتّاب إلى تقييد جميع ما سمعه وراه من النبي العظيم ، فهل يمكن أن يتناولوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت أحداً منهم شيء ؟

إن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفراداً منهم وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه — وربما كل ما سمعوه — وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أُمنّ التباسُ السنة بالقرآن ، على حين كتب أفراد آخرون أشياء قليلة ، وظل سائرهم بين قارئ كاتب ولكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث ، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده ، وبين أمي يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له في صدره ، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة في بدء الإسلام ومطلع فجره .

وانصرف الصحابة إلى القرآن جمعاً له في الصدور والسطور ، واشتغالهم به عن كل شيء سواه ، كان جزءاً من التوجيه النبوي الحكيم لهؤلاء النلامدة الخالدين من الأميين والكتّابين : وهو توجيه متدرج مع الحياة والأحياء ، متطور مع الأحداث التي تعاقبت على المجتمع الاسلامي ، فما كان لهذا التوجيه أن يجمد على صورة واحدة ، بل روعي فيه الزمان ، وروعت الأشخاص ،

فنهى الرسول ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن ، ولا سيما إذا كتب هذا كله في صحيفة واحدة مع القرآن (١) ، وقال : « لاتكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٢) ، ثم أذن بذلك إذنا عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون (٣) وأمن

(١) وقد أشار إلى ذلك الخطابي في (معالم السنن ٤/ ١٨٤) فقال : « وقد قيل : إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشبهه على القارىء فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً ، وتقييد العلم بالخط منبهاً عنه فلا » .

(٢) صحيح مسلم ٨/ ٢٢٩ من حديث أبي سعيد الخدري . وانظر ما يقاربه في علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وتقييد العلم للخطيب البغدادي ٢٩ إلى ٣٢ حيث يذكر عدداً من الروايات المماثلة كلها من حديث أبي سعيد . وقد أعل بعضهم هذا الحديث ووقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . ولكن العلامة أحمد شاكر يرى أن هذا غير جيد ، وأن الحديث صحيح (انظر الباعث الحثيث ص ١٤٩) . ويؤكد صحته - في نظرنا - انسجامه مع حديث آخر رواه أبو سعيد نفسه إذ يقول : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن أكتب الحديث ، فأبى أن يأذن لي (تقييد العلم ٣٢ ، وقارن بالالماع للقاضي عياض ، مخطوطة الظاهرية ورقة ٢٧ وجه أول) .

وقد ظل أبو سعيد الخدري متشدداً في أمر كتابة الأحاديث لأنه كان يخشى أن يضاهي الحديث بالقرآن ، وقد صرح بذلك لأبي نضرة حين طلب منه اكتاب الحديث فقال : « لاتكتبكم ، ولا تجعلها مصاحف ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمددنا فنحفظ ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم » انظر ذم الكلام للهروي . مخطوطة الظاهرية ، ورقة ٦٢ الوجه الثاني .

والمشهور أن حديث النهي عن الكتابة رواه أبو سعيد الخدري كما رأينا ، غير أن بعض الصحابة الآخرين - كما يظهر - رووا في هذا الموضوع أحاديث متشابهة ، كما نقل عن أبي هريرة (انظر تقييد العلم ٣٣-٣٤) وابن عباس وابن عمر (مجمع الزوائد ١/ ١٥٠) وزيد بن ثابت (جامع بيان العلم ١/ ٦٣) .

(٣) وكان الراهب رمزي يرمي إلى هذا حين علق على حديث أبي سعيد في النهي عن =

اختلاطه بسواه فقال عليه السلام: « قيدوا العلم بالكتاب ^(١) » ، وحفظ عنه صلوات الله عليه المنع من كتابة أحاديثه بوجه عام لأن كلامه كان موجهاً إلى عامة أصحابه ، وفيهم الثقة والأوثق ، والصالح والأصلح ، والضابط والأشد ضبطاً ، والحافظ والأمن حفظاً ، وأذن في الوقت نفسه لبعض أفرادهم إذناً خاصاً ، لتظاهر الكتابة الحفظ إن كانوا ضابطين ^(٢) أو تساعدهم على زيادة

=الكتابة بقوله: « وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبى ، فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن » المحدث الفاصل ٤/ ورقة ٦ وجه أول .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧٢/١ وتقيد العلم ٦٩ والمحدث الفاصل للرامهرمزي مخطوطة الظاهرية ج٤ ورقة ٢ وجه أول . غير أن السيد رشيد رضا تكلم على الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣-٧٦٦) فضعه من رواية عبد الحميد بن سليمان الخزاعي لأن الذهبي تكلم فيه ، وضَعَفَه أيضاً من رواية عبد الله بن المؤمل ، وفي هذا الأخير قال الامام أحمد : « أحاديثه مناكير » - انظر مجمع الزوائد ١٥٢/١ .

وكلام السيد رشيد رضا يتناول الحديث من هذين الطرفين ، فلا يلزم منه تضعيف جميع الطرق الأخرى التي ورد بها كالطريق الذي تفرد به إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذئب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قيدوا العلم بالكتاب » - تقيد العلم ص ٦٩ - .

وسنرى أن هذا الحديث شاع كثيراً على ألسنة الصحابة حتى رواه بعض المحدثين موقوفاً على عدد منهم ، فهو في الاصل مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن تناقله بين الصحابة أوم وقفه عليهم . ولذلك قال السيوطي في (اتدريب ١٥٠) : « وقد رواه الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً » . ومما يشبه أن يكون إذناً عاماً بالكتابة ما أورده الرامهرمزي في (المحدث الفاصل ج٤ ورقة ٣ وجه ١) والسيوطي في (تدريب الراوي ١٥٠) عن رافع بن خديج أنه قال : قلت يا رسول الله ، إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : « اكتبوا ولا حرج » . والسيد رشيد رضا رأى في تضعيف هذا الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣) .

(٢) كما سنرى في إذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة ، فكانت ثمرة هذا الاذن النبوي « الصحيفة الصادقة » . وستتكمم عنها وعن ابن عمرو قريباً في موضع أنسب . وقد لاحظ ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦ ط . مصر ١٣٢٦هـ) =

الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم^(١) ، فكان إذنه لهؤلاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذي خص به عليه السلام نقرأ من أصحابه لأسباب وجهية قدر أهميتها تبعاً للظروف والأشخاص .

والقول بالنسخ في هذا الموضوع — أعني القول بنسخ أحاديث الإذن بالكتابة لأحاديث النهي عنها^(٢) — لا يراد منه إلا ما أشرنا إليه من التدرج الحكيم في معالجة هذه القضية البالغة الخطورة. وتخصيص بعض الصحابة بالإذن

= أن من الممكن أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان ؛ وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجى ؛ فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهامهم ، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له » .

(١) ويذكرون في هذا حديثاً عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع منه الحديث يمجبه ، ولا يقدر على حفظه ، فشكا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « استعن بيمينك » انظر تقييد العلم ص ٦٧ وسنن الترمذي ١١١/٢ ط . مصر سنة ١٢٩٢ ومعالم السنن للخطابي ١٨٤/٤ .
غير أن في سند هذا الحديث الخليل بن مرة . وفيه يقول البخاري : « إنه منكر الحديث » .
والخطيب يرويه في (تقييد العلم ص ٦٦) بسند ليس فيه الخليل بن مرة هذا ، ويذكره السيوطي في (التدريب ص ١٥٠) دون سند ، فلا يحسن التسرع بانكاره واتصفيه بجميع طرقه .

ولعلنا لا نعد إذا استنتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمى في سنواته الأخيرة يميز الكتابة عنه ، كما في حديث أبي شاة رجل من اليمن . فبعد أن فتح الله على رسوله مكة قام في الناس خطيباً ، حتى إذا أتم خطبته قام أبو شاة فقال : « اكتبوا لي يا رسول الله » فقال عليه السلام : « اكتبوا لآتي شاة » راجع تفصيل الخبر ونص الخطبة النبوية في تقييد العلم ٨٩ وقارن بفتح الباربي ١٨٤/١ وسنن الترمذي ١١٠/٢ وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وجامع بيان العلم ٧٠/١ والمحدث الفاصل ؛ الورقة الأولى الوجه الثاني .

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ والباعث الحديث ١٤٩ .

في وقت النهي العام لا يعارض القول بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه . وعلى هذا الأساس نجتمع بين الآراء والتوجهات المختلفة التي يخيّل إلى الباحث السطحي أنها متضاربة ، ، مع أن التوفيق بينها سهل ميسر كما رأينا ، فالعبرة بما انتهى إليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة ، وهو اتفاق السكامة بعد الصدر الأول على جواز كتابه الأحاديث . ولقد قال ابن الصلاح : « ثم إنه زال ذلك الخلاف ، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة (١) » .

الصحف المكتوبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ومن المؤكد — على كل حال — أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام كما أوضحنا ، بيد أن أكثرهم قيدوا ما جمعه في السنوات الأخيرة من حياته عليه السلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها (٢) ؛ ولدينا أخبار عن هذه الصحف تتفاوت أسانيدها قوة وضعفاً ، ومع أن أسانيد بعضها قوية جداً فنحن لأملاك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٧١ .

(٢) وما يستأس به على إجازة النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات حياته بالكتابة — بعد أن أمن اختلاط السنة بالقرآن — أنه قبيل وفاته أراد أن يكتب للمسلمين كتاباً لا يضلون بعده ، ولم ير بأساً في ذلك . انظر تفصيل الخبر في تاريخ الطبري ١/٤ ص ١٨٠٦-١٨٠٧ وفتح الباري ١/١٨٥-١٨٧ .

وإن كنا لانرتاب في تحقق كتابتها في حياته صلوات الله عليه ، وفي تناقل الناس لها زمنًا غير قليل بعد وفاته عليه السلام ولحاقه بالرقيق الأعلى .

روى الترمذي ^(١) أن سعد بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسننه ^(٢) ، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة ^(٣) . ويروي البخاري ^(٤) أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أوفى ^(٥) الذي كان يكتب الأحاديث بيده ، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه ^(٦) .

(١) الترمذي هو محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك السلمي - بضم السين نسبة إلى بني مُسَلِّم - صاحب السنن الشهير ، ويسمى كتابه « الجامع الكبير » أيضاً . توفي سنة ٢٧٩ وقيل : سنة ٢٧٥ . ولنا إليه وإلى كتابه عودة عند الكلام على الحديث الحسن وعلى أهم كتب الرواية .

(٢) سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب اليمين مع الشاهد (انظر صحيفة همام

١٦) وقارن ب :

Goldziher , Etudes sur la Tradition islamique , p . II

ويؤكّد الأستاذ عبد الصمد صارم في كتابه بالهندية (عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن) طبع دهلي سنة ١٣٥٩ ص ١٧٣ وما بعدها أنه رأى ذكر كتاب سعد بن عبادة في مسند أحمد (راجع صحيفة همام ص ١٧) . وجدير بالذكر أن ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٣/٤٥٧ رقم ٨٨٣) يجزم بأن سعد بن عبادة كان من « كتاب الجاهلية » . وقد توفي سعد في حوران نحو سنة ١٥ هـ .

(٣) صحيفة همام ١٦ نقلا عن مناظر أحسن كيلاني في كتابه (تدوين حديث)

باللغة الهندية .

(٤) سنن عرض لترجمة الامام البخاري في الفصل المناسب عند الحديث عن أهم

كتب الرواية .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب الصبر على القتال ، ذكره محمد زبير

الصدريقي في كتابه (السير الحديث في تاريخ تدوين الحديث ص ٩) .

(٦) كما في عدة أبواب من صحيح البخاري ، ويظهر ذلك بوضوح من الرواية =

وسمرة بن جندب (- ٦٠ هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه ^(١) ، وهي - على ما يظن - الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه ^(٢) ، وهي التي يقول فيها ابن سيرين ^(٣) « في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير » ^(٤) .

=التالية عن موسى بن عقبة صاحب « المغازي » : « عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتباً له، أن عبد الله بن أبي أوفى كتب فقراًته - وفي رواية - كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى حين خرج إلى الحرورية فقراًته. فاذا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام في الناس فقال: « أيها الناس لا تتموا لقاء العدو، وسولوا الله العافية. فاذا لقيتموهم فاصبروا، وأعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف. ثم قال: اللهم منسزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأعداء، اهزمهم وانصرنا عليهم » راجع صحيح البخاري، باب لا تقنوا لقاء العدو، وباب إذا لم يقاتل أول النهار، وباب الصبر على القتال .

(١) تهذيب التهذيب ٤/١٩٨ .

(٢) قارن بـ Tradit . Islam . , p . 11

(٣) هو محمد بن سيرين البصري، ويكنى أبا بكر. كان إمام عصره في علوم الدين بالبصرة. توفي سنة ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٩/٢١٤) .

(٤) تهذيب التهذيب ٤/٢٣٦ رقم ٥٠٢، والمعروف عن محمد بن سيرين أنه كان يكره كتابة العلم، فقد تحدث عن وجهة نظر الناهين عن الكتابة فقال: « كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب ورثوها » تقييد العلم ص ٦١ وقال يوماً لعبيدة: أكتب منك ما أسمع؟ قال: لا، قال وجدت كتاباً أنظر فيه؟ قال: لا (انظر تقييد العلم ص ٥٥ وقارن بسنن الدارمي ١/١٢١) وانظر عن كراهته الكتابة بصورة عامة (علل الحديث لابن حنبل ورقة ٦ الوجه الأول، مخطوطة الظاهرية، مجموع ٤، والمحدث الفاصل: الورقة ه الوجه الأول وطبقات ابن سعد ١/٧ ص ١٤١) .

ولكن ابن سيرين « لم ير بأساً، إذا سمع الرجل الحديث، ان يكتبه، فاذا حفظه محاه » كما روى عنه يحيى بن عتيق في تقييد العلم ص ٦٠ وحماد بن زيد في المحدث الفاصل ه الورقة ه الوجه الثاني. ولعله بدأ في أول أمره يكتب او يقرأ من الكتب، ولذلك عرف مضمون رسالة سمرة إلى بنيه، وقد رما فيها من العلم الكثير

وكان لجابر بن عبد الله (٧٨ - ٥) صحيفة أيضاً (١) ، ويرى مسلم (٢) في صحيحه أنها في مناسك الحج (٣) ، ويحتمل أن يكون في بعض أحاديثها ذكر حجة الوداع التي ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة ، ويوشك هذا الاحتمال أن يصبح يقيناً إذا عرفنا أن التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨ - ٥) كان يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول : «لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة» (٤) ولا يبعد أن تكون الأحاديث التي رواها سليمان بن قيس اليشكري (٥) - وهو أحد تلامذة جابر - منقولة من هاتيك الصحيفة (٦) . وجدير بنا أن نقيم وزناً للرواية التي تصور لنا وهب بن منبه (١١٤ -) يروي أحاديث جابر من إملائه (٧) حين يعقد جابر حلقة في المسجد النبوي ، فيحتمل أن تكون هذه الأحاديث منقولة من صحيفة جابر أيضاً . وأقل ما يستنتج من هذا أن تلك الصحيفة كانت معروفة مشهورة بين الناس ، وأن من الممكن أن يكون بعض تلامذة جابر قد نسخوها (٨) وإن كنا لا نملك أثراً محسوساً من نسخهم .

(١) طبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ وتذكرة الحفاظ ١١٠/١ .

(٢) سترد ترجمة الإمام مسلم في فصل (أهم كتب الرواية) .

(٣) صحيفة همام ١٤ .

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١٨٢/٤ ط . الهند .

(٥) ولا ريب أن سليمان اليشكري كان يكتب الحديث ، فحين قال أبو بشر لابي

سفيان : مالي لا أراك تحدث كما يحدث سليمان اليشكري ؟ قال أبو سفيان : إن سليمان

كان يكتب ولم أكن أكتب « تقييد العلم ١٠٨ .

(٦) تهذيب التهذيب ٢١٥/٤ رقم ٣٦٩ .

(٧) تهذيب التهذيب أيضاً ، ترجمة وهب بن منبه (وانظر صحيفة همام ١٤) .

(٨) ومن تلامذة جابر من كبار التابعين محمد بن الحنفية (٨٠ -) ومحمد بن علي =

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي « الصحيفة الصادقة » التي كتبها جامعها عبد الله بن عمر بن العاص (٦٥) من رسول الله ﷺ (١) . وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير (٢) ، وإذا لم تصل هذه الصحيفة - كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها ، لأنها محفوظة في مسند الامام أحمد (٣) حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه . ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية محتومة لفتوى النبي ﷺ لعبد

= ابو جعفر الباقر (- ١١٤) وعبد الله بن محمد بن عقيل (ترجمته في خلاصة التذهيب) وكان هؤلاء الأعلام الثلاثة « ينطلقون إلى جابر ، فيسألونه عن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن صلواته ، فيكتبون عنه ويتعلمون » انظر تقييد العلم ١٠٤ . وقارن بطبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٣ وجه ١ . والسؤال الذي يجدر بنا ان نظرحه الآن بعد قراءة هذا النص : إذا كان هؤلاء الأعلام يكتبون عن جابر ويتعلمون ، أفلم يفكر احد منهم بكتابة صحيفته عنه او احاديث منها ؟

(١) وقد صرح عبد الله بن عمرو بكتابة هذه الصحيفة بنفسه فقال : « الصادقة صحيفة كتبها من رسول الله صلى الله عليه » تقييد العلم ص ٨٤ وكان ابن عمرو يعظم امر هذه الصحيفة ويقول : « ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان : الصادقة والوهضة . فأما الصادقة فصحيفة كتبها عن رسول الله صلى الله عليه ؛ واما الوهضة ففرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها » انظر جامع بيان العلم ٧٣/١ وتقييد العلم ٨٤ - ٨٥ . وقارن بالمحدث الفاصل ج ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وسنن الدارمي ١٢٧/١ .

وتضعيف السيد رشيد رضا لهذا الحديث (في مجلة المنار المجلد ١٠ ص ٧٦٦) - لوجود اليت في إسناده - لا ينبغي ان يكون له اثر في إضعاف سائر الروايات التي تصور عبد الله ابن عمرو يُعنى بصحيفته الصادقة عناية خاصة ، ويُعنى - بتميم ادق - بكتابة ما كان يسمعه من الرسول عليه السلام فيها ، فقد ثبتت هذه الفكرة في عديد من المصادر الموثوقة ، وقد اشرنا إلى اهمها .

(٢) ابن الأثير في (أمد الغاية) ترجمة عبد الله بن عمرو ، ٢٣٣/٣ .

(٣) انظر مسند عبد الله بن عمرو بن العاص في مسند احمد ١٥٨/٢ - ٢٢٦ .

الله بن عمرو وإرشاده الحكيم له ، فقد جاء عبد الله يستفتي رسول الله عليه السلام في شأن الكتابة قائلاً : أكتب كل ما سمع ؟ قال : نعم ، قال : في الرضى والغضب ؟ قال : « نعم ، فاني لأقول في ذلك حقاً » (١) . ويخيل إلينا أنه لا بد أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الاحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم ، وتلك الصحيفة الصادقة كانت ثمرة هذه الفتوى . وآية اشتغال ابن عمرو بكتابه هذه الصحيفة وسواها من الصحف أيضاً قول أبي هريرة الصحابي الجليل : « ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمر فانه كان يكتب وكنت لأكتب » (٢) .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧١/١ وانظر ما يقارب معناه في مسند احمد ٢٠٧/٢ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرک الحاكم ١٠٥/١ والامالغ ورقة ٢٦ وجه ٢ والمحدث الفاصل ٤/ورقة ٢ وجه ١ .

وفي بعض هذه الروايات أن عبد الله بن عمرو كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهته قريش لانه بشر يتكلم في الرضى والغضب ، فأمسك عن الكتاب وذكر لرسول الله ذلك فأجابه بنحوه ، وقال له : « اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق » .

(٢) تقييد العلم ٨٢ وقارن بجامع بيان العلم ٧٠/١ ومسند احمد ٢٤٨/٢ والاصابة ١١٢/٤ وفتح الباري ١٨٤/١ ويشير ابن حجر في (الفتح في الصفحة المذكورة) إلى معرفة عبد الله بن عمرو بالكتب ، ومنها ما كان خاصاً بأهل الكتاب . ويظهر أن بعض الطرق التي ورد بها الحديث لا تخلو من ضعف وعلة ، ففي (علل الحديث لابن حنبل ، ورقة ٦ وجه ١) ما يستنتج منه ان إسماعيل بن علفية البصري (- ٢٠٠) قال : أعوذ بالله من الكذب ، حين ذكر له هذا الحديث برواية محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . غير ان في سياق الخبر ما يوحي بأن ابن علفية لم يكن يهتم عمراً بالكذب ، وإنما حمله على ذلك كراهيته لكتابة الحديث ، فقد جاء في هذا السياق : « روى إسماعيل عن عمرو بن شعيب ، ولكن كان مذهب محمد بن سيرين وايوب وابن عون ألا يكتبوا » . وحسبنا ان البخاري أورد هذا الحديث في (صحيحه) في (باب العلم) .

وأكبر الظن أن عمرو بن شعيب (- ١٢٠) -- وهو حفيد عبد الله بن عمرو -- إنما كان يروي فيما بعد من أحاديث هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها (١) . وقد أتبح للتابعي الجليل مجاهد بن جبر (- ١٠٣) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو (٢) .

ولقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي عليه السلام نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة ، فكانت أشبه شيء « بدستور » للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة : وهي الصحيفة التي دون فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة . ولفظ الكتابة صريح في

(١) تهذيب التهذيب ٨/٤٨ - ٥٥ رقم ٨٠ . وقارن بصحيفة همام ص ٢ وبجولديزير Tradition islamique II . وجدري بالذكر انه متى قيل : صحيفة عمرو بن شعيب فهي في الحقيقة صحيفة عبد الله بن عمرو ويروها عنه حفيده ابن شعيب .

(٢) تهذيب التهذيب ٨/٥٤ . والمحدث الفاضل ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وطبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٥ . وكان عبد الله بن عمرو - لشدة حرصه على هذه الصحيفة - لا يسمح لأعز الناس عليه بتناولها . ورؤيه مجاهد لها لم تكن إلا عرضاً فإنه قال : أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه ، فنعني ، قلت : ما كنت تمنعني شيئاً . قال : هذه الصادقة ، هذه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه احد ... » الخبر - تقييد العلم ٨٤ .

أما الصحيفة التي ألقاها عبد الله بن عمرو إلى أبي راشد الحسبراني - وفيها الذي يدعو به المؤمن إذا أصبح وإذا أمسى - فيقلب على الظن انها إحدى الصحف الكثيرة التي لم يكن ابن عمرو يمنحها للناس ، فإهي بالصحيفة الصادقة ولا قطعة منها . وقرأ الخبر كله مع صيغة الدعاء المذكور في تقييد العلم ص ٨٥ .

وليس في وسعنا ان نقطع بوصف الطريقة التي كان ابن عمرو يملئها أحاديثه على الناس ، هل كان ذلك من حفظه ام كان ينظر في صحيفته الصادقة او في إحدى صحفه الأخرى الكثيرة . بيد ان مما لا ريب فيه انه كان يملئ الحديث ، وقد نُقل عنه كتابان (انظر خطط المقرئ ٢/٣٣٢) بولاق سنة ١٢٧٠ .

مطلعها : « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قریش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم : إنهم أمة واحدة من دون الناس » (١) . وقد تكررت فيها عبارة (أهل هذه الصحيفة) خمس مرات ، فلم يكن بد من الاعتراف بكتابتها . ولقد بلغ من شهرة أمرها أنها أصبحت تقرن وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الاسلام وکلياته الكبرى . ولعل علي بن أبي طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل : هل عندكم كتاب ؟ فاجاب : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم وما في هذه الصحيفة . فلما قيل له : وما في هذه الصحيفة ؟ قال . « العقل » (٢) ، وفكك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر » (٣) وكانت هذه الأورجزاء مهماً مما اشتملت عليه الصحيفة المذكورة (٤) .

وعبد الله بن عباس (- ٦٩) عني بكتابة الكثير من سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم (٥) . ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه (٦) . وكان تلميذه سعيد بن جبیر (- ٩٥) يكتب عنه ما يميل عليه ، فاذا نفذ القرطاس كتب على لباسه ونعله وربما على كفه ثم نسخه

(١) الرواية هنا عن ابي عبيد وابن هشام . راجع الوثائق السياسية في العهد النبوي للدكتور محمد حميد الله رقم ١ .

(٢) يراد بالعقل هنا المعامل والديات .

(٣) فتح الباري ١/١٨٢ (باب كتابة العلم) وراجع ايضاً باب فكك الاسير .

(٤) لأن أكثر ما ورد في هذه الصحيفة يتعلق بالمعامل والديات ، ويحسن مراجعتها في الوثائق السياسية لحميد الله رقم ١ .

(٥) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٣ وقارن بما ذكره محمد زبير الصديقي في (السير

الحيث ص ٩) نقلاً عن كتاب الملل للترمذي .

(٦) انظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ وتقييد العلم ١٣٦ وشذرات الذهب ١/١١٤ .

في الصحف عند عودته إلى بيته^(١). ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن ، فقد ورثها ابنه علي^(٢) ، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها حتى امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسوعات ابن عباس ومروياته . ولكننا - مع ذلك - لانستطيع تحديد الزمن الذي تلفت فيه تلك الصحف ولا الصورة التي تلفت عليها^(٣) .

صحيفة أبي هريرة لهماص بن منبه

وكذلك تلفت الصحف الكثيرة التي جمعها الصحابي الجليل أبو هريرة (٥٨ -)^(٤) إلا صحيفة واحدة رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه^(٥) المتوفى سنة ١٠١^(٦) ثم نسبت إليه فقيل : صحيفة همام وهي في الحقيقة

(١) كما في سنن الدارمي ١٢٨/١ وابن سعد ١٧٩/٦ .
(٢) طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ « وكان علي بن عبد الله بن عباس إذا اراد الكتاب كتب إلى كُرَيْب : ابعث إليّ بصحيفة كذا وكذا ، فينسخها ويبعث بها » تقييد العلم ١٣٦ .
(٣) ومن المؤسف ان ورع بعض الصحابة كان يحملهم على إتلاف ما كتبوه من الأحاديث لأنفسهم خوفاً ان تكون الذاكرة قد خانتهم فلم يوردوه بلفظ بينهم : ففي طبقات الحفاظ ٥/١ ان ابا بكر الصديق جمع احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب فبلغ عددها خمس مئة حديث ، ثم اتلفه خوفاً ان يكون كتب شيئاً لم يحفظه جيداً .
(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٢ رقم ١٢١٦ وكانت صحفه كثيرة جداً ، وقد رآها ابن وهب (فتح الباري ١/١٨٤) وعمرو بن امية الضمري (جامع بيان العلم ٧٤/١) .

(٥) ومن اوهام بروكلمان انه نسب هذه الصحيفة إلى همام بن منبه المتوفى سنة ١٥١ هـ ولم يصحح ذلك في الطبعة الثانية ولا الذيل . انظر :

Brockelmann , Geschichte des Arab. Litter. , I , 354 .

(٦) آثرنا الأخذ بما في طبقات ابن سعد ٣٩٦/٥ لتحديد وفاة همام ، لأن هذه =

صحيفة أبي هريرة لهم . ولا يمكننا أن نسلك هذه الصحيفة في عداد ما كتب في العصر النبوي ، لأن هماماً ولد قبيل سنة ٤٠ وتوفي شيخه أبو هريرة سنة ٥٨ ، فلا بد أن يكون تدوينه لهذه الصحيفة قبل وفاة شيخه - لأنها سماعه منه بعد مجالسته إياه - أي في منتصف القرن الهجري الأول ، وتلك نتيجة علمية باهرة تقطع بتدوين الحديث في عصر مبكر ، وتصحيح الخطأ الشائع : أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني .

وإنما كانت لهذه الصحيفة مكانة خاصة في تدوين الحديث ، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة ، فكانت جديرة باسم « الصحيفة الصحيحة » (١) على مثال « الصحيفة الصادقة » لعبد الله بن عمرو ابن العاص وقد سبقت الإشارة إليها . وعثر على هذه الصحيفة الباحث المحقق الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين مماثلتين في دمشق وبرلين (٢) ، وزادنا ثقة بما جاء فيها أنها برمتها ماثلة في مسند أحمد (٣) ، وأن كثيراً من أحاديثها مروية في صحيح البخاري في أبواب مختلفة (٤) ، وتعداد هذه الصحيفة ١٣٨ حديثاً (٥)

= الطبقات هي أقدم المصادر . وعند ابن حجر والنووي وسواهما توفي همام سنة ١٣١ ، ولله تصحيف لقول ابن سعد (مات سنة إحدى أو اثنتين ومئة) . وانظر التصحيحات الملحقه بصحيفة همام ص ٢ .

(١) كما في كشف الظنون .

(٢) انظر وصف المخطوطتين في صحيفة همام ص ٢١-٢٣ .

(٣) مسند أحمد ٢/٣١٢ - ٣١٩ .

(٤) صحيح البخاري ط . مصر سنة ١٣١٣ ج ١ ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٩١ ،

ج ٤ ص ٥٦ ، ٦٣ ، ٨٦ ، ومواضع أخرى أيضاً .

(٥) وهذا التعداد أيضاً يحقق نسبة هذه الصحيفة إلى همام من ناحية ، وتداولها بين =

ولدينا من الأخبار ما يؤكد ولوع همام بالكتب واقتنائها وإملأها ، فقد كان
« يشتري الكتب لأخيه وهب » (١) وكان يخرج إلى الناس الكتب
والكراريس فيعطي عليهم منها الأحاديث (٢) .

موقف المستشرقين من تدوين الحديث

ليس علينا إذن أن نتنظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة
الأولى - كما هو الشائع - بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه . وليس
علينا أن نتنظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر جرياً
وراء بعض المستشرقين كجولدزيهر Goldziher وسوافاجيه Sauvaget ، لأن
كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالاً للشك في تحقق تقييد الحديث
في عصر النبي نفسه وليس على رأس المئة الثانية للهجرة كما يمنّ علينا هذان
المستشرقان ، وهي تنطق - فوق ذلك - بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير
والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة
جميعاً لاني بعضها دون بعض كما يظن دوزي Dozy .

إن هؤلاء المستشرقين لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين
السنة لاسداء خدماتهم الخالصة إلينا وإلى أدينا وشريعتنا ، بل لهم أغراض

= الناس من ناحية ثانية ، لأنه التعداد المحفوظ في الكتب الموثوقة . فقد جاء في تهذيب
التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ « فجالس - أي همام - أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو
من أربعين ومئة حديث بإسناد واحد » .

(١) تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، مخطوطة ج ٨٤ ورقة ١١٢ .

إليها يهدفون ، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون .
أما جولدزيهر فعقد فصلاً خاصاً لكتابة الحديث في أبحاثه
Muhammedanische Studien التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية^(١) .
وفي هذا الفصل (p.241 - 250) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في
أول القرن الهجري الثاني ، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه
(P.10 - 12) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي
دونت في عهد الرسول ﷺ ، ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها ، والريبة في
صحتها . وقد رمى بهذا إلى غرضين ، أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في
الصدور ، لتعويل الناس منذ القرن الهجري الثاني على الكتابة ، والآخرو صم السنة كلها
بالاختلاق والوضع على السنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق
أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة . لذلك أطلنا الحديث عن
الصحف المكتوبة في عهده صلوات الله عليه لنضع بين يدي القارئ الأسانيد
التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته عليه
السلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه .

وشبرنج في كتابه « الحديث عند العرب »^(٢) يحاول تنفيذ المعتقد الخاطيء
عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين
الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن

(١) ترجمها Léon Bercher سنة ١٩٥٢ بعنوان :

Etudes sur la Tradition islamique, Maisonneuve , Paris .

Sprenger , das Traditionswesen bei den Arabern , 1856 (٢)

1—17 dans Uber das Traditionswesen beiden Arobern .

المهجري الثاني وليس في حياة الرسول عليه السلام . وغايته لا تختلف في شيء عن غاية جولدزيهر .

وأما دوزي فلعله يخدع برأيه المعتدل كثيراً من علمائنا فضلاً عن أوساط المتعلمين فينا ، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودونت في الكتب بدقة بالغة وعناية لانظير لها « وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث — فتملك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها — بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك (ونصف صحيح البخاري على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلواً في النقد) مع أنها تشمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لولم ترد فيها «^(١) . فلم يكن غرض هذا المستشرق خالصاً للعلم والبحث المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة ، وإنما كان يفكر أولاً وأخيراً بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة ، من نظرات مستقلة في الكون والحياة والانسان ، وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقد والتجريح لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز ، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد !

لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا

(١) عبارة دوزي في الاصل أوقع من أن نوردتها على حالها . ومن رغب في الاطلاع على آراء هؤلاء الناس فعليه بكتاب :

Dozy , Essai sur l'Histoire de l'Islamisme , traduit par V. Chauvin , p. 124 .

— وسنكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا — فما انتظرنا
اعترافهم بتدوين الحديث ، وما خفيت علينا الغاية من هذه الاعترافات ،
وسواء علينا أقرؤا أم جحدوا ، فإن رب الدار أدري بالذي فيها ، وإن كتبنا
الأمنية الموثوقة نطقنا بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهد عليه
السلام ، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون
مخطوطات الحديث المبثوثة في مكتبات العالم كما مثلت في مسند ابن حنبل
صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة أبي هريرة لهم !

ومن الآراء التي تجبب فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو
نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حثاً عليه أو نهياً عنه
إنما كانت أثراً من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب
آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتهم المتباينين . فأهل الحديث ينزعون
إلى جواز تقييد السنة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها ،
وأهل الرأي - على العكس - ينزعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم
تقييد العلم تمهيداً لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به ^(١) . وقد تولى كبر
هذا الضلال العلمي جولدزيهر Goldziher بعد اطلاعه على مقال في « نشأة

(١) Goldziher , Etudes sur la Tradition Islamique ,

p. 245—250 .

وقارن أيضاً بما كتبه الباحثة روث مكسون متأثرة فيه برأي جولدزيهر في مقالاتها :

Ruth Mackenson, Arabic books and libraries in the Omayyad
period (in AJSL , vol . L II-LIV , 245-253 ; vol . L III , 239 - 249 ;
vol . L IV , 41-61) .

الكتابة وتطورها « لسلفه المستشرق شبرنجر Sprenger الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب « تقييد العلم » للخطيب البغدادي . غير أن منهج المستشرقين يختلف اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع . أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لا بد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول ﷺ وكان هذا ما يعنيه أولاً وبالذات . وأما جولدزهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص ، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث ، وبعضها الآخر وضعه أهل الرأي .

وقد قيس الله لهذا الكتاب أن ينشر في دمشق نشرأً علمياً دقيقاً ، وإذا بنشره المحقق الدكتور يوسف العشي يورد في مقدمته براهين لا تحتمل النقاش على خطأ جولدزهر في رأيه ، إذ أثبت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضرباً من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي « لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (- ١٨٢) وحماد بن زيد (- ١٧٩) وعبد الله بن إدريس (- ١٩٢) وسفيان الثوري (- ١٦١) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (- ١٦٧) والليث بن سعد (- ١٧٥) وزائدة ابن قدامة (- ١٦١) ويحيى بن اليمان (- ١٨٩) وغيرهم . ومن المحدثين من كره الكتابة كابن عليّة (- ٢٠٠) وهشيم بن بشير (- ١٨٣) وعاصم بن

Sprenger , Origin and progress of writing , in the (١)
journal of the Asiatic society of Bengal , XXV , 303-329.

ضمرة (١٧٤ -) وغيرهم . ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (١٩٧ -) وعكرمة بن عمار (١٥٩ -) ومالك بن أنس (١٧٩ -) وغيرهم « (١) .

ووفق الدكتور العث في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم محبةً وبغضاً ؛ إلا أنه أوجب تقسيم الأجيال التي مرت على تقييد العلم تقسيماً خاصاً ظن أنه يتفق وتطور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية ؛ ولسنا نشاطره رأيه في إيجاب هذا التقسيم ، لأنه في ذاته مجرد اقتراح أو اصطلاح ، فقد جعل الأجيال أربعة وحدد لكل جيل أربعين سنة (٢) ؛ وربما كان هذا التحديد « يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل العلم ، ويوافق طبقات العلماء ونقل بعضهم عن بعض » (٣) ، ولكنه - على كل حال - تحديد زمني محصور في نطاق الزمن وحده ، فأقل ما يفترض فيه الدقة التامة - وهي غير ميسرة - فقد تخالف وفيات بعض الرواة هذا التحديد الزمني في قليل أو كثير فلا يسلم القول بهذا التقسيم . ويبدو لنا أنه ما يزال في وسعنا الاستفادة من

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي ، مقدمة الناشر ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) وإليك هذه الأجيال الأربعة كما أوردها الدكتور العث في مقدمة تقييد العلم ص ١٧ .

١ - عهد الرسول والصحابة الأولين ، وينتهي نحو سنة ٤٠ هـ بوفاه آخر الخلفاء الراشدين .

٢ - عهد الصحابة المتأخرين والتابعين الأولين ، وينتهي حوالي سنة ٨٠ هـ في أواخر عهد عبد الملك بن مروان .

٣ - عهد التابعين المتأخرين وينتهي حوالي سنة ١٢٠ هـ في أواخر خلافة هشام ابن عبد الملك .

٤ - عهد الخلفين وينتهي حوالي سنة ١٦٠ هـ .

(٣) تقييد العلم ، مقدمة الناشر ص ١٧ .

تقسيمات القدامى مع اعتبار الأطوار الاجتماعية التي تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة ، فجعلتهم يقفون من تقييد العلم مواقف متباينة ، يؤيدون الكتابة تارة ويكرهونها تارة أخرى . فهناك الصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، ولقد رأينا أن الكتابة كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة ، في حياته صلوات الله عليه ، ولكنها لم تكن كثيرة ، فالصحف التي وصفناها - مهما نزل الحديث عنها - كانت قليلة ، وقد عللنا تلك القلة تعليلاً مناسباً . وكان يعيننا شيء واحد هو إثبات خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده .

عصر الخلفاء الراشدين

حتى إذا كان عهد الخلفاء الراشدين لم تتغير الحال كثيراً ، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في الرواية والتورع عن الكتابة امتداداً لآراء إخوانهم الصحابة في عصر الرسول ، فهذا أبو بكر يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها (١) ، وهذا عمر بن الخطاب لا يلبث أن يعدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها . « عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم . ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم ، قد كتبوا مع كتاب الله

(١) تذكرة الحفاظ ١/٥ .

كتباً ، فأكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أئبس كتاب الله بشيء أبداً ، فترك كتاب السنن « (١) .

والخلفاء الراشدون لم يتشددوا في أمر الكتابة وحدها ، بل بلغ بهم الورع أن راحوا يتشددون حتى في الرواية ، فلم يعط أبو بكر الجدة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن الرسول أعطاهما السدس (٢) ؛ ولم يتساهل عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان ، بل هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه ، وقال له : « أقم عليه البينة وإلا أوجعتك » (٣) .

فاذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر - بعد هذا - يكتبان الحديث أو ينصحان بكتابته (٤) ، وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما كانوا كذلك ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً ، أدركنا علة ذلك التشدد الذي وصفناه قبل ، وثبت لنا - كما قال إسماعيل بن إبراهيم بن علية البصري (- ٢٠٠) -

-
- (١) تقييد العلم ص ٥٠ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٦٤/١ وطبقات ابن سعد ١/٣ ص ٢٠٦ وكنز العمال للمتقي الهندي ٢٣٩/٥ .
- (٢) المختصر في علم رجال الاثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ص ٧٩ .
- (٣) صحيح مسلم ١٧٧/٦ وقد شهد له أبو سعيد الخدري بصحة سماعه .
- (٤) انظر مثلاً في مخطوطة (جمع الجوامع للسيوطي - الظاهرية حديث ١٩٦) الوجه الثاني من الورقة ١٠٨ كيف أن أبا بكر كتب لائس كتاباً فيه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وراجع في مستدرک الحاكم ١٠٦/١ وجامع بيان العلم ٧٢/١ والمحدث الفاضل للرامهرمزي - مخطوطة الظاهرية حديث ٤٠٠ قول عمر ابن الخطاب « قيدوا العلم بالكتاب » . وكذلك علي بن أبي طالب حض على كتابة العلم ، وشاعت عنه العبارة التي يرددها كثير من الصحابة « قيدوا العلم بالكتاب » انظر تقييد العلم ص ٩٠ ومعادن الجوهر للأمين العاملي ٣/١ دمشق ١٣٤٧ .

أن الصحابة « إنما كرهوا الكتابة ، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب ، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن » (١) وكما قال الخطيب البغدادي « إن كراهة من كره الكتاب من الصدء الأول ، إنما هي لثلاث أضياف بكتاب الله تعالى غيره ، أو يشتغل عن القرآن بسواه » (٢) .

عصر التابعين وتابعيهم

وإذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضاربة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة ، ثم لانلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها ، أو يرخصون بها ، أو يحضون عليها ، ونجدها أصبحت أمراً « رسمياً » في عصر أوساطهم ، فيخيل إلينا أن التضارب قائم في هذه الروايات ، وأنه لا يمكن أن يستنتج منها حكم تاريخي موثوق ولكن الموضوع أهون من هذا ، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها ، فإذا بطلت أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً ، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابه العلم ، بل إشار تقييده والتشجيع عليه .

ففي عصر كبار التابعين حتى آخر المئة الأولى امتنع كثيرون عن الإكتاب : منهم عبيدة بن عمرو السلماني المرادي (٧٢ -) وإبراهيم بن يزيد التيمي

(١) تقييد العلم ص ٥٧ وقارن بتذكرة الحفاظ ١/٢٩٦ .

(٢) تقييد العلم ٥٧ .

(٩٢ -) وجابر بن زيد (- ٩٣) وإبراهيم بن يزيد النخعي (- ٩٦) وهم قوم لما يجدوا الضرورة الملجئة إلى الاكتاب بل ما تزال الأخبار عن الخلفاء الراشدين وكرهاتهم الكتابة قريبة عهد منهم ، شديدة الشيوع في عصرهم ، توحى بالكثير من ورع هؤلاء السادة الأخيار ، فلا غرو أن يتأسوا بهم ويقولوا بقولهم . ولا عجب أن يعد الواحد منهم تخليد كتاب عنه خطأً وإثمًا : ولذلك قال عبدة لإبراهيم : « لا تخلدن عني كتاباً » حين علم أنه يكتب عنده (١) . وإذا إبراهيم يقف عند هذه الوصية ويقول بعدها : « ما كتبت شيئاً قط (٢) » .

ومما زاد في كراهة القوم للكتابة أن آراءهم الشخصية بدأت تشتهر ، فكانوا يحشون إذا كتب الناس عنهم الأحاديث أن يكتبوا إلى جانبها هاتيك الآراء . ولدينا من الأخبار ما يؤكد هذا ويثبته ، ولعل من أوضحه في عصر كبار التابعين مارووا من أنه قيل لجابر بن زيد (- ٩٣) : إنهم يكتبون رأيك ، فقال مستكراً : « يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً !؟ » (٣)

واستنكار هؤلاء جميعاً الكتابة عنهم يعني من طريق غير مباشر أن في

(١) جامع بيان العلم ٦٧/١ وتقييد العلم ٤٦ وعبدة هو الذي ورد ٤٣١ آنفاً (عبدة ابن عمرو السلفاني المرادي) وقد دعا عبدة بكتبه عند موته فحاشا وقال (أخشى أن يليها أحد بعدي ، فيضعوها في غير مواضعها) طبقات ابن سعد ٦/٦٣ . وفي جامع بيان العلم ٦٧/١ ما يقاربه . أما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي . وانظر في كراهة إبراهيم التيمي للكتابة سنن الدارمي ١٢٢/١ وفي كراهة جابر بن زيد لها جامع بيان العلم ٣١/٢ .

(٢) تقييد العلم ٦٠ .

(٣) جامع بيان العلم ٣١/٢ وراجع ما يقوله بهذا الصدد الدكتور يوسف العشي في مقدمة نشره لتقييد العلم ص ٢٠ .

القوم من بدأ يستسيغ التدوين ، ولا سيما حين يكون مجرداً من الآراء الشخصية مقتصرأ على الأحاديث نفسها ، لأن محاولات الكتابة هي التي حملت هؤلاء العلماء على استنكارها ، فهم لم يستنكروها نظرياً من حيث المبدأ بل تشددوا في أمرها عملياً عند التطبيق . فلا يدهشنا بعد ذلك أن نجد لسعد بن جبير (٩٥-) نقلين في شأن الكتابة يوهان التضارب ولا تضارب ، فهو تارة ينقل عن ابن عباس أنه كان ينهي عن كتاب العلم وأنه قال: « إنما أضل من قبلكم الكتب » (١) وتارة ينقل عنه أنه قال : « خير ما قيد به العلم الكتاب » (٢) : فالنهي ينصرف إلى ما شتمل عليه الكتب من آراء خاصة ، والنصيحة بالكتابة تنصرف إلى العلم بسنة رسول الله ﷺ ، ولذلك لم يكتف سعيد بن جبير بالكتابة بل بالغ في الحرص عليها فقال : « كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع الحديث منهما ، فأكتبه على واسطة الرجل حتى أنزل فأكتبه » (٣) .

ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية ، أصبح كثير من أوساط التابعين في أول المئة الثانية لا يرون بأساً في تقييد العلم ، ويرخصون لتلامذتهم بتقييده ، كما رخص سعيد بن المسيب (- ١٠٥) لعبد الرحمن بن حرملة بذلك حين شكاه إليه سوء

(١) تقييد العلم ٤٣ وفي معناه ما جاء في جامع بيان العلم ٦٥/١ .

(٢) تقييد العلم ٩٢ .

(٣) تقييد العلم ص ١٠٢ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٧٢/١ .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا التوفيق بين قول كثير بن أفلح (- ٦٣) « كنا نكتب عند زيد بن ثابت » - تقييد العلم ص ١٠٢ وبين ما علمناه من رواية زيد بن ثابت حديث النهي عن الكتابة (راجع ما سبق أن ذكرناه أول البحث) .

الحفظ^(١) . وراح الشعبي (- ١٠٤) يردد العبارة المشهورة التي كانت صدى
لحديث مرفوع إلى الرسول تناقله الصحابة والتابعون: « الكتاب قيد العلم »^(٢) .
وينبه على فائدة الكتابة فيقول : إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط^(٣) ،
ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم ، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في الفرائض
والجراحات^(٤) . أما مجاهد بن جبر المكي (- ١٠٣) فكان يصعد بالناس
إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها^(٥) ؛ ومضى عطاء بن أبي رباح
(- ١١٤) يكتب لنفسه ويأذن بالكتابة لسواه^(٦) ؛ وقتادة بن دعامة السدوسي
(- ١١٨) لم يتردد في إجابة الذي استفناه في الكتابة بقوله الصريح له : « وما
يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب : قال عليها عند ربي
في كتاب ، لا يضل ربي ولا ينسى »^(٧) .

وأغلب الظن أن الخليفة الورع التقي عمر بن عبد العزيز (- ١٠١) حين
أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء ، ولعله لم يقدم

-
- (١) جامع بيان العلم ٧٣/١ و تقييد العلم ٩٩ .
(٢) تقييد العلم ص ٩٩ والعبارة المشهورة عن الرسول في هذا هي كما رأينا (قيدوا
العلم بالكتاب) .
(٣) تقييد العلم ص ١٠٠ .
(٤) تاريخ بغداد ٢٣٢/١١ .
(٥) انظر سنن الدارمي ١٢٨/١ و تقييد العلم ١٠٥ . على أن في سنن الدارمي نفسها
١٢١/١ ما يشير إلى كره مجاهد أن يكتب العلم في الكراريس .
(٦) انظر الاملاء للقاضي عياض ورقة ٢٧ الوجه الاول و سنن الدارمي ١٢٥/١ .
(٧) سورة طه ٥٢ و انظر تقييد العلم ١٠٣ و يروي عنه الدارمي في سننه ١٢٠/١ .
- مع ذلك - ما يفيد كراهته الكتابة .

على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمان - على الأقل - إلى تأييد كثرتهم (١) ، وإن كانت الأخبار المتضاربة توحى بتفرده في هذه الفكرة لما له في القلوب من منزلة ، ولا سيما بين معاصريه الواقفين بتقاه وورعه .

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين ، فإنه كتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ ، أو سنة ماضية ، أو حديث عمرة ، فاكتبه ، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله » (٢) . وعمرة المذكورة هنا هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، وقد ضم إليها في بعض الروايات اسم القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (- ١٠٧) وكلاهما من تلاميذ عائشة ، فكانا أعلم الناس بأحاديثها عن رسول الله . ولقد قام أبو بكر بن حزم بما عهد إليه عمر ، ولكن هذا الخليفة العظيم لحق بربه قبل أن يطلعه عامله على نتائج سعيه (٣) .

على أن عمر كان قد كتب إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم (٤) ، وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته عالم

(١) وإنما قلنا (تأييد كثرتهم) لأن بعض العلماء أظهروا كراهتهم للتدوين في وجه عمر بن عبد العزيز ، فقد رووا عن عبيد الله بن عبد الله (- ١٠٦) أنه دخل على عمر بن عبد العزيز ، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول ، فلما أراد أن يقوم قال له عمر : صنعنا شيئاً ، قال : وما هو يا ابن عبد العزيز ؟ قال : كتبت ما قلت ، قال : وأين هو ؟ قال : فجيء به فخرق . تقييد العلم ٤٥ .

(٢) انظر طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٤ .

(٣) انظر مفتاح السنة لمحمد عبد العزيز الحولي ص ٢٠ (الطبعة الثالثة) .

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (- ١٢٤) الذي دون له في ذلك كتاباً^(١) ، فعندما عمر يبعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره^(٢) .
وُحِقَّ للزهري أن يفخر بعمله قائلاً : « لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني^(٣) » .

ويخيل إلى الباحث عندما يبلغ هذه المرحلة من الدراسة أن فكرة كره التدوين قد اختفت إلى الأبد ، وأنها في هذا العصر بدأت تنسى ، ثم لا يلبث أن يسمع بنغمتها الرتيبة تتعالى حتى على لسان الذين رخصوا في التدوين أو حضوا عليه أو أسهموا فيه . بل ليسمعن الباحث معها نغمة جديدة من الندم والحسرة عند الذين شاركوا في التدوين خاصة ، فكأنهم لم ينهضوا بالأمر من تلقاء أنفسهم ، بل بتحريض الأمراء واثمارة بأمرهم . قال الزهري : « كنا نكره كتاب العلم ، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين^(٤) . وهو في الواقع مامنع أحداً من المسلمين كتابة شيء ، ولا منع نفسه حين كان يغلو في الكتابة حتى ليكتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته^(٥) ، غير أن عاملاً آخر ربما شارك إكراه الأمراء في

(١) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٢) جامع بيان العلم ٧٦/١ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٤) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٥ وفي كتاب الأموال للقاسم بن سلام ص ٥٧٨ (طبعة مصر ١٣٥٣) تخصيص اسم عمر بن عبد العزيز من بين الأمراء ، ومثل ذلك في جامع بيان العلم ٧٦/١ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١٠٣/١ وتقييد العلم ١٠٧ . وليست الصحيفة المحفوظة عنه - التي يقول فيها الخطيب البغدادي إنها تحوي ثلاث مئة حديث - إلا نموذجاً من صحفه الكثيرة التي قيد بها علمه الغزير (انظر تاريخ بغداد ١٤/٨٧) .

الإقبال على كتابة العلم والإذن بها ، وهو تمييز حديث رسول الله مما وضع في فيه ولم يقله ، وإنه لأمر أقض مضجع الزهري ، فانطلق يقول كاظماً غيظه «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق نسكرها لانعرفها ما كتبت حديثاً ، ولا أذنت في كتابه» (١) .

ولقد يكون رأي الزهري هذا هو رأي أكثر العلماء في ذلك العصر ، فالحرص على كلام رسول الله أن يضيع كالخوف عليه أن يشيع فيه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى . فإذا كنا رأينا اسمي سعيد بن المسيب والشعبي بين أسماء المرخصين في الكتابة فلن نعدم روايات تصورهما لنا مستنكرين لها (٢) ، وقل مثل ذلك في مجاهد و قتادة (٣) ، حتى القاسم بن محمد بن أبي بكر (- ١٠٧) الذي أمر عمر بن عبد العزيز بجمع ما عنده من الأحاديث والروايات عن عائشة اشتهر عنه القول بكره التدوين (٤) ، وهكذا جمعوا ودونوا عن أشخاص كانوا يكرهون الجمع والتدوين . ولقد عبّر عن خوفهم من نتائج هذا التدوين الضحاك بن مزاحم الهلالي (- ١٠٥) حين طفق ينادي الناس : «لاتتخذوا للحديث كرايس ككراريس

(١) تقييد العلم ص ١٠٨ .

(٢) انظر في كراهة سعيد بن المسيب للكتابة تذكرة الحفاظ ١/١٠٥ وفي كراهة الشعبي لها المحدث الفاصل ٤/٥ الوجه الأول .

(٣) انظر في كره مجاهد كتابة العلم في الكراريس سنن الدارمي ١/١٢١ وقد سبق أن نهينا على أن في سنن الدارمي نفسها ١/١٢٨ ما يشير إلى عناية مجاهد بالكتابة . وانظر في كره قتادة للكتابة سنن الدارمي أيضاً ١/١٢٠ .

(٤) انظر جامع بيان العلم ١/٦٧ وتقييد العلم ص ٤٦ .

المصاحف» (١) مع أنه حين لا موضع للخوف أُملي على الناس مناسك الحج (٢).
 وإذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضاعين فإن
 أواخر التابعين أسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضاعين وصور
 وضعهم تأييداً للفرق والشيع المختلفة، فقد أمسى لزاماً أن يشيع التدوين
 وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين. وميزة التدوين
 في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين: كما
 في موطأ مالك إمام المدينة (١٧٩ -).

وفي عصر أتباع التابعين، ممن كانوا على رأس الممتثين، عُني العلماء بتأليف
 المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، مقصورة على السنة النبوية ووحدها.
 وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (٢٠٤ -) (٣). ويعتبر مسند
 أحمد بن حنبل (٢٤١ -) أوفى تلك المسانيد وأوسعها، إلا أن هذا الامام
 معدود من أتباع أتباع التابعين، لأن وفاته بعد العشرين والمئتين.

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع
 أتباع التابعين ممن عاصر البخاري. وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة
 الصحيحة. وسندرس ما يتعلق بها وبأصحابها (البخاري ومسلم والترمذي وأبي
 داود وابن ماجه والنسائي) في فصل «أهم كتب الرواية».

أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم - في نهاية المطاف -
 تهنيداً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة، فيجمع أبو عبد الله

(١) تقييد العلم ٤٧ .

(٢) جامع بيان العلم ٧٢/١ .

(٣) وقد طبع هذا المسند في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢١ .

الحميدي (٤٤٨ -) الصحيحين على ترتيب المسانيد ، ثم أبو السعادات مبارك
ابن الأثير (٦٠٦ -) الكتب الستة بترتيب الأبواب ، ثم نور الدين علي
الميني (٨٠٧ -) مازاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع
الزوائد^(١) ، وأخيراً السيوطي (٩١١ -) الكتب الستة والمسانيد العشرة
وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفاً في جمع الجوامع المسمى «بالجامع الكبير»^(٢) .
وهكذا ، مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً ،
وساعدت الطباعة الحديثة على نشر هذا التراث الإسلامي العظيم .

* * *

(١) وقد نشره حسام الدين القدسي سنة ١٣٥٢ .
(٢) انظر في الظاهرية ، حديث ١٩٦ مخطوطة (جمع الجوامع) . والموجود منه ج ٣ .

الفصل الثالث

الرحلة في طلب الحديث

الطابع الاقليمي في نشأة الحديث

في المدينة المنورة « دار السنة » (١) التي عظم الرسول ﷺ حرمتها ما بين حرمتها وحماها كله (٢) نشأ الحديث نشأته الأولى ، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً ، وإليهم كان يفزع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً ، فأتسم الحديث - في مطلع فجره - بالطابع الاقليمي .

وظلت رحاب المدينة مقدسة في عيون الرواة ، وما فتئت تهفو إليها القلوب ، لأنها الاقليم المبارك الذي اتسعت فيه آفاق الدعوة الاسلامية بعد الهجرة النبوية . وأضحى أبناء الأقاليم الأخرى إذا حجوا بيت الله الحرام لا يلبثون أن يولوا وجوههم شطر المدينة ليسمعوا من أفواه أهلها (٣) ، وقد يرحلون إليها

(١) تاريخ الطبري ص ١٨٢٠ .

(٢) راجع في مسند أحمد ، ط . شاكر ، ج ٢ ص ١٩٨ و ١٩٩ الحديث رقم ٩٥٩ وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن ابراهيم حرّم مكة ، وإني أحرم المدينة ، حرّم ما بين حرمتها وحماها كله ، لا يُجتلي خلالها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها » الحديث ... وإسناده صحيح .

(٣) كما رووه عن أبي العالية أنه قال : « كنا نسمع الرواية عن أصحاب =

من الأمصار النائية ليأخذوا ماتفرد به روايتها (١) ، وأسمى بعض الأئمة لا يرون بأساً في الاعتراف بأنهم حجوا بيت الله ابتغاء السماع من علماء الحجاز ، وهم يقصدون علماء المدينة الثقات الضابطين (٢) . ولعل علي بن المديني (٣) كان يرمي إلى هذا حين قال :

« حججت حجة وليس لي همة إلا أن أسمع ! » (٤) .

وإذا كان أهل المدينة قد تفردوا - أول نشأة الحديث - برواية أكثر السنة النبوية (٥) ، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تفرد كذلك - في عصر

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعنا من أفواههم « انظر مخطوطة الجامع لأخلاق الراوي ١٦٨/٩ وجه ٢ .

وأبو المالية هو التابعي الجليل رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٣ .

(١) ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حكى عن عبد الملك بن حبيب أنه « حجّ فأخذ عن عبد الملك بن الماجشون وأسد السنة وأصبح بن الفرغ وطبقتهم ورجع إلى الأندلس يعلمهم » تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٧ ط. ٣ وإليها جميع إحالاتنا في هذا الفصل ، ولزيادة الإيضاح أرجع إلى جريدة المراجع في آخر الكتاب .

وعبد الملك بن حبيب هو عالم الأندلس وفقهها الكبير ، ويكنى بأمران السلمي ثم المرادسي الأندلسي القرطبي . توفي نحو سنة ٢٣٨ .

(٢) وذلك يعني أن السماع في المدينة كان أكثر منه في مكة . وهو ما قصده المؤرخون من وصف المدينة بأنها « دار السنة » . فلا ينبغي أن يستنتج من كلامنا تحديد أي البلدين كان له السبق في تدوين الحديث ، فالسماع بالتلقين غير الكتابة مع التدوين .

(٣) هو علي بن عبد الله بن جعفر ، ويكنى أبا جعفر ، سعدي بالولاء ، وكان أحد شيوخ البخاري ، توفي سنة ٢٣٤ (شذرات الذهب ٢/٨١) .

(٤) سنن الترمذي ١/١٩٦ .

(٥) ولذلك نصادف كثيراً في كتب السنن « وهذا مما تفرد به أهل المدينة » كما في سنن أبي داود ٢/٣٧٠ رقم الحديث ٢٥٤ (راجع ط/٢ سنة ١٣٦٩ هـ . بتحقيق محيي الدين عبد الحميد وإليها جميع إحالاتنا) . =

مبكر - بطائفة من الأحاديث تشتهر في إقليمها أولاً ، ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على السنة الرواة في كثير من البلدان : وفي بطون كتب الحديث ألوان من التعبير توحى بهذا التفرد الإقليمي في رواية السنن ، فهذا مما تفرد به أهل البصرة (١) ، وهذا من سنن أهل الشام لم يشرّكهم فيه أحد (٢) ، وهذا حديث حمصي (٣) .

ولم يكن بد من أن يختلف المحدثون حول هذا التفرد في الرواية ، تبعاً للإقليم الذي اختص بها ، فالراوي الواحد يقبل حديثه ويعدّ مقارباً للصحة إذا أخذه أهل هذا المصر ، ويردّ ويعتبر منكراً إذا تلقاه أهل مصرٍ آخر . وذلك يفسر لنا تفسيراً منطقياً واضحاً موقف الإمام البخاري من زهير بن محمد حيث يقول : « زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه » (٤) ، فقد اختلف حكم البخاري على هذا الرجل تبعاً لاختلاف الإقليم الذي أخذ عنه ، لأن هذا الإمام العظيم - بمعرفة الرجال ، وتشدده في شروط الرواة والمرويات - كان أقدر علماء عصره على تجريح شخص

= ومن ذلك قول أبي داود : « أهل المدينة يقرؤون (ملك يوم الدين) وإن هذا الحديث حجة لهم » انظر سنن أبي داود ١٦/١ رقم الحديث ١١٧٣ .
 (١) انظر سنن أبي داود ٧٦/١ رقم الحديث ١٥٥ و ١٤٠/١ حديث رقم ٣٣٣ .
 (٢) سنن أبي داود ٦١/١ رقم الحديث ٩١ .
 (٣) عن ابن شهاب أنه كان إذا ذكر له أنه نهي عن صيام يوم السبت ، يقول ابن شهاب « هذا حديث حمصي » . سنن أبي داود ٤٣١/٢ رقم الحديث ٢٤٢٣ .
 (٤) سنن الترمذي ٦٠/١ في حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدة تلقاء وجهه ، يمين إلى الشق الأيمن شيئاً » . وفي سند الحديث زهير بن محمد هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وتعديل آخر ، أو على توهين الشخص نفسه لعلة خفية تارة وتوثيقه لأمر
كثيرة يقدرها تارة أخرى (١) .

الرمية في طلب الحديث

وما كان للرواة - تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية - أن يقنعوا باخذ
العلم من أهل بلدهم (٢) ، ولا بأخذه من المدينة وحدها سواء أكانت بعيدة عن
مصرهم أم قريبة منه ، فأصبحت الرحلة في طلب الحديث إلى البلاد النائية
أشهى أمانهم ، فيها استطاعوا أن يتلقوا العلم من أفواه الرعيل الأول من
الرواة ، وبها تحقق لهم ما كانوا يعتقدونه من أن « حصول الملكات عن المباشرة
والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً » (٣) .

ولقد بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الهجري الأول ، فكان الصحابي
الجليل أبو الدرداء (٤) يقول : « لو أهيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً

(١) وذهب الامام أحمد في الاختلاف حول زهير بن محمد مذهباً آخر فقال : « كأن زهير
بن محمد الذي وقع عندهم ليس هو الذي يروى عنه بالمراق ، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه » .
سنن الترمذي ١ / ٦٠ .

(٢) وإن كان العلماء يستحبون للطالب الاقتصار على حديث بلده وتمهره في معرفته
إذا كان المقصود من الرحلة متحققاً بين علماء عصره . قال الخطيب البغدادي : « المقصود
في الرحلة في طلب الحديث أمران أحدهما تحصيل علو الاستناد وقدم السماع ، والثاني لقاء
الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم ، فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين
في غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على ما في البلد أولى » الجامع لأخلاق الراوي ٩ /
ورقة ١٦٧ وجه ٢

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤١ ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .

(٤) واسم هذا الصحابي الجليل عويمر بن زيد توفي سنة ٣٢ هـ .

يفتحها على إلا رجل ببرك الفهاد لرحلت إليه ^(١) . والصحابي العليم جابر ابن عبد الله (٧٨ -) اتباع بغيراً فشدَّ عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث في القصاص ^(٢) . وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف ، فعن سعيد بن المسيب (١٠٥) : « إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد » ^(٣) ، وعن أبي قلابة (- نحو ١٠٤) : « لقد أقت بالمدينة ثلاثاً مالي حاجة إلا رجل عنده حديث واحد تقدم ، فأسمعه منه » ^(٤) . والرواية التالية عن مكحول (- نحو ١١٢) تصلح مثلاً واضحاً للرحلة في حديث واحد ربما يلقي إليه أحدنا بالآ ، ونحسبه حيناً وهو عند الله عظيم . قال مكحول : « كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني ، فما خرجت من مصر وبها علم الإحويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم الإحويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم الإحويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الشام ففر بلتها ، كل ذلك أسأل عن النقل ، فلم أجد أحداً يخبرني فيه بشيء ،

(١) معجم البلدان لياقوت ١/٥٩٠ وبرك الفهاد - بكسر الفين المعجمة ، وقال ابن دريد بضمها ، والكسر أشهر - وهو موضع وراء مكة بخمس ليال مما يلي البحر (معجم البلدان ١/٥٨٩) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٩/ورق ١٦٨ وجه ٢ وانظر ترجمة جابر بن عبد الله في تذكرة الحفاظ ١/٤٣ رقم ٢١

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٩/١٦٩ وجه ١ وراجع ترجمة سعيد بن المسيب في تذكرة الحفاظ ١/٥٤ رقم ٣٨ .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٩/ورقة ١٦٩ وجه ١ وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي البصري .

حتى أتيت شيخاً يقال له زياد بن جارية التميمي ، فقلت له ، هل سمعت في
 الذمّل شيئاً؟ قال : نعم ، سمعت حبيب بن مسلمة (الفهرتي) يقول : شهدت
 النبي ﷺ نزل الربع في البدأة والثلاث في الرجعة (١) . ولعل هذا الظماً
 إلى طلب العلم أن يكون السبب في سفر عبدان (٢) إلى البصرة ثمانى عشرة مرة
 ليسمع ما يرويه أهل هذا المصر من السنن التي تفرد بها أيوب (٣) .

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال
 فكان في الراحلين من يمشي على رجله (٤) ، ومن يرنحل وهو ابن خمس عشرة
 سنة أو ابن عشرين (٥) ، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب (٦) ، أو بان
 له رحلة واسعة (٧) ، أو أنه أكثر وأكثر الترحال (٨) ، أو أن له العناية التامة

- (١) سنن أبي داود ١٠٦/٣ رقم الحديث ٢٧٥٠ وأخرجه ابن ماجه بمناه ٩٥١/٢ -
 ٩٥٢ ومكحول هو عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ . (انظر
 ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ رقم ٩٦)
 (٢) عبدان هو أحمد بن موسى الجواليقي (- ٣٠٦) .
 (٣) معجم البلدان ١ / ١٤٤ ؛ وايوب هو العالم الثقة الكبير ايوب بن كيسان السخيتاني ،
 أبو بكر (- ١٣١) .
 (٤) كما قيل في أبي موسى الفقيه الحافظ عبدالله بن عبد الغني (- ٦٢٩) انظر تذكرة
 الحفاظ ١٤٠٩/٤ .
 (٥) انظر ترجمة كل من أبي يعلى الموصلي الحافظ الثقة المشهور المتوفى ٣٠٧ (الحفاظ
 ٧٠٨/٢) ومحمد بن علي الملقب بأبي النرسي (- ٥١٠) - الحفاظ ١٢٦١/٤ .
 (٦) كالنفيد أبي البركات ابن المبارك السقطي (- ٥٠٩) الحفاظ ١٢٦٠/٤ . اثناء
 الحديث عن الذين ماتوا سنة ٥٠٩ .
 (٧) كما في ترجمة الشيرازي أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الصوفي (- ٥٨٥)
 الحفاظ ١٣٥٧/٤ وابن متويه إبراهيم بن محمد الاصهاني (- ٣٠٢) الحفاظ ٧٤٠/٢ .
 (٨) كما في ترجمة الترمذي الكبير المتوفى سنة بضع وأربعين ومئتين . الحفاظ ٧٤٠/٢ .

بطلب الحديث والرحلة (١) ، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة (٢) ، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضْرَبُ إِلَيْهِ أَبَاطُ الْمَطِيِّ أَوْ كِبَادُ الْمَطِيِّ (٣) ، أو رحل الناس إليه (٤) ، أو كانت الرحلة إليه في زمانه (٥) .

وواضح أن لقب « الرحال والرحالة ، والجوال والجوالة » كان وقفاً على كبار المحدثين أمثال من ذكرنا ممن تحمل المشاق ، وسافر إلى الآفاق ، طلباً لأحاديث ثقل أو تكثر ، فكان الناس يسألون عن نوع المشتقات التي مر بها هؤلاء المحدثون ، وكان الذي يوصف بأنه « طوّاف الآقاليم » موضع الإكبار والاحترام في جميع العصور .

ولا ريب أن بعض هؤلاء الجوالين قد طوّفوا بالشرق والغرب مراراً . وإن المستشرق جولد زيهر Goldziher - على ولوعه بانكار أخبار القوم - لا يفوته أن يعترف بأن « الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب أربع مرّات ليسوا - في نظره - مبعدين ولا مغالين » (٦) .

(١) كما قالوا في البجيري (الحافظ الامام الكبير أبي حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي . محدث ما وراء النهر . توفي سنة ٣١١) تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢ .
(٢) كأبي طاهر السلفي - بكسر السين نسبة الى جده سلفه - الحافظ العلامة شيخ الاسلام عماد الدين احمد بن محمد الاصبهاني الجرواني . توفي سنة ٥٧٦ . انظر تذكرة الحفاظ ١٢٩٨/٤ رقم ١٢٩٨ .

(٣) معجم البلدان لياقوت ٦٩٤/١ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٨٠٧/٢ .

(٥) كما قالوا في ابن حبيش اني القاسم عبد الرحمن الأندلسي (- ٥٨٤) انظر تذكرة الحفاظ ١٣٥٤/٤ .

(٦) Goldziher , Trad . Isl. , 220 .

أثر هذه الرحلات في توحيد النصوص والتشريعات

وإذا كان هؤلاء المشهورون بالطب والرحلة (١) قد وثقوا الأوامر بين بلدان العالم الاسلامي فذلك أمر واضح تفرضه طبائع الأشياء ، وما كانت النتيجة ل تتم على غير هذه الصورة ، لأن طواف الكثير منهم بالأقاليم ربط بين المشرق والمغرب (٢) ، والنقى السدود والحدود ، وجعل هذا العالم الاسلامي أشبه بالمدينة الواحدة ، تنطوي قلوب أبناءها جميعاً على مبادئ واحدة وتعاليم مماثلة . بيد أن أثر هذه الرحلات كان في الحديث نفسه - نصاً وروحاً - أبلغ منه في أمصار المحدثين : فلقد كانت هذه الرحلات تمهيداً لطبع الحديث بطابع مشترك تماثل فيه النصوص والتشريعات ، وإن كانت أصول روايتها مختلفة المصادر حين تفرد بها أول الأمر لإقليم واحد ولم يشتركه أحد . وكان

(١) معجم البلدان لياقوت ٥٢٨/٣ أثناء الحديث عن طرطوس ومن خرجت من مشاهير المحدثين .

(٢) لأن العلماء - بتتبعهم في الأمصار الاسلامية - لم يجدوا الفرصة للاستقرار في بلد ، فبينما يكون احدهم في العراق اذا هو في الشام ، وما يكاد يحل في الشام حتى يرحل الى الاندلس ، وفيما هو في الاندلس اذا هو في مصر . ويكثر في كتب الطبقات والتراجم نسبة الحفاظ الى بلده والاشارة الى البلد الذي نزله : فنزار بن عبد العزيز بغدادي قدم مصر (تاريخ بغداد ٤٣٤/١٣) ونائل بن نجیح الحنفي بصري ورد بغداد (تاريخ بغداد ٤٣٤/١٣) وعلي بن مبد الرقي نزيل مصر (الحفاظ ٥٥٠/٢) والجوزجاني نزيل دمشق (الحفاظ ٥٤٩/٢) وابن واصل السدوسي البصري نزيل بغداد (الحفاظ ٣١٣/١) وعلي بن سعد العسكري نزيل الري (الحفاظ ٧٤٩/٢) واحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب (الحفاظ ٥٦٠/٢) ومكي بن ابراهيم البلخي قدم بغداد (بغداد ١١٨/١٣) .

أقل ما يفترض في هذا التفرد الإقليمي اختلاف العبارات باختلاف الرواة في الأقاليم ، ولكن هذه الروايات المتباينة أخذت في التقارب شيئاً فشيئاً حتى أمكن صهرها في قالب واحد ، وخيل إلى سامعها أو قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحد لا عدة أمصار .

والأمثلة على هذا كثيرة ، غير أننا نجزئ منها بذكر حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » لأهميته في نظر المحدثين . فعبد الرحمن بن مهدي (- ١٩٨) يقول : « ما ينبغي لمصنف أن يصنف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث » (١) . وبمثل هذا صرح البخاري في قوله : « من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات » (٢) ، وهو الحديث الذي افتتح به البخاري « صحيحه » - كما هو معلوم - فشرع بتطبيق هذا المبدأ على نفسه ، وبه افتتح العلماء الكثير من مصنفات الحديث أخذاً بهذه الوصية الكريمة .

وحين يجد القارئ في كتب السنن أن حديث النية طليعة هذه الكتب ، وأن منتهى يكاد يكون واحداً فيها جميعاً ، يخيل إليه أن شروط التواتر متوافرة فيه ، وأنه لا بد أن يكون قد رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير ، والحق أن هذا الحديث - كما قال الأثرار (٣) في مسنده - « لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٠ / ١٩٣ وجه ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، وفي الصفحة ذاتها .

(٣) هو الحافظ الشهير أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، ويكنى أبا بكر . توفي سنة ٢٩٢

وله مسندان : كبير وصغير . ويسمى الكبير « البحر الزاخر » و « الكبير العطل » . وفيه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه ، كما رأينا في تفرد عمر بحديث النية . وانظر الرسالة المستطرفة ٥١ .

عمر ، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى (١) : فلا يكون متواتراً (٢) لا لفراد عمر به . وهو - فوق هذا - لم يكن معروفاً إلا في المدينة ، ولكنه استفاض بعد ذلك في سائر الأمصار بصيغته المشهورة ، فكان دليلاً واضحاً على ما للرحلات من أثر في توحيد نص الأحاديث ونقلها من طابعها الإقليمي الأصلي إلى الطابع العام المشترك : ولذلك تشابهت الروايات الماثلة في الكتب الصحيحة حول الموضوع الواحد ، إلا في بعض الفروق الدقيقة اليسيرة التي لم يفت المحدثين التنبيه عليها ، ولم يكن سبب هذا التشابه النادر العجيب إلا تلاقي الرواة حين يرتحل بعضهم إلى بعض ، ويلقن بعضهم بعضاً ، ويحدثون الناس في الذهاب والاياب (٣) .

ولم يقف أثر هذه الرحلات عند حد التشابه بين النصوص ، أو التوحيد بينها أحياناً ، كما في حديث النية هذا ، بل تعداه إلى وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد :

(١) ذكره السيوطي في (التدريب ص ٨٣) ، غير أن أبا القاسم بن منده يرى أن حديث النية رواه سبعة عشر آخر من الصحابة (راجع اسماءهم في التدريب ٨٢) فعمد - في نظره - لم ينفرد به ، ثم يرى أنه رواه عن عمر غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد ، وعن محمد غير يحيى (ايضاً التدريب ٨٢) .

وحسبنا ان الحافظ العراقي يرد مثل هذا الرأي وينبه على أن من سمي من الصحابة لم يروا ذلك الحديث بعينه ، بل روا حديثاً آخر يصح إيرادُه في ذلك الباب . ولم يصح حديث النية من طريق عن عمر إلا الطريق المتقدمة . ذكره السيوطي في التدريب ٨٣ . ويجسن قراءة كل ما يتعلق بهذا الحديث في ص ٨٢-٨٣ في التدريب .

(٢) التدريب ١٩٣ .

(٣) وعبارة « حدث الناس في ذهابه ورجوعه » مألوفة في كتب التاريخ والتراجم . ومثالا عليها اقرأ ما في تاريخ بغداد ١١٨/١٣ في ترجمة مكّي بن إبراهيم البلخي (٢١٥-)

فمن هذا الحديث استنبط العلماء كثيراً من المسائل الفقهية التي صدروا فيها عن سماحة الاسلام في معالجة الضمير البشري وتحويله على القلوب والسرائر لا على الصور والأشكال (١) .

وإذ كان للرحلات مثل هذا الأثر في توحيد التشريع والاعتقاد ، فلا بد من التشدد في الأسانيد ، لمعرفة كل رجل ورد اسمه في سلسلة الإسناد ، لأن «معرفة الرجال نصف العلم» كما كان يقول علي بن المديني (٢) . لذلك اشترطوا لقبول رواية الطالب الذي يزعم أنه رحل في الحديث وتعب أن يسرد من حفظه أسماء سلسلة الاسناد جميعاً ، ثم يضيف إليها في آخرها اسمه ، ليمعلم أن قد سمع حقاً ما يروي به ، وإلا عمدت متساهلاً وترك الاحتجاج بحديثه (٣) ، ولو كان إماماً واسع العلم مشهوراً له بالفضل . فالذهبي (٤) يقول في ابن لهيعة (- ١٧٤) «الإمام الكبير قاضي الديار المصرية» (٥) ، ويروي عن ابن حنبل أنه قال فيه : «ما كان

(١) ومن أطرف ما نذكره - في هذا المجال - ان المستشرق ابن الوردة Ahlwardt استقصى في بعض مباحثه سبعين مسألة فقهية استنبطها الامام الشافعي من حديث النية . وانظر :

Ahlwardt, Berliner Katalog, II, 165 . no1362

وقد وفق في هذا البحث ، لأنه جمع واستقصاء لما ورد عن الامام الشافعي من غير مناقشة . ولو بدأ يناقش لوقع فيما يقع فيه إخوانه المستشرقون من الخطأ والزلل .

(٢) راجع قوله في الجامع لأخلاق الراوي ١٦٤/٩ وجه ١ .

(٣) وتجدر في (الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٢) باباً خاصاً في ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث .

(٤) هو الحافظ شمس الدين ، ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قياض التركماني الفارابي

الاصل الذهبي ، من أشهر كتبه (ميزان الاعتدال) و (تذكرة الحفاظ) توفي سنة ٧٤٨ هـ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٨ .

محدث مصر إلا ابن لهيعة « ولكن هذا الإمام الكبير المحدث لا يلبث أن يرمى بالتساهل في نظر الذهبي نفسه إذ يقول : « يروى حديثه في المتابعات ولا يحتاج به » (١) ويقول : « ولم يكن على سعة علمه بالمتقن » (٢) . ذلك بأن ابن لهيعة - كما يقول الخطيب البغدادي - « كان يتساهل في الأخذ ، وأي كتاب جاؤوا به حدث منه ، فمن هنا كثرت المناكير في حديثه » (٣) . قال يحيى بن حسان : « جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت : هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ فقال : ما أصنع ؟ يجيئونني بكتاب ويقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم به » (٤) .

ولا ريب أن كثيراً من المبالغات تحف أخبار الرحالين ، وإن كان لا بد أن يكون لها في أصلها سند صحيح . فهذا حجاج بن الشاعر يقول : « جمعت لي أمي مئة رغيف فجعلتها في جراب ، وانحدرت إلى شبابة بالمدائن ، فأقت ببابه مئة يوم ، كل يوم أجيء برغيف فأغمسه في دجلة فأأكله ، فله ما نفدت خرجت » (٥) . وهذا أحمد بن الفرات (٦) يخبر بنفسه بأنه « كتب عن ألف

(١) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٨ .

(٣) الكفاية ١٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها .

(٥) طبقات الخنابلة لابن أبي يعلى ص ١٠٦ (بتحقيق أحمد عبيد مطبعة الاعتدال بدمشق

سنة ١٣٥٠)

(٦) هو الحافظ الحجة أبو مسعود الرازي محدث اصبهان وصاحب التصانيف توفي

سنة ٢٥٨ .

وسبع ومئة شيخ « (١) على حين لم نعرف من أسماء شيوخ الإمام البخاري الذين تلقى عنهم وأخذ من أفواههم - عند جمع صحيحه - إلا ألفاً وزيادة قليلة (٢) .
وقالوا في أبي عبد الله بن منده (- ٣٩٥) : إنه ختام الراحلين (٣) ، لأنه « لما رجع من الرحلة الطويلة كانت كتبه عدة أحمال حتى قيل : إنها كانت أربعين حملاً » (٤) .

وحين صنفت كتب الحديث لم تُغنِ عن الرحلة في طلب العلم ، فلقد كانت الكتب لتيسير التحصيل على المتساهل ، أما الذي كان يلتمس شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقرؤه في الكتب ، بل ظلت أشهى أمانيه الرحلة في طلب الحديث .

الرحلة للمتاجرة بالحديث

ولئن كان هؤلاء الرحالون إنما يطلبون الحديث ابتغاء الاتساع في المعرفة ، فإن كثيراً غيرهم بدؤوا يطلبونه متاجرةً به : فيعقوب بن إبراهيم بن سعد كان يحفظ الحديث الذي رواه أبو هريرة وفيه ينهى الرسول ﷺ عن الاغتسال

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٤

(٢) وقد عرفنا ذلك من قول الامام البخاري نفسه : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة » ثم يؤكده أنه لم يكتب إلا ممن قال : « الايمان قول وعمل » . انظر حوادث سنة ٢٥٦ في شذرات الذهب ٢/١٣٤ وانظر في تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥ سماعات البخاري من البلدان المختلفة .

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٢ وفيها ترجمته .

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٢ .

في الماء الدائم إذا أصابته نجاسة ، « وكان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار » (١) . وأمر أبي نعيم الفضل بن دكين أغرب من هذا ، فإنه إمام حافظ ثقة (٢) ، ولكنه ضرب الرقم القياسي في الخبرة بالشؤون المالية ، فهذا أحد تلاميذه علي بن جعفر بن خالد يقول : « كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل ابن دكين القرشي نكتب عنه الحديث ، فكان يأخذ منا الدراهم الصراح ، فإذا كان معنا دراهم مكسورة يأخذ عليها صرفاً (٣) . ولذلك كان شعبة بن الحجاج (٤) ينصح بأخذ الحديث من الغني الموسر لأنه يستغني عن الكذب فيقول : « اكتبوا عن زياد بن مخراق فإنه رجل موسر لا يكذب » أو يقول لعلي بن عاصم : « عليك بمارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب ! » فيرد عليه علي ابن عاصم قائلاً : « كم من غني يكذب ! » (٥) ويقول شعبة مؤكداً رأيه : « لاتكتبوا عن الفقراء شيئاً » (٦) .

ولقد قام العلماء - في مختلف العصور - في وجه هؤلاء المتاجرين بالحديث

(١) انظر سنن النسائي بشرح السيوطي ٤٩/١ والكفاية ١٥٦ .

(٢) راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١ .

(٣) الكفاية ١٥٦ وانظر في (الباعث الحثيث ١١٦) ما يتعلق بموقف ابن دكين من أخذ

الأجر على الحديث .

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الازدي الواسطي، ويكنى أبا بسطام : عدت

البصرة وأمير المؤمنين في الحديث . رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ، وسمع أربع مئة من

التابعين ، توفي سنة ١٦٠ هـ

(٥) الكفاية ١٥٥ .

(٦) الكفاية ١٥٦ .

يضربون على أيديهم ، وينصحون طلبة العلم قائلين : « يابن آدم علمم مجاناً كما علمت مجاناً » (١) . ويستندون في هذا إلى أن التعليم مجاناً وارد في الكتب السماوية ، فعن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال : « مكتوب في الكتب : علمم مجاناً كما علمت مجاناً » (٢) . ولهذا القول أصل صحيح معروف في الكتب السماوية ، ففي آخر سفر من أسفار الكتاب المقدس « Deutéronome » : « إنما علمتكم بأمر ربي » (٣) . ويستندون أحياناً أخرى إلى الحديث النبوي نفسه ليجزموا بجرمة أخذ الأجر على تعليم العلم ، ففي سنن أبي داود أن الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه علم ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن ، فأهدى إليه رجل منهم قوساً رمزاً للشكر وعرفان الجميل ، وإذا عبادة يستغني رسول الله ﷺ في أمره - هذه الهدية ، فيفتيه عليه السلام بلهجة شديدة جازمة : « إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها » . (٤) وكان لأمثال هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة ، فكانوا يعدون الهدية رشوة إن أهداها طالب الحديث ، ويرفضون أن يحدوا عنه إلا إذا عاهدوا ألا يهديهم شيئاً . عن محمد بن الحجاج قال : « كان رجل يسمع من حماد بن سلمة (١٦٧-) فركب ببحر الصين ، فقدم فأهدى إلى حماد ، فقال له حماد : اختر ، إن شئت

(١) الكفاية ١٥٤ .

(٢) انظر الكفاية ص ١٥٣ .

(٣) وقد أشار جولديزير الى صحة هذا في الحاشية الثالثة ص ٢٢٥ في كتابه

Etudes sur la Tradition islamique.

(٤) سنن ابي داود ٣/٣٦٠ رقم الحديث ٣٤١٦ كتاب الاجارة ، باب في

كسب العلم .

قبلتها ولم أحدثك أبداً ، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية . فقال : لا تقبل الهدية وحدثني . فردّ الهدية وحدثه « (١) . وتتخذ هذه الفكرة سبيلاً آخر إلى تقبيح المناجرين بالحديث في مثل قول الإمام أحمد حين سئل : أيكتب عن يبيع الحديث ؟ فقد أجاب : لا ولا كرامة ! (٢)

ولعل بائعي الحديث والمناجرين به - رغم جشعهم الظاهر أحياناً - لم يكونوا دائماً من الكذابين أو الوضاعين : ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات ضابطين ، ولكنهم المال يثني أعناق الرجال ، وكانت لهؤلاء فلسفتهم الخاصة ، فهم قد تجشموا المشاق وركبوا الأهوال ورحلوا في طلب الحديث ، لا يعوقهم فقر ، ولا يفت في عزيمتهم صعوبة الطريق وأخطاره ، سواء عليهم الصحراء وحرها ، والبحار وأمواجها ، إذ تغفل في نفوسهم اعتقاد أن طلب العلم جهاد ، فمن مات في سبيله مات شهيداً « (٣) ، بينما كان سائر الآخذين عنهم قابعين في دورهم ، آمنين في سربهم ، فهم لا يريدون أن يكونوا سواء مع هؤلاء . ونحن لانعدم في كتبنا الأمانة أخباراً تشير إلى الأصول المنهجية التي كان يتبعها هؤلاء الرواة في استقصاء الحديث النبوي ، وهي أصول كانت تسكدهم من العناية الشيء الكثير ، وهي لو قورنت بشيء في عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم وقفاً على البحث عن كنوز المخطوطات لنشرها

(١) الكفاية ص ١٥٣ كراهة أخذ الأجر على التحديث ومن قال : لا يسمع من فاعل ذلك .

(٢) الكفاية ص ٥٤ .

(٣) ضحى الاسلام ٧٢/٢ .

ثم بيعها بأعلى الأثمان . والطريقة التي وصل بها العلماء إلى أحاديث علي بن الجعد (- ٢٣٠) توضح لنا الكثير من فلسفة المتأجرين بالحديث في تلك الأيام : « قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي : سمعت أبا القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي صاحبنا يقول : دخلت بغداد وسمعت ما قدرت عليه من المشايخ ، ثم خرجت أريد الموصل ، فدخلت صريفين فبت في مسجد بها ، فدخل أبو محمد الصريفيني وأم الناس فتقدمت إليه وقلت له : سمعت شيئاً من الحديث ؟ فقال : كان أبي يحملني إلى أبي حفص الكتاني وابن حبابة وغيرها ، وعندني أجزاء . قلت : أخرجها حتى أنظر فيها ، فأخرج إلي حزمة منها كتاب علي بن الجعد بالتام مع غيره من الأجزاء ، فقرأته عليه ، ثم كتبت إلى أهل بغداد فرحلوا إليه وأحضره الكبراء من أهل بغداد ، فكل من سمعه من الصريفيني فالمنة لأبي القاسم الشيرازي فلقد كان من هذا الشأن بمكان ، (١) .

وتتصرم الأعوام ، وتتعاقب الأجيال ، وإذا بتلك الرحلات العلمية في طاب الحديث تصبح ضرباً من الرحلات الرياضية يطلب بها بعد الصيت ، فكان بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها بل لتظهر أسماءهم في سلسلة الإسناد ، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث . وهذه الرحلات الرياضية — إن صح التعبير — كثرت في القرن الهجري الثالث ، وانتهت إلى أسوأ النتائج في القرن الهجري الخامس ،

(١) معجم البلدان لياقوت ٣/ ٣٨٥ .

حتى ضج منها العلماء المخلصون بالأمصار ، وراحوا يقاومونها بكل ما أوتوا
من قوة .

مقاومة المفساهلين بالحرب :

من هؤلاء العلماء أبو بكر أحمد ، المعروف بالخطيب البغدادي (- ٤٦٣)
فقد أشار إلى هذه الحال المخزية التي وصل إليها الذين يسمون أنفسهم في عهده
رواة الحديث بهتاناً وزوراً ، فقال في كتابه (الكفاية في علم الرواية) في
المقدمة : « . . وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وُسْهَمَها ، في كتب الأحاديث
والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف
الماضين في حال الراوي والمروي ، وتميز سبيل المرذول والمرضي ، واستنباط
ما في السنن من الأحكام ، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام ، بل
قنعوا من الحديث باسمه ، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه ، فهم أغمار ،
وحَمَلَةٌ أسفار ، قد تحملوا المشاق الشديدة ، وسافروا إلى البلدان البعيدة ،
وهان عليهم الدأب والكلال ، واستوطؤوا مركب الحل والارتحال ،
وبذلوا الأنفس والأموال ، وركبوا المخاوف والأهوال ، سُعتُ الرؤوس ،
سُحب الألوآن ، سُخص البطون نواحل الأبدان ، يقطعون أوقاتهم بالسير
في البلاد طلباً لما علا من الإسناد ، لا يريدون شيئاً سواه ، ولا يبتغون إلا إياه ،
يحملون عن لا تثبت عدالته ، يأخذون ممن لا تجوز أمانته ، ويروون عن
لا يعرفون صحة حديثه ، ولا يتيقن ثبوت مسموعه ، ويحتجون بمن لا يحسن
قراءة صحيفته ، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية ، ولا يفرق بين السماع

والاجازة ، ولا يميز بين المُسند والمرسل ، والمقطوع والمتصل ، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره ، ويكتبون عن الفاسق في فعله ، والمذموم في مذهبه ، وعن المبتدع في دينه ، المقطوع على فساد اعتقاده ، ويرون ذلك جائزاً والعمل بروايته واجباً إذا كان السماع ثابتاً ، والإسناد متقدماً عالياً ... الخ (١) .

ولم يكن التظاهر بالورع مجدياً ، ولا الإكثار من التعبد شافعاً لرواة الغرائب والمناكير ، فإن لنقاد الحديث حدساً داخلياً يشبه الإلهام كان يبعثهم على الحيطة في روايات هؤلاء المغرّبين والاحتراس في قبولها ، وقد يبلغ بهم الخذر أشده فيفرون منها ويرفضون تحملها وأداءها : لم يردوا رواية معلى بن هلال لفسقه أو قلة ضبطه ، فهو الزاهد العابد المشهور بالصلاح ، الذي كان يصلي في يومه مئتي ركعة ، وإنما ردّوها لئلا كثره من رواية غريب الحديث (٢) . ولقد أسمى هؤلاء النقاد يستحبون رواية المشاهير ، و « يكرهون - إذا اجتمعوا - أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » (٣) ، وما كان « الأحسن » عندهم إلا « الغريب » ، لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف (٤) ، ولا سيما في نظر العوامّ الذين يكبر في عيونهم عادة ما يجولون .

(١) الكفاية ص ٤٣ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٢٧/٧ وجه أول . وعبارة الخطيب : « ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث » .

(٣) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢٤٥ .

(٤) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ أيضاً .

قيل لشعبة بن الحجاج : مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنها فرت ! (١)

والفرار من التحديث بالغريب كان أصدق تعبير عن نخوف العلماء من التدليس الذي يقع فيه رواة الغرائب والمناكير ماهين أو متعمدين ، فإن أمثال هؤلاء الرواة أكثر ترضاً لضروب التدليس من سائر المحدثين : إذ يركبون الأهوال في طلب الحديث ملتجئين غرابته قبل صحته ، باحثين عن ندرته قبل اتصال سنده ، ليباهوا به الخاصة ويتعالوا به على العامة . من أجل ذلك استخف النقاد بهم ولم يقيموا لهم وزناً ، وطعنوا في عدالتهم ورموهم بالكذب مصداقاً لقول الامام أبي حنيفة : « من طلب غريب الحديث كذب » (٢) .

وتجريح النقاد للمدلس في الحديث طلباً للغرائب وحرصاً عليها يبدو أمراً طبيعياً ، فما أسرع الفضيحة إلى المدلس يكشف بها الستر عن نفسه (٣) حتى إذا افتضح وُعرف عنه الكذب كان من عقوبته أن يردّ عليه صدقه ولا تذكر محاسنه (٤) ، ولا يقبل حديثه بعد ذلك أبداً (٥) .

والمدلسون في الحديث تباهاً ورئاء الناس كانوا أحياناً من أوقع من رأيت

(١) الجامع ٧/١٢٧ وج ٢ .

(٢) الجامع ٨/١٤٦ وج ١ .

(٣) كما قال سفيان الثوري (١٦١) . « من كذب في الحديث افتضح » الكفاية ١١٧ .

(٤) وقد روي عن عبد الله بن المبارك (١٨١) أنه قال : « من عقوبة الكذاب

أن يرد عليه صدقه » ورأى غيره أن « من عقوبة الفاسق المبتدع ألا تذكر له محاسنه »

انظر الكفاية ١١٧ .

(٥) الكفاية ١١٨ .

عين أو سمعت أذن ، فيحدث أحدهم عن رجل يدعي سماعه وهو لم يدركه ،
ويخترق أسماء أشخاص وأماكن لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظم المروي عنه
بصفات حسان ينسجها له بخياله الخصب ، أو ينسب إليه أعمالاً صالحات
ليس لها أصل صحيح . حدث عفير بن معدان الكلاعي قال : « قدم علينا
عمر بن موسى حمص ، فاجتمعنا إليه في المسجد ، فجعل يقول : حدثنا شيخكم
الصالح ؛ فلما أكثر قلت له : من شيخنا هذا الصالح ؟ سمّه لنا عرفه .
(قال) فقال : خالد بن معدان . قلت له : في أي سنة لقيتّه ؟ قال : لقيتّه سنة
ثمان ومئة . قلت : فأين لقيتّه ؟ قال : لقيتّه في غزاة ارمينية . (قال) فقلت له :
اتق الله يا شيخ ولا تكذب ! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وأنت تزعم
أنك لقيتّه بعد موته بأربع سنين ؟ وأزيدك أخرى : انه لم يغزُ ارمينية ! كان
يغزو الروم » (١) .

وواضح من هذه القصة أنّ جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه كان دليلاً
قاطعاً على وقوع الكذب والتدليس (٢) . ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة

(١) الكفاية ١١٩ .

(٢) ولا يستغرب هذا الكذب ، ولا الجبل الذي كان سبباً فيه وعلّة له . حين يوصف
بها رجل مغمور كمعمر بن موسى لانعرف عن ترجمته إلا الشيء اليسير . ولكن العجب العجيب من
عالم مشهور كالسمعاني (عبد الكريم المتوفى سنة ٥٦٣ صاحب كتاب الأنساب) إذا صح
ما يرميه به أبو الفرج بن الجوزي من الكذب الصراح والتدليس الأقبح : يوم أمسك بيد شيخ له
في بغداد ، ثم عبر معه إلى الضفة الأخرى من نهر عيسى ، ثم راح يحدث عنه قائلاً : سمعت من
الشيخ فلان فيا وراء النهر كذا وكذا ، يوم بذلك أنه سمع منه في الموضع المسمى :
« ما وراء النهر » .

وحين وجد جولديزهر هذه القصة تحكى في (الكامل لابن الاثير ١١/١٢٥) تشبّث
بها وغدا يضخمها كدأب المستشرقين ليتخذها ذريعة إلى التشكيك بأمانتنا العلمية في رواية =

الرجال وتاريخهم وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، وقال سفيان الثوري (٦١ -) موضحاً سبب الاشتغال بهذا كله : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » (١) . بل استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافي أيضاً لفضح الكذابين وكشف أساليبهم في الوضع أو التدليس ، فلا يذكر ثقاتهم إسناداً فيه رجال رحلوا وأكثروا الترحال وطوفوا بالأقاليم إلا قيدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه (٢) .

ومهما يكن من الرحلة في الحديث متاجرةً به وتكسباً ، أو طلباً للشهرة وافتخاراً ، فإن الورعين الذين كانوا يحدثون احتساباً لوجه الله هم الذين ملؤوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ ، ولقد كانوا في كل زمان ومكان أكثر من أن يخفوا ، وأجل آثاراً من أن يهملوا ، وأقوى نفوساً من أن يسدل عليهم التاريخ ستار النسيان . وحسبنا - للاستدلال على دقة المحدثين في قبول الروايات - أنهم صرحوا بأن « الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ »

= الحديث . غير أنه مالمثل أن نكص على عقبيه لما رأى ابن الأثير في السياق نفسه يرد فرية ابن الجوزي عن السمعي ويرى أن صاحب « الأنساب » أسى من أن يكذب ، وأنه رحل حقاً إلى « ما وراء النهر » ، وأن له في ذلك الموضوع شيوخاً معروفين ، وإنما رماه ابن الجوزي بذلك لاختلافها في المذهب ، فالسمعي كان شافعيّاً ، وابن الجوزي كان حنبليّاً . وقارن به Goldziher, Tradition Islamique. p. 229-230 . ومن المعروف أن ابن الجوزي كان يتسرع في الحكم بالوضع حتى قيل : لآعبره بموضوعاته .

(١) الكفاية ١١٩ .

(٢) من الأمثلة على هذا : حدثنا محمد بن أحمد العياضي ، والحسن بن حفص النهرواني بسمرقند (تاريخ بغداد ٤٣٦/١٣) أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي قال : أخبرنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد (الكفاية ١٢٣) أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور (الجامع ١٥٧/٨ وجه ٢) وسمع الامام البخاري ببغداد من طائفة منهم احمد بن حنبل (شذرات الذهب ٥٧/٢ - ٦٠) وسمع بمكة من الحميدي (طبقات الشافعية ٥) . ولذلك كان المحدثون يمتحنون الراوي بالسؤال عن الموضوع الذي سمع فيه (الجامع ١٧/١ وجه ٢٠١)

ترد روايته» (١)، وأن «السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية» (٢) : فكل من يجري على لسانه شيء من الكلام البديء أو العبارات المبتذلة ينفر منه المحدون ويتركون الرواية عنه . رووا عن الامام البخاري أنه رد حديث النضر بن مطرف ، لأن يحيى بن سعيد القطان (- ١١٣) ترك الرواية عنه . أما يحيى فقد بين سبب إهماله حديث النضر بقوله : « سمعته يقول : إن لم أحدثكم فأمه زانية ، فتركت حديثه لهذا » (٣) . ويشبه هذا ما رووا عن شعبة ابن الحجاج (- ١٦٠) أنه قال : « لم يكن شيء أحب إلي من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير حتى قدمت مكة فسمعت منه ، فيينا أنا عنده إذ جاءه رجل فسأله عن شيء فافتري عليه . فقلت : تفترى على رجل مسلم ؟ فقال : إنه غاظني . (قال) قلت : يغيظك فتفترى عليه ؟ ! فأليت ألا أحدث عنه » فكان شعبة يقول : « في صدري منه أربع مئة ، لا والله لا أحدثكم عنه بشيء أبداً » (٤) .

فالافتراء على إنسان ولو غاظ الراوي سفه يسقط العدالة ، لأن هؤلاء الرواة كانوا يتميزون بمكارم الأخلاق ، ولهم آداب خاصة ومناهج في التربية والتعليم ينفردون بها من بين سائر العلماء من قدامى ومحدثين، في الشرق والغرب (٥) .

(١) الكفاية ١١٧ .

(٢) و(٣) الكفاية ١١٥ .

(٤) الكفاية ١١٥ .

(٥) ولعل خير كتاب يعالج مناهج المحدثين في التربية والتعليم هو « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . وهو في مكتبة البلدية بالاسكندرية (برقم ٣٧١٦ ج) مخطوط يقع في عشرة أجزاء صغيرة . وقد تفضل الزميل الدكتور يوسف العث باعارتنا نسخته المصورة عن هذا الكتاب ، فله جزيل الشكر وجزاه الله خيراً . والقارئ الكريم لاحظ بلاريب أننا أكثرنا الاستشهاد من هذا المخطوط القيم الذي ضبطنا عباراته وحققناه وسنشره قريباً في دار الثقافة ببيروت إن شاء الله .

الفصل الرابع

دور الحديث وألقاب المحدثين

في القرن الهجري السادس امتازت الحياة الاسلامية بظاهرة جديدة اضعفت بعض الشيء الرحلة في طلب الحديث : فحتى أوائل هذا القرن لم تكن في المجتمع الاسلامي مدارس خاصة لتلقي الحديث ، فكان الطلبة يضطرون إلى الارتحال والتجوال ؛ وإنما كانت المدارس التي تتعمق في الفقه ومذاهبه وآرائه والمجتهدين فيه تؤسس في كل مكان ، لتزود جهاز الدولة بالقضاة والمشرعين .
ولقد أنشئت أول دار للحديث في القرن الهجري السادس تحقيقاً لرغبة نور الدين محمود بن أبي سعيد زنكي (٥٦٩ -) الذي خلد اسمه بإنشاء المدرسة النورية في دمشق . وكان ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق من شيوخ هذه المدرسة (١) .

(١) انظر: Wustenfled, die Akademien der Araber und ihre

Lehrer, p. 69 (ef. Tradit. Islam, 231 note 1)

وكتاب وستنفلد المذكور من أطرف ما ألف في وصف دور العلم عند العرب والجمعة لشيوخها . أما ابن عساكر فهو أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي خاتمة الجهابذة الحفاظ . توفي سنة ٥٧١ .

وبعد عشرات السنين ، قامت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين ، وقد تم تأسيسها سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول أستاذ فيها أبا الخطاب بن دحية (١) .

وبعد أربع سنوات من تأسيس المدرسة الكاملية ، نشأت في دمشق المدرسة الأشرفية سنة ٦٢٦ هـ ، فكان أول شيوخها أبا عمرو بن الصلاح (٢) . ودرس في هذه الدار أيضاً الامام النووي (٣) .

ولقد قامت في دمشق دور أخرى للحديث ، ولكنها لم تكن ذات شأن عظيم (٤) . وهذه الدور جميعاً لم تطل حياتها ، لأنها لم تك كمدارس الفقه والأحكام وسيلة إلى المناصب والقضاء ، والحظوة عند الخلفاء ؛ ثم هي - فوق ذلك - لم تك تشفي غلة الورعين من طلاب الحديث الذين ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم .

(١) هو الحافظ عمر بن الحسن المشهور بابن دحية . وهو أندلسي بلنسي ، نسبة إلى بلنسية مدينة في شرق الأندلس . توفي بالقاهرة سنة ٦٣٣ . له التنوير في مولد السراج المنير ، ويفهم من خطط المقرئ ٣٧٥/٢ أن فتى ليس له من ابن آدم إلا الشكل خلف ابن دحية في التدريس بالكاملية .

(٢) هو الحافظ المعروف أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري المشهور بابن الصلاح . توفي سنة ٦٤٣ .

(٣) هو الامام الحافظ محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف النووي ، له في علوم الحديث تصانيف كثيرة أشهرها (شرح صحيح مسلم) توفي سنة ٥٦٧ هـ .

(٤) وقد تناول هذه الدور بالدراسة الاحصائية الدقيقة Michaël Meschâka

في كتابه ، Cultur - Statistik von Damaskus (cf. Tradit , Islam .)

2٤2 note 1).

القاب المحمدين

وكما أطلق العلماء على الرحالين في طلب الحديث ألقاباً مختلفة ، تبعاً لنشاطهم في الرحلة والتجوال ، أطلقوا على الدارسين في بلدهم أو في الأقاليم المجاورة له ألقاباً « رسمية » كانوا يستحسنون إلحاقها بأسمائهم عند ترجمتهم لتعرف طبقاتهم ودرجاتهم وطرق تحملهم للحديث وأدائه .

وأشهر الألقاب التي نبهوا على التمييز بينها ثلاثة : المسند والمحدث والحافظ .

فالمسند هو من يروي الحديث بأسناده ، سواء أكان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته (١) .

والمحدث أرفع منه بحيث عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال ، والعاللي والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتن ، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضمّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية (٢) .

أما الحافظ فهو أعلمهم درجةً وأرفعهم مقاماً : فمن صفاته « أن يكون عارفاً

(١) تدريب الراوي ص ٤ .

(٢) تدريب الراوي ص ٦ . وعبارة الفاسمي في (قواعد التحديث ٥٣) مقتبسة من هنا بتصرف . فقد ذكرت فيها المسانيد والمآجم والأجزاء دون تحديد . وليس هنا موضع الحديث عن الفرق بين أنواع هذه الكتب والتصانيف . وسنتحدث عنها وعن أصحابها في باب خاص .

بسُنن رسول الله ﷺ ، بصيراً بطرقها ، مميزاً لأسانيدھا ، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته ، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته ؛ يعرف فرق ما بين قولهم : فلان حجة ، وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ، وصدوق ، وصالح ، وشيخ ، ولين ، وضعيف ، ومتروك ، وذاهب الحديث ؛ ويميز الروايات بتغاير العبارات : نحو عن فلان ، وأن فلاناً ؛ ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً ، والحكم في قول الراوي : قال فلان ، وعن فلان ، وأن ذلك مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين ؛ ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً ؛ ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها ؛ ويكون قد أنعم النظر في حال الرواة بمعانة علم الحديث دون ما سواه ، لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ، ولم يضم غيره من العلوم إليه ^(١) . ولعل أهم صفات الحافظ — كما يستنبط من أقوال العلماء وتعريفهم — أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجمله ^(٢) . ويعتقد كثير من نقاد الحديث أن الذين يجوز تسميتهم «بالحفاظ» قليلون في كل زمان ومكان ، وربما «يتعذر وجودهم» ^(٣) ، لما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم . وحسبك أن الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٨/١٥٠ وجه ٢ .

(٢) التدريب ص ٧ وقارن بقواعد التحديث ص ٥٣ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٨/١٥٩ وجه ١ .

إلى أهل الحديث خاصة ، فلا يقول قارىء القرآن : لقنني فلان الحافظ ، ولا يقول النحوي : علمني فلان الحافظ (١) .

وذهب الناس يغلون في الحفظ كل مذهب ، فقد عدت كتب الامام أحمد في اليوم الذي مات فيه ، فبلغت اثني عشر حملاً ، ماعلى ظهر كتاب منها «حدث فلان» ولافي بطنه «أخبرنا فلان» ، وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه (٢) . وقال يحيى بن معين (٣) : « كتبت بيدي هذه ست مئة ألف حديث » (٤) ، ولا عجب في ذلك ، فقد ترك يحيى أكثر من مئة قطر وأربعة عشر قطراً مملوءة كتباً (٥) . وأمر ابن عقدة (٦) ليس أقل عجباً ، لأن الأخبار تصوره حافظاً أربع مئة ألف حديث أملاها من حفظه على إخوة أربعة ، ولا يبعد أن يكون حافظاً غيرها . قال عبد الله القادسي - وهو أحد هؤلاء الأربعة- : « أتت مع إخوتي بالكوفة عدة سنين نكسب عن ابن عقدة ، فلما أردنا الانصراف ودهناه ، فقال ابن عقدة : قد اكتفيت بما سمعتم ، أقلُّ شيخ سمعت منه ، عندي عنه مئة ألف حديث . (قال) : فقلت : أيها الشيخ ، نحن إخوة أربعة ، قد كتب كل

(١) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ .

(٢) الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ .

(٣) هو سيد الحفظ ، وإمام الجرح والتعديل ، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد النطفاني مولاهم ، البغدادي . توفي بالمدينة سنة ٢٣٣هـ .

(٤) و(٥) الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ وفي التدريب ص ٨ ان ابن معين كتب بيده ألف ألف حديث .

(٦) هو الحافظ الجامع المصنف أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، أبو العباس ، مولى بني هاشم ، المعروف بابن عقدة . توفي عام ٣٨٢هـ (الرسالة المستطرفة ٨٤) .

واحد منا عنك مئة ألف حديث ! » (١)

وحين ينسب إلى أحد هؤلاء الحفاظ عدد عظيم من الأحاديث كتبه بيده أو أملاه على تلاميذه ، فهو يحفظه غالباً من ظهر قلبه . قال أبو زرعة (٢) : « ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه » (٣) وقال الشعبي : « ما كتبت سواداً في بيضاء إلى يومي هذا ، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته » (٤) .
ومن الحفاظ من كان يستعين على حفظ الحديث بكتابته ، فإذا أتقن حفظه محاه أو دعا بمقراض فقرضه خوفاً من أن يتسكل القلب عليه ، منهم سفيان الثوري (٥) ، وعاصم بن ضمرة (٦) ، وخالد الخذاء (٧) وقد شاع على السنة الناس : بنس المستودع العلم القراطيس ! (٨)

وكان في العلماء من يميل إلى تحديد العدد المحفوظ من الحديث الذي يستحق

(١) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ و ٢٠ .

(٢) هو أبو زرعة الرازي ، عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ انقرشي بالولاء ، الحفاظ الثقة المشهور . توفي سنة ٢٦٤ هـ (الرسالة المستطرفة ٤٨) . وكان الامام أحمد يقول « صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر ، وهذا الفتي - يعني بأزرعة - قد حفظ سبع مئة ألف » (التدريب ص ٨) .

(٣) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ .

(٤) تدريب الراوي ص ٨ .

(٥) انظر سنن الدارمي ١/١٢٥ .

(٦) الحديث الفاصل للرامهرمزي ٤/٥ وجه ١ وتوفي عاصم سنة ١٧٤ هـ .

(٧) تقييد العلم ص ٥٩ . والخذاء هو خالد بن مهران المتوفى سنة ١٤١ هـ . ومن الذين كانوا يكتبون ويحجون ابن شهاب (انظر جامع بيان العلم ١/٦٦) وابن سيرين (الحديث الفاصل ٤/٥ وجه ٢) .

(٨) جامع بيان العلم ١/٦٩ .

جامعه أن يسمى « حافظاً ». فقال الحاكم ^(١) في « المدخل » : « كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف حديث » ^(٢) . ورأى غيره أن الحد الأدنى ينبغي ألا يقل عن عشرين ألفاً ، ولا يمكن فتح الدين بن سيد الناس ^(٣) يلاحظ أن هذه القضية نسبية ، وأن لكل زمن اصطلاحاً وتحديداً ، فيقول : « أما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لا نعدّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإيملاء فذلك بحسب أزمنتهم » ^(٤) .

وإذا كان العدد المحفوظ يتردد بين مئات الألوف وعشراتهما — وهو فرق عظيم جداً — فإن لهذا التردد تعليلاً واضحاً ، فحين تذكر المئات يشمل الحفظ المرفوع إلى النبي ﷺ ، والموقوف على الصحابي ، والمقطوع على التابعي . نسب الإمام أحمد إلى أبي زرعة أنه كان يحفظ سبع مئة ألف ، ففسر البيهقي ^(٥) ذلك بقوله : « أراد ما صح من الأحاديث ، وأقويل الصحابة والتابعين » ^(٦) وقد يشمل حينئذ الصحيح وغير الصحيح . قال الإمام البخاري :

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، المعروف بالحاكم النيسابوري وابن البيع ، صاحب التصانيف الشهيرة . وأهمها المستدرک علی الصحیحین والمدخل . توفي سنة ٤٠٥ .

(٢) تدريب الراوي ص ٨ .

(٣) هو أبو الفتح ، محمد بن محمد بن أحمد المشهور بابن سيد الناس ، اليعمرى الأندلسي الأصل ، المصري الشافعي ، أحد الأعلام الحفاظ ، توفي سنة ٧٣٤ . له (عيون الاثر في فنون المعازي والشائيل والسير)

(٤) تدريب الراوي ص ٧ .

(٥) سترد ترجمة البيهقي .

(٦) تدريب الراوي ص ٨ .

« أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومثني ألف حديث غير صحيح » (١) .
وكأنهم - حين يقتصرون على عشرات الألوف - لا يريدون إلا ما صح
من الأحاديث المرفوعة .

والورعون من الحفاظ ما كانوا ليرضوا عن غلو الناس في شأنهم لو كان لهم
الخيرة من أمرهم ، فإنّ واحدهم يكون عنده الحديث فيسوقه الناس بالمقرعة حتى يخرج
أو يرويه (٢) . ويكتب أحدهم أو يحفظ مئات الألوف فلا يروي إلا عشراتهما ،
أو يحفظ عشرات الألوف فلا يحدث إلا بأحاديثها ، وهم يشربون على أنفسهم
- فوق هذا كله - التعمق في العلم والفهم والدراية ، لا مجرد الإكثار والتوسع
في الرواية (٣) .

رواية المحدث بالحفظ

ويزداد إكبارنا لهؤلاء الحفاظ إذا عرفنا أنّ العلماء كانوا - ولا سيما في
باديء الأمر - يتشددون في الرواية باللفظ والنص ، ولا يتساهلون حتى بالواو
والفاء . فكانوا يرون أنّ على المؤدي أن يروي ما تحمله باللفظ الذي تلقاه من
شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة . واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم :
« نضر الله امرءاً سمع حديثاً فأدى كما سمعه ، فربّ مبلغ أوعى من سامع » (٤)
وبتعليمه عليه السلام الصحابة الحرص على لفظه النبوي ، كما فعل مع البراء
ابن عازب حين أعاد أمامه قراءة الدعاء الذي علمه إياه عند أخذ المضجع ،

(١) تدريب الراوي ص ٨ أيضاً .

(٢) الجامع ١٠٥١/٨ وجه ٢٤٥ .

(٣) الجامع ١٠٥١/٨ وجه ١ .

(٤) الكفاية ١٧٣ .

فأورده كما تعلمه منه ، إلا أنه قال : (ورسولك) بدلاً من (ونبيتك) فنبهه
صلى الله عليه وآله قائلاً بيده في صدره : « ونبيتك » (١) .

ولذلك آثر أكثر الصحابة التشدد في الرواية باللفظ . قيل لرجل من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله : مالك لا يتحدث كما يتحدث فلان وفلان ؟ فقال : ما بي ألا
أكون سمعت مثل ما سمعوا ، أو حضرت مثل ما حضروا ، ولكن لم يدرس
الأمر بعد ، والناس متماسكون ، فأنا أجد من يكفيني ، وأكره التزيد والنقصان
في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) .

وعلى هذا الأساس راح بعض الصحابة يصحح ما يسمعه من الرواة من
تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير ، أو استبدال كلمة بمرادفها ، قال عبيد بن
عمير وهو يقص : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين » فقال ابن
عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله ، إنما قال صلى الله عليه وآله : « مثل
المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين » (٣) ، وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد
حديث الأركان الخمسة ، فقدم بعضها وأخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التي سمعها
ابن عمر بنفسه من رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال له : « اجعل صيام رمضان آخرهن ،

(١) الكفاية ١٧٥ عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ببراء
كيف تقول إذا أخذت مضجعتك ؟ (قال) : قلت : الله ورسوله أعلم . قال : إذا أويت إلى
فراشك طاهراً ، فتوسد يمينك ثم قل : اللهم اسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك ، وألجأت
ظهري إليك ، لاملجأ ولا ملجأ إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي
أرسلت فقلت كما علمني ، غير أنني قلت (ورسولك فقال بيده في صدري (وبنبيك) .

(٢) الكفاية ١٧٢

(٣) الكفاية ١٧٣

كما سمعت من في رسول الله ﷺ » (١) .

وفي عصر التابعين وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدّي حديث رسول الله بلفظه ونصه ، وإن كان آخرون منهم لا يرون بأساً بالرواية على المعنى ، قال ابن عون : « أدركت ثلاثة يشددون في الحروف ، وثلاثة يرخصون في المعاني . فأما أصحاب المعاني فالحسن والشعبي والنخعي ، وأما أصحاب الحروف فالقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين » (٢) .

ولقد صور الأعمش تشدّد الرواة بالحروف ، فحمد لهم هذا التشدد وتغنى به قائلاً : « كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً ، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة إنها سمينة وإنها لمهزولة » (٣) .

فلا غرو إذا حرص هؤلاء الورعون على قول النبي ﷺ « ينتبذ » لا « ينبذ » (٤) ، ولا غرو إذا أظهروا شكهم بعبارة صريحة ، فقال الراوي « أسلم وغفار أو غفار وأسلم » (٥) أو « نبي خيراً » أو « نبي خيراً » (٦) بالتشديد أو التخفيف . وإن الأمر لأجدر بالحرص والعناية عند الرواة من هذا كله ، فبعضهم يتحرج من تغيير اللحن ، ويبقى كلام الراوي صحائياً كان

(١) الكفاية ١٧٦ . وابن عمر هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب

توفي سنة ٧٣ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٠١/هـ ووجه ١ .

(٣) الكفاية ١٧٨ والأعمش هو سليمان بن مهران (١٤٨) .

(٤) الكفاية ١٧٨ .

(٥) الكفاية ١٧٩ .

(٦) الكفاية ١٨٠ .

أو تابعياً على حاله ، لأن القوم حدّثوه هكذا ، فلا ضير من استعمال « حوث » بدلاً من « حيث » (١) أو « لغيت » بدلاً من « لغوت » (٢) و « عوناء السفر » بدلاً من « وعشائه » (٣) . ولذلك رووا عن ابن سيرين أنه « كان يلحن كما يلحن الراوي » (٤) . وفسّر الامام أبو عبيد ظاهراً إبقاء اللحن على حاله بقوله : « لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا تجد بدلاً من اتباع لغة الحديث من أجل السماع » (٥) .

ثم رأى العلماء أن يميزوا في هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى وآخر لا يحيله فأرأوا أنه لا بد من تغيير اللحن الذي يفسد المعنى (٦) ، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب ، إذا كان رواه قد خالف موجب الإعراب (٧) .

أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى ، فانها اشترطت لذلك شروطاً ، منها أن يكون الراوي عالماً بالنحو والصرف وعلوم اللغة عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها ، بصيراً بمدى التفاوت بينها ، قادراً على أن يؤدي الحديث أداء خالياً من اللحن ، لأن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد ، فن الكذب

(١) الكفاية ١٨٢ .

(٢) الكفاية ١٨٣ .

(٣) الكفاية ١٨٠ .

(٤) الكفاية ١٨٦ .

(٥) الكفاية ١٨٢ و أبو عبيد هو القاسم بن سلام ، أحد كبار الائمة في الحديث

واللغة ، توفي سنة ٢٢٣ .

(٦) الكفاية ١٨٨ .

(٧) الجامع لاخلاق الراوي ١٠٣/٦ وجه ١ .

عليه أن يضع المؤدي في فيه لحناً يستحيل أن يقع منه . قال الأصمعي : « أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله : « من كذب عليّ متممداً فليتبوأ مقعده من النار » فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه » (١) .

وإذ كانت علوم العربية متشعبة ، والإحاطة بها وبالفوارق الدقيقة بين ألفاظها ومدلولاتها شبه مستحيلة ، منع بعض العلماء غير الصحابة من رواية الحديث بالمعنى ، لأن « جبلتهم عربية ، ولغتهم سليقة » . قال القاضي أبو بكر بن العربي (٢) : « إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم . وأما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى ، وإن استوفى ذلك المعنى ، فإنا لو جوزناه لكل أحدٍ لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث ، إذ كلُّ أحدٍ إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل ، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه ، فيكون خروجاً من الأخبار جملةً . والصحابة بخلاف ذلك ، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان : أحدهما الفصاحة والبلاغة ، إذ جبلتهم عربية ، ولغتهم سليقة . الثاني : أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله ، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملةً واستيفاء المقصد كله . وليس من أخبر كمن عاين . ألا تراهم يقولون في كل حديث : « أمر رسول الله ﷺ بكذا » و « نهى رسول الله ﷺ عن كذا » ولا يذكرون

(١) اختصار علوم الحديث ١٦٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله المعافري المعروف بابن العربي ، من مشاهير فقهاء إشبيلية . توفي

سنة ٥٤٤ .

لفظه ؟ وكان ذلك خبراً صحيحاً ، ونقللاً لازماً ، وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه « (١) .

ووقف الامام مالك من الرواية بالمعنى موقفاً وسطاً ، فأجازها فيما لم يرفع إلى رسول الله ، وتشدد في منعها في الأحايث المرفوعة ، حتى كان رضي الله عنه - ورعاً منه واحتياطاً - يتحفظ من الباء والياء والتاء في حديث رسول الله ﷺ كما روى عنه البيهقي في « مدخله » (٢) .

على أن ابن الصلاح لا يرى ضرورة للتشدد في رواية الحديث بالمعنى في المرفوع دون سواه ، وإنما هو يشترط على من يريد الأداء بالمعنى في المرفوع وغيره اكتساب العلم بالعربية والمقدرة على التصرف الصحيح فيها على الوجه الذي ذكرناه، فإنه يقول : « ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره والأصح جواز ذلك في الجميع ، إذا كان عالماً بما وصفناه ، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بدّاه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معوّلهم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه : فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص ، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والمجموع عليها من

(١) أحكام القرآن ١٠/١ .

(٢) الباعث الحثيث ١٥٨ وقارن بالكفاية ١٧٩ .

الخرَج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأُوراق والكتب ؛
ولأنه إن ملكَ تغيير اللفظ ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره « (١) .

والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيدة ببعض العبارات الدالة على الحيطة
والورع ، فعلى راوي الحديث إذا شكَّ في لفظ من روايته أن يتبعه بقوله :
« أو كما قال » ، « أو كما ورد » (٢) .

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاماً بجميع ألفاظه ، ويرون
في ذلك ضرباً من العناية باللفظ النبوي ، إلا أن بعض العلماء يتساهلون في
اختصار الحديث ، فيحذفون بعضه ، ويقطعونه ، ويروونه تفاريق في مناسبات
مختلفة ، كما صنع البخاري في صحيحه . ولم ير الأئمة في صنيع البخاري موضعاً
للنقد ، لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل في ذلك إلا إذا كان قد أورد الخبر تاماً
في رواية أخرى . ولذلك لم يجزوا اختصار الحديث إذا لم يرد تاماً من طريق
أخرى ، لئلا يكون ذلك كما نأما لما يجب تبليغه (٣) .

وهذا التساهل في أداء الحديث كان نتيجة طبيعة للتساهل عند تحمله : فمن
قبل أن يقدم بعض الأئمة على إباحة الأداء بالمعنى ، أو على الاذن باختصار
المروي وتقطيعه ، ترَّخص كثير منهم في تحمل الحديث بضرور جديدة
ليست من السماع في شيء ، ولم يكن ترخصهم هذا - في نظر الجمهور - سيء
الأثر ولا شديد الخطر .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٨٩ .

(٢) الباعث الخميث ١٦١ .

(٣) الباعث الخميث ١٦١ .

أخذت هذه الرحلة في طلب الحديث تضعف شيئاً فشيئاً ، وبات الرحالون أنفسهم لا يستطيعون أن يعولوا على المشافهة والتلقي المباشر ، فقد يضربون أكباد المطي إلى إمام عظيم حتى إذا أصبحوا تلقاء وجهه قنعوا منه بكتاب يعرضونه عليه ، أو بإجازة يخصهم بها ، أو بأجزاء حديثة يناولهم إياها مع إذنه لهم بروايتها ؛ وقد يتطوع هذا الامام نفسه بإعلامهم بمروياته ، أو الوصية لهم ببعض مکتوباته ، فينلقفونها تلقفاً ويروونها مطمئنين كما لو كان صاحبها قد أجازهم بها بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام . بل لقد أمسى المتأخرون لا يجدون حاجة للرحلة ولا لتحمل مشاقها منذ أصبح حقاً لهم ولغيرهم أن يرووا كل ما يجدون من الكتب والمخطوطات سواء ألقوا أصحابها أم لم يلقوهم . وذلك كله يعني أن السماع لم يعد — كما في فجر الاسلام — الصورة الوحيدة لتحمل الحديث وأدائه ، وإنما أضحي إحدى الطرق الثمان التي استقرأها نقاد الحديث .

وبحثنا التالي سيدور حول هذه الطرق الثمان ، وبدراستها وتتبع اصطلاحاتها ودقة التمييز بين عباراتها سيجد القارئ نفسه على موعد مع المحدثين لأول مرة ، فليحضر القلب وليرهب السمع ، فإن هؤلاء العلماء لغتهم الخاصة التي إن لم تطرب بإيقاعها الحلو كلغة الشعر والموسيقى ، فهي تعجب بمحتواها العميق كلغة فذة في فن النقد والتحليل !

الفصل الخامس

تحمل الحديث وصوره

أولاً - السماع :

من المشافهة والسماع المباشر - على طريقة الرعيل الأول من الرواة -
انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة ، أو الإجازة، أو المناولة،
أو المسكوبة ، أو الإِعلام ، أو الوصية ، أو الوجادة . وهذه الصور السبع -
مع إضافة السماع إليهما - هي صور التحمل الثمان التي تحدد منهاهيج القوم في التعليم^(١) .
ولعل من نافلة القول أن نشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه الصور
وأرفعها وأقواها . غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة
من زاوية المحدثين ، ومن خلال تعاريفهم واصطلاحاتهم . عندئذ يتبين لنا أن
السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه ، سواء أحدثه الشيخ من كتاب
يقروؤه أم من محفوظاته وسواء أ أملى عليه أم لم يُمل عليه^(٢) .

(١) التدريب ١٢٩ .

(٢) قارن بتعريف السماع في التدريب ١٢٩ .

ومن المعروف في لسان العرب أن قول الراوي : حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا تفيد معنى التحديث ، فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي : « سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً » . وأوشك كثير من المحدثين أن يجروا على طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم ، حتى لم يفرقوا بين العبارات المذكورة ، وراح كل يستخدم إحدى هذه العبارات على سواء ، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا « يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه (أخبرنا) ولا يكادون يقولون : (حدثنا) »^(١) . وقال رجل للإمام أحمد : يا أبا عبد الله ، إن عبد الرزاق^(٢) ما كان يقول : (حدثنا) ، كان يقول : (أخبرنا) ، فقال أحمد بن حنبل : « حدثنا وأخبرنا واحد »^(٣) . وقد يكون إيتار هؤلاء المتقدمين (أخبرنا) على الألفاظ الأخرى التي تفيد

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وفي هذه الصفحة يذكر الخطيب من هؤلاء المتقدمين الذين لا يفرقون بين « حدثنا » و « أخبرنا » ويقولون الثانية دون الأولى : حماد بن سلمة . وهشيم بن بشير ، وعبدالله بن المبارك ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وعمر بن عوف ، وأبا مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس . وقارن بالكفاية ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) هو العالم الثقة الكبير عبد الرزاق بن همام بن نافع المتوفى سنة ٢١١ .

(٣) الكفاية ص ٢٨٦ . ويظهر أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أدخلوا عبارة « حدثنا » وطلبوا من أهل العلم أن يستعملوها في رواياتهم وإن كانوا يقولون بتساوي جميع هذه العبارات في إفادة التحديث والسامع . قال محمد بن رافع : كان عبد الرزاق يقول : « أخبرنا » حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له : قل « حدثنا » : فكل ما سمعت من هؤلاء قال « حدثنا » ، وما كان قبل ذلك قال : « أخبرنا » . انظر الكفاية ص ٢٨٦ .

التحديث لفةً بسبب شيوعها وكثرة استعمالها (١) . وقد يكون التعبير به (أخبرنا) أوسع وأشمل من التلفظ بغيرها ، فنعيم بن حماد (٢) يقول : « ما رأيت ابن المبارك (٣) يقول قط : (حدثنا) ، كأنه يرى (أخبرنا) أوسع ! » (٤) .

وإذ تساوت هذه العبارات جميعاً في إفادة التحديث والسمع ، فلاضير أن يقول القاضي عياض (٥) بقول علماء اللغة ، فيرى أن لاختلاف — عندما يكون السماع من لفظ المسمع أو من كتاب — أن يقول السامع : (حدثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا) و سمعت و (قال لنا) و (ذكر لنا فلان) (٦) .

غير أن نقاد الحديث يفضلون دفع كل لبس وإبهام ، فيقولون : ينبغي أن يبين السماع كيف كان ، فما سمع من لفظ المحدث قيل فيه (حدثنا) ، وما قرئ عليه قال الراوي فيه (قرأت) إن كان سمعه بقراءته ؛ ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرأء وأنا أسمع) (٧) .

والأكثر على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الباقية ، إذ لا يكاد

(١) الكفاية ٢٨٤ .

(٢) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارس ، الخزاعي المروزي ، أبو عبدالله نزيل مصر ، أول من جمع المسند توفي محبوساً بسامرا سنة ٢٢٨ « الرسالة المستطرفة ٣٧ » .

(٣) هو الامام الكبير عبدالله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن توفي سنة ١٨١ .

(٤) الكفاية ٢٨٥ .

(٥) هو العالم الثقة الكبير ، القاضي عياض بن موسى صاحب « الشفا في شمائل المصطفى »

و « الإلماع في أصول السماع » ومنه نسخة في الظاهرية حديث ٦ - ٥ . توفي سنة ٥٤٤ .

(٦) اختصار علوم الحديث ١٢٢ .

(٧) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وقد عقد الخطيب لذلك فصلاً في الكفاية

٢٩٩ - ٣٠١ .

أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبه ، ولا في تدليس ما لم يسمعه ، فكانت لذلك أرفع من سواها (١) . ثم يتلوها قول (حدثنا وحديثي) ثم (أخبرنا وأخبرني) (٢) مع ضرورة التمييز بين حالي الأفراد والجمع . وفي ذلك يقول عبد الله بن وهب (٣) صاحب الامام مالك (٤) : « إنما هي أربعة : إذا قلت (حدثني) فهو ماسمته من العالم وحدي ، وإذا قلت (حدثنا) فهو ماسمته مع الجماعة ، وإذا قلت (أخبرني) فهو ما قرأت على المحدث ، وإذا قلت (أخبرنا) فهو ما قرء على المحدث وأنا أسمع (٥) » .
ويلي لفظي التحديث والايخبار (نبأنا وأنبأنا) وهما قليان في الاستعمال (٦) ، والنية هي الفارقة بين جميع هذه الاصطلاحات على الحقيقة (٧) . ولذلك تشدد

(١) الكفاية ٢٨٤ .

(٢) التدريب ١٣٠ .

(٣) هو الامام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم ، أبو محمد الفهري مولا ميم ، المصري الفقيه ، أحد الاثمة الاعلام . حدث عن خلق كثير بمصر والحرمين وصنف موطأ كبيراً . قال فيه أبو زرعة : « نظرت في ثلاثين ألف حديث لابن وهب ، ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له » . توفي ابن وهب سنة ١٩٧ « راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٠٤ / ١ - ٣٠٦ » .

(٤) هو إمام أهل المدينة ، وأمير المؤمنين في الحديث ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبجي ، ويكنى أبنا عبد الله ، استغرق تأليفه « الموطأ » أربعين سنة عرضه خلالها على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . توفي سنة ١٧٩ هـ .

(٥) الكفاية ٢٩٤ وفي الاسناد أحمد بن عبد الرحمن قال : سمعت عمي ، وعمه هو ابن وهب الذي ترجمناه في الحاشية قبل السابقة .

(٦) التدريب ١٣٠ .

(٧) الكفاية ٢٨٧ .

الرواة مع المدلسين فلم يقبلوا منهم حديثاً حتى يقول قائلهم : (حدثني) أو (سمعت) (١). وصيغة الافراد في التحديث أعلى العبارات في نظر الحافظ ابن كثير (٧٧٤ -) ففي قول الراوي (حدثنا) أو (أخبرنا) احتمال أن يكون في جمع كثير ، وربما لا يكون الشيخ قصده بذلك . ولا يعين قصد الشيخ له إلا الافراد (٢) .

وقول المحدث : (حدثنا فلان قال : حدثنا فلان) أعلى منزلةً من قوله (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت « عن » مستعملة في تدليس ما ليس بسمع (٣) . وقد لاحظ بعض الشعراء المتأخرين هذا حين قال :

يتأدّى إليّ عنك مديحٌ من حديث ، وبارعٌ من بيان
بين قول الفقيه : « حدثنا سفـيـان » فرقٌ وبين « عن » سفـيـان (٤)
ويجوز أخيراً في السماع أن يقول الراوي : (قال لنا فلان) أو (قال لي) أو (ذكر لي) ، إذ هي في الاتصال مثل (حدثنا) وإن كانت أشبه بسمع المذاكره (٥) .

وأضعف هذه العبارات جميعاً أن يقول الراوي (قال) أو (ذكر) من غير (لي) لأنها توهم التدليس . وإلى هذا أشار حماد حين قال : « إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب (٦) حديثاً أن أقول : قال (قال أيوب كذا وكذا) »

(١) الكفاية ٢٩٢ .

(٢) اختصار علوم الحديث ١٢٢ .

(٣) الكفاية ٢٨٩ .

(٤) الكفاية ٢٩١ .

(٥) التدريب ١٣٠ .

(٦) هو أيوب السخيتاني . وقد سبق ترجمته .

فيظن الناس أنني قد سمعته منه» (١). وكانت عبارة شعبة بن الحجاج (٢)
أشدّ في ذلك وأعنف حين قال: «لأن أزني أحبّ إليّ من أن أقول: (قال فلان) ولم أسمع منه!» (٣).

ويعود مرة أخرى لنؤكد أن جميع هذه الألفاظ عند علماء اللسان عبارة
عن التحديث، وأنها في الأصل مثل (سمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً)،
وإنما الخلاف فيها بين تقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة (٤).

ثانياً — القراءة :

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة، فمن الواضح أن حقيقتها المستمدة من
لفظها هي قراءة التلميذ على الشيخ حفظاً من قلبه أو من كتاب ينظر فيه (٥).
وإذ كان التلميذ يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على الشيخ، سميت القراءة
عَرَضاً لدى كثير من المحدثين (٦).

وإذا لم يقرأ التلميذ من حفظه أو من كتاب بين يديه، وإنما سمع غيره يقرأ
على الشيخ، فإنه يشترط في شيخه حينئذ أن يكون حافظاً لهذا المقروء عليه،
أو متمكناً من مقابله على أصله الصحيح إن لزم الرجوع إلى هذا الأصل بأيدي
تلامذته الآخرين الثقات الضابطين، أو واحد منهم على الأقل (٧). والقراءة

(١) الكفاية ٢٩٠ .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) الكفاية ٢٩٠ .

(٤) الكفاية ٢٨٨ .

(٥) التدريب ١٣١ .

(٦) التدريب ١٣٠ .

(٧) الباعث الحثيث ١٢٣ .

من الكتاب أفضل ، لأن العرض به أوثق من الحفظ وآمن . ولذلك يقول الحافظ ابن حجر ^(١) : « ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ ، لأنه خوان » ^(٢) وغني عن البيان أنه يريد « بالامساك » هنا إمساك الأصل المكتوب .

والرأي المختار أن القراءة دون السماع ، فهي تليها في الدرجة الثانية ^(٣) ، لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها للسمع ^(٤) ، وهؤلاء لا يرون بأساً أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عندما يريد أن يؤدي إلى غيره الرواية عنه: سمعت (مطلقاً) من غير تقييدها بقوله : قراءة على الشيخ ^(٥) . ويبالغ بعض المحدثين في شأن القراءة فيقدمها على السماع ^(٦) .

وعلى الرأي الصحيح المختار أن للتلميذ عند أداء روايته أن يقول إن قرأ بنفسه : « قرأت على الشيخ وهو يسمع » وإن كان القارئ سواه : « قرىء

(١) ابن حجر العسقلاني هو شيخ الإسلام أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي شهاب الدين أبو الفضل ، من أئمة الحديث وحفاظه . وهو عسقلاني الأصل ، مندوب إلى آل حجر ، كثير التصانيف ، توفي سنة ٨٥٢ « الرسالة المستطرفة ١٢١ - ١٢٢ » .

(٢) التدريب ١٣١ .

(٣) وهو رأي جمهور أهل المشرق . التدريب ١٣٢ .

(٤) وهو رأي الامام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ومعظم علماء الحجاز

والكوفة . وهو كذلك رأي الامام البخاري « التدريب ١٣٢ » .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٢٤ .

(٦) وقد حكى هذا القول عن كثير من العلماء منهم أبو حنيفة وابن أبي ذئب . روى

البيهقي في « المدخل » عن مكّي بن إبراهيم قال : « كان ابن جريج ، وعثمان بن الأسود ،

وحنظلة بن أبي سفيان ، وطلحة بن عمرو ، ومالك ، ومحمد بن إسحاق ، وسفيان الثوري ،

وأبو حنيفة وابن أبي ذئب ، وسعيد بن أبي عروبة والمثنى بن الصباح يقولون : « قرأتك على

العالم خير من قراءة العالم عليك » ذكره في التدريب ١/١٣٢ .

على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع . وجور كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء : حدثنا الشيخ قراءة عليه « أو » أخبرنا قراءة عليه « أو » سمعت من الشيخ قراءة عليه بذكر هذا القيد الأخير إلزاماً ، لأن عدم ذكره يوم حصول « السماع » الذي هو أعلى صور التحمل على التحقيق (١) . ونحن لم ننس بعد أن « أخبرنا » و « حدثنا » و « سمعت » صيغ اصطلاحية تفيد « السماع » عند الإطلاق .

ثالثاً — الإجازة :

لاحظنا في « السماع » أن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ ، وفي « القراءة » أن التلميذ يعرض على شيخه قراءته ، فكلتا الصورتين تشتمل على الرواية مع الاسناد المتصل ، إما من النطق والمشافهة ، وإما من النقل الصحيح . والإجازة لا تشتمل على شيء من هذا ، لأنها عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم يسمعها منه ولم يقرأها عليه . لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة ويرأها « بدعة غير جائزة » ، ويزيد بعضهم على ذلك فيقول متشداً في إنكارها : « من قال لغيره : « أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع » فكأنه قال : أجزت لك أن تكذب علي ، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع » (٢) .

وهذه مغالاة ، فإن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف الرواية؛

(١) الباعث الحثيث ١٢٥ وقارن بالتدريب ١٣٢ .

(٢) التدريب ١٣١ .

فمن الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور ، دوئما تردد (١) :

إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان (مع ذكر اسمه ومميزاته) رواية صحيح مسلم أو سنن أبي داود أو الكتب الستة أو ما اشتملت عليه مدوناتي ، وهي كذا وكذا .

ويتوسع كثيرون فيقبلون كذلك إجازة شخص معين ، أو أشخاص معينين بشيء مبهم غير معين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان جميع مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من العبارات الغامضة . فقبول هذه الصورة قائم على ضرب من الاتساع في تفهم معنى الإجازة .

أما الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة انفاقاً . وأما الإجازات العامة كأن يقول الشيخ : أجزت برواية كذا « الناس » أو « المسلمين » أو « الموجودين » أو « أهل عصري » أو « من شهد أن لا إله إلا الله » أو « من شاء » أو « من شاء فلان » فالتحقيق أنها غير جائزة ، وإن قال بعضهم بجوازها .

والأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفهاً أمام تلميذه ، فإن أجازته كتابة من غير نطق لم تصح عند المتشددين . غير أن الأرجح مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع .

والإجازة حتى في صورها المقبولة ليست في قوة القراءة فضلاً على السماع ،

(١) انظر في هذه الصور التدريب ١٣٧ وما بعدها وقارن باختصار علوم الحديث ١٣٢ .

فهي تأتي بعدهما في الدرجة الثالثة بين درجات تحمل الحديث (١) .

رابعاً - المناولة :

يريدون بالمناولة أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أو حديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه وروايته عنه . وهي على صور متعددة تتفاوت قوة وضعفاً . فأعلى صورها وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له : قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذه مني واروه عني (٢) . وتسمى هذه الصورة « مناولة مع الاجازة » وقد غالى بعضهم في شأنها فجعلها « أرفع من السماع ، لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت ، لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع » لكن الامام النووي يفصل في هذه القضية بقوله : « والصحيح أنها منحة عن السماع والقراءة » (٣) .

ويقارب « المناولة مع الاجازة » أن يقول الشيخ لتلميذه : « خذ هذا الكتاب فانسخه وراجعه ثم رده إلي » .

ودون هاتين الصورتين أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه ، فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له : « ارو هذا عني » .

ودون هذه الصور بلا ريب أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر في الكتاب أو يراجعه أو يقابله .

خامساً - المطالبة :

هي أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه

(١) التدريب ١٣٨ .

(٢) قارن باختصار علوم الحديث ١٣٧ .

(٣) الباعث الخبيث ١٣٨ .

لشخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه ، أولشخص غائب عنه ترسل الكتابة إليه ^(١) . وقوة الثقة بها لايتطرق إليها شك بالنسبة إلى الحاضر المكتوب له لأنه يرى بنفسه خط الشيخ أو خط كاتبه بحضور الشيخ وإقراره . وأما بالنسبة إلى الغائب المكتوب له ، فإن الثقة بالمكاتبة لاتضعف خلافًا لما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، لأن أمانة الرسول كافية في إقناع المرسل إليه بأن المكتوب من خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ ^(٢) وفي هذه الحال يشترط أن يكون الكاتب والرسول ثقتين عدلين .

وقد تشدد بعضهم فاشترط في « المكاتبة » أن تكون مقرونة « بالاجازة » وهو تشدد لامسوغ له ، لأن أكبر الرواة أخذوا بالمكاتبة وحدها غير مقرونة ، فهذا البخاري يروي في كتاب « الأيمان والندور » أنه كتب الى محمد بن بشار وروى حديثه ^(٣) . وهذا مسلم يقول في « صحيحه » : كتبت إلى جابر ابن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكاتب إليّ : سمعت من رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رُجم الأسلمي ... ^(٤) الخ ... الحديث .

ولا ريب أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها ، بل يذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالاجازة حتى على السماع نفسه ^(٥) .

(١) قارن بتوضيح الأفكار ٣٣٨/٢ والتدريب ١٤٦ .

(٢) والحق أن خط الانسان لا يشبهه بغيره ، ولا يقع فيه الالتباس كما لاحظ ابن

الصلاح . (انظر التدريب ١٤٦) .

(٣) توضيح الأفكار ٣٣٩/٢ راجع الحاشية .

(٤) تدريب الراوي ١٤٧ .

(٥) الباعث الحديث ١٤٠ .

ومن التوسع الذي يستحسن تجنبه أن يقول المؤدي عن طريق المكاتبة :
سمعت أو حدثني أو أخبرني ، إطلاقاً ، لما في هذه الألفاظ من إيهام السماع ،
أما إذا قيدها بلفظ المكاتبة فلا حرج عليه . ومن الدقة في تعبيره أن يقول :
حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه أو بخط فلان الذي حمّله إليّ رسوله أو
رسولي فلان ، في مجلسه أو في مجلس سواه ، بكذا وكذا (١) .

ساراً — الإعلام :

يراد بالإعلام اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث
من مروياته أو من سماعه من فلان ، من غير أن يصرح بإجازته له في أدائه (٢) .
والأكثر على جواز هذه الصورة من صور التحمل مادامت الثقة بالشيخ
متوفرة ، لأن هذه الثقة تمنعه من أن « يعلم » تلميذه بما ليس من مروياته ،
وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح سماعه يوصى إلى رضاه عن تحمله له وأدائه :
فالإجازة بالرواية مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ، ولذلك منع كثير
من المحدثين الرواية بالإعلام إن صرح الشيخ لتلميذه بعدم سماحه له بالرواية عنه
قائلاً له : « هذا سماعي أو هذه مروياتي ، ولكني أمتنع من روايتها عني ، أو
لا أبيعها لك ، أو لأجزها لك ، أو لكن لا تؤدها عني » واستدلوا على هذا
المنع بأن رواية كهذه تكون أشبه شيء « بالشهادة على الشهادة » ، فإن الشاهد
الثاني لا تصح شهادته إلا إذا أذن له الشاهد الأول بأن يشهد على شهادته (٣) ،

(١) قارن بتوضيح الأفكار ٣٤١/٢ واختصار علوم الحديث ١٣٩ .

(٢) التدريب ١٤٨ .

(٣) الباعث الحديث ١٤٠ .

لكن القاضي عياضاً لا يصحح هذا القياس ، ولا يرى وجهاً للمشابهة بين الشهادة على الشهادة وبين الاعلام على هذا النحو ، لأن الشهادة على الشهادة — على حد تعبيره — لا تصح إلا مع الاذن في كل حال ، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق . وأيضاً فالشهادة تفترق عن الرواية في أكثر الوجوه ، (١) .

واستدلال القاضي عياض صريح في تسوية الرواية بالاعلام ولو كان التلميذ ممنوعاً من شيخه من الأداء عنه . ويرى بعض الظاهرية (٢) أن نهي الشيخ تلميذه عن رواية ما أعلمه به مساوٍ لنهي إياه عن رواية ما سمعه منه سماعاً حقيقياً (٣) .

سابعاً — الوصية :

الوصية صورة نادرة من صور التحمل يراد بها تصريح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه (٤) . وقد أباح بعض السلف للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصي ، لأنهم رأوا في هذه الوصية شبيهاً من الاعلام وضرباً من المناولة ، فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئاً معيناً وأعلمه بأنه من مروياته ، غير أن ألفاظه لم تكن واضحة في ذلك (٥) .

(١) التدريب ١٤٨ .

(٢) الظاهرية م أتباع داوود بن علي الظاهري - ٢٧٠ ، سموا بذلك لأنهم يقفون عند

ظاهر النصوص .

(٣) اختصار علوم الحديث ١٤٠ .

(٤) التدريب ١٤٨ .

(٥) الباعث الحثيث ١٤١ .

والمسوغون للرواية بالوصية يعترفون — مع ذلك — بأنها من أضعف صور التحمل ، فهي دون المناولة والاعلام رغم شبهها بهما من بعض الوجوه . وابن الصلاح لا يرى وجهاً للمشابهة بين الوصية من جانب ، وبين المناولة والاعلام من جانب آخر ، ويشدد النكير على القائلين بهذه المشابهة فيقول : « وقد احتج بعضهم لذلك ، فشبهه بقسم الاعلام وقسم المناولة . ولا يصح ذلك فان لقول من جوز الرواية بمجرد الاعلام والمناولة مستنداً ذكرناه ، لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا » (١) .

وعلى الموصى له عند أداء روايته أن يلتزم عبارة الموصي ، فلا يزيد عليها ولا ينقص منها ، لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال يجب أن تكون معروفة المعالم معينة المقدار ؛ فلا بد أن يكون الشيء الموصى به واضحاً أنه كتاب أو كتب أو أنه حديث أو أحاديث أو مسموعات أو مرويات ، وفقاً للتعبير الذي تلفظ به الشيخ الموصي .

ثامناً — الوجادة :

الوجادة — بكسر الواو — مصدر مولد غير مسموع من العرب اصطلاح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة (٢) ، وذلك إذا وجد الشخص حديثاً بخط شيخ كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به ؛ أو لم يلقه ولكنه استيقن من أن هذا المخطوط صحيح النسبة إليه ، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين

(١) توضيح الأفكار ٣/٣٤٤ (في الحاشية) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٧ .

مشهورين . فالشخص الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية ، فيورد إسناد الحديث كما وجده ويقول : وجدت بخط فلان ، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان ، أو في الصحيح المشهور ؛ ويسوق الحديث مثلها كان يصنع عبد الله بن أحمد بن حنبل ، فإنه كان كثيراً ما يقول : « وجدت بخط أبي : حدثنا فلان .. » الخ السند والمتن^(١) . ولا يجوز أن يقول الراوي عند أدائه : عن فلان ، أو حدثنا أو أخبرنا فلان أو سمعت منه ، أو وجدت بخطه و « هو شك في ذلك » فهذا كله تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه^(٢) ؛ وله أن يقول : « قال فلان ، أو بلغني أن فلاناً قال ، أو كتب الشيخ بخطه ، أو أمر من يكتب له » . ومن هنا تقدّر مدى الخطأ الذي يقع فيه كثير من كتابنا ومؤرخينا المعاصرين حين يقولون في كتبهم أو في أحاديثهم العادية : حدثنا الطبري أو ابن حجر أو الحافظ العراقي مثلاً^(٣) .

والوجادة — حين تفهم على وجهها الصحيح — لا يجوز الشك بقيمتها صورة من صور التحمل ، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من « الوجادة » لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبحوا نادرين جداً في حياتنا الإسلامية بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً ميسوراً . وقد سبق أن جزم ابن الصلاح بأن مذهب وجوب العمل بالوجادة « هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ،

(١) قارن بالتدريب ١٤٨-١٤٩ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٨ .

(٣) الباعث الخبيث ١٤٤ .

فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها ، (١) .

وقد استدل العماد بن كثير (٢) للعمل بالوجادة بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « أي الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة . قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟ وذكروا الأنبياء فقال : كيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ؟ قال : وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قالوا : فمن يارسول الله ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يجدون صحفناً يؤمنون بها » (٣) . فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة . وقد استحسّن البلقيني هذا الاستنباط (٤) . ولم يكن الأمر محوجاً إلى هذا كله ، فوجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه ، لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ ، وثقة المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) .

والحق أن تشدد السلف في بعض صور تحمل الحديث وأدائه ، كالوجادة والوصية والاعلام ، كان له مايسوغه في حياتهم وظروفهم ، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل ، وكانوا أشد حاجة إلى حفظه وروايته ، لضعف وسائل التدوين والكتابة لديهم ، ونحن نجد لزاماً علينا أن ننشط في حفظ الحديث

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٩ .

(٢) هو الامام المحدث المفسر ، عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن الشيخ أبي حفص شهاب الدين عمر ، صاحب التصانيف الكثيرة . توفي سنة ٧٧٤ .

(٣) توضيح الأفكار ٣/٢٩٠ وقارن بتفسير ابن كثير ١/٧٤-٧٥ طبعة المنار .

(٤) التدريب ١٤٩ . والبلقيني هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان ، أبو الفضل جلال

الدين . برع في الفقه والاصول والعربية والتفسير . من كتبه (الافهام) ، لما في صحيح

(البخاري من الابهام) . توفي سنة ٨٢٤ (شذرات الذهب ٧/١٦٦) .

(٥) الباعث الخئبث ١٤٤ .

والتدقيق في طرق تحمله وروايته ، ولكن تسير الطباعة يقوم عنا بعبء كبير من أعباء حفظ الحديث وصيانه .

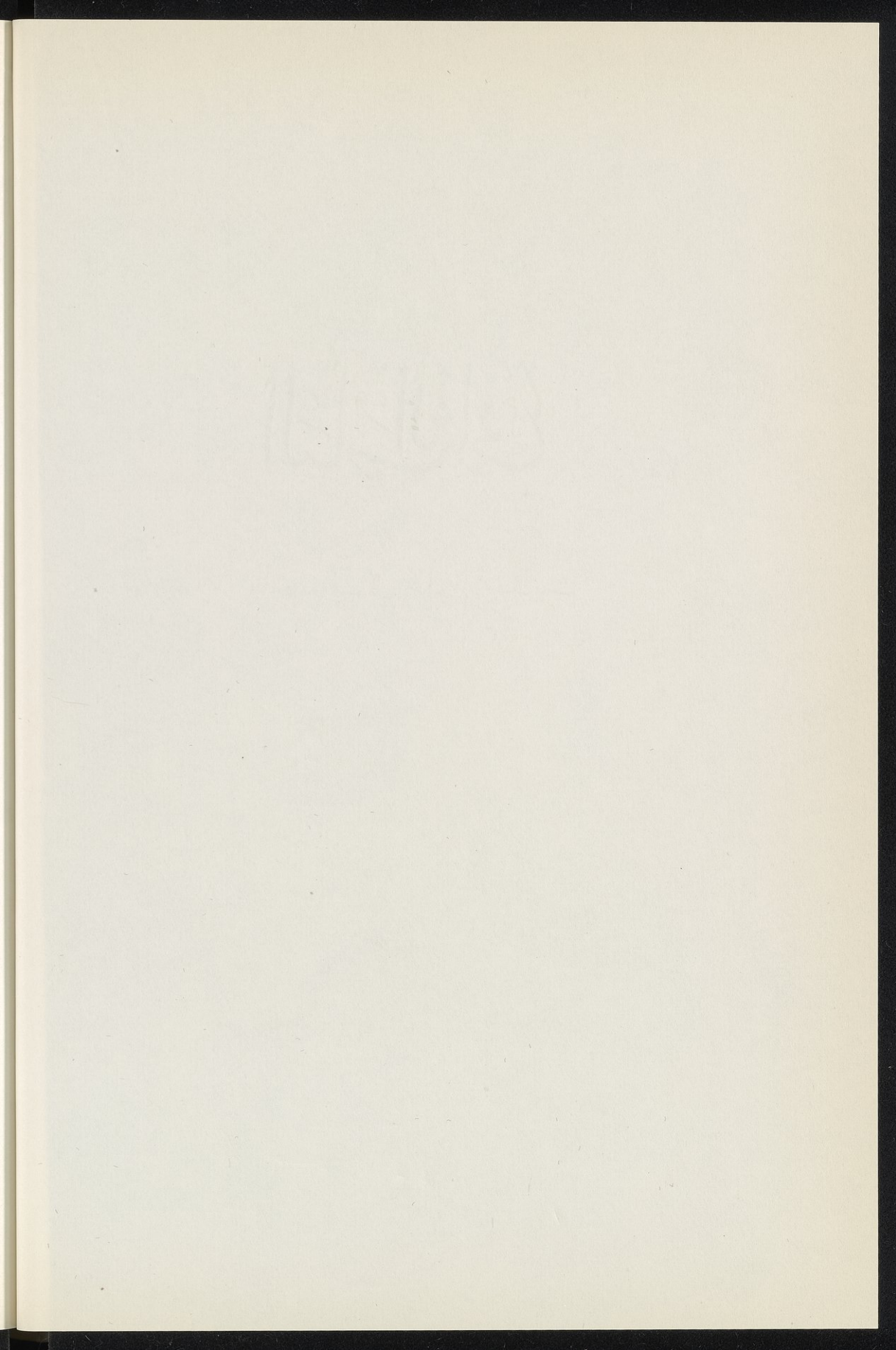
صور الروايات

إن جميع الصور الثمان التي اصطلح عليها المحدثون لبيان طريقة التحمل تصلح لتصوير حالات الأداء ، والأداء هو رواية الحديث للتلميذ ، والمؤدي إلى من دونه كان متحماً حديث من هو فوقه ، فالشخص الواحد يكون في الوقت نفسه متحماً ومؤدياً ، باعتبار الشيخ مرة والتلميذ مرة أخرى : كأن يكون أبو بكر متحماً حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فيكون أبو بكر تلميذاً ، والرسول عليه السلام شيخاً . فإذا أدى أبو بكر إلى عليٍّ مثلاً ما تحمله ، صار أبو بكر شيخاً مؤدياً ، وعليٌّ تلميذاً متحماً .

لهذا الاعتبار كان لا بد أن ينظر إلى الأداء على أنه امتداد للتحمل ، فالشخص الذي كان أهلاً للتحمل باحدى الصور الثمان أن يؤدي ما تحمله بواحدة من هذه الصور إذا لم يكن فيه صفة تمنع أهليته للأداء أو تضعفها .

الباب الثاني

التصنيف في علوم الحديث



الفصل الأول

علم الحديث رواية ودراية

ندرس في « الحديث » علمين رئيسين: أحدهما علم الحديث رواية ، والآخر علم الحديث دراية .

فهلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، ولكل ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين ، على الرأي المختار (١) .

وعلم الحديث دراية ، مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد (٢) .

فالراوي هو الذي ينقل الحديث بأسناده ، سواء أكان رجلاً أم امرأة (٣) .

والمروي أعم من أن يكون مضافاً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من الصحابة والتابعين .

(١) المنهل الحديث ٣٥ وقارن بتعريف ابن الاكفاني لهذا العلم في (التدريب ٣) .

(١) وهو مأخوذ من تعريف ابن حجر كما في التدريب ٣-٤ .

(٢) الكفاية ٩٧ .

أما أحوال الراوي المبحوث عنها (من حيث القبول والرد) فهي معرفة حاله تحملاً وأداءً ، وجرحاً وتعديلاً ، ومعرفة موطنه وأسرته ، ومولده ووفاته .
وأما أحوال المروي فهي ما يتعلق بشروط الرواية عند التحمل والأداء ، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو ما شابه ذلك مما سنراه في الفصول المقبلة .

وإذا قلنا في وصف الراوي أو المروي : « إنها مقبولان أو مردودان » فلسنا نريد بقبولها العمل بهما ، وبردهما عدم جواز العمل بهما ، وإنما نقبلها أو نردها من جهة النقل ، فقبولنا الراوي اعتبارنا له وأخذنا بمروييه ؛ وردنا له إسقاطنا اعتباره وإغفالنا مرويه ؛ وقبولنا للمروي اعتقادنا بثبوته ؛ وردنا له شكنا فيه ورفضنا صحته .

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية اسم (علم أصول الحديث) (١) .
وإنّ دراستنا لمن الحديث ، وعنايتنا بحفظ كتب الرواية ، ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله .

وهذه الدراسة التحليلية — في علم الحديث دراية — هي التي تعيننا في كتابنا هذا ، فهي من متن الحديث بمنزلة التفسير من القرآن ، أو الأحكام من الوقائع . ولقد كانت المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى ، وكانت — على كثرتها — مستقلة في موضوعها وغايتها ، ومنهجها . حتى إذا شاع التدوين وكثر التصنيف أتجه كل عالم إلى ناحية ،

(١) المختصر في علم رجال الاثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ٨ .

فكثرت العلوم المتعلقة بهذه الدراسة التحليلية ، وانطوت جميعاً تحت اسم واحد هو « علوم الحديث » . ونحن فيما يلي نذكر عبارة موجزة عن أهم تلك العلوم .

١ - علم الجرح والتعديل :

من تلك العلوم « علم الجرح والتعديل » وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ماورد في شأنهم مما يشينهم أو يزيكهم بألفاظ مخصوصة . وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه .^(١) .

وقد تكلم في هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة إلى المتأخرين من المشتغلين بعلوم الحديث .

فن الصحابة ابن عباس (٩٦) وأنس بن مالك (٩٣) .

ومن التابعين الشعبي (١٠٤) وابن سيرين (١١٠) .

وفي آخر عصر التابعين : الأعمش (١٤٨) وشعبة (١٦٠) ومالك (١٧٩) .

ويلي هؤلاء طبقة منها ابن المبارك (١٨١) وابن عيينة (١٩٧) وعبد الرحمن

ابن مهدي (١٩٨) . ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى بن معين (٢٣٣) وابن

حنبل (٢٤١) .

ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل « طبقات ابن سعد » الزهري

البصري (٢٣٠) ويقع في ١٥ مجلداً . وقد اختصره السيوطي (٩١١) تحت

(١) كما يقول الحاكم في (معرفة علوم الحديث ص ٥٢ النوع الثامن عشر) . وراجع في

(الكفاية) باب الكلام على العدالة وأحكامها ٨١ - ١٠١ وباب الكلام في الجرح

وأحكامه ١٠١ .

عنوان « إيجاز الوعد ، المنتقى من طبقات ابن سعد » .
وللبخاري (٢٥٦) تواريخ ثلاثة فيها تعديل وتجريح (١) ، ولعلي بن المديني
(٢٣٤) تاريخ يقع في عشرة أجزاء ، ولا بن حبان (٣٥٤) كتاب في أوهام
أصحاب التواريخ ، في عشرة أجزاء . وللعلماء بن كثير (٧٧٤) كتاب التكميل ،
في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل .

وقد أتجه بعض العلماء إلى التأليف في رجال مخصوصين تعديلاً وتجريماً .
فألف في الثقات فقط كل من (العجلي ٣٦١) وزين الدين قاسم (٣٨٩) ، وألف
في الضعفاء والمتروكين كل من البخاري والنسائي وابن الجوزي ، وفي المدلسين
فقط ألف الإمام الحسين بن علي الكرايسي صاحب الشافعي ، ثم النسائي ،
ثم الدارقطني ، ثم السيوطي .

وقد صنف محمد بن طاهر المقدسي في رجال البخاري ومسلم فقط ، وصنف
الحافظ الذهبي كتابه (الكاشف) في رجال الكتب الستة .

٢ — علم رجال الحديث :

وهو علم يعرف به رواية الحديث من حيث إنهم رواة للحديث (٢) .
وأول من عرف عنه الاشتغال بهذا العلم البخاري (٢٥٦) وفي طبقات ابن
سعد (٢٣٠) الكثير من ذلك .

(١) طبع منها في الهند التاريخ الصغير سنة ١٣٢٥ هـ والجزءان الأول والرابع من
«الكبير» سنة ١٣٦٠-١٣٦١ هـ .
(٢) المنهل الحديث للزرقاني ص ١٠ وقارن بالرسالة المستطرفة ٩٦ - ١٠٠ في فصل
(كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم) .

وفي القرن الهجري السابع جمع عز الدين بن الأثير (٦٣٠) أسد الغابة في أسماء الصحابة ، بيد أنه خلط بهم من ليس صحابياً . وجاء بعده ابن حجر العسقلاني (١٥٢) بكتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) وقد اختصره تلميذه السيوطي (٩١١) في كتاب سماه (عين الإصابة) .

٣ — علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها ، إما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامها ، أو حملها على تعدد الحادثة أو غير ذلك . ويطلق عليه علم تلفيق الحديث (١) .

قال النووي في التريب : « هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقهاء ، والأصوليون الفواصون على المعاني . وصنف فيه الشافعي رحمه الله تعالى ، ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، ينبه بها على طريقته » (٢) .

ومثال ذلك قوله عليه السلام : « لا عدوى » وقوله في حديث آخر « فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد » وكلاهما حديث صحيح ، فيجمع بينهما « بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح

(١) فارن المنهل الحديث ١١ بتوضيح الأفكار ٤٢٣ .

(٢) التدريب ١٩٧ .

سبباً لا إعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من
الأسباب » (١) .

وقد أُلّف في مختلف الحديث الامام الشافعي (٢٠٤) وابن قنينة (٢٧٦)
وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧) وابن الجوزي (٥٩٧) .

٤ - علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدر في
صحة الحديث كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في
حديث وما شابه ذلك (٢) . وعند الكلام عن (العلل) من أقسام الحديث
الضعيف ، سنشير إلى أهم العلل التي توهن الحديث ولو كان في ظاهره سليماً
من كل علة .

ومن كتب في هذا العلم ابن المديني (٢٣٤) والامام مسلم (٢٦١) وابن
أبي حاتم (٣٢٧) وعلي بن عمر الدار قطني (٣٧٥) ومجد بن عبد الله الحاكم
(٤٠٥) وابن الجوزي (٥٩٧) .

٥ - علم غريب الحديث :

يبحث عن بيان ماخفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله

(١) التدريب ، ص ١٩٨ . وفارن بشرح النخبة لابن حجر ١٥ .
(٢) المنهل الحديث ١١ وانظر في الرسالة المستطرفة الكتب المؤلفة في علل الحديث
ص ١٠٧ .

بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي (١).

أول من ألف كتاباً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢١٠) ولكن كتابه كان صغيراً موجزاً ، وقد جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني (٢٠٤) كتاباً أكبر منه ، ثم صنف أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣) كتاباً أفنى فيه عمره ، وابن قتيبة (٢٧٦) ثم الزمخشري (٥٣٨) كتابه (الفائق في غريب الحديث) ، ثم مجد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦) كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) وقد ذيل الأرموي كتاب النهاية هذا ، واختصره السيوطي (٩١١) في كتابه (الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير) .

٦ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ . فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ (٢) .

والناسخ قد يعرف من رسول الله ﷺ كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا منها ما بدا لكم » رواه مسلم من حديث بريدة (٣) . وقد يعرف الناسخ بالتأريخ

(١) راجع الرسالة المستطرفة ١١٥ وتوضيح الأفكار ٤١٢/٢ .

(٢) المنهل الحديث ١١ وقارن بالرسالة المستطرفة ص ٦٠ .

(٣) شرح النخبة ١٦ .

وعلم السيرة ، كما في حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وذلك في شأن جعفر
ابن أبي طالب ، قبل الفتح ، وقول ابن عباس « احتجم وهو صائم محرم » وإنما
أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح .

وقد أُلّف في (ناسخ الحديث ومنسوخه) أحمد بن إسحاق الديناري (٢١٨)
ومحمد بن بحر الأصبهاني (٣٢٢) وهبة الله بن سلامة (٤١٠) ومحمد بن موسى
الحازمي (٥٨٤) ^(١) وابن الجوزي (٥٩٧) .

(١) وقد طبع كتاب الحازمي في حيدر آباد ومصر وحلب ، واسمه « الاعتبار في بيان
الناسخ والمنسوخ من الآثار » .

الفصل الثاني

كتب الحديث روايةً ومراتبها

١ - مراتب هذه الكتب

لقد صنفت في الحديث كتب كثيرة وصل إلينا بعضها ، ولم يصل بعضها الآخر ، ولا يزال عدد كبير منها مخطوطاً في المكاتب العالمية ، وسيعيش لها الجهابذة من العلماء لينفضوا عنها الغبار ويحيوا بها التراث الإسلامي العظيم . وكان ينبغي أن تكون كتب الحديث بهذه الكثرة ، لأن مجموعة الأحاديث النبوية يتعذر إحصاؤها وضبطها في كتاب يجمعها مهما يكن هذا الكتاب ضخماً عظيماً ، فالإمام أحمد بن حنبل انتخب مسنده وحده من ٧٥٠٦٠٠٠ (خمسين ألف حديث وسبع مئة ألف) ^(١) مع أن أحاديث هذا المسند لا تبلغ الأربعين ألفاً ^(٢) . وقد حاول السيوطي في كتابه « جمع الجوامع » أن يستوعب الأحاديث

(١) خصائص المسند لأبي موسى المدني = انظر المسند ، طبعة شاكر ، المقدمة ٢١/١ .

(٢) يقول العلامة أحمد شاكر في المسند : « هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً . وستبتين عدده عند إقامه إن شاء الله » . ٢٣/١ . ولكن منيته عاجلته قبل أن يتمه .

النبوية بأسرها ، وفقاً لما أداه إليه اجتهاده واطلاعه ، فجمع منها مئة ألف حديث ومات قبل أن يتم تصنيفه . وجدير بالذكر أنه كان يقول : « أكثر ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية ، القولية والفعلية ، مئتا ألف حديث ونيف » (١) .

إن هذا المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى ألفت في أعصر مختلفة لا يمكن أن ينظر إلى مصادره كلها نظرة متساوية ، وبعبارة أخرى : لا يمكن أن تكون مصادر الحديث — على اختلافها — ذات طبقة واحدة ، ومرتبة واحدة ، ولذلك اصطلح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات (٢) :

الطبقة الأولى : تنحصر في صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك بن أنس ، وفيها من أقسام الحديث : المتواتر ، والصحيح الأحادي ، والحسن .

الطبقة الثانية : وفيها جامع الترمذي ، وسنن أبي داود ، ومسند أحمد بن حنبل ، ومجتبي النسائي ، وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ، ولكن مصنفها لم يرضوا فيها بالتساهل فيما اشترطوه على أنفسهم ، وتلقاها من بعدهم بالقبول ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام وإن كانت لا تخلو من الضعيف .

(١) وقد صرح السيوطي بذلك فقال : « سميت جمع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها » . ويعلق المناوي على هذه العبارة فيقول : « وهذا يجب ما اطلع عليه المصنف . لا باعتبار ما في نفس الأمر » .

(٢) قارن ب « حجة الله البالغة » للإمام الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي ، ص ١٠٥ وما بعدها ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٢٢ هـ .

والمحدثون يعتمدون على هاتين الطبقتين بوجه خاص ، ويستنبطون منهما أصول العقيدة والشريعة .

الطبقة الثالثة : وهي الكتب التي يكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب ، مع استئراج رجالها وعدم تداول ما شدت به أو انفردت : كمسند ابن أبي شيبة ، ومسند الطيالسي ، ومسند عبد بن حميد ، ومصنف عبد الرزاق ، وكتب البيهقي والطبراني والطحاوي ، وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلا جهابذة المحدثين ، الذين أفنوا حياتهم في استكمال هذا العلم وتتبع جزئياته .

الطبقة الرابعة : مصنفات هزيلة جمعت في العصور المتأخرة من أفواه القصاص والوعاظ والمتصوفة والمؤرخين غير العدول وأصحاب البدع والأهواء كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ . ومن الواضح أن هذه الطبقة الأخيرة لا يعول عليها أحد من الذين لهم إلمام بالحديث النبوي ، لأنها مصدر الأهواء والبدع .

ب — التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد

تعددت أنواع كتب الحديث ، كما تعددت طبقاتها ، فكان منها كتب الصحاح والجوامع والمسانيد ، والمعاجم ، والمستدركات ، والمستخرجات ، والأجزاء .

(آ) أما كتب الصحاح فهي تشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي

داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، إلا أن العلماء اختلفوا في ابن ماجه ، فعملوا الكتاب السادس موطأ الإمام مالك ، كما قال رزين وابن الأثير ، أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني (١) . وعلى ذلك فإن من الواضح أن عبارة « الكتب الخمسة » تصدق على كتب الأئمة الذين ذكروا قبل ابن ماجه ، فإذا قرأنا في ذيل بعض الأحاديث مثل هذه العبارة : « رواه الخمسة » فمعنى ذلك أن البخاري ومسلماً وأبا داوود والترمذي والنسائي قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث . وعبارة « الصحيحين » تطلق على كتابي البخاري (٢) ومسلم (٣) ، ويقال في الحديث الذي رواه : « رواه الشيخان » أو « متفق عليه » .

(١) الرسالة المستطرفة ١٠ - ١١ .

(٢) الإمام البخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، ويكنى أبا عبد الله . أخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره ، فكتب عن أكثر من ألف شيخ ، وحفظ مئة ألف حديث صحيح ، وهئتي ألف غير صحيح ، وكتابه « الجامع الصحيح » هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، سمه من أكثر من سبعين ألفاً ، وظل يشغل في جمعه ست عشرة سنة .

ولصحيح البخاري شرح كثيرة ذكر منها صاحب « كشف الظنون » اثنين وثمانين شرحاً ، ولكن أفضلها شرح ابن حجر المسمى « فتح الباري » .

ومن مصنفات البخاري التواريخ الثلاثة : الكبير والاوسط والصغير ، وكتاب الكنى ، وكتاب الوجدان ، وكتاب الأدب المفرد ، وكتاب الضعفاء .

توفي البخاري سنة ٢٥٦ في قرية من قرى سمرقند تسمى « خرتنك » .

(٣) هو الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، وبنو قشير قبيلة عربية معروفة ، النيسابوري ، وكنيته أبو الحسين ، أجمع العلماء على إمامته في الحديث ، وقد رحل كثيراً في طلبه .

ومسلم كتب كثيرة منها صحيحه المشهور ، وكتاب العلل ، وكتاب أوهام المحدثين ، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد ، وكتاب طبقات التابعين ، وكتاب المخضرمين ، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال .

وقد توفي الإمام مسلم بنديابور سنة ٢٦١ هـ ، عن خمس وخمسين سنة .

وإنما سميت الكتب الستة بالصحيح على سبيل التغليب ، وإلا فإن كتب
« السنن » الأربعة للترمذي وأبي داوود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين
منزلة ، وأقل منهما دقة وضبطاً (١) .

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها ، فمن أراد التفقه فعليه
بصحيح البخاري ، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم (٢) ، ومن
رغب في زيادة معلوماته في فن التحديث فعليه بجامع الترمذي ، ومن قصد إلى
حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبي داوود (٣) في سننه ، ومن كان يعنيه
حسن التبويب في الفقه فإن ماجه (٤) يلي رغبته ؛ أما النسائي (٥) فقد توافرت
له أكثر هذه المزايا .

(١) وكتب الصحيح غير الكتب الستة - كما ذكر السيوطي في خطبة كتابه «جمع الجوامع» -
هي صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق المتوفى سنة ٣١١ ، وصحيح أبي عوانة يعقوب
ابن إسحاق بن إبراهيم الاسفراييني المتوفى سنة ٣١٦ ، وصحيح ابن حبان محمد بن حبان البستي
المتوفى سنة ٣٥٤ ، والصحيح المختارة للضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المتوفى
سنة ٦٣٤ ، وقارن بالرسالة المستطرفة ص ١٦ - ٢١ .

(٢) قيل إنها لا تزيد عن أربعة عشر موضعاً ، يعاق فيها سند الحديث فيقول : « مسلم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد سردها الحافظ العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح
(انظر ص ٢٠ - ٢١) طبعة حلب سنة ١٣٥٠ هـ .

(٣) هو أحد أئمة الحديث المتقنين ، الامام الحافظ أبو داوود سليمان بن الأشعث ، الأزدي ،
السجستاني اقتصر في «سننه» على أحاديث الأحكام . وله ملاحظات قيمة على الرواة والأحاديث ،
توفي سنة ٢٧٥ هـ .

(٤) هو الحافظ أبو عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجه (بها ساكنة
وصلاً ووفقاً لأنه اسم أعجمي) ، وهو لقب أبيه لا جده . وأول من أضاف (سننه) مكملاً
به الأصول الستة ابو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له ، وقد
توفي ابن ماجه سنة ٢٧٥ هـ على الأشهر .

(٥) هو الحافظ ابو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي ، نسبة إلى نساء بلدة مشهورة =

وصحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم ، لأن الإمام البخاري اشترط في إخراجه الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوي لشيخه ، والثاني ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة (١) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه (فتح الباري) أن عدة أحاديث البخاري بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢) ، فيها من المتون الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢) ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) ولم يتناول ابن حجر بالعد والاستقصاء ما في البخاري من الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين (٢) . أما عدة ما في صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث (٣) .

والبخاري قد وضع بنفسه عناوين « صحيحه » فبوه بطريقة خاصة تدل على سعة علمه وفقهه ، وهو غالباً يفتتح الباب بالآيات القرآنية ، فيستنبط من ذلك رأيه الفقهي في الأبواب المختلفة . أما مسلم فإنه رتب أحاديثه بطريقة خاصة ، فجعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة من غير أن يفردها بعنوان يضعه لها بنفسه ، ولقد بوب له صحيحه ووضع له

بخراسان . وسننه أقل السن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . وقد جرد الصحاح من سننه الكبرى فصنع منها كتاباً سماه « المجتبى » ، وهو المدود من الأمهات الكبرى ، وأحد الكتب الستة عند الاطلاق . وقد توفي النائي سنة ٣٠٣ هـ .

(١) اختصار علوم الحديث ٢٢ . غير أن أبا علي النيسابوري ، شيخ الحاكم ، وطائفة من علماء المغرب يرجحون صحيح مسلم على صحيح البخاري . والكتبان باجماع علماء المسلمين أصح كتب الحديث قاطبة .

(٢) فتح الباري ١/٤٧٠-٤٧٨ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٢٥ .

عناوينه الإمام النووي ، فأصبح الانتفاع به أسير . ولمسلم في صحيحه مزايا منها سهولة تناوله ، لأنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها وأورد فيه أسانيده المتعددة ، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة . ومسلم يميز بين « حدثنا » و « أخبرنا » فكان يرى أن « حدثنا » لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ، « وأخبرنا » لما قرىء على الشيخ ^(١) . وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث ، ولا سيما الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق . ثم إن مسلماً يعني في صحيحه بضبط ألفاظ الرواة ، كقوله « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قال : حدثنا فلان ^(٢) » . وإذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه حريص على التنبيه عليه ولو لم يتغير به المعنى ^(٣) ، وهذا إن دل على شيء فعلى ضبطه وأمانته .

وفي كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى (أخبرنا) بهذه العبارة (أنا) وهما اصطلاحان يراد بهما الاختصار . ويكثر في صحيح مسلم خاصة حرف جاء (ح) يرمن إلى التحول من إسناد إلى إسناد ،

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٥١ .

(٢) مثاله : « حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب - واللفظ زهير - قال : حدثنا

يحيى ، وهو القطان » كتاب البيوع ، باب المساقاة والمعاملة يجرء من الثمر والزرع ٥/٢٦ .

(٣) مثاله : « حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن قتادة عن أبي أيوب

- واسمه يحيى بن مالك ، الأزدي ، ويقال المرابي ، والمرابي حي من الأزد - عن عبد الله

ابن عمرو عن النبي . . . » صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢/١٠٤ .

وذلك إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، فعلى القارىء إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر في قراءة ما بعدها (١) .

والبخاري ومسلم لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فلقد قاتهما عدد قليل من الأحاديث اعترفا بصحتها مع أنها لم ترد في كتابيهما ، وإنما وردت في كتب السنن الأربعة أو سواها من الكتب المشهود لها بالصحة (٢) .
أما موطأ الامام مالك (٣) فانه يلي الصحيحين في الرتبة ، على الرأي القائل بأنه سادس الكتب السنة ، ولم يعد في الكتب الصحاح على رأي الذين يجعلون الأصل السادس سنن ابن ماجه ، وتعليل ذلك لديهم أن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية ، وكثيراً من الآراء الفقهية من ناحية ثانية ، فهو إلى كتب الفقه أقرب (٤) .

ب) والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطلمحوا على أنها ثمانية : باب العقائد ، باب الأحكام ، باب الرقاق ، باب آداب الطعام والشراب ، باب التفسير ، والتاريخ والسير ، باب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشمائل أيضاً) ، باب الفتن ، وأخيراً باب المناقب والمثالب (٥) . فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جامعاً :

(١) انظر في دلالة حاء التحويل علوم الحديث ١٨٢-١٨٣ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٩١ ح ٤ .

(٤) الباعث الحثيث ٣١ ، ٣٢ .

(٥) فارق التوضيح ١٥/٢ بالمستطرفة ٣٢ . وهذه الأبواب الثمانية قبل أن تضم بين

دفتي « جامع » واحد يجمعها ، كان كل منها موضوعاً لكتاب قائم برأسه . ففي العقائد كتاب التوحيد لابن خزيمة ، وفي الاحكام كتب السنن الأربعة التي سبقت الإشارة إليها ، لآبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفي الرقاق كتاب الزهد للامام احمد بن حنبل . وفي الآداب =

كجامع البخاري وجامع الترمذي .

ج) والمسانيد جمع مسند ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية (١) ، أو تبعاً للانساب (٢) . ومنها مسند أبي داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ ، وهو كما ذكرنا سابقاً أول من ألف في المسانيد ، ومنها مسند بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ (٣) ، ويسمى مسنده أيضاً «مصنفاً» لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه . وأوفى تلك المسانيد وأوسعها مسند الامام أحمد بن حنبل (٤) . وفي هذا المسند (٥) أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة . وقد قال الامام أحمد عن مسنده هذا : «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا اليه : فان وجدتموه

= كتاب الأدب المفرد للبخاري ، وفي التفسير كتاب ابن مردويه وابن جرير ، وفي السفر والقيام كتاب الشائل للترمذي ، وفي الفتى كتاب لنعيم بن حماد . وراجع ما ذكره عن «الجوامع» ١٥/٢ في التوضيح .

(١) قال الخطيب : « وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند ، فيبدأ بال عشرة رضوان الله عليهم : ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر » الجامع ١٠/١٩٠ وجه ٩ .
(٢) وحينئذ يبدأ ببني هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب . الجامع ١٠/١٩٠ وجه ١ أيضاً .

(٣) وانظر في وصف مسند بقي (نفع الطيب ١/٥٨١ و ١٣١/٢) .
(٤) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ، وكنيته أبو عبد الله . كان آية في الحفظ والضبط ، وهو من أمراء المؤمنين في الحديث ، كتبه كثيرة أهمها المسند ، وكتاب العلق ، وكتاب الزهد ، وكتاب فضائل الصحابة ، توفي ٥٢٤١ هـ .

(٥) مسند ابن حنبل مطبوع في مصر في ستة مجلدات كبار ، وقد تم طبعه سنة ١٣١٣ ، والعلامة أحمد محمد شاكر شرع بطبعه بتحقيق مشكور . ولكن منيته أعجلته عن إقامه فلم ينشر إلا خمسة عشر مجلداً .

فيه ، وإلا فليس بحجة »^(١) وقد عقب الحافظ الذهبي على ذلك بقوله: «هذا القول منه على غالب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند ، وسنرى في بحث «الموضوع وأسباب الوضع» أن للحافظ ابن حجر رسالة سماها (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد) ردّ فيها أقوال الزاعمين أن في المسند موضوعات ، وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية فصلاً حكيماً إذ نفى في كتابه (التوسل والوسيلة) وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب ، «أما إذا كان المراد ما لم يقله النبي ﷺ ، لغلط راويه وسوء حفظه ، ففي المسند والسنن من ذلك كثير» .

(د) والمعجم جمع معجم ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ ، أو البلدان ، أو القبائل ، مرتبة على حروف المعجم^(٢) . وأشهر المعاجم معجم الطبراني الكبير ، والمتوسط ، والصغير .

(هـ) والمستدركات جمع مستدرك ، وهو ما استدرك فيه ما فات المؤلف في كتابه على شرطه . وأشهرها مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين ، وقد تلخصه الذهبي^(٣) . غير أن الحاكم أزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما ، لضعف رواتهما عندهما^(٤) . على أن الضرر في مستدرك الحاكم أنه

(١) راجع مقدمة المسند ، طشاكروس ٢١ . وكان الإمام أحمد شديد الاعتزاز بمسنده ، لا يمانه بأنه جمع السنة فأوعاها ، فكان يقول لابنه عبد الله راوي المسند عنه : «احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً» .

(٢) الرسالة المستطرفة ١٠١ .

(٣) وهما مطبوعان في الهند .

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٦ .

كان يظن ما ليس بصحيح صحيحاً ، لأنه يحاول تخريج بعض الأحاديث على شرط الشيخين ، وإن كان في كثير من استدراكاته مقال (١) .

و (و) المستخرجات ، وموضوع المستخرج - كما قال العراقي : أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه (٢) . من ذلك مستخرج أبي بكر الاسماعيلي على البخاري ، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي ، ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود . قال ابن كثير في (مختصر علوم الحديث) في هذا السياق : « وكتب أخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة ، وابن حبان البستي . وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً » (٣) .

ز) والأجزاء ، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، كجزء أبي بكر ، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب ، كجزء في قيام الليل للروزي ، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي ، ومته الفوائد الحديثية كالوحدانيات والتناييات إلى العشاريات . ومنه كتاب الواحدان للإمام مسلم (٤) .

وكل من علم شروط العمل بالحديث ، وكان أهلاً لتحمله وأدائه ، جازله أن ينقل الحديث من للكتب الصحيحة المشهورة ، وأن يرويه ويندفع معناه.

(١) تدريب الراوي ، ص ١٠٠ .

(٢) التدريب ٣٣ .

(٣) اختصار علوم الحديث ، ص ٢٧ .

(٤) الرسالة المستطرفة ، ٦٥-٦٤ .

الفصل الثالث

شروط الراوي

ومقاييس المحدثين

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بدّ منها لقبول الرواية ، فلو فقدها الراوي أو فقد بعضها ردت روايته ، وترك حديثه . وإلى هذه الشروط الأربعة تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامى ومتأخرين . غير أن دقة الاصطلاح هي ميزة المتأخرين الذين اطلعوا على الكثير من آراء الأوائل ورجحوا بينها واختاروا أحدها ؛ أما القدامى فكانوا يقنعون من الموضوع بتطبيقه العملي ، فتقنيهم الدربة والممارسة عن وضع المصطلحات والتدقيق في المقاييس . قيل لشعبة بن الحجاج (- ١٦٠) : من الذي يترك حديثه ؟ فقال : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه ، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه ؛ فإذا أكثر الغلط ترك حديثه ، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه . وما كان غير هذا فارو عنه ^(١) .

ويكاد شعبة بهذا يصرح بشرطين من شروط الراوي الذي يقبل حديثه ،

(١) معرفة علوم الحديث للعاك ٦٢ .

وهما الضبط والعدالة ، فكثرة الغلط تنافي الضبط، والاهتمام في الحديث يعارض العدالة . أما الاسلام والعقل فأمران بديهيان لم ياتزم شعبة ذكر لفظهما ، إذ كان لا يتصور العدالة من غير إسلام ، أو الضبط من غير عقل وتميز .

لكن المتأخرين من نقاد الحديث - حين أخذوا أنفسهم بدقة المصطلحات ووضوح المقاييس - نهوا على الشروط جميعاً ، فذكروا البديهييات أحياناً ، ولم يضمنوا على طالب هذا العلم بالتبويب والتقسيم .

وشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز . فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداء ، والصبي المميز تحملاً لا أداء . فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمناً ، لأن في وسع الصبي أن يتحمل الرواية ، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه (١) .

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة ، وكان سماعه في الصغر ، أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري . وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل حجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم ، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين (٢) .

ولم يتفق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه (٣) ، فقال قوم : الحد في السماع خمس عشرة سنة ، وقال غيرهم : ثلاث عشرة . وقال جمهور العلماء : يصح السماع لمن سنه دون ذلك . وبهذا الرأي الأخير أخذ

(١) انظر في الكفاية ص ٥٤ باب ما جاء في صحة سماع الصغير .

(٢) الكفاية ٥٦ .

(٣) انظر الآراء المختلفة حول هذه القضية في الجامع لأخلاق الراوي ٧١/٤ .

الخطيب البغدادي وقال : « وهذا هو عندنا الصواب » (١) .

والحدّ في السماع خضع لبعض الاعتبارات الاقليمية ، فاذا كان أهل البصرة يكتبون الحديث ويسمعونه لعشر سنين (٢) ، فما كان الكوفيون ليتساهلوا في ذلك إلا بعد استكمال أحدهم عشرين سنة ، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد (٣) . أما أهل الشام فما كانوا يكتبون العلم إلا لثلاثين (٤) . ويريدون بضبط الراوي سماعه للرواية كما يجب وفهمه لها فهماً دقيقاً ، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه ، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء (٥) . فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ودقة الملاحظة .

ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن وافقهم في روايتهم غالباً — ولو من حيث المعنى — فضابط ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفه لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه (٦) .

والحق أن مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ . ولا ريب في أن الذي يتحمل الروايات الشاذة يتحمل وزراً كبيراً وشرّاً كثيراً (٧) .

(١) الكفاية ٥٤ .

(٢) الكفاية ٥٥ .

(٣) الكفاية ٥٤ .

(٤) الكفاية ٥٥ .

(٥) والمحدثون يفرقون هنا بين قديم حديث الرجل وجديده ، فقد يضعف ضبط الرجل في أواخر أيامه فيقال فيه : تغير بأخرّة . وانظر في (صن أبي داود ٣/٨٥ رقم ٢٦٩٥) كيف ردّ حديث أحد الرواة لأنه تغير ولم يخرج الحديث إلا بأخرة .

(٦) التدريب ١١٠ .

(٧) الكفاية ١٤٠ .

قال شعبة بن الحجاج : « لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ » (١) .
 ولقد قيض الله للرواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها ، وكانوا في تشدهم
 حكاماً ، فلم ينقلوا إلا الصحيح . والصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف
 بالفهم والحفظ وكثرة السماع (٢) . ومن الطبيعي إذن أن يحذر عبد الله بن
 المبارك من كتابة الحديث أو سماعه عن غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب
 بدعة وهوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه (٣) .

ويريدون بعدالة الراوي استقامته التامة في شؤون الدين ، وسلامته من
 الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة (٤) . وقد عرف الخطيب البغدادي
 العدل بأنه « من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقي ما نهى عنه ،
 وتجنب الفواحش المسقطه ، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقي
 في لفظه مما يثلم الدين والمروءة ، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل
 في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه » (٥) .

وفرقوا بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد . وإذا كانت التزكية لا تقبل
 إلا بشهادة رجلين ، فتعديل الراوي يثبت بمعرف واحد ، سواء أكان ذكراً
 أم أنثى ، حراً أم عبداً ، شريطة أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً (٦) . وهذا

(١) الكفاية ١٤١ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٩ .

(٣) الكفاية ١٤٣ وراجع في هذه الصفحة ذاتها من الكفاية أفعال العلماء في ترك
 الاحتجاج بمن كثر غلطه ، وكان الوهم غالباً على روايته .

(٤) قارن بتوضيح الأفكار ١١٨/٢ .

(٥) الكفاية ٨٠ .

(٦) توضيح الأفكار ١٢١/٢ وقارن بالفروق للقرافي ١/٥ - ٢٢ ط . تونس .

هو اختيار الإمام فخر الدين ^(١) ، والسيف الأمدي ^(٢) . على أن بعض العلماء يسوي بين الشاهد والراوي ، فالتعديل يثبت لكليهما بتعريف شخص واحد ^(٣) . وقد انتصر القاضي أبو بكر ^(٤) لهذا الرأي . وواضح أن تزكية الشاهد ليست هي عين الشهادة ، فلا بد من رجلين في الشهادة على جميع الأقوال ، أما تزكية الشاهد فهي التي جرى حولها الخلاف ، هل يكفي لإثباتها شخص واحد أم لا بد من شخصين ؟

والمروءة التي ينبغي توافرها في الراوي المعدل كثيراً ما قيست بالمقاييس الخلقية الإنسانية المشتركة . ويستشهد الخطيب البغدادي على ذلك بقول النبي ﷺ : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو من كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته ، وحرمت غيبته » ^(٥) .

وفي ضوء هذه المقاييس ، لم يكن بد من غض النظر عن بعض العيوب

(١) هو الامام فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، إمام كبير في المعقول والمنقول . صاحب التفسير الكبير المشهور . له كتب كثيرة منها « نهاية العقول » و « المحصول في علم الأصول » و « كتاب الأربعة في أصول الدين » . توفي سنة ٦٠٦ هـ .

(٢) سيف الدين الأمدي هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن سالم التلعلي الأمدي : من علماء الأصول . له نحو عشرين مصنفاً منها « منتهى السؤل في الأصول » و « دقائق الحقائق » و « أبعاد الأفكار » في علم الكلام . منسوب إلى آمد من « ديار بكر » . توفي سنة ٦٣١ هـ .

(٣) توضيح الأفكار ١٢١/٢ .

(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، المشهور بالقاضي الباقلائي . انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة . أشهر كتبه « إعجاز القرآن » . توفي سنة ٤٠٣ هـ .

(٥) الكفاية ٧٨ .

التي لا يَعْرِى منها إنسان ، وسيظلّ ما يجمله الناس من سيرة كل عالم وكل راوٍ أكثر مما يعرفونه ، « فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لا بدّ » ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه ^(١) ، فليكن مقياسنا في تعديل الرواة « أنّ من كان فضله أكثر من نقصه وهبَ نقصه لفضله » كما قال سعيد بن المسيب ^(٢) .

وُحَسِنَ الظنُّ بالراوي حمل بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال ، وهو كل حامل علم معروف بالعناية فيه ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه ^(٣) ، لقوله ﷺ : « يَحْمَلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوُّهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ^(٤) » . لكنّ المحققين من الأصوليين على رد كل رواية عن مستور الحال دفعاً للمفسدة ^(٥) ، فلا بد من تعديله والكشف عما يمكن من دخائله ، وإن كان التوغل في الكشف عن سريره ليس من عمل المحدثين في شيء .

ولا ريب أنّ العدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع ، لا يعرف إلا بتتبع الأفعال ، واختبار التصرفات ، لتكوين صورة صادقة عن الراوي .

(١) الكفاية ٧٩ .

(٢) نفسه ٧٩ . فالعبارة كلها منسوبة إلى سعيد بن المسيب ، سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . كان أحفظ الناس لأحكام الخليفة عمر بن الخطاب حتى سمي « راوية عمر » . وكان - على اشتغاله بالحديث والفقه - يعيش من كسب يده ، من التجارة بالزيت . وأكثر أئمة الحديث على وفاته سنة ١٠٥ كما قال الحاكم (انظر تذكرة الحفاظ ١/٥٦) .

(٣) توضيح الأفكار ٢/١٢٦-١٢٧ .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٥ وجه ٢ .

(٥) تدريب الراوي / ١١٥ .

والبحث عن عدالة المخبر كالبحث عن عدالة الشاهد يتناول ضرورياً من الاستقصاء الدقيق الذي لا يجرح كرامة أحد، بل يزيك الخبر المروي من خلال تزكية المخبر الراوي : « شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة ، فقال له : لست أعرفك ، ائتِ بمن يعرفك . فقال رجل من القوم : أنا أعرفه . قال : فبأي شيء تعرفه ؟ قال بالأمانة والعدل . قال : فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ، ومدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : فعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يُستدلّ على الورع ؟ قال : لا . قال : فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : لست تعرفه . ثم قال للرجل : ائتِ بمن يعرفك ! » (١) .

ولا غرابة بعد هذا أن يكره المحدثون الرواية عن أهل الأهواء والبدع (٢) ، وعن أهل المجون والخلاعة (٣) ، على حين تساهلوا في الرواية عن المشاهير من غير أن يسألوا عن سبب عدالتهم : فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من المحدثين أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها لا يحتاج إلى تعديل المزكين ، كمالك ابن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري (٤) ، والأوزاعي (٥) ،

(١) الكفاية ٨٤ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٨/١ وجه ١ .

(٣) الكفاية ١٥٦ .

(٤) هو شيخ الاسلام وسيد الحفاظ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، نسبة إلى

ثور وهو أبو قبيلة من مضر . توفي سنة ١٦٠ أو ١٦١ هـ (انظر الرسالة المستطرفة ٣١) .

(٥) هو شيخ الاعلام الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي المشهور بالأوزاعي ،

وصفه الوليد بن مزيد فقال : « تعجز الملوك أن تؤدب أولادها أدبه في نفسه » توفي سنة ١٥٧

(انظر تذكرة الحفاظ ١/١٧٨-١٨٣) .

والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والليث بن سعد (١) وشعبة بن الحجاج ،
وعبد الله بن المبارك ، وويع بن الجراح ، وعلي بن المدني ، ويحيى بن
معين ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه (٢) فقال : مثل إسحاق
يُسأل عنه؟! « وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال : « مثلي يُسأل عن أبي
عبيد؟! أبو عبيد يسأل عن الناس! » (٣) .

ومناهج المحدثين في الجرح أشدّ منها في التعديل : فهم يقبلون التعديل من
غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ؛ (٤) أما الجرح فيردونه إذا لم يبين سببه
بيانا شافيا ، لاعتقادهم بأنّ الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفسق ،
وأنّ « مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى
مغز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث ،
ولا مسقطا للعدالة » (٥) .

من ذلك أنهم تشددوا في رواية مرتكب المباحات ، كالنزهة في الطرقات ،
والأكل في الأسواق ، والتبسط في المداعبة والمزاح (٦) ، أما اللعب بالشطرنج

(١) هو الامام الحافظ الفقيه الورع شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن
الفهمي ، أبو الحارث . توفي سنة ١٧٥ .

(٢) هو الامام الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، المعروف بابن راهويه ، ويكنى
أبا يعقوب . كان يحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب . وله مسند كبير توفي سنة ٢٣٨
(انظر الرسالة المستطرفة ٤٩) .

(٣) تدريب الراوي ١٠٩ .
(٤) وقد علل السيوطي ذلك بكثرة أسباب التعديل حتى يثقل ذكرها ويشق . إذ على
المعدل أن يقول : لم يرتكب كذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه . وذلك شاق جدا .
(التدريب ١١١) .

(٥) الكفاية ١٠٩ .

(٦) الكفاية ١١١ .

ونحوه ، واللهو بآلات الطرب ، فأمرها أشد . قال شعبة بن الحجاج : « لقيت
ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيتنه يلعب بالشطرنج فتركته فلم أكتب
عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه ، وقال شعبة أيضاً : « أتيت منزل المنهال
ابن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت . فهلاً سألت ؟ عسى ألا
يعلم هو ! » (١) .

والمعروف في كتب الجرح والتعديل أن مؤلفها قلما يتعرض لبيان أسباب
الجرح ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء ،
وفلان متروك ، ونحو ذلك « والناس مع ذلك يعوتون عليها في رد حديث
الرواة . غير أن التحقيق العلمي الدقيق في موضوع هذه الكتب أثبت أن
فائدتها ليست في اعتمادها للحكم بالجرح ، بل في إثارة الريبة حول من جرحوه
والتوقف في أمره . فلا يقبل حديثه إلا إذا انزاحت هذه الريبة عنه وحصلت
الثقة به (٢) .

وهذه الشدة المتناهية ، والورع الزائد ، والدقة البالغة ، كلها أثر من شعور
النقاد بقيمة المروي ، فما هو بالكلام العادي ، ولا بالأشعار والخطب والقصص ،
وإنما هو دين لا يؤخذ إلا بالنقل الأمين ، والسمع الصحيح . قال محمد بن
سيرين : « إن هذا الأمر دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » (٣) ، ورفع
بعضهم حديثاً إلى رسول الله ﷺ بهذا المعنى ، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ
أنه قال : « يا ابن عمر دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ،

(١) الكفاية ١١١ ، ١١٢ .

(٢) التدريب ١١١ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ١٥/١ وجه ٢ .

خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا « (١) . وعلى هدى هذه
الوصايا ، مضى طلاب الحديث يتخبرون الشيوخ إذا تباينت أوصافهم (٢) ،
فكانوا يقدمون السماع من الأمانة ، ويكرهون النقل والرواية عن الضعفاء (٣) ،
ويرجعون الأخذ من علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب
الاسناد قرابة إلى الله » (٤) ، وحين لا يتيسر لهم الاسناد القريب إلى النبي
نفسه يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام ،
وإثنين أن العلم في تلك العصور الذهبية « كان غصاً طرياً ، والارتسام به
محبوباً شهيماً ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر » (٥) . واهتمامهم
بالأسانيد العالية لم يكن ينصرف إليها لذاتها ، بل لما يترتب عليها من قوة الظن
بصحة متونها ، فما يقيمون وزناً لاسناد عال إذا شكوا في رجاله لأن ضعف
رجال الاسناد سيؤدي ضرورة إلى ضعف المتن المروري ، لذلك فضلو النزول
عن الثقات على العلو عن غير الثقات (٦) ، وأنشدوا مع أبي بكر بن
الأنباري (٧) :

(١) كفاية ١٢١ .

(٢) الجامع ١٤/١ وجه ٢ .

(٣) الكفاية ١٣٢ .

(٤) كما روي عن محمد بن أسلم الطوسي في الجامع ١٣/١ وجه ٢ . وفي الصفحة نفسها
من هذا المخطوط أن الامام أحمد بن حنبل كان يقول : « طلب إسناد العلو من السنة » .
وسندرس في « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » أهم ما يتعلق بالحديث العالي
والحديث النازل ، فانتظر التفصيل هناك .

(٥) الجامع ١١/١ وجه ١ .

(٦) الجامع ١٤/١ وجه ١ .

(٧) هو محمد بن محمد بن بشار المعروف بأبي بكر بن الأنباري ، النحوي الممدود في

حفاظ الحديث ، ومصنف التصانيف الكثيرة . توفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ .

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم وترككم كغشبه ضرب من العنت
إن النزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذي ثبت^(١)
وعرف بعض نقاد الحديث للأسانيد النازلة ضرية لم يعرفوها للعالي من
الأسانيد ، فأوا « أن السماع النازل أفضل ، لأنه يجب على الراوي أن
يجهد في معرفة جرح من يروي عنه وتعديله ، والاجتهاد في أحوال رواة النازل
أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر »^(٢) .

وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لاتسامى حين لاحظوا أن المعاصرة
حجاب ، فكروهوا التحديث عن الأحياء^(٣) ، كأنهم يخشون أثر الحب في
حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالرووي عنه ، فلا تكون أسس
الجرح والتعديل سليمة ولا صحيحة . قال ابن عبد الحكم : « ذا كرت الشافعي
يوماً بجديث وأنا غلام ، فقال : من حدثك به ؟ فقلت : أنت . فقال :
ما حدثتك به من شيء فهو كما حدثتك . وإياك والرواية عن الأحياء »^(٤)
وقال ابن عون : قلت للشعبي : ألا أحدثك ؟ (قال) فقال الشعبي : أعن الأحياء
تحدثني أم عن الأموات ؟ (قال) قلت : لا بل عن الأحياء . قال : « فلا تحدثني
عن الأحياء ! »^(٥) .

(١) الجامع ١/١٤٤ وجه ٢ . ويراد بعلم النزول في هذين البيتين معرفة الاسانيد النازلة
البعيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الائمة الاعلام .

(٢) الجامع ١/١١١ وجه ٢ .

(٣) الكفاية ١٣٩ .

(٤) الكفاية ١٤٠ .

(٥) الكفاية ١٣٩ .

ولنقاد الحديث اصطلاحات في التعديل والجرح يدل تنوعها وتغايرها على
تباين أحوال الرواة في القوة والضعف ، والثقة والريبة . وقد جعل ابن حجر
هذه الاصطلاحات اثنتي عشرة مرتبة ^(١) : « ١ - الصحابة ، ٢ - من أكد
مدحه بأفعل التفضيل ، كأوثق الناس ، أو بتكرار الصفة لفظاً ، كثقة ثقة ،
أو معنى ، كثقة حافظ ، ٣ - من أفرد بصفة : كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ،
٤ - من قصر عن قبله قليلاً كصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس ،
٥ - من قصر عن ذلك قليلاً ، كصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو
له أوهام ، أو يخطيء ، أو تغير بأخرة ، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع
٦ - من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من
أجله ، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع ، وإلا فليّن الحديث ٧ - من روى
عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، ويشار إليه بمستور ، أو مجهول الحال ٨ - من
لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين ، والاشارة إليه :
ضعيف ٩ - من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، ويقال فيه : متروك ، أو
متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط ١١ - من اتهم بالكذب ،
ويقال فيه : متهم ، ومتهم بالكذب ١٢ - من أطلق عليه اسم الكذب
والوضع ، ككذاب ، أو وضاع أو يضيع ، أو ما أكذبه ! ونحوها » .

والدقة في شروط الراوي - في ضوء مصطلحات الناقدين - كانت

(١) وذلك في خطبة كتابه (تقريب التهذيب) . وقد آثرنا اختصارها على النحو الذي
ذكرناه . وقارن بالباعث الحديث ١١٨ - ١١٩ ، وبتوضيح الأفكار ٢/٢٦١ - ٢٧١ ومقدمة
كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

تراعى حتى أواخر القرن الثالث الهجري بتحفظ شديد ، وحيطة بالغة ، لتيسر السماع وتداول هذه الألفاظ على ألسنة الشيوخ والتلاميذ . بيد أن الرواة اضطروا بعد ذلك إلى كثير من التساهل في هذه الشروط ، فاكتفوا في تعديل الراوي بشروط العقل والبلوغ والاسلام والضبط وعدم التظاهر بالفسق لأن الرواية باتت دراسة للكتب ، لا نقلاً بالمشافهة والسماع (١) .

وأما شرط الاسلام ، فهو واضح في نفسه، كما أن الغاية من اشتراطه واضحة: فالراوي يؤدي أحاديث وأخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين ، وبأحكامه وحكمه وتشريعاته : فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً بهذه العقيدة التي يتحمل مسؤولية تفهيمها للناس . على أن الاسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها (٢) ، فقد قبلت رواية جبير بن مطعم « أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة الطور » مع أنه كان قد جاء في فداء أسرى بدر ولم يكن قد أسلم بعد ، وقال عن نفسه — كما في صحيح البخاري — : « وذلك أول ما وقع الايمان في قلبي » .

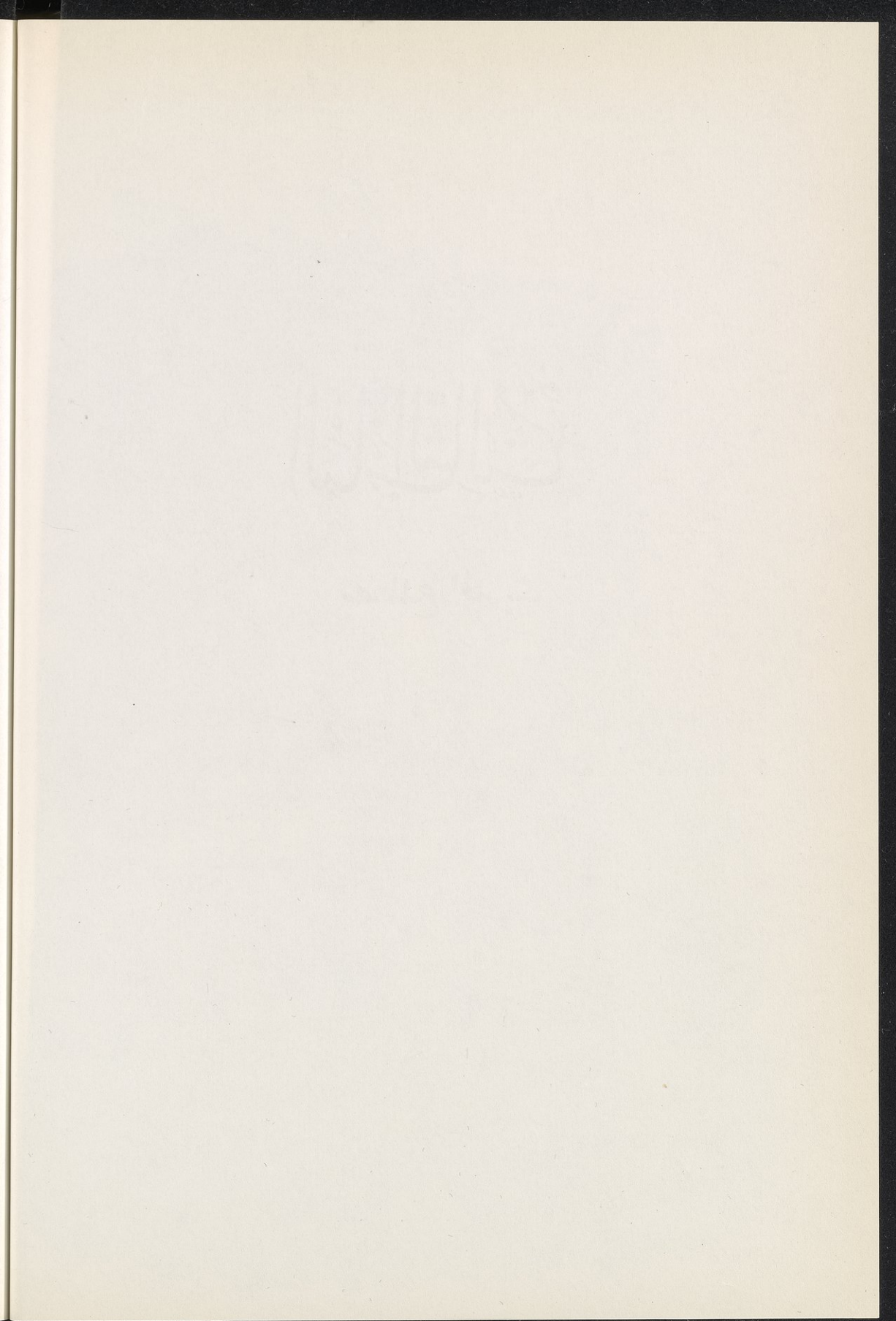
* * *

(١) اختصار علوم الحديث ١١٩ .

(٢) الكفاية ٧٦ .

الباب الثالث

مصطلح الحديث



الفصل الأول

أقسام الحديث

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف : هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى تتفاوت صحة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة وأحوال متون الأحاديث .

لكن المحدثين اصطلمحوا على تقسيم ثلاثي للحديث آثروه على التقسيم الثنائي السابق ، فأصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسة : فهو إما صحيح ، وإما حسن ، وإما ضعيف (١) .

وظاهر أن « الحسن » يكون - على الرأي الأول - تابعاً لأحد القسمين ، فهو إما نوع من الصحيح - كما ينقل الذهبي عن البخاري ومسلم (٢) - وإما نوع من الضعيف الذي لا يترك العمل به (٣) بل هو - كما قال أحمد بن حنبل -

(١) التدريب ١٣ وقارن بتوضيح الأفكار ٧/١ .

(٢) وحجة الذهبي في ذلك أن البخاري ومسلماً أخرجا أحاديث راويها خفيف الضبط ولكنه غير متهم بالكذب ، غير أنها اشترطا أن تعضد بسند آخر صحيح من كل وجه . ولما كان كتابا هذين الامامين لا يشتملان إلا على الأحاديث الصحيحة - ولذلك سماها بالصحيحين - فان ما فيها من الأحاديث التي تغلب عليها صفة الحسن جدير أن يعتبر صحيحاً .

(٣) لانهم قسموا الضعيف إلى متروك العمل به، وهو ما كان راويه متهماً بالكذب أو =

أجدر أن يعمل به من القياس . وأما على الرأي الثاني فيكون « الحسن »
قسماً قائماً برأسه دون الصحيح وأعلى من الضعيف .

وأما الموضوع - وهو المختلق على رسول الله ﷺ أو على غيره من
الصحابة والتابعين - فلم نذكره بين أقسام الحديث ، لأنه ليس حديثاً في الواقع
ونفس الأمر ، وإنما هو لدى مختلقه فقط في حكم الحديث ^(١) ، وإثبات وضعه
هو الذي يسقط عنه صفة « الحديث » . أما قبل إثبات وضعه فلنا أن نسميه
« حديثاً » انتظاراً لما تسفر عنه نتيجة البحث فيه ، فإما أن تثبت فيه صفة
الضعف ، فيسمى « حديثاً ضعيفاً » ويبين وجه الضعف فيه ، وإما أن يثبت
وضعه فلا يكون « حديثاً » قطعاً . فاذا سمعت أو قرأت هذه العبارة : « حديث
موضوع » فالغرض من ذكر لفظ « الحديث » فيها الحكم عليه بجرمه
نقله وروايته .

وأقسام الحديث الثلاثة تشمل على أنواع كثيرة تدرج تحتها ، ومن
هذه الأنواع ما هو خالص للصحة أو للحسن أو للضعف ، وما هو مشترك بين
الصحيح والحسن فقط ، ثم ما هو مشترك - أخيراً - بين الثلاثة على السواء :
الصحيح والحسن والضعف . وحول ألقاب هذه الأنواع (الخالصة لأقسام
الحديث تارة ، أو المشتركة بينها تارة أخرى) وضعت المصطلحات الكثيرة ،

= كثير الغلط وقسم غير متروك وهو « الحسن » لان راويه ليس متهماً بالكذب ولا كثير
الغلط ، وإنما هو خفيف الضبط فحسب .

(١) وعبارتنا هذه لا ينبغي أن تستغرب بمد قول السيوطي في (التدريب ١٣)
ما نصه : « وإنما لم يذكر الموضوع ، لأنه ليس في الحقيقة بمحدث اصطلاحاً ، بل
يزعم واضعه » .

فسماها بعضهم علوماً ، وبعضهم أنواعاً ، واتفق هؤلاء وأولئك على أنها من الكثرة بحيث لاتعد ولا تحصر (١) ، حتى قال الحازمي (٢) : « علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته » (٣) .

وحين ألف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث) ذكر من هذه الأنواع خمسة وستين ثم قال : « وليس ذلك بأخر الممكن في ذلك ، فإنه قابل للتنوع إلى ما لا يحصى ، إذ لاتحصر أحوال الرواة وصفاتهم ، وأحوال متون الحديث وصفاتها » (٤) . ولكن ابن كثير - في اختصاره لهذا الكتاب - لاحظ إمكان دمج بعض هذه الأنواع في بعض ، وأخذ على ابن الصلاح بسطه كل هذه التقاسيم ، ورتبها ترتيباً جديداً على ما هو الأنسب في نظره (٥) ، ولنا ، مع ذلك ، ملاحظات على ترتيبه ، فلن نأخذ به جملة وتفصيلاً وإن كنا سنسير غالباً في هديته .

ويبدو لنا أن العلامة جمال الدين القاسمي (٦) في (قواعد التحديث) كان

(١) التدريب ٩ .

(٢) الحازمي هو الامام الحافظ النسابة ، أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني ، المتوفى ببغداد سنة ٥٨٤ هـ . وله كتب كثيرة منها (الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار) ومنها (العجالة) .

(٣) التدريب ٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٩ - ٢٠ .

(٥) نفسه ٢٠ .

(٦) جمال الدين القاسمي هو علامة الشام . ونادرة الأيام ، صاحب التصانيف الكثيرة ، الذي توفي منذ عهد قريب سنة ١٣٣٢ هـ .

أقرب إلى المنطق حين ذكر ألقاباً للحديث تشمل الصحيح والحسن (١) ،
وأنواعاً مشتركة في الصحيح والحسن والضعيف (٢) ، ثم أنواعاً تختص
بالضعيف (٣) . ولاستحساننا هذا التقسيم سيظهر على كتابنا هذا أثر واضح
منه ، إلا أن القارئ الكريم لن يخفى عليه أننا لسنا دائماً على وفاق مع علامة
الشام في مصطلحاته وتقاسيمه . ولقد قال علماءنا القدامى : « لامشاحة في
الاصطلاح » فاستخرنا الله عز وجل في أن نعرض للناس مصطلحات الحديث
بعبارة واضحة ، وتقسيم لا لبس فيه ، ولا تتداخل الأنواع والألقاب فيه قانعين
من مباحثه بأهمها ، مستغنين عما نظنه قليل الفائدة من النقاش اللفظي
والجدل العقيم .

* * *

(١) قواعد التحديث ٨٨ .

(٢) نفسه ١٠٤ .

(٣) نفسه ١١١ .

الفصل الثاني

القسم الأول - الحديث الصحيح

عرفوا الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً » (١) .
وفي هذا التعريف أمور تنبغي ملاحظتها :

١ - أن الحديث الصحيح « مسند » (٢) - وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه - ولذلك يقال في وصفه أيضاً : إنه متصل أو موصول : فالحديث المرسل الذي سقط منه الصحابي فقد الاتصال في السند ، فهو على الأرجح ضعيف وليس بصحيح . وكذلك الحديث المنقطع ليس بصحيح ، لأن رجلاً سقط من إسناده ، أو لأن رجلاً مبهماً ذكر في هذا الإسناد ، والابهام أشبه بالسقوط . وقل مثل ذلك في « المعضل » لأنه الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر .

(١) اختصار علوم الحديث ٢١ .

(٢) ويفرق العلماء أحياناً بين المسند والمتصل ، بملاحظة الرفع في المسند ، فهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أما المتصل فهو ما اتصل سنده بسماع كل واحد من رواه من فوقه ، سواء أكان مرفوعاً إلى النبي أم موقوفاً على التابعي : (راجع التدريب ٦٠)
وسنعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

٢ - أن الحديث الصحيح لا يكون « شاذاً » وهو ما رواه الثقة مخالفاً
رواية الثقات ، كما سنرى في بحث الشذوذ .

٣ - أن الحديث الصحيح لا يكون معللاً - وهو الذي اكتشفت فيه
علة خفية تقدر في صحته ، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل .

٤ - أن رجال السند في الصحيح كلهم عدول ضابطون . فإن فقدت في
أحدهم صفة من صفات العدالة أو الضبط ضعف الحديث ولم يصحح . وقد عرفنا
في (فصل شروط الراوي) المراد من العدالة والضبط .

والصحيح على قسمين : صحيح لذاته وصحيح لغيره . فالصحيح لذاته هو ما
اشتمل من صفات القبول على أعلاها ، أما الصحيح لغيره فهو ما صحح لأمر
أجنبي عنه ، إذا لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ، كالحسن فإنه إذا
روى من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة (١) .
وكما يوصف الصحيح بأنه مسند ومتصل ، بوصف بأنه متواتر أو آحادي ،
ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور (٢) . وسنرى أن ثمة ألقاباً يشترك فيها كل
من الصحيح والحسن ، وأن اصطلاحات أخرى تشمل الصحيح والحسن
والضعيف .

فالمتواتر هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم
على الكذب ، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره (٣) . وإنما قلنا في

(١) قواعد التحديث ٥٦ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢١ .

(٣) شرح النخبة ٣ .

التعريف : « جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب » لنتخلص من تلك الآراء المتضاربة حول تحديد عدد هذا الجمع تحديداً « كيفياً » ليس عليه دليل صريح . فمنهم من يرى أن أقل العدد الذي يثبت به التواتر : أربعة ، لقوله تعالى « لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء » (١) في الشهادة على حصول الزنى ، ومنهم من يقول : خمسة ، كما في آيات الملاعنة (٢) . ومنهم من يقول : عشرة ، لأن ما دون العشرة آحاد ، ولا يسمى الجمع جمعاً إلا بها أو بما فوقها . ومنهم من يقول : اثنا عشر ، لقوله تعالى « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً » (٣) ومنهم من يقول : عشرون ، لقوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين » (٤) ومنهم من يقول : أربعون ، لقوله تعالى « يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » (٥) ، وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر ، ومنهم من يقول : سبعون ، لقوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا » (٦) . وقال بعضهم : بل ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً وأمرأتان ، على عدد أهل بدر . وهذه الاستدلالات كلها - وإن تك مستنبطة من القرآن -

(١) سورة النور ١٣ .

(٢) وذلك في قوله تعالى في سورة النور « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » الآيات ٦-٩ .

(٣) سورة المائدة ١١ .

(٤) سورة الأنفال ٦٥ .

(٥) سورة الأنفال ٦٤ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٥ .

ليست صريحة الدلالة، لأن لكل عدد منها علاقة بالحادثة الخاصة التي ذكر فيها . فالأرجح في تعريف المتواتر أن يلاحظ فيه مجرد روايته عن جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع . وقد قال ابن حجر : « لا معنى لتعيين العدد ، على الصحيح » (١) .

وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي ، فالمتواتر اللفظي هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد ، وصورة واحدة ؛ وهو كما يقول ابن الصلاح : « عزيز جداً ، بل لا يكاد يوجد . ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه » (٢) . والأكثر على أنه — باشتراط المطابقة اللفظية فيه من كل وجه — يستحيل وجوده في غير القرآن الكريم . وبعض العلماء يؤكّدون أن في الحديث النبوي نفسه غير قليل من المتواتر اللفظي ، ويسوقون للدلالة على ذلك أمثال حديث انشقاق القمر ، ومن كذب عليّ متعمداً ، ومن بنى لله مسجداً ، والشفاعة ، وأنين الجذع ، والمسح على الخفين ، والإسراء والمعراج ، ونبع الماء من أصابعه ﷺ ، وردّ عين قتادة وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل (٣) . ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي السيوطي (٤)

(١) شرح النخبة ٣ .

(٢) غير أنّ ابن الصلاح يستثني من ذلك حديث « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ويذكر من رواه اثنين وسنتين من الصحابة . (فارق بالتدريب ١٩٠) .

(٣) انظر تفصيل ذلك في التدريب ١٩٠ .

(٤) هو العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١ -) صاحب التصانيف الكثيرة في التفسير والحديث واللغة ، وله في مصطلح الحديث ألفية ، وتدريب الراوي .

في « الأزهار المتناثرة ، في الأخبار المتواترة » (١) ، والقاضي عياض في « الشفاء » . ويبدو أن الحافظ ابن حجر نفسه ينجح إلى هذا المذهب ، فقد ذكر في شرح النخبة « أن من أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً ، وجود كثرة في الأحاديث ، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله » (٢) . وأشار في « شرح البخاري » إلى أن « حديث من كذب علي متعمداً » رواه أكثر من أربعين صحابياً ، بينهم العشرة المبشرون بالجنة (٣) .

أما المتواتر المعنوي فمن الواضح أنه لا يشترط في روايته المطابقة اللفظية ، وإنما يكفي فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته ، عن الجمع الذين يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب . وهو كثير جداً ليس في وسع أحد إنكاره . ومثاله : « أحاديث رفع اليدين في الدعاء » فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء . وقد جمعها السيوطي في جزء لكنها في قضايا مختلفة ،

(١) التدريب ١٩٠ .

(٢) شرح النخبة ٤-٥ .

(٣) العشرة المبشرون بالجنة هم « الخلفاء الراشدون الأربعة ثم سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح » . وقال بعض العلماء : « روى هذا الحديث أكثر من مئة نفس . وفي شرح النووي لصحيح مسلم : رواه نحو مئتين . قال الحافظ العراقي : « وليس في هذا المتن بعينه ، ولكنه في مطلق الكذب . والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً منهم العشرة المبشرون ، وقد سرد السيوطي أسماءهم (في التدريب ١٩٠) .

فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء -
تواتر باعتبار المجموع ^(١) . ويرى بعضهم أن تلك الأحاديث التي يستشهد بها
نفر من العلماء على وجود التواتر اللفظي ليست في الحقيقة إلا متواترة المعنى ،
ولكن استفاضة محتواها واشتهاره غطيا على اختلاف الروايات في بعض
ألفاظها .

ومن علماء الحديث من لا يرى بأساً في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله
أحاديثاً ^(٢) ، ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى ويستفيض ، فيسلكون حديث «إنما
الأعمال بالنيات» في عداد ما تواتر معنى ، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب ،
ولم يروه عن عمر إلا علقمة ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ،
ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ، وإنما طرأت له الشهرة من
عند يحيى ^(٣) .

والمحدثون لا يذكرون «التواتر» باسمه الخاص المشعر بمعناه ، وإنما
يتبعون فيه الفقهاء والأصوليين : «لأن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد ،
إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من
حيث صفات الرجال وصيغ الأداء ، والمتواتر لا يبحث عن رجاله ، بل يجب

(١) التدريب ١٩١ .

(٢) والحديث الأحادي - في الاصطلاح - ما لم يجمع شروط التواتر ، وقد يتفرد
به واحد فيكون غريباً ، أو يعزّز برواية اثنين فأكثر فيكون عزيزاً ، أو يستفيض
فيكون مشهوراً . فلا يفيد وصفه بالأحادي أنه خبر الواحد دائماً . (وقارن بشرح
النخبة ٦) .

(٣) التدريب ١٨٩ . وقارن بتوضيح الأفكار ٢٤/١ .

العمل به من غير بحث . (١) .

ولا خلاف بين المحدثين في أن كلاً من المتواتر اللفظي والمعنوي يوجب العلم القطعي اليقيني ، وإنما هم يختلفون في الحديث الصحيح الأحادي هل يفيد الظن أم القطع ، فالنووي في « التقريب » يراه ظني الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان ، البخاري ومسلم ، وبعضهم يرجحون أن الأحادي الصحيح ، سواء أخرجها الشيخان أم سواها ، يفيد العلم القطعي اليقيني كمتواتر بقسميه على حد سواء . قال ابن حزم (٢) : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً (٣) » .

ورأي ابن حزم أجدر بالاتباع ، إذ لا معنى لتخصيص أحاديث الصحيحين بإفادة القطع ، لأن ما ثبتت صحته في غيرها ينبغي أن يحكم عليه بما حكم عليه فيهما ، فما للكتابين من منزلة خاصة في قلوب المؤمنين لا ينبغي أن يقلل من قيمة الصحيح في الكتب الأخرى ، كما أنه لا معنى للقول بظنية الحديث الأحادي بعد ثبوت صحته ، لأن ما اشترط فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن ، ويستوجب وقوع العلم اليقيني به (٤) .

والحديث الصحيح يسمى « غريباً » إذا تفرّد بروايته واحد ثقة ، وتكون

(١) شرح النخبة ٤ .

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الأندلس في عصره . أشهر مصنفاته « المحلى » و « الفصل في الملل والأهواء والنحل » . توفي سنة ٥٦٦ هـ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/١١٩-١٣٧ وفيه بحث قيم في هذا الموضوع . وانظر إغاثة اللفغان لابن القيم ١٦٠ (ط . الميمنية بالقاهرة) .

(٤) قارن بالباعث الحديث ٣٩ .

غرابته في المتن تارة ، وفي الإسناد تارة أخرى (١) .

ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة في روايته عن الشيخ الثقة (٢) .
ومن غريب أمر المحديثين أن بعضهم اشترط ، في تعريف الصحيح ، أن يكون « عزيزاً » (٣) ، وإليه يومية كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حيث قال : « وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجاهلية ، وهو أن يروي عنه تابعيان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا ، كالشهادة على الشهادة (٤) » . ولا حاجة إلى هذا الاصطلاح الخاص بعد الذي أوضحناه من تفرقة العلماء بين تعديل الراوي وتركية الشاهد .
والإمام البخاري هو أول من صنّف في « الصحيح المجرد » الذي يخلو من الإرسال والاقطاع والبلاغات . أما التعاليق التي أدخلها في « جامع » فما أوردها إلا استثناءً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن كونه جرد الصحيح (٥) . ولا يعد الإمام مالك أول من صنّف في الصحيح ، لأنه لم يفرد بل أدخل فيه — تبعاً لمنهجه — المراسيل والمقاطع والبلاغات . ثم تلا البخاري تلميذه الإمام مسلم في تصنيف الصحيح (٦) ، وتتابع التأليف بعد ذلك في الصحيح

(١) سيأتي تفصيل « الغريب » في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

(٢) وسنزيد « المشهور » تفصيلاً في القسم المشترك أيضاً .

(٣) وهو - كما سنرى - الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمي بذلك إما لقلته وجوده ، وإما لكونه عززاً : أي قوي بجيئه من طريق أخرى (شرح النخبة ٥) .

(٤) معرفة علوم الحديث ٦٢ وقارن بـ (شرح النخبة ٥) .

(٥) التدبير ٢٤-٢٥ .

(٦) التدبير ٢٥ .

وما يقاربه على النحو الذي فصلناه في فصل « أهم كتب الرواية » .
غير أنّ درجة الصحة ليست واحدة في كل ماسمي صحيحاً ، ولا في جميع
الكتب المشتملة على الصحيح ، بل المحذون يعرفون الصحيح والأصح ، كما
سنرى أنهم يعرفون الضعيف والأضعف ، وهم يعتقدون أنّ رتب الصحيح
تفاوتت بتفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة (١) ، ولم يسمع
النووي ، تجاه هذا التفاوت ، إلا أن يقسم الصحيح سبعة أقسام : ١- أعلاها
ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ٢- ثم ما انفرد به البخاري ، ٣- ثم ما انفرد
به مسلم ، ٤- ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، ٥- ثم على شرط البخاري
٦- ثم على شرط مسلم ، ٧- ثم ما صححه غيرهما من الأئمة (٢) .

وتفاوتت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التي روتها ، ويوشك أكثر
العلماء أن يجزئوا بأن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة فهي دار السنة المشرفة .
قال ابن تيمية (٣) : « اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ،
ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام » ، وقال الخطيب : « أصح طرق السنن ما يرويه

(١) شرح النخبة ٩ .

(٢) قواعد التحديث ٥٩ ، وقد نقله القاسمي من التدريب ٣٧ .

(٣) هو الامام المجدد شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي صاحب
التأليف الكثيرة المفيدة . توفي سنة ٧٢٨ . وقد وضع المستشرق الفرنسي هنري لاوست
كتاباً قيماً في سيرة ابن تيمية وعقائده السياسية والاجتماعية .

Henri Laoust , Essai sur les doctrines sociales et politiques
d'Ibn Taimiya .

أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم ؛ والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ » (١) .

واختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد ، فذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده . ولكل صحابي رواة من التابعين ، ولهم أتباع وأكثرتهم ثقات ، فلا يمكن أن يُقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد (٢) .

وقد يعدل تقاد الحديث عن قولهم « حديث صحيح » إلى قولهم : « صحيح الإسناد » ، قاصدين من ذلك إلى الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن ، لجواز أن يكون في المتن شذوذ أو علة . وإذا أرادوا صحة السند والمتن معاً أوردوا العبارة المطلقة فقالوا : « هذا حديث صحيح » وهذه العبارة المطلقة أرقى من قولهم : « صحيح الإسناد » بهذا التقييد . ولذلك قال السيوطي في ألفيته :

(١) ذكره القاسمي في قواعد التحديث ٥٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٤ - ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١/٣٣ . وقد نصوا - مع ذلك - على أسانيد جمها العلامة أحمد محمد شاكر وزاد عليها قليلاً . (انظر الباحث الحديث ٢٢ - ٢٥) .

والحكم بالصحة للإسناد والحسن دون المتن للنقاد
لعله أو شذوذ ، واحكم للمتن إن أطلق ذو حفظ^(١) نبي
وإذا قال المحدثون : « أصح شيء في الباب كذا » فلا يلزم من هذا التعبير
صحة الحديث ، فانهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفاً ، ومرادهم أرجح ما في
الباب أو أقله ضعفاً^(٢) .

* * *

(١) ألفية السيوطي ، البيتان ١٠٤ و ١٠٥ ص ٥٥ (وانظر الهامش أيضاً) .
(٢) قواعد التحديث ٥٩ نقلاً عن النووي .

الفصل الثالث

القسم الثاني : الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة ^(١) . وأهم ما في هذا التعريف ، لرفع الالتباس بين الصحيح والحسن ، أنّ العدل في الحسن خفيف الضبط ، بينما هو في الصحيح تام الضبط . وكلا التقسيمين سالم من الشذوذ والعلة ، وكلاهما يحتاج به ويستشهد بمضمونه . والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره .

وإذا أطلق الحديث الحسن انصرف إلى الحسن لذاته ، فلا داعي إلى تعريفه مرة أخرى . وإنما سمي « حسناً لذاته » لأن حسنه ناشئ من شيء داخل فيه ، ذاتي له ، لا من شيء خارج عنه ^(٢) : فهو قد بلغ — بنفسه — درجة الصحيح في شروطه ، وإن كان أخفّ منه بضبط رجاله .

أما الحسن لغيره فهو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثيراً خطأ ولا متهماً بالكذب ، ويكون مثنه معضداً بما يبع

(١) فارن شرح النخبة ١١ بألفية السيوطي ٢ : هامش .

(٢) شرح النخبة ١١ .

أو شاهد (١) . ويدور حول تعريف الحسن بقسميه جدل لا ترى ضرورة للخوض فيه ، ولا ثمرة ترجى منه (٢) .

و « جامع الترمذي » أصل في معرفة الحديث الحسن وإن أخذوا عليه تعريفه له . وهو الذي نوه بذكره (٣) . وهو أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . والضعيف عندهم كان على نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهي (٤) .

وفي « جامع الترمذي » عبارتان يحسن أن تفهما بوضوح ، وإلا أوقعتا القارئ في اللبس والإبهام ، إحداهما : حديث حسن صحيح ، والأخرى حديث حسن صحيح غريب . وأفضل ما يجاب به عن الأولى أن الرواية التي وصفت

(١) توضيح الأفكار ١/١٨٨ . وسننكم في (القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف) عن كل من التابع والشاهد . وحسبنا الآن أن نفهم من هذين اللفظين مجرد اعتضاد الحسن لغیره برواية أخرى مماثلة تتابع لفظه ، أو تشهد لمعناه ، ليصبح صالحاً للاعتبار .

(٢) تناول هذا الجدل تعريف الخطابي للحسن ، وما أخذ العلماء عليه ، ثم تعريف الترمذي ونقدم له ، ثم محاولة التوفيق بين التعريفين : (انظر على سبيل المثال التدريب ٤٩ - ٥٢) . وقد علل المحدثون هذا الاضطراب في تعريف الحسن بتوسط هذا المصطلح بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، حتى كأنه شيء ينقذ في نفس الحافظ وربما قهرت عبارته عن بيانه . أما نحن ففضلنا أن نتخصر الطريق فتركنا الجدل واختارنا ما بدا لنا أبسط التعاريف وأضبطها لحدود الحسن .

(٣) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣ .

(٤) من قول شيخ الاسلام ابن تيمية في إحدى فتاويه (قواعد التحديث ٨٣) .

« بالحسن » ثبتت من طريق أخرى لها شروط « الصحة » ، فما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » أعلى عنده من الحسن ودون الصحيح (١) . وقد أزال الحافظ ابن حجر كل إشكال حول هذا البحث حين قال : « وشبهه ذلك قولهم في الراوي : صدوق فقط ، وصدوق ضابط ، فإن الأول قاصر على درجة رجال الصحيح والثاني منهم . فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يُشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن » (٢) .

وأما وصف الحسن الصحيح بالغرابة فقام على أن الصحيح يروى أحياناً من وجه واحد فيكون غريباً ، فالحسن الذي هو دون الصحيح أجدر أن يوصف كذلك بأنه غريب . ولابن حجر مذهب آخر في تعليل هذا المصطلح ، فهو يرى أن الترمذي « لم يعرف الحسن مطلقاً ، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه : « حسن » من غير صفة أخرى ، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث : حسن ، وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها : غريب وفي بعضها : حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب . وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ، وعبارته تُرشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه : (وما قلنا في كتابنا هذا : حديث حسن ، فانما أردنا به حسن إسناده عندهنا ، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذاً ، فهو عندهنا : حديث حسن) . فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول

(١) اختصار علوم الحديث ٤٧ .

(٢) ذكره في التدريب ٥٣ .

فيه : حسن فقط . أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ، فلم يعرّج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط ، أو غريب فقط . وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسنٌ فقط ، إما لغموضه وإما لأنه اصطلاح جديد . ولذلك قيده بقوله : « عندنا » ، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي (١) (٢) .

والحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح ، لقوته من الجهتين ، فيعترض أحدهما بالآخر ، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فاذا روي حديثه من غير وجهٍ ، ولو وجهاً واحداً ، قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . مثاله حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فإن طريق هذا المتن : محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم . ومحمد بن عمرو منهم في الحفظ والضبط والالتقان وإن وثقه كثيرون . فهذا الحديث حسن لذاته وصحيح لغيره ، لأنه مروى عن شيخ محمد وعن شيخ شيخه ،

(١) الخطابي هو الحافظ أحمد - بفتح الميم غير همزة كما رواه الحاكم أبو عبد الله أنه مشر الخطابي عن اسمه فقال : اسمي أحمد ، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه . والخطابي فقيه أديب محدث له مؤلفات منها : « معالم السنن » على أبي داود ، وهو مطبوع . وله « اعلام السنن » في شرح البخاري ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٨٨ بمدينة بُسْت ، وإليها ينسب أحياناً فيقال : « البُستِي » .

(٢) شرح النخبة ١٢ .

وقد رواه أيضاً عن أبي هريرة كثير من منهم الأعرج بن هرمز وسعيد المقبري (١) .

وإلى جانب الترمذي الذي كان أول من نوه بالحديث الحسن نجد في الطبقة التي سبقته كأحمد والبخاري ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث تغلب عليها صفة الحسن (٢) ، فهي دون الصحيح ، وأعلى من الضعيف . ونحن لانستغرب وجود الحسن في صحيح البخاري - فضلاً عن مسند أحمد - بعد أن أوردنا حجة الذهبي في أن الحسن نوع من الصحيح .

ويرى ابن الصلاح أن من مظان الحسن « سنن أبي داود » ، لأنه يروي عنه أنه قال : « ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد يبيّنته . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » (٣) . فيعقب ابن الصلاح على عبارة أبي داود هذه بقوله : « فما وجدناه مذكوراً (مطلقاً) وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ، فهو حسن عند أبي داود » (٤) . وظاهر أن تعقيب ابن الصلاح مستمد من منهجه الذي سار عليه من ضرورة منع المتأخرين من الحكم على حديث ما بالصحة إذا لم يكن في أحد الصحيحين ولم ينص أحد من الأئمة على صحته . ولذلك يرى أن ما صححه الحاكم من الأحاديث ، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا

(١) التدريب ص ٥٧

(٢) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣

(٣) التدريب ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١/١٩٦

(٤) اختصار علوم الحديث ٤٤

تضعيفاً حكماً بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . والحق ما ذهب إليه الحافظ العراقي ^(١) من إباحة الحكم بالصحة أو الضعف على حديث ما للخبير المتمرس الذي يستطيع أن يدقق في الفحص عن الأسانيد والعلل ^(٢) .
 وللبنغوي ^(٣) في كتابه « مصابيح السنة » اصطلاح خاص في تمييز الصحيح والحسن ، فأما الصحيح فهو ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وأما الحسن فهو ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما . وقد اعترض عليه كثيرون ، ولم يجهدوا مسوغاً لاصطلاحه الخاص ، ولا سيما لأن « مصابيح » لم تخل ، كما قال النووي ، من الأحاديث المنكرة التي انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط ^(٤) .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن

حين يصف النقاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحسن » يرونه — في الوقت نفسه — صالحاً للاتصاف بألقاب أخرى توحى جميعاً بقبوله وإمكان الاحتجاج به : ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن .
 ويلاحظ في هذه الألقاب أن المعنى اللغوي أغلب عليها من مصطلح

(١) هو العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين ، زين الدين البغدادي العراقي ، كان إماماً مقرأً فقيهاً أصولياً شافعي المذهب . له كتب كثيرة في علوم الحديث ، وألفيته مشهورة . توفي سنة ٨٠٦ .

(٢) الباعث الحثيث ٢٩ .

(٣) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، توفي سنة ٥١٦ .

(٤) التدريب ٥٥ .

المحدثين : ففيها تنوع في التعبير يتجلى بوضوح في الألفاظ الأربعة الأولى ،
 عندما يقارن الجود بالجد ، والثابت بالقوي . ويستأنس لذلك بقول الامام
 أحمد : « أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه » عوضاً عن « أصح
 الأسانيد » ^(١) وقد حكى ابن الصلاح هذه العبارة عن أحمد كما أخرجها عنه
 الحاكم أبو عبد الله ، فاستنتج منها بعض العلماء أن ابن الصلاح يرى التسوية
 بين الجيد والصحيح ^(٢) . ثم إن الترمذي عبّر أحياناً بقوله : « هذا حديث
 جيد حسن » بدلاً من عبارته المشهورة التي أشرنا إليها « حسن صحيح » ،
 وكأنه عدل عن اصطلاحه المشهور لارتقاء الحديث عنده عن الحسن لذاته
 وتردده في بلوغ الصحيح ، فهو حسن لذاته وصحيح لغيره . وذلك يعني أن
 التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح .

ويجئنا إلينا أن السيوطي يرمي إلى هذا حين يقول : إلا أن الجهد منهم
 لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن
 لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف « بصحيح »

(١) معرفة علوم الحديث : ٥٥ . وما يستأنس به أيضاً على غلبة المعنى القوي على هذه
 الألقاب ، تبين المحدثين عما يعجبهم من الروايات « بجياد الأحاديث وعبونها » = الجامع
 ١٢٧/٧ أو قول أحدهم : « لا حديث أجود من هذا » = الجامع ١٣٤/٧ . بل بلغ بهم
 الانطباع بلغة الحديث ومصطلحه أن صاروا يحكمون على ما يستحسنونه من الآراء والتوجيهات
 بمثل قولهم : « هذا جيد حسن » = التوضيح ٣٢٧/١ .

وحتى في التدليس - وهو من أسباب ضعف الحديث كما سنرى - استخدم النقاد لفظي
 الجودة والتجويد . يقولون : جود السند إذا أسقط منه الضعفاء وذكر الأجواد على طريقة
 تدليس التسوية . (انظر توضيح الأفكار ٣٧/٦١) .

(٢) التدريب ٥٨ .

وكذا القوي» (١). ولا بد أن يسترعي انتباهنا قوله في ختام عبارته: «وكذا القوي»، فهو يسوي بين «الجودة» و«القوة»، فلا يتعذر علينا — قياساً على هذا — أن نرى التساوي أوضح بين «التجويد» و«الجودة» وبين «الثبوت» و«القوة»، فهي جميعاً صفات للحديث المقبول، سواء أكان صحيحاً أم حسناً.

وفي تعريف كل من الحسن والصحيح نبهنا على سلامتهما من الشذوذ، فلا يكون أحدهما شاذاً ولا منكرأً، وإنما يوصفان بنقيضيهما وهما المحفوظ والمعروف. قال ابن حجر: «وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق، فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابلته الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابلته المنكر» (٢).

أما وصف كل من الصحيح والحسن «بالصالح» فواضح في نفسه، لأن المراد صلاحيتهما للاحتجاج (٣). وعلى هذا يقول المحدثون في «سنن أبي داود»: إن أحاديثه صالحة، لأنها تشمل الصحيح والحسن.

وإذا قالوا: «هذا حديث مستحسن» (٤)، فذلك لا يعين أنه «حسن» بالمعنى الاصطلاحي الذي أوضحناه، بل يحتمل الصحة كالحسن، فليس الحسن إلا الجودة، ولا الاستحسان إلا الاستجادة. وما كان أيسر هذه التعابير ومشتقاتها على المحدثين، وما كان أدق حسهم عند تمييزها مما يشبهها على السنة

(١) نفسه ٥٨.

(٢) شرح النخبة ص ١٢ - ١٤ وقارن بألفية السيوطي ٩٣ هامش.

(٣) وربما استعمل في ضعيف يصلح للاعتبار، (انظر التدريب ٥٨).

(٤) الجامع ١٣٥/٧ وجه ٢٥١.

العامّة قال علي بن المديني : « كُنا في مجلس سفيان بن عيينة فحدث بحديث
عن النبي ﷺ ، فقال رجل : ما أحسنه !؟ فقال سفيان : ألا قلت : هو أحسن
من الجواهر ، أحسن من الدر ، أحسن من الياقوت ، أحسن من الدنيا كلها (١) »
ومن المباحث المشتركة بين الصحيح والحسن أن حكمتنا بالصحة أو بالحسن
على أحد الأسانيد لا يلزم منه حكمتنا بذلك على المتن ، فقد يكون شاذاً أو
معللاً . وقد أشرنا إلى هذا في بحث الصحيح . وإنما ذكرناه ههنا مرة أخرى
لنظرك على شيء من التداخل أو التشابك المنطقي بين الصحيح والحسن ،
ولنضع بين يديك مقياساً للمحدثين براعي الجواهر قبل العرض ، والمضمون
قبل الشكل ، حين يقولون : « ما كل ما صح سنداً صح متنأ » (٢) .

* * *

(١) الجامع ٧/١٣٥ وجه ١ .

(٢) انظر توضيح الأفكار ١/١٩٣ واختصار علوم الحديث ٤٦ .

الفصل الرابع

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف ثالث أقسام الحديث ، وخير تعريف له هو : « ما لم يجمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن » (١) . وقد حاول بعضهم أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقده شروط الصحة والحسن فخرج بإحدى وثمانين وثلاث مئة صورة (٣٨١) أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنواناً معيناً بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم (٢) . ويرى ابن الصلاح أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لا تزيد عن اثنتين وأربعين صورة شرحها وبين طريقة تخريجها لها ، وبها أخذ الحافظ العراقي ، ولكننا لن نسردها إلا ما أخذنا من خصوصاً به ، فنثله لا يجوز أن نجعله . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين فإننا نكتفي بمجرد الإشارة الاجمالية إليه .

(١) التدريب ٥٩ .

(٢) وفي هذا التقسيم يقول ابن حجر : « تب ليس وراءه أرب » . ألفية السيوطي

هامش ٥٨ .

أنواع تختص بالضعيف

الأول — المرسل

المشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل كذا، ونحو ذلك،^(١) فهو إذن مرفوع التابعي مطلقاً، صغيراً كان أو كبيراً^(٢). وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند؛ وإنما سمي «مرسلاً» لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ.^(٣)

والمرسل ليس حجة في الدين. وهذا هو الرأي الذي «استقر عليه حفاظ الحديث وتقدم الأثر، وتداولوه في تصانيفهم»^(٤) وأشار مسلم في مقدمة صحيحه إلى أن «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة». وأكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة، فلا يرونها ضعيفة، لأن الصحابي الذي يروي حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ، غالباً ما تكون روايته له عن صحابي آخر قد تحقق أخذه عن الرسول ﷺ، فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر كما أن جهل حاله لا يضعف الحديث، فثبوت شرف الصحبة له كاف في تعديله. قال السيوطي في التدريب:

(١) قواعد التحديث ١١٤.

(٢) شرح النخبة ١٧.

(٣) توضيح الأفكار ٢٨٤/١.

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٢.

« وفي الصحيحين من ذلك — أي من مراسيل الصحابة — مالا يحصى ، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وكلهم عدول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رووها بينوها ، بل أكثر مارواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات » (١) .

ويعمدر إنكار مراسيل الصحابة ، فأكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة لصفر سنه في حياة رسول الله ﷺ . فقد توفي عليه السلام وسن ابن عباس لا تزيد عن ثلاث عشرة سنة (٢) .

والمرسل مراتب ، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ، ثم المخضرم ، ثم المتقن كسعید بن المسيب ، ويلها من كان يتحرى في شيوخه ، كالشعبي ومجاهد ، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة ، والزهري ، وحيد الطويل ، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين (٣) .

(١) التدريب ٧١ وقارن بشرح التنقيح للقرافي ١٦٤ (القاهرة ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦) . وقد أخذ على ابن الصلاح تعليقه مراسيل الصحابة برواية بعضهم عن بعض (إطلاقاً) ، والصواب أن يقال : « إن غالب رواياتهم عن الصحابة لا كلها » : راجع توضيح الأفكار ٣١٧/١ . ومن العلماء من يشدد في « مرسل الصحابة » ويرى في هذا التعبير تجوزاً وتسامحاً ، إذ لا مرسل للصحابة على الحقيقة : انظر التوضيح أيضاً ٢٩٥/١ .

(٢) التوضيح ٢٩١/١ ولقد تساهل بعض العلماء فقبولوا مراسيل أئمة الحديث ، الموثوق بهم المعروف بحريهم . انظر التوضيح أيضاً ٢٨٧/١ .

(٣) قواعد التحديث ١٢٥ - ١٢٦ نقلاً عن السخاوي في « فتح المعيث » على هامش ألفية العراقي الهند - دلهي . طبع حجر . وقد اعترض على ذكر الزهري بين صغار التابعين ، لأنه لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر . وقال ابن خلكان : إنه رأى عشرة من الصحابة : انظر التوضيح ٢٨٥/١ .

والمرسل إذا أسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته ، إذ حينئذ صورتين ، صورة الإرسال وصورة الإسناد ، فاذا عارضهما مسند آخر كانا أرجح منه ، لاعتضاد المرسل بالمسند المتصل إلى منتهاه (١) .

الثاني - المنقطع

أشهر تعريف له أنه « الحديث الذي سقط من إسناده رجل ، أو ذكر فيه رجل مبهم » (٢) . وسبب ضعفه فاقده الاتصال في السند ، فهو كالمرسل من هذه الناحية .

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذي رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً : « إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين » فقد سقط من اسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق ، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة ، وإنما سمعه من شريك ، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق .

ومثال ما ذكر فيه رجل مبهم حديث : « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » الذي رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس (٣) فمن هما هذان الرجلان ؟ إنهما مبهمان وقد ذكرا في السند . وقد اتفق في هذا الحديث أنهما رجلان اثنان ، وقد تكون الراوية في أحاديث أخر منفردة عن رجل واحد مبهم . والذي يعيننا هنا وصف الإبهام في بعض حلقات السند .

(١) التوضيح ١/٢٨٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٥٣ .

(٣) نفسه ٥٤ وقارن بمعرفة علوم الحديث للحاكم ٢٧ .

وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع . مثاله :
حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي على الناس زمان
يغير الرجل بين المعجز والفجور ، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على
الفجور » ، لأن هذا الرجل المبهم قد ذكر في رواية أخرى فإذا هو أبو عمرو
الجدلي ، ولا يقف على هذا النوع من المنقطع إلا الحافظ الفهم المتبحر
في الصنعة (١) .

وتمثال المنقطع والمرسل في سبب الضعف ، وهو فقد الاتصال في السند ،
جعل الحافظ الخطيب البغدادي يقول في كتابه (الكفاية في علم الرواية) :
« والمنقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون
التابعي عن الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر ، أو
سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك
وما أشبه ذلك » (٢) . وهذا الاستعمال الغالب الذي يشير إليه الخطيب
لا يتفق من كل وجه وتعريف المنقطع الذي قدمناه ، فهو اصطلاح خاص بالنسبة
إلى وصف يغلب كثيراً على الأحاديث المنقطعة .

الثالث - المفضل

هو الحديث الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي (٣) ، وهو

(١) معرفة علوم الحديث ٢٨ .

(٢) الكفاية ٢١ .

(٣) التدريب ٧٣ . أما إذا لم يتوال فهو منقطع كما رأينا في الرجلين المهمين عن شداد بن

أوس . وقارن بشرح النخبة ١٨ .

صورة أشد استغلاقاً وإبهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل (١) .
 ويعتبر قسماً من المنقطع لكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع ، وليس كل
 منقطع معضلاً (٢) . وقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه ، كما قلنا في المرسل
 والمنقطع . ومن المعضل ما أرسله تابع التابعي : مثال ذلك ما رواه الأعمش عن
 الشعبي قال : « يقال للرجل يوم القيامة : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : لا ، فيختم
 على فيه » لأن الشعبي إنما رواه عن أنس ، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ ،
 فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده (٣) .
 والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل
 لا تقوم به حجة وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الاتقطاع
 في موضع واحد من الإسناد ، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي
 المعضل في سوء الحال (٤) .

الرابع - المدلس

المدلس قسمان (٥) ، أحدهما مدلس الإسناد ، وهو الحديث الذي يؤديه
 الراوي عن عاصره ولقيه مع أنه لم يصح له سماعه منه ، أو عن عاصره وإنه
 لم يلقه موهماً أنه سمعه من لفظه . مثال ذلك : قول علي بن خشرم : كنا عند

(١) وهو من حيث الاشتقاق مشكل (التوضيح ١/٣٢٧) .

(٢) نفسه ١/٣٢٠ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٥٥ .

(٤) التوضيح ١/٣٢٩ .

(٥) التوضيح ١/٣٥٠ .

سفيان بن عيينة فقال : « قال الزهري كذا » فقيل له : « سمعت منه هذا ؟
قال : حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه » (١) . فسفيان قد عاصر الزهري
ولقيه ، ولكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه ، وإنما أخذ عن عبد الرزاق ،
وعبد الرزاق أخذ عن معمر ومعمر أخذ عن الزهري ، فالتدليس هنا إسقاط
سفيان شيخه وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري مباشرة .

وهذا أشد قسمي التدليس وأشنعهما وأدلهما على الكذب . قال شعبة :
« لأن أزني أحب إليّ من أدلس » (٢) . وقال : « التدليس أخو الكذب » (٣) .
وكان الشافعي يرد مطلقاً من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة ،
ولكن أكثر العلماء على أن الراوي الذي نسب إلى التدليس يقبل من روايته
ما صرح فيه بلفظ السماع ، ويرد منها ما كانت عبارته محتملة مبهمه (٤) .

وقد تتبع الحاكم البلاد التي أكثرت من رواية هذا القسم من التدليس ،
والبلاد التي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية ، فرأى أن « أهل الحجاز
والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما
وراء النهر - لا يعرف أحد من أئمتهم دلس ، وأكثر المحدثين تدليساً أهل
الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة . وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من
أهلها التدليس ، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي ، فهو
أول من أحدث التدليس بها » (٥) .

(١) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

(٢) التوضيح ٣٦٦/١ .

(٣) وقد قال هذا شعبة ، ونقله الشافعي وليس قائله (انظر الباعث الحديث ٥٨) .

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١١-١١٢ .

أما القسم الثاني فهو تدليس الشيوخ . وهو أن يصف راويه بأوصاف أعظم من حقيقته أو يسميه بغير كنيته ، قاصداً إلى تعمية أمره . من ذلك أن يقول : حدثنا العلامة الثبت ، أو الحافظ الضابط ، ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داوود قال : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله » وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر قال : « حدثنا محمد بن سند » فنسبه إلى جده ، ولم ينسبه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يشتهر به (١) .

ويرى ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي « كان لهجاً بهذا القسم في مصنفاته » (٢) ، وينقل عنه بعض الأمثلة في ذلك : منها أن الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفامي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

ويروي أيضاً عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ، وعن أبي محمد الخلال ، والجميع شخص واحد .

ويروي كذلك عن أبي القاسم التنوخي ، وعن علي بن الحسن ، وعن القاضي أبي القاسم علي بن الحسن التنوخي ، وعن علي بن أبي علي المعدل ، والجميع شخص واحد .

ونحن في الواقع نجعل الحافظ الخطيب عن أن يكون قصده تعمية أمر واحد من هؤلاء الشيوخ ، ولكننا لا نكتم استغرابنا من ذكره هذه الأسماء التي

(١) اختصار علوم الحديث ٥٩ .

(٢) التوضيح ٣٦٩/١ .

يصعب معها معرفة الشيخ ، مع أنها شخص واحد ، وهو يعلم أنها شخص واحد ،
وأن كثيرين لا يفتنون لذلك .

ويفرع بعض العلماء عن التدليس أبواباً متعددة منها ما يسمونه بتدليس
العطف ، كأن يقول الراوي : حدثنا فلان وفلان ، مع أنه لم يسمع من
الثاني المعطوف . (١)

ومن ذلك تدليس السكوت ، كأن يقول : « سمعت » أو « حدثنا » أو
« حدثني » ثم يسكت ثم يقول : « الأعمش » مثلاً ، موهاً أنه قد سمع منه ، مع
أنه لم يصح له سماع منه .

ومن ذلك تدليس التسوية ، وهو أن يحمله على إسقاط غير شيخه ضعفه أو صغر
سنه فيجعل الحديث مروياً عن الثقات فقط ، ليحكم عليه بالقبول والصحة .
وهذا شر أنواع التدليس ، لأن فيه تفريراً شديداً . ومن اشهر بذلك الوليد
ابن مسلم ، فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات ، فسئل
عن ذلك ، فأجاب : إن الأوزاعي أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء ! فقيل
له : فاذا روى عن هؤلاء ، وهم ضعفاء ، أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيرتها
من رواية الأوزاعي عن الثقات ، ضعف الأوزاعي ؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول .
وعبارات المدلسين تنطوي على خبث شديد ، فقد يعتمد بعضهم
إلى لفظ مبهم متشابه يلوي به لسانه تعظيماً لشيخه من خلال تعظيم البلد
أو الحلي الذي ينسب إليه : كما إذا قال المصري : « حدثني فلان بالأندلس »
فأراد موضعاً بالقرافة ، أو قال : « بزقاق حلب » وأراد موضعاً بالقاهرة ، أو

(١) انظر في هذا النوع والنوعين التاليين (الباعث الحثيث) ص ٦٠ .

قال البغدادي : « حدثني فلان بما وراء النهر » وأراد نهر دجلة (١) ، أو قال « بالركة » وأراد بستاناً على شاطئ دجلة ؛ أو قال الدمشقي « حدثني بالكرك » وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ، ففي ذلك كله إيهام الرحلة في طلب الحديث . والحافظ ابن حجر يطلق على هذا التمثويه اسم « تدليس البلاد » ، ويلحقه بـ « تدليس الشيوخ » (٢) .

وكان بعض المدلسين من أئمة الحديث يجدون في التدليس متعة نفسية ، فلا تحلو لهم الدعابة إلا بهذا الضرب من الرواية المبهمة يخوضون فيه متساهلين ثم يندمون ويتوبون ، قيل لهشيم بن بشير (٣) : ما يملكك على التدليس ؟ فقال : « إنه أشهى شيء ! » (٤) . واجتمع نفر من أصحاب هشيم هذا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليس ، ففظن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : « حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم » . فلما فرغ قال لهم : هل دلّست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته ، إنما قلت « حدثني حصين ومغيرة » غير مسموع لي ! (٥) .

(١) راجع قصة السمعاني فيما وراء النهر ص ٧٠ ح ٢ من كتابنا هذا .

(٢) انظر تفصيل هذا في التوضيح ٣٧٢/١ .

(٣) هو الحافظ الكبير هشيم بن بشير بن أبي خازم ، سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان ومُحصين بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السختياني وخلقاً كثيراً . قال فيه الذهبي : « لا نزاع في أنه كان من الحفاظ ، إلا أنه كثير التدليس ، روى عن جماعة لم يسمع منهم » . توفي سنة ١٨٣ هـ . (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢٤٨/١) .

(٤) الكفاية ٣٦١ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١٠٥ وقارن بالتدريب ٧٩ . ويسمى هذا النوع من التدليس (تدليس العطف) كما رأينا « لأن هشيماً ، هنا ، قال : « حدثني مُحصين ومغيرة » وهو لم يسمع من (مغيرة) العطف حرفاً واحداً . أما حصين فقد سمع منه الكثير ، فهو حصين بن عبد الرحمن المذكور في سماعات هشيم في الحاشية ٣ . وعبارة =

أدرك هشيم إذن أن للمزاح بالتدليس حدوداً ، فاعترف بنفسه بأن مادعى سماعه غير مسموع له !! وكذلك كان المدلسون يعترفون بتدليسهم ، ولا سيما إذا وقع إليهم من ينقُر عن سماعاتهم ويلح في مراجعتهم ^(١) . بل كانوا غالباً يعدلون عن عباراتهم المبهمة إلى التصريح بحقيقة ما سمعوه ، محذرين الناس من رواية ما دلسوا فيه . قال علي بن خشرم : « كنا عند ابن عيينة ^(٢) فقال : . . . الزهري ، فقيل له : حدثكم الزهري ؟ فقال : لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري » ^(٣) .

وقد يستغرب وقوع التدليس من مثل هذين الامامين ، ابن عيينة وهشيم لما وصفا به من الأمانة والحفظ والضبط ، ولا غرابة . . . فما أقل الذين سلموا من التدليس ! ^(٤) حتى ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع من النبي ﷺ إلا أحاديث

= السيوطي في (التدريب) تقطع بهذا ، فقد قال هشيم : « كل ما قلت فيه (. . .) وفلان) فاني لم أسمع منه » .

(١) معرفة علوم الحديث : ١٠٤ ونقله في التدريب ٧٩ .

(٢) هو السلامة الحافظ شيخ الاسلام سفيان بن عيينة بن ميمون ، أبو محمد الهلالي الكوفي ، سمع عمرو بن دينار والزهري وزيد بن عاصم وأبا إسحاق والأسود بن قيس وزيد بن أبلم وعبد الله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم . اتفقت الأئمة على الاحتجاج به ، ولكنه كان مدلساً على الثقات . توفي سنة ١٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١) .

(٣) التوضيح ٣٥١/١ والتدريب ٧٨ . وهذا ما يسمونه « تدليس القطع » لقطع الراوي أداة الرواية ، فهو يكتبني بتسمية شيخه قائلاً : « . . . فلان » كما قال ابن عيينة : « . . . الزهري » فلم يعين : هل حدثه به الزهري أم قاله له أم سمعه منه . وقد سبق أن استشهدنا (ص ١٧١) على تدليس الإسناد ، برواية تشبه هذه وليست مثلها تماماً . وإنما أعدنا ذكرها هنا لاستنتاج حكم جديد .

(٤) (التدريب ٧٧ وفيه : « قال ابن عبد البر : . . . وعلى هذا ، فما سلم أحد من التدليس ، لا مالك ولا غيره ! » .

يسيرة (- قال بعضهم : « أربعة أحاديث » -) ، وبقية أحاديثه مسموعة عن الصحابة
عن النبي ﷺ ، وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين النبي ، وإنما يقول : « قال
رسول الله ﷺ » (١) .

وابن عيينة وهشيم ، فوق ذلك ، كلاهما من رواة الصحيحين ،
وذلك شرف عظيم لهما كان لا بد أن يهيب بأئمة الحديث إلى الدفاع عنهما
وعن أمثالهما من رواة الصحيحين المشاهير بالتدليس كالأعمش (٢)
وقتادة (٣) والحسن البصري (٤) وعبد الرزاق (٥) والوليد بن مسلم (٦) .

(١) التوضيح ١/٣٤٧ . ويرى بعضهم أن هذا إلى مراسيل الصحابة أقرب منه إلى
التدليس . والعلماء يمتحنون مراسيل الصحابة ، كما رأينا . وم في الوقت نفسه يفرقون
بين المرسل والمدلس على النحو الذي سنوضحه . ولا ريب أن أكثر الرواية عن ابن عباس
مرسلة ، لما ذكرناه سابقاً ، إلا أن في إرسال بعضها ضرباً من الخفاء يكاد يلحقها
بالتدليس . ونقول مرة أخرى : ما أقل من سلم من التدليس !
(٢) الأعمش هو سليمان بن مهران الكوفي ، أصله من بلاد الري ، رأى أنس بن
مالك وحفظ عنه أحد الأعلام ، معدود في صفار التابعين ، ما تقموا منه إلا التدليس كما في
(الميزان) . قال الذهبي : ربما دلس عن ضعيف فلا يدري ، فتي قال « حدثنا » فلا كلام ،
ومتى قال « عن » تطرق إليه احتمال التدليس . توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٣) هو قتادة بن دعامة بن عزيز ، السدوسي البصري الضرير الأكمه ، الحافظ العلامة
الثقة ، حدث عن عبد الله بن سرجس وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وأبي الطفيل .
وكان قتادة معروفاً بالتدليس . قال ابن مَعِين : لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد .
وقال شعبة : لا يعرف أنه سمع من أي رافع . مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ .
وقيل : سنة ١١٧ هـ .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، مولى الأنصار . أحد كبار التابعين
وعلمائهم المشهورين بالزهد ، في الميزان : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة . فإذا قال : حدثنا
فهو حجة بلا نزاع ، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٥) هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني . في الميزان : أحد الأعلام الثقات ، ولكن
في رواياته ما يدل على تدليسه . توفي سنة ٢١١ هـ .

(٦) الوليد بن مسلم هو أبو النبال الدمشقي مولى بني أمية ، في الميزان : أحد =

واعترفوا عن ابن عيينة اعتذاراً خاصاً، فقبلوا تدليسه (١)، لأنه إذا وقف
 أحال على ابن جريج ومعمر (٢) ونظراًهما . ورجحه ابن حبان (٣) قال :
 « وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فانه كان يدلس ، ولا يدلس
 إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن
 ثقة مثل ثقته » (٤) .

واعترفوا عن رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس اعتذاراً عاماً ، بأن
 تدليسهم ضرب من الابهام وليس كذباً ، فما رووه يعرف فيه نوع السماع ،
 كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها (٥) . ويحتمل أن الشيخين، البخاري ومسلماً،

= الأعلام ، وعالم أهل الشام . ثم قال . قال أبو مسهر : الوليد مدلس ، وربما دلس عن
 الكذابين ، فاذا قال : « الوليد عن ابن جريج أو عن الأوزاعي » فليس يعتمد لانه
 يدلس عن الكذابين ، وإذا قال « حدثنا » فهو حجة . توفي سنة ١٩٥ هـ . (قارن
 بتذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٢) .

(١) جميع هؤلاء الأئمة المشاهير بالتدليس من رواية الصحيحين . وقد أشار إلى ذلك صاحب
 « توضيح الأفكار ١/ ٣٥٣ - - ٣٥٤ » . وذكر السيوطي بعضهم في « التدريب ٨٠ » .
 (٢) ابن جريج هو الفقيه المكي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي
 مولاهم ، أول من صنف الكتب . توفي سنة ١٥٠ هـ (تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٩ - ١٧٠)
 ومعمر هو الامام الحجة أحد الأعلام . معمر بن راشد ، أبو عروة الأزدي مولاهم ،
 توفي سنة ١٥٣ على الأرجح (تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٠ - ١٩١) .
 (٣) هو أحد الحفاظ الكبار صاحب التصانيف المدينة ، محمد بن حبان بن أحمد
 ابن معاذ اليمني الدارمي البُستي - بضم الباء وإسكان السين - أبو حاتم . له (التقاسيم
 والأنواع) في خمس مجلدات ، وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد . توفي
 سنة ٣٥٤ هـ .

(٤) التدريب ٧٩ .

(٥) نفسه ٨٠ .

لم يعرفنا سماع ذلك المدلس الذي روي عنه ، لكن عرفنا حديثه من المتابعات ما يدل على صحته ، فاختارنا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ، ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس ولا يقاربه فضلاً وشهرة (١) .

ويرى بعض النقاد أن مارمي به بعض رواة الصحيحين من التدليس أجدر أن يطلق عليه اسم المرسل الخفي ، وأنشؤوا يفرقون بين المدلس والمرسل الخفي تفرقة دقيقة ، فالتدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤه إياه ، فاما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي . قال الحافظ ابن حجر : « ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي ، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما » (٢) ؛ ثم يستدل على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة باطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي (٣) وقيس بن أبي حازم (٤) عن النبي ﷺ من قبيل الارسل لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان

(١) انظر التوضيح ١/٣٥٦ .

(٢) شرح النخبة ١٨ .

(٣) أبو عثمان النهدي هو عبد الرحمن بن ممل البصري ، أدرك زمن النبي صلى الله وسلم وارتحل زمن عمر فسمع منه ومن جماعة من الصحابة ، توفي سنة ١٠٠ هـ أو بعدها بقليل (تذكرة الحفاظ ١/٦٥) .

(٤) هو قيس بن أبي حازم ، أبو عبد الله الأحمسي الكوفي ، محدث الكوفة . سار ليدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليبايعه فتوفي نبي الله وقيس في الطريق ، سمع أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعدة من الكبار . قال الذهبي : حديثه محتج به في كل دواوين الاسلام ، توفي سنة ٩٧ وقيل سنة ٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ ١/٦١) .

هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً ، ولكن لا يعرف هل لقوه أم لا (١) .

والقول الفصل للخطيب البغدادي في التفرقة بين المدلس والمرسل إطلاقاً :
أن الراوي « لو بين أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي دلسه عنه فكشف ذلك لصار بيانه مرسلًا للحديث غير مدلس فيه ، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم يلقه . إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة ، من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من دلس عنه . وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط ، وهو الموهن لأمره . فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس ، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه : ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث ، وذمو من دلسه ! » (٢) .

وسبب ضعف المدلس بأنواعه واضح ، فلم يثبت لرواته شرط الثقة . وما أحكم ابن المبارك حين قال :

دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليسا (٣)

(٤) الخامس - المعلول

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في

(١) شرح النخبة ١٩ .

(٢) الكفاية ٣٥٧ .

(٣) معرفة علوم الحديث ١٠٣ .

(٤) ويسمى «المعلول» أيضاً كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والخامس والأجود =

الظاهر سلباً من العلل (١) .

واكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع ، وذاكرة طيبة ، وفهم دقيق ، لأن العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث . قال ابن حجر : « وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ناقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون » (٢) .

ولقد يتمكن الخبير المتمرس بهذا الفن من معرفة إحدى العلل الغامضة بضرب من الإلهام يشرح الله به صدره . ولاغرو ، فالمعرفة بالحديث ليست تلقيناً ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب (٣) . قال عبد الرحمن بن مهدي (٤) : « معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يملل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة » (٥) . وقيل له أيضاً : إنك تقول للشيء : هذا صحيح ، وهذا

=فيه أيضاً « معلل » بلام واحدة ، لأنه مفعول أعلّ قياساً . وأما « مملل » فهو مفعول علل ، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم . انظر التدريب ٨٨ .

(١) قارن بالتدريب ٨٩ .

(٢) شرح النخبة ٢١ وعنه في التوضيح ٢٩/٢ .

(٣) الجامع ٩/١٧٧ .

(٤) هو الحافظ الكبير الامام عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد البصري ، مولى الأزدي ، وقيل : مولى بني العنبر . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو أفقه من يحيى القطان ، وأثبت من وكيع » . توفي سنة ١٩٨ (انظر ترجمته في تذكرة الحافظ ١/٣٢٩) .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١٣ .

لم يثبت ، فعمّن تقول ذلك ؟ فقال . أرأيت لو أتيت الناقد فأرثته دراهمك فقال : هذا جيد ، وهذا بهرج ، أ كنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر . قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة ^(١) .
ولذلك قال الخطيب البغدادي : « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الذي ينتقد الدراهم ، فان الدراهم فيها الزيف والبهرج ، وكذلك الحديث » ^(٢) .
ودقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في قلة التأليف فيه ^(٣) . وأجلّ كتاب في هذا الموضوع « كتاب العلل » لعلي بن المدينة شيخ البخاري ^(٤) . ويلى ذلك كتاب بالعنوان نفسه للخلال ^(٥) ، وآخر لابن أبي حاتم ^(٦) وقد طبع الأخير في مصر في مجلدين . ومما وصل إلينا في ذلك كتاب العلل في آخر سنن الترمذي ، ولكنه مختصر . وقد شرحه ابن رجب ^(٧) . ونعلم أنّ للامام أحمد بن حنبل كتاباً في العلل ، وهو مخطوط ^(٨) ،

-
- (١) انظر التدريب ٨٩ وعنه في الباعث الحثيث ٧١ . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً : « لأن أعرف علة حديث أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي ! » الجامع ١٠/١٩١ ومثله باللفظ في معرفة علوم الحديث ١١٢ .
(٢) الجامع ٧/١٢٨ وجه ١ .
(٣) شرح النخبة ٢١ .
(٤) التدريب ٩١ وقد سبقت ترجمة ابن المدينة .
(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي ، أبو بكر ، المعروف بالخلال . وكتابه يقع في عدة مجلدات « الرسالة المستطرفة ١١١ » .
(٦) الرسالة المستطرفة ١١١ .
(٧) هو الحافظ زين الدين . أبو الفرج . عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب المتوفى سنة ٩٧٥ « المستطرفة ١١١ » .
(٨) مخطوط الظاهرية مجموع ٤٠ وهو عبارة عن ٢٣ ورقة من القطع الصغير ، مضموم إلى مجلد يشتمل على عدة رسائل تبلغ ٣٢٥ ورقة بمخطوط مختلفة .

وأن لأبي الحسن الدارقطني (١) كتاباً جليلاً في هذا الباب أعجز به من يريد أن يأتي بعده (٢) ، إلا أنه ليس من جمعه ، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني (٣) . وتنسب أيضاً كتب في علل الحديث إلى كل من البخاري ويعقوب ابن أبي شيبة (٤) ، والساجي (٥) وابن الجوزي (٦) وابن حجر (٧) .

وأكثر ما يتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ، وحينئذ تدرك العلة بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له مع قرآن تنضم إلى ذلك تنبّه الناقد على وهم وقع ، برسالة موصول ، أو وقف مرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، بحيث يغلب على ظنه أن الحديث غير صحيح ، أو يتردد في توقف فيه (٨) . ولكثرة تطرق التعليل إلى الاسناد ، يستحب أن يصنف المسند

(١) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن ، المشهور بالدارقطني ، نسبة إلى دار القطن ببغداد . أمير المؤمنين في الحديث ، صاحب السنن ، توفي سنة ٣٨٥ « الرسالة المستطرفة ١٩ » .

(٢) اختصار علوم الحديث ٧٠ .

(٣) الرسالة المستطرفة ١١١ .

(٤) شرح النخبة ٢١ .

(٥) والساجي هو أبو يحيى ، زكريا بن يحيى الضي البصري . محدث البصرة ، المتوفى سنة ٣٠٧ . قال الذهبي : له كتاب جليل في علل الحديث يدل على تجرّده في هذا الفن « المستطرفة ١١١ » .

(٦) واسم كتابه « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » وقد انتقد عليها ، « المستطرفة ١١١ » .

(٧) واسم كتابه « الزهر المطول في الخبر المملول » - التدريب ٩١ .

(٨) التدريب ٨٩ وعنه في التوضيح ٢٧/٢ - ٢٨ .

معللاً^(١) ، كما يستحب للراوي إذا روى حديثاً معلولاً أن يبين علته^(٢) .
والطريق إلى معرفة المعلل جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواياته
وضبطهم وإتقانهم . قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجتمع طرقه لم
يتبين خطؤه »^(٣) .

وقد قسم الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) العلل إلى
عشرة أقسام ، وذكر لكل قسم منها مثلاً يوضحه^(٤) ، ثم قال : « وبقيت
أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها
المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم »^(٥) .

ولكن أنواع العلل غير محصورة في هذه العشر التي ذكرها الحاكم ،
ولذلك سنكتفي بذكر أهم أمثلتها لتوضيح هذه الأسباب الخفية
القادرة في الحديث .

من ذلك أن يكون حديث ما محفوظاً عن صحابي ثم يروى عن آخر ،
لاختلاف بلد الراويين أو الرواة ، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق

-
- (١) الجامع ١٠/١٩١ . ومعنى تصنيف المسند معللاً بيان علته . وقد أفرد الخطيب
باباً لبيان علل المسند في الجامع ١٠/١٩١ .
(٢) الجامع ٧/١٢٧ وجه ٢ .
(٣) التدريب ٨٩ .
(٤) هذه الأقسام العشرة المذكورة في كتاب « معرفة علوم الحديث » للحاكم من
ص ١١٣ إلى ١١٩ . والسبوطي في « التدريب » يذكر هذه الأقسام نقلاً عن الحاكم
ويتممها بأمثلتها « ص ٩١ إلى ٩٣ » .
(٥) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم
مئة مرة » . فالناظر في هذا الاسناد يحسبه أول الأمر مروياً على شرط
الصحيح ، ولكن فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أن المدنيين إذا
رووا عن الكوفيين زلقوا (١) .

ومن ذلك الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ، كحديث أبي
شهاب عن سفیان الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن يحيى بن أبي كثير
عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤمن نحر كريم ، والفاجر خب لثيم » .
ويرى الحاكم أن علته هي فيما أسند عن محمد بن كثير : حدثنا سفیان الثوري
عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة (٢) .

ومن ذلك أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم
يسمع منه أحاديث معينة ، فاذا رواها عنه بلا واسطة ، فعلتها أنه لم يسمعها منه
كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس : « أن النبي ﷺ كان إذا أفطر
عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون » الحديث (٣) . قال الحاكم : « قد
ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك ، إلا
أنه لم يسمع منه هذا الحديث » ثم أسند عن يحيى قال : « حدثت عن

(١) نفسه ١١٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١١٧ . ويرى العلامة أحمد شاكر أن العلة التي أعلت
بها الحاكم الحديث غير جيدة ، لأن له شواهد ومتابعات « انظر الباعث الحثيث ٧٦ » .

(٣) تنمة الحديث : « وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

أنس « فذكره (١) .

ومن ذلك أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يُعرف بالسمع ممن روى عنه ، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس مجلساً كثر فيه كَغَطُه ، فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا عُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك » . فقد روي أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مליح : ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله ، مع أنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماع سهيل بن أبي صالح (٢) .

وعلى المشتغل بدراسة الحديث حين يقرأ هذا العبارة: «هذا الحديث معلول بفلان» أن يتريث فيها فلا يستعجل الحكم بوجود علة قاذحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها ، لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي (٣) ، فلا تزيد في نظرهم حينئذ عن السبب الظاهر (لا الخفي) الذي يجرح راوي الحديث بضعف الذاكرة أو الكذب ووجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلول ، لأن العلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما أوضحنا في الأمثلة . غير أن بعض النقاد يرى أن الاحتراز بالعلة الخفية من باب التعريف

(١) معرفة علوم الحديث ١١٧ - ١١٨ .

(٢) نفسه ١١٣ - ١١٤ .

(٣) الباعث الحثيث ٧٧ .

الأعربي ، فهناك علل ظاهرة غير خفية ^(١) . وقد أطلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الارشاد « العلة » على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : « من أقسام الصحيح ماهو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ماهو صحيح شاذ » ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح ؛ ومثّل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال : « بلغنا أنّ أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : للملوك طعامه وكسوته » ، فرواه مالك مُعضلاً هكذا في الموطأ ، فقد رواه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة . وصار الحديث بعد بيان إسناده صحيحاً . قال بعضهم : « وذلك عكس المعلول ، فانه ما ظاهره السلامة ، فأُطلع فيه بعد الفحص على قادح . وهذا كان ظاهره الاعلال بالاعضال فلما قدّش تبين وصله » ^(٢) .

والمعلول لا يشمل كل مردود ، فلنقطع ليس معلولاً ، والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك ^(٣) . قال الحاكم أبو عبد الله : « وإنما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ ، وعلّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفي عليهم علمه ،

(١) التوضيح ٢٧/٢ .

(٢) الباعث الحديث ٧٧ ، ٧٨ وقارن بالتوضيح ٣٣/٢ - ٣٤ .

(٣) التوضيح ٢٧/٢ .

فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة » (١) .

السادس - المضطرب (٢)

الحديث المضطرب هو الذي تتعدد رواياته ، وهي - على تعددها - متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح ؛ وقد يرويه راوٍ واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنان أو رواة متعددون (٣) .

ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ روايته وضبطهم (٤) ، لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من حفظ أو ضبط أو طول سماع لمن أدى عنه . لذلك لا يسمى «مضطرباً» إذا ترجحت فيه إحدى الروايتين أو الروايات (٥) .

والاضطراب يقع في الاسناد غالباً ، وقد يقع في المتن ، لكن قل أن يحكم

(١) معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٣ .

(٢) وهو مأخوذ من اختلال الأمر وفساد نظامه ، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً . ولو كان « المضطرب » مفتوح الراء لكان اسم مكان للاضطراب ، وكان ذلك أظهر لتحقق المعنى الاصطلاحي ، لان الحديث في الحقيقة موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة . انظر ألفية السيوطي ١١٨ هامش .

(٣) قارن بالتدريب ٩٣ .

(٤) التوضيح ٤٧/٢ . وإشعار المضطرب بعدم ضبط روايته واضح ، سواء أكان راويه واحداً أم كثيرين . فلا يُتصور الضبط في الشخص الواحد إذا تعددت روايته للشيء نفسه ، لأن هذا التعدد ضرب من التناقض . أما إذا كان راوي المضطرب أكثر من واحد فكلمهم يشتركون في عدم الضبط ، وإنما يزول عن بعضهم بالترجيح .

(٥) التدريب ٩٣ .

الحديث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد (١) .
 فمن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله ، أراك
 شبت . قال : « شيبتني هود وأخواتها » . قال الدارقطني : « هذا حديث
 مضطرب ، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على
 نحو عشرة أوجه . فمنهم من رواه عنه مراسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم
 من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من
 مسند عائشة ، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر » (٢) .
 وقد يتبادر إلى ذهن الباحث — في مثل هذا الإسناد المضطرب — أن
 الاختلاف فيه على هذه الأوجه المتباينة ، العشرة كما أحصاها الدارقطني ،
 لا ينبغي أن يمنع صحة الحديث ، مادام مردداً بين ثقات متساوين يتعذر بينهم
 الترجيح . وهذا الفهم المتبادر مقبول إجمالاً ، غير أن الحكم على الحديث ،
 عند التعارض مثلاً ، لا بد أن يصنف رواياته درجات فيها الصحيح وفيها
 الأصح ، « فحديث لم يختلف فيه عن راويه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه
 في الجملة » (٣) . ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد أمانة على الضعف ،
 لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنعان الحكم بأيهما صح ، فكأن
 تعادلها في الصحة تعادل في الضعف ، إذ لا مرجح للأخذ بواحدة منها

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) التدريب ٩٤ .

(٣) نسبه في « التوضيح ٤٧/٢ » إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلاءي : وهو صلاح
 الدين أبو سعيد خليل بن كيكادي بن عبد الله ، الدمشقي ثم المقدسي ، الشافعي ، المتوفى ببيت
 المقدس سنة ٧٦١ . ومن تأليفه « جامع التحصيل ، في أحكام المراسيل » . و « اختصار
 جامع الأصول لابن الأثير الجزري » . ترجمته في الرسالة المستطرفة ٦٢ ٦٣ .

وإغفال سائرهما (١) .

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسمة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ، « لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا آخرها ، » فهذه العبارة الأخيرة التي ينص فيها الراوي على نفي قراءة البسمة هي المتن المضطرب في هذا الحديث : لأن مسلماً والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسمة بنفي أو إثبات ، وإنما يكتفي الراوي بقوله : « فكانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) » يقصد أن الفاتحة هي السورة التي كانوا يستفتحون بها. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لأمكن ترجيح الحديث المتفق عليه، فلم نصف الحديث الأول بالاضطراب، ولكن رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية ، فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ ، وتردد مثله في هذه المسألة يحسب له حسابه ، فأصبح عسيراً أو متعذراً ترجيح ما يتعلق بالبسمة إثباتاً أو نفيًا ، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر في وصفنا المتن الحديث الأول بالاضطراب.

(١) ومما أخذه الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي صور الاضطراب في السند ، إذ عدّها منها متناً : ١ - تعارض الوصل والارسال ، ٢ - تعارض الوقف والرفع ، ٣ - تعارض الاتصال والانقطاع . ٤ - أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي ، ويرويه ذلك ازجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه . ٥ - زيادة رجل في أحد الإسنادين ، ٦ - الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف . (وتجد هذه الصور الست مع أمثلتها في التوضيح ٣٨/٢ - ٤٧) .

وهذا المثال يصلح شاهداً لوقوع العلة في متن الحديث ، ولذلك يذكره في الحديث المعلل كل من ابن الصلاح في كتاب « علوم الحديث » والحافظ العراقي في « شرحه لكتاب ابن الصلاح » (١) والسيوطي في « التدريب » (٢) . ولا غرابة في ذلك ، فإن الاضطراب نوع من الاعلال ، والبحثان متقاربان (٣) . وقد قال العلائي في المضطرب ما عرفنا عن ابن حجر أنه قاله في المعلل : « وهذا الفن أغض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غامضاً ، واطلاعاً حايياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة » (٤) . وهنا ندرك سر اعتماد ابن حجر في تأليف كتابه « المقترَّب في بيان المضطرب » (٥) على كتاب « العلل » للدارقطني (٦) ، فالموضوع متقارب ، والأمثلة متشابهة . ولعل هذا يعطينا فكرة عن رغبة أهل الحديث في تفرُّيع الأقسام ، وتنويع أوصاف الروايات ولو أمكن تشابكها أو تداخل بعض أقسامها . ولا يتناقض هذا التداخل ، مع ما عرفناه عن أهل الحديث من الدقة ، لأنهم لاحظوه أثناء التفرُّيع والتنويع ، فما كان صالحاً لوصفه بالاضطراب من وجه ، يصلح لوصفه بالاعتلال من آخر . وهكذا .

(١) ص ٩٨ - ١٠٣ .

(٢) ص ٨٩ - ٩١ غير أن السيوطي يستشهد به - في الوقت نفسه - على مضطرب المتن ويقول : « وعندني أن أحسن مثال لذلك - أي لمضطرب المتن - حديث البسمة السابق ، فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم ، والمضطرب قد يجامع المعلل ، لأنه قد تكون علته ذلك » التدريب ٩٥ .

(٣) التوضيح ٣٧/٢ .

(٤) ذكره في التوضيح ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٥) التدريب ٩٥ .

(٦) نفسه ٩١ .

والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن (١) : وذلك إذا وقع الاختلاف في نسب راو أو اسمه أو اسم أبيه مع أنه راو ثقة ، فالحديث الذي هذا شأنه يسمى « مضطرباً » ولكن تسميته بذلك لا تنفي عنه الحكم بالصحة أو الحسن . إنما يكون الاضطراب الموجب للضعف في مثل ما ذكرناه قبل من صور المضطرب متناً أو سنداً (٢) .

السابع المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن ، أو اسم رجل أو نسبه في الاسناد ، فقدم ماحقه التأخير ، أو أخر ماحقه التقديم ، أو وُضع شيء مكان شيء (٣) . وواضح من التعريف أن القلب يكون في المتن كما يكون في الاسناد .

فمثال القلوب في المتن : مارواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها ، حتى لا تعلم يمينه ماتتفق شماله » فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه : « حتى لا تعلم شماله ماتتفق يمينه » (٤)

(١) عبارة السيوطي في « التدريب ٩٥ » فيما يتعلق بهذه القضية ، منقولة من مختصر الزركشي الذي يقول : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن » .

(٢) الباعث الحثيث ٧٨ .

(٣) أخذنا هذا التعريف من مجموع ما قيل في أقسام المقلوب .

(٤) عبارة الحديث هي هذه : « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الامام العادل ، وشباب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : =

ولكن المتن انقلب على أحد الرواة ، فقدم اليمين وأخر الشمال ، وكان عليه أن يفعل العكس .

ومثال المقلوب في الاسناد التقديم والتأخير في الأسماء ، كمرّة بن كعب وكعب بن مرة ، لأن أحدهما اسم أبي الآخر (١) . وقد عني بهذا القسم عناية خاصة الخطيب في كتابه « رفع الارتياب » في المقلوب من الأسماء والأنساب (٢) .

والقلب في المثالين وقع سهواً لاعمداً ، وكان مع ذلك موجباً لضعف الحديث . ولو أنه وقع عمدًا لاسهواً ، لكان القلب حينئذ ضرباً من الوضع والاختلاق (٣) . من ذلك أن يكون الحديث مشهور براوٍ أو باسناد ، فيعمد بعض الوضعين إلى إبدال الراوي بغيره لأن الناس أشد رغبة في حديثه (٤) ، كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله (٥) ، فيجعله عن نافع (٦) ، أو يأتي باسناد مكان

= إني أخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة أخفى حتى لا تعلم شماله ماذا تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه . وانظر شرح النخبة ٢٢ وقارن بالتوضيح ١٠٦/٢ .

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) الباعث الحثيث ٩٧ نقلاً عن شرح النخبة ٢٢ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ .

(٤) التوضيح ٩٩/٢ .

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، القرشي العدوي . من سادات التابعين وعلمائهم ، وأحد فقهاء المدينة السبعة . توفي بالمدينة سنة ١٠٦ هـ (تهذيب التهذيب ٤٣٦/٣) .

(٦) هو أحد أئمة التابعين بالمدينة ، نافع المدني ، أبو عبد الله . أصابه عبد الله ابن عمر صغيراً في بعض مغازبه ، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن . ثقة كثير الرواية للحديث . توفي سنة ١١٧ هـ (انظر التهذيب ١٠/١٢) .

إسناد ، كما روي عن حماد بن عمرو النّصيبي الكذاب (١) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدوؤهم بالسلام » : فقد قلب حماد هذا الحديث ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (٢) .

وكان كثير من أهل الحديث يمتحنون الرواة بقلب الأحاديث وإدخالها عليهم (٣) ، ليعرفوا مدى قبولهم للتلقين (٤) ، غير قاصدين إلى الوضع ، ولا معتقدين أن ما قلبوه استقر حديثاً (٥) . روى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الروبازي قال : خرجت مع أحمد ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق ، فلما عدنا إلى السكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل : أريد أن أمتحن أبا نعيم ، فنهاء أحمد ، فلم يفته ، فأخذ ورقة فنكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم ، وجعل على كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديثه ، ثم أتينا أبا نعيم ، فخرج إلينا فجلس على دكان حذاء بابه وأقعد أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره ، وجلست أسفل ، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت ، ثم الحادي عشر . فقال أبو نعيم : ليس هذا من حديثي ، فأضرب ،

(١) قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال السائي : متروك . وقال الجوزقاني : كان يكذب . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً (ذكره في الميزان) . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

(٢) وهذا الإسناد الأخير رواء مسلم في « صحيحه » من رواية شعبة والثوري وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الداروردي كلهم عن سهيل . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

(٣) الجامع ١٧/١ .

(٤) التوضيح ١٠٢/٢ .

(٥) التدريب ١٠٧ .

ثم قرأ العشرة الثانية ، وقرأ الحديث الثاني ، فقال : وهذا أيضاً ليس من حديثي فاضرب عليه ، ثم قرأ العشرة الثالثة ، وقرأ الحديث الثالث ، فتغير أبو نعيم ثم قبض على ذراع أحمد ، ثم قال : أما هذا فورعه يمنع عن هذا ، وأما هذا — وأوماً إلي — فأصغر من أن يعمل هذا ، ولكن هذا من عملك يا فاعل ! .. ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين حتى قلبه عن الدكان ، ثم قام فدخل داره فقال له أحمد : ألم أنك من هذا وأقل لك إنه ثبت ؟ فقال يحيى : هذه الرفسة أحب إلي من سفري ! (١)

ولكن النقاد لا يحبون هذا النوع من الأغلوطات نهى الرسول ﷺ عنها (٢) . وقد أنكروا حرمي على شعبة لما قلب أحاديث علي أبان بن أبي عياش وقال : « يابئس ما صنع » ! (٣) .

ومعرفة قلب الحديث تحتاج إلى علم واسع ، وتمرس وثيق بالروايات والأسانيد . وإنه ليستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب . فهذا الخطيب يروي في هذا المجال عن البخاري ما يكبره في أعيننا ، ويعظمه في نفوسنا . قال : « فانهم اجتمعوا — أي علماء بغداد حين قدم عليهم البخاري — وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا لاسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، إلى كل رجل عشرة ، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري . وأخذوا الوعد للمجلس ، فحضر المجلس أصحاب الحديث من الغرباء من أهل

(١) التوضيح ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

(٢) نفسه ١٠٢/٢ .

(٣) التدريب ١٠٧ .

خراسان وغيرهم من البغداديين . فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب إليه رجل من العشرة ، فسأله عن حديث ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . فكان الفهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل ، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم . ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه . فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . ثم انتدب إليه الثالث والرابع ، إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : « لا أعرفه » . فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم ، فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع ، على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل من إلى إسناده ، وكل إسناده إلى مثله ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل (١) .

ومنشأ الضعف في الحديث المقلوب قلة الضبط ، لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء . وهو — فوق ذلك — يخل بفهم السامع ويحملة على الخطأ (٢) .

(١) التدريب ١٠٦-١٠٧ ، والتوضيح ١٠٤/٢ ، وألفية السيوطي ١٢٢ هامش .

(٢) التوضيح ١٠٣/٢ .

انتماء — الشاذ^(١)

تعريف الشاذ عسير ، ولعسره لم يفرد العلماء بالتصنيف^(٢) ، غير أن أهم ما يلاحظ فيه معنيان : الانفراد والمخالفة ؛ فهو — بصورة عامة — ما وراه الثقة مخالفاً للثقات ، وهو بتعبير أدق — « ما وراه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه » ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح^(٣) .

ويوشك ابن حجر ، بهذا التعريف المعتمد للشاذ ، أن يقرب شقة الخلاف بين اصطلاحين مشهورين يظن الناس تضاربهما . وقد نسب هذان المصطلحان إلى كل من الامام الشافعي^(٤) ، والحاكم .

أما الشافعي فيقول : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ . إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس :

(١) سمي شاذاً لانفراده ، لأن الشاذ منفرد عن الجمهور . (التوضيح ١/٣٧٧) .

(٢) التدريب ٨١ .

(٣) شرح النخبة ١٤ .

(٤) الامام الشافعي أشهر من أن يعرف به . فهو الامام الذي ملأ طباق الأرض علماً ، وصاحب المذهب المسمى باسمه ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، وإلى جده الأخير هذا نسب فعرف بالشافعي . وهو قرشي مطلي مكي ، كنيته أبو عبد الله ، وكانت أمه أزدية . حدث عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الملك بن الماشون ، وأخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي . له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والأدب ، ولكن أشهرها « الرسالة » ، وله كذلك « الأئم » و « المبسوط » . توفي بجمهر ٢٠٤ عن أربع وخمسين سنة .

هذا الشاذ من الحديث (١) . والناس ، في قول الشافعي ، هم الثقات ، فكأنه يقول : « الشاذ مارواه الثقة مخالفاً للثقات » ، وهو إذن لا يلاحظ مطلق التفرد ، بل التفرد والمخالفة في آن واحد ، إلا أنه لم يصرح بأن المخالفة للأولى أو الأوثق ، وإنما هي مخالفة عامة للناس « الثقات » .

وبهذا الاصطلاح أخذ كثير من علماء الحجاز (٢) ، وانتصر له ابن الصلاح ، واستنتج منه ابن كثير أن الثقة إذا روى ما لم يرو غيره «مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً ، فان هذا لورد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط ، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل (٣) . وأكده هذا الاصطلاح العلامة ابن القيم (٤) بعبارة قاطعة فقال : « . . . وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما روه ، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به ولم يرو الثقات خلفه ، فان ذلك لا يسمى شاذاً . وإن اصطُح على تسميته «شاذاً» - بهذا المعنى - لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لرده ولا مسوغاً له » (٥) .

وأما الحاكم فيرى أن « الشاذ حديث ينفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة » (٦) . فهو يعتبر قيد التفرد بلفظ صريح ، أما قيد المخالفة فيعتبره أيضاً - في نظرنا - ولا يمكن بلفظ غير صريح ، فلو

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وعنه باختلاف يسير التدريب ٨١ والتوضيح ١/٣٧٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) هو الامام الكبير ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد

ابن حوزة الدرعي الدمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، الحنبلي ، المتوفى ٧٥١ .

(٥) إغاثة اللهفان ١٦٠ في الرد على من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً بأنها

كانت واحدة على عبد الرسول وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر .

(٦) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

كان للحديث أصل متابع للراوي الثقة لما كان مخالفاً للناس أو الثقات ، والحاكم
 - كما رأينا - يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع ، فكأنه يشترط المخالفة
 ويعتبرها . وما لنا نذهب بعيداً وقد كفانا بنفسه التخبط في فهم تعريفه ،
 فأزال كل لبس حين عقب على ذلك مباشرة بتعريف الشافعي للشاذ ، قاصداً
 إلى إظهار التماثل بين رأيه ورأي هذا الإمام العظيم ، وقد بلغ به استشعاره هذا
 التماثل حدّ الإتيان بشاهد واحد على الشاذ ، تاركاً لك الخيار أن تجعله
 مثلاً على تعريفه الخاص أو على تعريف الشافعي . قال : ومثاله ما حدثنا أبو
 بكر محمد بن أحمد بن بلويه قال : حدثنا موسى بن هارون ، قال : حدثنا قتيبة
 ابن سعيد ، قال : حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل
 عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس
 آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلبها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس
 صلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب
 حتى يصلبها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها
 مع المغرب .

يعلق الحاكم على هذا المثال بقوله : « هذا حديث رواه أئمة ثقات ، وهو
 شاذ الاسناد والمتن ، لانعرف له علة نعلله بها ، ولو كان الحديث عند الليث
 عن أبي الطفيل لعلنا به الحديث ، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي
 الزبير لعلنا به ، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً ، ثم نظرنا
 فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ، ولا وجدنا هذا المتن بهذه
 السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن

جبل عن أبي الطفيل ، فقلنا : الحديث شاذ ، (١) .

وإنما حرص الحاكم على أن يقصي عن هذا الحديث معنى العلة ، فصرح بأنه لم يعرف له علة يعلل بها ، وأنه خرج عن أن يكون معلولاً ، لما يستشعره في الشاذ من صعوبة تشبه صعوبة المعلل ، فهو مما « ينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك » (٢) ، ولذلك اضطر الحاكم إلى التفرقة بينهما ، فرأى « أن المعلول ما يوقف على علته أنه أدخل حديث في حديث ، أو وهم فيه راوٍ ، أو أرسله واحد فوصله واهم » (٣) ، فهو - على خفاء علته وغموضها - يمكن الوقوف عليه ، لكن الشاذ أدق من المعلل ، فلا يوقف على علته ، ولا يتمكن من الحكم به إلا من مارس هذا الفن غاية الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ، وورقه الله نهاية الملكة (٤) .

ودقة الشاذ تنشأ غالباً عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له ، لما يستدعيه الوقوف على ذلك من البحث والتقصي ؛ ولعل دقة الشاذ أو صعوبته - على هذا النحو الذي بالغ فيه الحاكم - أن تكون السبب الجوهرى في الاعتقاد بتفرده في تعريف الشذوذ ، وابتعاده فيه عن رأي الجمهور . ولذلك ضعف ابن الصلاح رأي الحاكم ، واعترض على تعريفه بحديث « الأعمال بالنيات » فإنه

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) التدريب ٨١ . وقارن بألفية السيوطي ٩٢ هامش .

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وقارن بما ذكرناه في المعلل .

(٤) التوضيح ١ / ٣٧٩ . وقارن بما ذكرناه عن علل الحديث .

تفرد به عمر ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن إبراهيم النخعي ، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري (١) . على أننا نهبنا إلى بعض المتابعات الغرائب التي أحصاها العلماء لهذا الحديث ، واتضح لنا - من تعليقات النقاد - أن الحديث رغم المتابعات لم يصح من طريق عمر إلا الطريق المتقدمة (٢) . ولقد زعم ابن العربي أنه روى حديث النية من ثلاثة عشر طريقاً ، فظعن عليه بعض أهل بلده لما لم يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطرق ، فقال :

يا أهل حمص (٣) ومن بها أوصيكم بالسبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسماء الدجى وخذوا الرواية عن إمام متقي
إن الفتي ذرب اللسان مهذب إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق (٤)

وإذا لم يسلم للحاكم حديث النية هذا مثلاً على الشاذ ، لأنه - على تفرده - صحيح ، والصحيح لا يكون شاذاً ، فما أكثر الأمثلة التي ذكرها الجمهور استشهاداً على الشاذ في تعريفه المعتمد ، وهي - في الوقت نفسه - صالحة للاستشهاد على تعريف الحاكم ، إذ كانت مخالفة الثقات فيها صورة من فقدان الأصول المتابعات . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، عن أبي هريرة مرفوعاً : (إذا

(١) اختصار علوم الحديث ٦١ . وقارن بما ذكرناه عن الأحادي حين يستفيض

ص ١٥٠ .

(٢) راجع ص ٥٩ ح ١ من كتابنا هذا .

(٣) أراد الشاعر بجمص إشبيلية لأنه يقال لها ذلك ، وابن العربي من إشبيلية .

(٤) التوضيح ٣٨١/١ .

صلى أحدهم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه » . قال البيهقي (١) : « خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما روه من فعل النبي ﷺ لامن قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ » (٢) .

والنقاد يذكرون في هذا الباب تعريفاً لأبي يعلى الخليلي (٣) يحكي به رأي حفاظ الحديث في الشاذ ، فهو عندهم ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيأشذ به الثقة ولا يُحتج به ويرد ما شذ به غير الثقة (٤) . وكان على ابن الصلاح والعلماء أن يضعفوا هذا الرأي كما ضعفوا رأي الحاكم ، ولكن بين الرأيين فرقاً واضحاً ، فإذا أمكن رد تعريف الحاكم إلى رأي الجمهور ، فمن المتعذر التوفيق بين ما حكاه الخليلي وما ذهب إليه الجمهور ، لأن الخليلي جعل الشاذ مطلقاً التفرد بدون اعتبار المخالفة (٥) ، في حين راعى الجمهور قيد تفرد الثقة ، وقيد مخالفة الثقات . ولا يشفع للخليلي إلا أنه يحكي رأي حفاظ

(١) الامام البيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، منسوب إلى بيهق ، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها . والبيهقي كتب كثيرة قبل إنها نحو الألف ، وأشهرها كتاب السنن الكبرى ، ودلائل النبوة . توفي البيهقي سنة ٤٥٨ . (الرسالة المستطرفة ٢٥ - ٢٦) .

(٢) التدريب ٨٢ . وهذا مثال على شاذ المتن ، لأن عبد الواحد بن زياد انفرد بهذا اللفظ ، بينما رواه ثقات أصحاب الأعمش من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله .

(٣) هو القاضي الحافظ الخليل بن عبد الله القزويني ، المتوفى سنة ٤٤٦ . له (الإرشاد في علماء البلاد) ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه . ثم رتبته على الحروف ابن قطلوبغا (- ٨٧٩) المستطرفة ٩٧ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٥) التدريب ٨١ .

الحديث في الشاذ ، فما هو عنده بالاصطلاح الخاص ، وهو - في الحقيقة -
حكى تعريف الشافعي للشاذ الذي أخذ به الجمهور^(١) ، فهو في كلتا الحالتين ليس
إلا ناقلاً لآراء العلماء بدقة وأمانة^(٢) .

على أن تعريف الشاذ - كما حكاه الخليلي - لو سلم لترتبت عليه نتائج
خطيرة في مصطلح الحديث : فهذا التعريف يسمح في بعض الأحوال بوصف
« الصحيح » بالشذوذ ، مع أننا اشترطنا في الصحيح سلامته من كل شذوذ ،
كسلامته من كل علة . إلا أننا - كما رأينا فيما سماه الخليلي بالصحيح المعلول
أنه لا يقصد به التقييد بالاصطلاح^(٣) - نرى هنا فيما يحكيه عن تسمية الصحيح
شاذاً (إذا لم يكن له إلا إسناد واحد شذ به ثقة) ، أنه للمرة الثانية لا يريد التقييد
بالاصطلاح العام المشهور ، وأنه - رغم حكايته هذا التعريف الغريب للشاذ -
ما كان آخذاً إلا برأي الجمهور ، يزيدنا ثقة بذلك أنه هو أيضاً حكى
ذلك الرأي المشهور .

فالصحيح إذن أنه لا بد في الشاذ من اشتراط التفرد والمخالفة ، وبهما نهي
عن كل حديث وُسم بالصحة ، فعدّ خالصاً للضعف ، ووسعنا إدراجه في
الأنواع المختصة بالضعيف . أما تفرد الثقة أو غير الثقة ، بغير شرط المخالفة ،
فإنه ضرب من التفرد المطلق الذي يوصف به الحديث « الفرد » وسنذكره

(١) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٢) وبهذا دافع صاحب التوضيح ١/٣٨٤ عن الخليلي .

(٣) راجع أيضاً أو آخر بحث المعلل من كتابنا هذا .

في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ، فلا مسوغ لتداخله هتاه مع الشاذ بوجه من الوجوه .

وأما التوقف فيما شذ به الثقة ، ورد ما شذ به غير الثقة ، فأمران يتعلقان بالاحتجاج وعدمه ، فلا أثر لهما في الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف . لذلك عدنا في ألقاب الصحيح والحسن « الصالح » لصلاحيتهما للاحتجاج ، فغيرهما - وهو الضعيف - ليس صالحاً ولا يحتج به ، بل هو مردود . والخلاصة أن تنوع الأوصاف والألقاب لا يرادف دائماً تنوع الأقسام والمصطلحات (١) .

التاسع - المنكر

أدق تعاريف المنكر هو أنه الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة . وهو يبين الشاذ ، إذ أن راوي الشاذ ثقة ، بينما راوي المنكر ضعيف غير ثقة . وقد لوحظ في المنكر أنه مقابل للمعروف (٢) كما لوحظ في الشاذ أنه مقابل للمحفوظ (٣) ، لأن راوي المناكير إنما يخالف ما عرف واشتهر وإن

(١) نعتذر إلى القارئ الكريم لاضطرارنا إلى مناقشة الآراء المختلفة في الشاذ ، فقد وعدناه ألا نخوض في الجدل . ولكن لم يسعنا الإغضاء على ما يظن من تضارب التعاريف حول الشاذ ، فحاولنا التوفيق بين تلك الآراء ما أمكن ، لاستحالة الأخذ بأحدها دون نقاش .

(٢) لأن المنكر لفظ اسم مفعول من أنكره بمعنى جده أو لم يعرفه . ويلاحظ أن المحدثين يراعون المعنى اللغوي في مصطلحاتهم الخاصة .

(٣) وقد أشرنا إلى ذلك في بحثنا الألقاب المشتركة بين الصحيح والحسن . وراجع ص

١٦١ بوجه خاص .

لم يحفظ ، فالحفظ درجة من الضبط أبعدا تكون عن مثل هذا الراوي الضعيف .
 أما راوي الشواذ فهو ثقة ، وغالباً ما يكون مع توثيقه حافظاً ضابطاً ، إلا أنه
 خالف من هو أوثق منه ضبطاً وإتقاناً ، فهو لم يخالف ما عرف واشتهر فقط
 بل خالف ما حفظ وأتقن أيضاً . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح
 والحسن مقبولة ، ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ، فإن خولف بأرجح
 منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال
 له المحفوظ ، ومقابله — وهو المرجوح — يقال له الشاذ . وإن وقعت المخالفة
 له مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ، ومقابله يقال له المنكر » (١) .

لكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف المنكر والشاذ ، إذ نقل عن البردنجي (٢)
 في تعريف المنكر « أنه هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ، ولا يعرف منته
 من غير روايته ، لامن الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر » (٣) ، وكأنه
 بمباراة أوضح لا يلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد . وإطلاق الحكم على التفرد
 بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث (٤) .
 والتفرد على إطلاقه منه المقبول ، ومنه المردود « فإذا تفرد الراوي بشيء نُظر
 فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبطُ
 كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو

(١) شرح النخبة ١٢-١٤ وقارن مرة أخرى بما ذكرناه ص ١٦١ .

(٢) هو الحافظ أبو بكر ، أحمد بن هارون البردنجي ، نسبة إلى بردنج قرب بردعة

— بإهمال الدال — بلد بأذربيجان . ويقال له البردعي أيضاً .

(٣) التوضيح ٤/٢-٥ .

(٤) نفسه ٦/٢ .

أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً
 موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ، وإن لم يكن ممن
 يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مخرجاً له من
 حيز الصحيح^(١) . ويكاد ابن الصلاح بتفصيله أنواع التفرد المطلق يشير إلى
 انقسام المنكر إلى ما ينقسم إليه الشاذ ، ففي كل منهما مخالفة لمن هو أرجح ،
 وفي كل منهما مقبول ومردود ؛ فلا بدع إذا كان كلام ابن الصلاح صريحاً في أن
 المنكر والشاذ بمعنى^(٢) .

ولكن القول بترادف الشاذ والمنكر بعيد ، وقد نبه السيوطي على بعده
 بقوله في ألفيته :

المنكر الذي روى غير الثقة مخالفاً ؛ في نخبة قد حقه
 قابله المعروف ، والذي رأى ترادف المنكر والشاذ نأى^(٣)

وهو يقصد ابن الصلاح الذي نأى عن الأرجح وبعد حين رأى ترادف
 الاصطلاحين ، وهو ما قصده ابن حجر أيضاً حين قال : « وقد غفل من
 سوى بينهما »^(٤) .

ومن أوضح أمثلة المنكر مارواه ابن أبي حاتم^(٥) من طريق حبيب بن

(١) التوضيح ٤/٢ هامش .

(٢) التدريب ٨٢ .

(٣) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ، ص ٩٣ ، البيتان ١٨٠-١٨١ .

(٤) شرح النخبة ١٤ .

(٥) هو الحافظ ابن الحافظ ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس بن المنذر
 الرازي ، حافظ الري . له مسند في ألف جزء (المستطرفة ٤٥) .

حبيب — وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ^(١) — عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ: « من أقام الصلاة وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقرأ الضيف ، دخل الجنة » قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف^(٢) . ومما ينبغي التيقظ له أن بعض الأئمة أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد^(٣) ، فكان لا بد من أمارات على النكارة حتى لا تشبه صورتها بصورة غيرها . وعلامة المنكر في حديث المحدث أنه إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها^(٤) . وقد يذكر المحدثون في اصطلاحهم « هذا أنكر مارواه فلان » ، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً ، كقول ابن عدي : « أنكر ماروى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة : إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها » قال : وهذا طريق حسن ، رواه ثقات ، وقد أدخله قوم في صحاحهم^(٥) .

العاسر — المتروك

المتروك في اصطلاح المحدثين هو « الحديث الذي رواه راوٍ واحد منهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول ، أو كثير الغفلة ، أو

(١) هو أحد القراء السبعة المشاهير ، كان مولى لعكرمة بن ربيع التيمي ، قرأ على

الاعمش عن يحيى بن وثاب .

(٢) شرح النخبة ١٤ .

(٣) التوضيح ٦/٢ .

(٤) نفسه ٧/٢ .

(٥) التدريب ٨٥ .

كثير الوهم» (١) ، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن
مرة الطيب عن أبي بكر (٢) ، وحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن
الحارث الأعور عن علي (٣) .

وهذه الأنواع العشرة التي سلكتها في عداد الضعيف الخالص للضعف ،
ليست على درجة واحدة من الضعف ، بل تتفاوت تبعاً لحال رواتها ، فمن
الضعيف أضعف ، كما أن من الصحيح أصح . وقد ساق الحاكم أبو عبد الله
تفصيلاً دقيقاً لأوهي أسانيد الرجال والبلاد في كتابه « معرفة علوم الحديث » (٤) .

هل الموقوف والمقطوع من الأُمُارِيبِ الضعيفة؟

لم نسرّد من أقسام الحديث الضعيف حتى الآن — تبعاً لما انتهجناه في
مستهل بحثنا له — إلا ما أخذ اسماً خاصاً به . وأما ما كان منها حالة من حالات
الضعف من غير أن يخص باسم معين ، فقد اكتفينا بمجرد الإشارة
الإجمالية إليه .

وجدير بنا — قبل أن ننقل إلى « القسم المشترك بين الصحيح والحسن
والضعيف » — أن نثير قضيتين إحداهما تتعلق بالموقوف والمقطوع هل
يوصفان بالضعف؟ والأخرى تتصل بحكم رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها.

(١) ألفية السيوطي ٩٤ ، هامش .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٧ .

(٣) قارن التدريب ٨٤ بشرح النخبة ١٤ ومعرفة علوم الحديث ٥٦ .

(٤) معرفة علوم الحديث ٥٦-٥٨ .

يقصد بالموقوف « ماروي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير : كأن يقول الراوي : قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل علي بن أبي طالب كذا ، أو فعل كيت وكيت أمام أبي بكر فأقره ولم ينكره . فالقول أو الفعل أو التقرير الذي يفترض أن يكون صادراً عن النبي ﷺ نفسه ، يصدر في «الموقوف» عن الصحابي . ومن هنا أتجه تفكير بعض العلماء إلى ضعف «الموقوف» (١) لأنّ للحديث المروي عن رسول الله المنتهي إليه قداسة ليست لحديث سواه ولو كان صحابياً جليلاً . على أننا لن نجد سوغاً لضعف الموقوف «إطلاقاً» بهذا السبب ؛ لأننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توافرت فيه شروط أحدهما نعلم يقيناً أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابي لا حديث رسول الله ﷺ ، فلم نكذب — والحال هذه — عليه صلوات الله عليه لا ساهين ولا متعمدين ، ولم نضع في فيه ما لم يتلفظ به . ووصفنا «للموقوف» بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب عملنا به ، وإنما نبيح لأنفسنا العمل بما ثبت منه أنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه (٢) ؛ لأن الصحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن النبي ﷺ . وعلى ذلك فقول الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود : « من أتى عرفاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » (٣) وقوله لمن خرج من المسجد والمؤذن يؤذن : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم

(١) ولذلك عده القاسمي في الأنواع المختصة بالضعيف . وكذلك فعل بالمقطوع . انظر قواعد التحديث ١١١ . وقارن بـ ص ١٠ من كتابنا هذا .

(٢) شرح النخبة ٢٦ .

(٣) التوضيح ١/٢٦٢ .

« صلى الله عليه وسلم » (١) كلاهما حديث موقوف ، وكلاهما مما يجوز لنا العمل به ، وعلينا — مع ذلك — أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأخبار ، وابن سلام ، وابن عمرو بن العاص ، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص ، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة وفتن آخر الزمان . وأغلب الأحاديث التي تشتمل على مثل هذه الأخبار ضعيفة ، إن لم تقل موضوعة ، لكن ضعفها ليس ناشئاً عن وقفها ، أو بعبارة أخرى : لم تكن ضعيفة لأنها موقوفة ، بل نشأ ضعفها عن شدوذ أو علة أو اضطراب فيها ، وإلا فهي قابلة كالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن توصف بالصحة أو الحسن أو الضعف ، تبعاً لحال أسانيدھا ومتونها .

وإذا قال الراوي عن الصحابي « يرفع الحديث » أو « ينميه » أو « يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم » فهو عند أهل الحديث من قبيل المرفوع الصريح في الرفع (١) . بيد أن إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع إطلاق غير جيد ، لأن الصحابة اجتهدوا في تفسير القرآن ، واختلفوا في بعض المسائل والفروع ، كما رأينا بعضهم يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب (٢) .

أما الحديث « المقطوع » فهو ما روي عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير . وللإمام أبي حنيفة رأي مشهور فيه . فهو - على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما - يقول

(١) نفسه ٢٦٨/١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٥٠ .

(٣) الباعث الحثيث ٥٠ .

قولاً صريحاً : « ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس ، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه ، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال » .
وأوضح من قوله هذا أنه يجعل « المقطوع » ضعيفاً لا يحتج به . ولذلك مالت مدرسة الرأي - التي هي مدرسته - إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد « مقطوعاً » عن التابعين . بيد أن الرأي المختار أن « المقطوع » يوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف - تبعاً لحال إسناده ومثنته - وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلاً عن النبي ﷺ ، بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم ، فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكبر هؤلاء التابعين كسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق ، (١) الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكبر الصحابة رضوان الله عليهم .

رواية الإصاحبة الضعيفة والعمل بها

يتناقل الناس هذه العبارة « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ، فيسوغون بها جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عندهم ، ويدخلون في الدين كثيراً من التعاليم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف . وإن هذه العبارة ليست على مر العصور أكثر من صدى لعبارة أخرى مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من كبار أئمة الحديث ، هم أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن

(١) سبقت ترجمة ابن المسيب والشعبي . أما النخعي فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي ، فقيه العراق . توفي سنة ٩٦ هـ ، وقال الشعبي عنه حين بلغته وفاته « ما ترك أحداً أعلم منه أو أفقه » فقيل له : ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا الحسن وابن سيرين ، ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام . وأما مسروق فهو ابن الأجدع بن مالك الكوفي ، كان فقيهاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . توفي سنة ٦٢ هـ .

مهدي وعبد الله بن المبارك ، فقد روي عن هؤلاء أنهم كانوا يقولون : « إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا، وإذا رويناه في الفضائل ونحوها تساهلنا » (١).

على أن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم هلى وجهها الصحيح، فغرضهم من التشديد ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتقابل الصحيح بالضعيف في نظرنا نحن، وإنما كانوا إذا رروا في الحلال والحرام يتشددون فلا يحتجون إلا بأعلى درجات الحديث، وهو المتفق في عصرهم على تسميته « بالصحيح » ، فإن رروا في الفضائل ونحوها مما لا يمسّ الحل والحرمه لم يجدوا ضرورة للتشدد وقصر مروياتهم على الصحيح ، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم ، وإنما كان يعتبر قسماً من الضعيف ، في اصطلاح المتقدمين ، وإن كان في نظرهم أعلى درجة مما يصطلح بعدمه على وصفه بالضعيف (٢) . ولو أن الناس فهموا أن تساهل هؤلاء الأئمة في الفضائل إنما يعني أخذهم بالحديث الحسن الذي لم يبلغ درجة الصحة ، لما طوعت لهم أنفسهم أن يتناقلوا تلك العبارة السالفة: «يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال»، فما لا ريب فيه - في نظر الدين - أن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدراً لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية ، لأنّ الظن لا يغني من الحق شيئاً ، والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ، ولا يجوز أن يكون بناء هذه الدعائم واهياً ، على شفا جرف هار .

لذلك لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع

(١) قارن بالكفاية ١٣٣ .

(٢) الباعث الحديث ١٠١ .

الشروط التي لاحظها المتساهلون في هذا المجال . والمشهور أن تلك
الشروط ثلاثة :

- أولاً - ألا يكون المروي شديد الضعف .
ثانياً - أن يندرج تحت أصل كلي ثبت بالكتاب أو السنة الصحيحة
ثالثاً - ألا يعارضه دليل أقوى منه .

لا نسلم برواية الضعيف - رغم هذه الشروط - لأن لنا مندوحة عنه بما
ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهي كثيرة جداً في الأحكام
الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأننا - رغم توافر هذه الشروط - لا نؤنس
من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفاً ، وإنما يساورنا
دائماً الشك في أمره ، ولا ينفع في الدين إلا اليقين .

ومن هنا وجب علينا - حتى في دراسة الحديث وتدرسه ، وضرب أمثلة
على الضعيف منه أن نتحاشى عند الاستشهاد به كل عبارة تفيد الجزم والتحقيق
فلا ننقل حديثاً تيقنا ضعفه قائلين: «قال رسول الله ﷺ» ، حتى لانهم السامع
أو القارئ أنه صحيح أو حسن ، بل نصرح بضعفه ، ونشير إلى نوع الضعف
من إعلال وإعضال واضطراب وشدوذ ونحو ذلك إن كنا نعلم هذا يقيناً ،
ونشفع قولنا بأحكام الحفاظ الذين اطلعوا على الطرق المختلفة التي ورد بها هذا
الحديث مما استوجب وصفهم له بالضعف .

ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة المختلفة لأقسام الحديث الضعيف التي
درسناها لاحظنا أن ضعفها يعود تارة إلى الإسناد ، وتارة أخرى إلى المتن .

وإن هذه الملاحظة لتوجهنا إلى التزام الكثير من الحبيطة في حكمنا على حديث ما بالضعف . فإطلاق الحكم بالضعف ليس من دقة المحدثين في شيء ، إذ ليس لهذا الإطلاق معنى إلا ضعف الحديث المبحوث عنه إسناداً ومثلاً في آن واحد ، مع أنه يحتمل أن يكون ضعفه في الإسناد فقط ، أو في المتن وحده ، بل يحتمل أن يكون ضعفه في إسناد معين ، بينما تكون بقية أسانيد صحبته لا يجوز الحكم بضعفها ، فعلياً إذا وجدنا حديثاً بإسناد ضعيف أن ندقق في تعبيرنا فنقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد (١) » . ونحتاط كذلك في الحديث الذي وصف بعض الحفاظ منته بالضعف فنقول : « لم يرد هذا المتن من طريق أخرى صحيحة ، كما ذكر الحافظ فلان في كتابه كذا » .

على أن باب الاجتهاد لم يقفل في الحديث كما لم يقفل في الفقه ، ويجب أن يظل بابه مفتوحاً في كل من هذين العلمين ، فكل من أقبل على علم الحديث رواية ودراية وتوافرت فيه شروط الاجتهاد التي كانت تنوافر في الحفاظ السالفين ، جاز له أن يحكم إطلاقاً بضعف حديث ما إن بحث عن جميع طرقه ، وغلب على ظنه أن منته لم يرد بإسناد آخر صحيح .

والناشئ في علم الحديث إذا نقل رواية لا يعلم حالها ، أصححها

(١) الباعث الحثيث ٩٩ .

هي أم ضعيفة ، يجب عليه أن يختار للتعبير عنها صيغة التمريض ،
فيقول مثلاً : « روي عن رسول الله ﷺ كذا » ، أو « بلغنا
كذا » (١) ولا يجوز له أن يذكر بصيغة التمريض هذه حديثاً صحيحاً
يرويه بدون إسناده ، لما يوهم ذلك من ضعفه ، بل يقول جازماً : « قال
رسول الله ﷺ » .



(١) انظر في « الباعث الحثيث » ١٠٠ تعليقات العلامة أحمد شاكر .

الفصل الخامس

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

نذكر في هذا القسم المشترك مصطلحات اتضح لنا - استقراءً
وبحجاً - أنها لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسة الثلاثة ، بل
تشملها جميعاً على سواء ، فتكون ألقاباً وأوصافاً لكل من الصحيح
والحسن والضعيف .

وهذه المصطلحات عشرون ، عرضنا لاثنين منها ، وهما الموقوف
والمقطوع ، فلم نرَ بأساً في اتصافهما بالصحة أو الحسن تارة ، وبالضعف
تارة أخرى ؛ أما المصطلحات الثمانية عشر الباقية فهي : المرفوع
والمسند والمتصل ؛ والمؤنن والمعنعن والمعلق ، والفرد والغريب ؛ والعزير
والمشهور والمستفيض ؛ والعالي والنازل ؛ والتابع والشاهد ؛ والمدرج ؛
والمسلسل ؛ والمصحف .

وسندرس بعض هذه المصطلحات زمراً ثلاثية حيث تتقارب أو تتداخل ،
وبعضها الآخر زمراً ثنائية حيث تتعاكس أو تتقابل ، لتسهيل المقارنة بين

ألقابها وأوصافها ، غير أننا سنخصص كلاً من الثلاثة الأخيرة فيها ببحث مستقل ، إذ لا تجاور ولا تضارب بين المدرج ، والمسلسل ، والمصحف ، فلكل واحد منها مفهوم واضح في نفسه ، لاتزیده المقارنة بغيره تبياناً .

أ - ١ و ٢ و ٣ - المرفوع والمسند والمتصل

المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير ، سواء أضيف إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما ، وسواء اتصل إسناده أم لا (١) .

وواضح من هذا التعريف أن المرفوع لا يكون متصلاً دائماً ، فقد يسقط منه الصحابي خاصة فيكون مرسلًا ، أو يسقط من إسناده رجل أو يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعاً ، أو يسقط اثنان فأكثر فيكون معضلاً ، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف ولو كان مرفوعاً : فليس مجرد رفع الحديث كافياً لإطلاق الحكم بصحته ، بل لابد من تتبع الطريق التي رُفع بها ليتبين اتصاله أو انقطاعه من جهة ، ولتعرف درجة رجاله إذا اتصل من جهة ثانية . ومن هنا أمكن دخول المرفوع في هذا القسم المشترك ، فإن كان في إسناده انقطاعٌ سمي باسم من أسماء الضعيف ، تبعاً لنوع الانقطاع وإن اتصل إسناده صلح لأن يوصف بالصحيح والحسن ، تبعاً لدرجة رجاله في الضبط .

ومثال المرفوع من القول أن يقول الصحابي : سمعت النبي ﷺ يقول

(١) التوضيح ١/٢٥٤ .

كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا ؛ أو يقول هو أو غيره : قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو نحو ذلك .

ومثال المرفوع من الفعل أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله ﷺ يفعل كذا .

ومثال المرفوع من التقرير أن يقول الصحابي : فعلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك (١) .

ويلاحظ أن المرفوع يُنظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد ، فكل ما أُضيف إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً (٢) . والقول والفعل والتقرير كلها صالحة لأن تسمى « متن الحديث » ، إذ لاعتلاقة بينها وبين الإسناد حين ينظر إليها لذاتها .

أما المسند فهو — على المعتمد — ما اتصل بإسناده من روايه إلى منتهاه ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ (٣) . إلا أن الخطيب يشترط الرفع اشتراطاً أغلبياً فيقول : « وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين روايه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي

(١) هذه الأمثلة الثلاثة ذكرها الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة ٢٦) وهي عنده من النوع الذي انتهى لفظه إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً . وهو يتبعها بأمثلة ثلاثة لما رفع إلى النبي حكماً من قول أو فعل أو تقرير (٢٧ - ٢٨) وأكثر هذه الأمثلة يردّ إلى ما ذكرناه في الموقف ، فلم نجد موجباً لإعادة القول فيه .

(٢) التوضيح ٢٥٩/١ .

(٣) فارن قواعد التحديث ١٠٤ بالتوضيح ٢٥٨/١ .

ﷺ خاصة . واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن
 فوَّقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره ، وإن لم يُبين فيه السماع بل اقتصر على
 العنعنة « (١) . والمسند ، على الأرجح ، لا يرادف المرفوع وإن كان لا بد من
 شرط الرفع فيه : فقد رأينا إمكان الانقطاع في إسناد المرفوع ، إذ يتجه النظر
 فيه إلى حال متنه فقط ، فلا يكون كل مرفوع مسنداً ، على حين يجمع المسند
 شرطي الاتصال والرفع ، إذ يُنظر فيه إلى الإسناد والمتن ، فكل مسند
 متصل لاتصال سنده إلى منتهاه ، وكل مسند مرفوع لانهاء متنه إلى النبي
 عليه السلام (٢) . ولذلك رأى الحاكم أن المسند لا يستعمل إلا في المرفوع
 المنصل (٣) ، وذكّر من شرائطه ألا يكون موقوفاً ، ولا مرسلأً ، ولا معضلاً ،
 ولا في روايته مدلس (٤) ، وألا يكون في إسناده « أُخبرتُ عن فلان » ،
 ولا « حدثت عن فلان » ، ولا « بلغني عن فلان » ، ولا « رفعه فلان »
 ولا « أظنه مرفوعاً » ، وغير ذلك مما يفسد به (٥) .

وما أكثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على المسند ، كما عرفناه وفسرناه .
 وقد ذكّر الحاكم مثلاً منها ضربه لألوف من الحديث يستدل به على جملتها
 فقال : ومثال ذلك ما حدثناه أبو عمر وعثمان بن أحمد السهك ببغداد ، حدثنا
 الحسن بن مكرم ، حدثنا عثمان بن عمر ، أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد

(١) الكفاية ٢١ .

(٢) قارن بالتوضيح ١/٢٥٩ .

(٣) التدريب ٦٠ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٨ .

(٥) نفسه ١٩ .

الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف ستر حجرته ، فقال : نعم ؛ ففضاه (١) . فسمع الحاكم من ابن السماك ظاهر ، وسمع ابن السماك من الحسن بن مكرم ظاهر ، وكذلك سماع الحسن من عثمان بن عمر وسماع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد ، وهو عالي لعثمان ، ويونس معروف بالزهري ، وكذلك الزهري ببني كعب بن مالك ؛ وبنو كعب بن مالك بأبيهم ؛ وكعب برسول الله ﷺ وصحبه (٢) .

ولابن عبد البر (٣) رأي طريف في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ، فهو عنده ماجاء عن النبي ﷺ خاصة ، متصلاً كان أم منقطعاً (٤) . ويمثل للمتصل منه بحديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، وللمنقطع منه بحديث مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ (٥) ، ويعقب ابن عبد البر على هذا الحديث الأخير بقوله : « فهذا مسند ، لأنه قد أسند إلى النبي ﷺ ، وهو منقطع ، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه » (٦) . ولكن هذا الرأي مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث في

(١) نفسه ١٧ ، ١٨ .

(٢) نفسه ١٩ .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر النمري القرطبي ، صاحب كتاب الاستيعاب ، والتمهيد ، وجامع بيان العلم وفضله . توفي سنة ٤٦٣ ، (شذرات الذهب ٣/٣١٤) .

(٤) قارن باختصار علوم الحديث ٤٨ .

(٥) التدريب ٦٠ .

(٦) التوضيح ١/٢٥٨ .

مقابلتهم بين المسند والمرسل ، يقولون : أسنده فلان ، وأرسله فلان (١) .
والحق أن المسند لا يتصور فيه الاقطاع والإرسال وما أشبههما ، بل يجمع في
آن واحد الرفع والاتصال . ومن الواضح أن الاتصال ، كالرفع ، ليس كافياً
للحكم على الحديث بالصحة (٢) ، وإنما يكون صحيحاً إذا توافرت في رجاله
شروط الضبط والحفظ على النحو الذي شرحناه (٣) .

وأما المتصل أو الموصول فهو ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى
النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه (٤) . غير أن الخطيب يكاد
يسوي بينه وبين المسند ، فلا يرى الفرق بينهما إلا في غلبة الاستعمال (٥) ،
إذ يغلب على المسند أن يكون فيما أسند عن النبي ﷺ ، فالرفع فيه ليس أكثر
من شرط أغلبي . بيد أن هذا اصطلاح للخطيب خاص به كاصطلاحه في التسوية
بين المرسل والمنقطع ، فقد رأينا أنه لا يفرق بينهما إلا في غلبة الاستعمال أيضاً .
وقد أخذنا في تعريف المسند بالرأي المعتمد الذي يلاحظ فيه اشتراط الرفع
اشتراطاً حقيقياً من كل وجه لا أغلبياً .

ولا حاجة بنا إلى الاستشهاد على المتصل في حال الرفع ، لأن أمثلة المرفوع
تصلح له ، فلا مسوغ للتكرار . وكذلك المتصل في حال الوقف تصلح له جميع

(١) نفسه ٢٥٨/١ أيضاً .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٩ .

(٣) راجع بحث (الصحيح) من هذا الكتاب .

(٤) اختصار علوم الحديث ٤٨ .

(٥) التوضيح ١٠٥٠/١ .

أمثلة الموقوف . وقد ضرب له ابن الصلاح مثلاً بما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر (١) .

أما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فنسمى « متصلة مع التقييد » كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب . ولا يجوز تسميتها « متصلة مع الإطلاق » دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد ، لأن ما ينتهي إلى التابعي يسمونه « المقطوع » ، ولاريب أن المقطوع ضد الموصول لغة وذوقاً ، فكرهوا في الاصطلاح أيضاً أن يطلقوا اسم الضد على ضده (٢) . ولعلنا ، بهذا الاحتراز الدقيق ، نفهم جيداً قول ابن الصلاح : « وحيث يطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف » (٣) مع أننا لاحظنا في تعريف المتصل أنه قد يكون موقوفاً على من دون الصحابي ، أي مقطوعاً على التابعي .

* * *

وخلاصة القول في هذه الزمرة الثلاثية أن المرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، وأن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، وأن المسند أعم منهما كليهما ، فهو في الوقت نفسه متصل ومرفوع (٤) ؛ وأنها جميعاً صالحة في ذاتها لأن تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة تبعاً لحال روايتها .

(١) التدريب ٦٠ .

(٢) التوضيح ١/٢٦٠ وانظر الهامش أيضاً ، وقارن بالتدريب ٦٠ ، ٦١ .

(٣) التوضيح ١/٢٦٠ .

(٤) قارن بقواعد التحديث ١٠٤ .

ب -- ٤ و ٥ و ٦ — المغنم والمؤن والمعلق

الحديث المغنع هو — كما يظهر من لفظه — ما يقال في سنده : « فلان عن فلان » من غير تصريح بالتحديث والسماع ^(١) : وهو — على المعتمد — من قبيل الاسناد المتصل إذا توافرت فيه ثلاثة شروط : عدالة الرواة ، وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، والبراءة من التدليس ^(٢) .

والمغنن كثير في الصحيحين ، وهو في صحيح مسلم أكثر ، لأن مسلماً لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه ، بل أنكر في خطبة صحيحه هذا الشرط مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين . وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالمغننة ثابتة والحجة بها لازمة ، وهي محمولة أبدأً على سماع الراوي للروى عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين ^(٣) .

ولم يتابع مسلماً على رأيه أحد ، بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه ، فقال ابن الصلاح : « وفيما قاله مسلم نظر . وقد قيل : إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما » ^(٤) . وكانت عبارة النووي في الموضوع نفسه أصرح وأوضح حيث قال : « وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ،

(١) التوضيح ١/٣٣٠ .

(٢) انظر شرح العراقي على علوم الحديث ٦٧ .

(٣) فارن بمقدمة صحيح مسلم ١/٢٣ .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ٧٢ .

والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أمة هذا الفن ... (١) .

وذهب بعض النقاد إلى أن الحديث المعنعن من قبيل المرسل ، فلا يحتاج به ؛ وآثرت طائفة منهم الاحتجاج به رغم هذا ، فقد رأوا ذلك أكثر ما يكون في مرسل الصحابي ، إذا كان لا يعرف اصطلاحاً في الرواية، فتارة يقول «سمعت وتارة « عن رسول الله » وتارة « قال رسول الله ». لذلك استحسنوا التفصيل؛ فرواية الصحابي الذي لازم الرسول ﷺ محمولة على السماع بأي عبارة أدبت؛ وإن كان من غير الملازمين احتمل الأمرين ، فقد كان عمر — وهو من خواص الصحابة — يتناوب النزول لسماع رسول الله ﷺ هو وجار له ، فينزل عمر يوماً ويأتي جاره بما استفاده ذلك اليوم ، وينزل جاره يوماً فيأتي عمر بما استفاده ذلك اليوم ، كما صرح به البخاري في صحيحه (٢) . ولكن الامام النووي يرى أن عدداً المعنعن من قبيل المرسل مردود بإجماع السلف (٣) .

وقد اعتذروا عن كثرة المعنعن في الصحيحين ، ولا سيما في صحيح مسلم ، بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع (٤) ، ويشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه نفسه ، وليست كلها بالمعننة (٤) .

والقول الفصل للمحافظ ابن حجر في شرح المواقع الثلاثة : أحدها أنها بمنزلة « حدثنا » و « أخبرنا » . الثاني أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٢٨ ،

(٢) و (٣) التوضيح ١/٣٣٥ .

(٣) قواعد التحديث ١٠٤ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٤ .

من مدلس . والثالث أنها بمنزلة « أخبرنا » المستعملة في الاجازة ، فلا تخرج عن الاتصال ، ولكنها دون السماع كما أوضحنا في صور التحمل (١) .

أما الحديث المؤثَّن فهو الذي يقال في سنده : « حدثنا فلان أن فلاناً ، وجعله الامام مالك كالمعنعن ، إذ سئل عن قول الراوي : « عن فلان أنه قال كذا ، أو أن فلاناً قال كذا ، فقال : هما سواء (٢) . وحمله البرديجي (٣) على الاقْطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى (٤) . والحقّ ما سبق أن اشرنا إليه في بحث « السماع » من أن الألفاظ المختلفة التي يستعملها الراوي عبارة عن التحديث عند علماء اللسان ، وإنما الخلاف فيها بين تقاد الحديث من جهة العرف والعادة (٥) .

وأما الحديث المعلق فهو ما حذف من مبدأ إسناده واحداً فأكثر على التوالي ، ويعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف من روايته (٦) . وهو في البخاري كثير جداً . مثاله : قال عثمان بن الهيثم أبو عمرو : حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « وكلفني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت له : والله لأرْفَعَنَّكَ إلى رسول الله . » الحديث (٧) .

(١) راجع هذه المواقع الثلاثة في التوضيح ٣٣٦/١ .

(٢) التوضيح ٣٣٧/١ .

(٣) سبق ترجمته .

(٤) التوضيح ٣٣٨/١ .

(٥) الكفاية ٢٨٨ .

(٦) قواعد التحديث ١٠٥ .

(٧) صحيح البخاري ٦٤/٣ كتاب الوكالة .

والمعلق في صحيح البخاري على نوعين ، أحدهما ما يكون في موضع آخر من كتابه موصولاً ، فهو يتصرف في إسناده بالاختصار مخافة التويل ، والآخر ما لا يكون إلا معلقاً ، فهو يورده بصيغة الجزم ويستفاد منه الصحة إلى من علق عنه . قال النووي : « فما كان منه بصيغة الجزم كقال ، وفعل ، وأمر وروى ، وذكر «معروفاً» ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه . ومع ذلك فإنه يراد في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ، ويركن إليه . وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحمجة وعدمها » (١) .

ويستشعر بعض العلماء في « المعلق » أنه ضرب من « المنقطع » الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم ، فقد لاحظ السيوطي أنه « وقع في صحيح مسلم أحاديث أبهم بعض رجالها » وذكر طائفة من هذه الأحاديث في بحث المنقطع (٢) ، مع أن النووي يسمي نظائرها معلقات ، أو يجعل تسميتها مرددة بين الاقطاع والتعليق ، فهو يقول : « قال مسلم : وروى الليث بن سعد . . . ويذكر الحديث ثم يقول : هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث ؛ وهذا النوع يسمى معلقاً » (٣) .

وأهم ما يعنيننا في هذه الزمرة الثلاثية أن الحكم عليها بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ، فهي قابلة لأن توصف بالصحة والحسن والضعف ، تبعاً لحال روايتها أيضاً .

(١) ذكره في قواعد التحديث ١٠٥ .

(٢) التدريب ١١٧ - ١١٨ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٦٣/٤ .

بين الفرد والغريب رابط مشترك لفةً واصطلاحاً: وهو مفهوم التفرد ، وقد سوَّغ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب ، فأنشؤوا يقولون : تفرد به فلان تارة ، وأغرب به فلان تارة أخرى ، وهم يقصدون شيئاً واحداً (١) .

والحق أن أكثر المحدثين على التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته: فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد ما ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيد بالنسبة إلى شيء معين . وإنما يغيرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية ، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف؛ أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والاعراب (٢) . والفرد المطلق لا يجوز أن يتداخل مع الشاذ ، فقد رأينا في الشاذ شرطين لا بد منهما: التفرد والمخالفة (٣) . أما الفرد فلا يلاحظ فيه إلا مطلق التفرد . ومن هنا جاء تعريفهم له بأنه « الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد ، وإن تعددت الطرق إليه » (٤) . ويحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال روايته ، وقد مثلوا للفرد المطلق الصحيح بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، فإن

(١) قارن بالتوضيح ٨/٢ هامش .

(٢) شرح النخبة ٨ .

(٣) راجع بحث الشاذ من ١٩٦ إلى ٢٠٣ .

(٤) ألفية السيوطي ٩٥ وانظر الهامش حول البيت ١٨٤ .

هذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر (١) . والمعروف عن ابن دينار أنه ثقة ضابط متقن .

والفرد النسبي (أو الغريب كما يسمى في الاصطلاح) لا يجوز أن يتداخل أيضاً مع الشاذ، فلا تشترط فيه المخالفة مع التفرد؛ وإنما يكون فيه ضرب من التفرد المقيّد براوي أو براوية عن راو معين أو بأهل بلد أو نحو ذلك، ولذلك عرفوه بأنه «الحديث الذي ينفرد براويته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند» (٢) . ويقع التفرد في الغريب في أثناء السند فيقيد بالموضع الذي وقع فيه، كأن يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد براويته عن واحد منهم شخص واحد (٣)؛ بينما يقع التفرد في الحديث الفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه (٤) . وحين يكون التقيد في الغريب بأهل بلد ما لا يراد من تفردهم إلا انفراد واحد منهم تجوزاً (٥) . فراوي الغريب شخص واحد على جميع الأحوال. وأنواع الغريب متكاثرة، وإنما تضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين . وأهم هذه الأنواع ثلاثة :

الأول : تفرد شخص عن شخص (٦) ، كتفرد عبد الرحمن بن مهدي عن

(١) شرح النخبة ٨ .

(٢) شرح النخبة ٦ .

(٣) نفسه ٨ .

(٤) نفسه ٧ .

(٥) التدريب ٨٨ .

(٦) التوضيح ١٠/٢ . وهذا عند الحاكم هو النوع الثاني الذي سماه «أحاديث يتفرد

بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة» انظر معرفة علوم الحديث ٩٩ .

الثوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قلت :
يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت :
ثم ماذا ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك (١) . وهذا النوع كثير متعارف
عند المحدثين .

الثاني : تفرد أهل بلد عن شخص (٢) ، كحديث ابن بُرَيْدَةَ : ما كنت
لأجلس على قضاء بعد حديث رسول الله ﷺ سمعته من أبي بُرَيْدَةَ يقول :
« القضاة ثلاثة ؛ فاثنتان في النار وواحد في الجنة : فأما الاثنان فقاضٍ قضى
بغير الحق وهو يعلم فهو في النار ، وقاضٍ قضى بغير الحق وهو لا يعلم فهو في
النار ، وأما الواحد الذي هو في الجنة فقاضٍ قضى بالحق فهو في الجنة » قال
الحاكم : هذا حديث تفرد به الخراسانيون ، فإن رواه عن آخرهم مزاورة (٣) .

الثالث : تفرد شخص من أهل بلد عن أهل بلد آخر (٤) ، كحديث خالد
ابن نزار الأيلي قال : أخبرني نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه
عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « أبغض الرجال إلى
الله البليغ الذي يتخلسل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها » قال الحاكم : وهذا
الحديث من أفراد المصريين عن المكيين ، فإن خالد بن نزارٍ عداؤه في المصريين

(١) معرفة علوم الحديث ١٠٠ .

(٢) التوضيح ١٠/٢ . وهو عند الحاكم النوع الأول ، ويسميه « معرفة سنن رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي » . انظر معرفة علوم
الحديث ٩٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٩ . وراجع الطابع الإقليمي في نشأة الحديث أثناء بحث
الرحلة في طلبه (ص ٥٠) وأمثلة التفرد في رواية بعض الأمصار للحديث (ص ٥٢) .

(٤) التوضيح ١٠/٢ .

ونافع بن عمر مكي^(١) . وقد عبر الحاكم عن هذا النوع الثالث بقوله : «أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً ، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً ، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يعزّ وجوده وفهمه ! »^(٢)

كل هذه الأنواع الثلاثة - كما لاحظنا - تفرد بها شخص واحد ، وكان التفرد مقيداً في كل نوع منها بموضع من السند وقع فيه ، لم يكن في أصل السند بل في أثائه . وهذا التقييد الإضافي في الحديث الغريب هو الذي سوّغ تسميته «فرداً نسبياً» ، وأكثر الأمثلة التي استشهدنا بها عليه ذكرها الحاكم في النوع الخامس والعشرين من علم الحديث وهو معرفة الأفراد^(٣) ، كأنه لا يرى بين الفرد والغريب فرقاً إلا في التوجيه والتعليل بين إطلاق وتقييد .

د - ١٠٩ و ١١٠ - العزيز والمُتَّهَر والمُتَّفِضِي

يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة توسطها بين مصطلحي التفرد النسبي والتواتر المعنوي ، ففيها شيء من الغريب (الذي رأينا أنه هو الفرد النسبي) ، لأن الغريب إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ مُعْزِي عَزِيْزاً ، فإن رواه عنه جماعة سُمِّي مشهوراً^(٤) ، وإن روثه عنه الجماعة وكان في ابتدائه

(١) معرفة علوم الحديث ١٠٢ .

(٢) نفسه ١٠٠ .

(٣) نفسه من ص ٩٦ الى ١٠٢ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٨٧ .

وانتهائه سواء سمي مستفيضاً^(١) ، وفيها ضرب من التواتر المعنوي لانتشارها بين الناس بعد أن لوحظ في روايتها التعدد ، فعزّزت بأكثر من راوٍ ، واستفاضت وكتب لها الشهرة بتناقلها على ألسنة الجماعة .

بيد أن هذه الأنواع الثلاثة ألصق بالغريب منها بالتواتر ، لأن مباحثها تتعلق بالإسناد ، وليس للتواتر صلة بالإسناد^(٢) ، ثم إن تعدد الرواة فيها ، على نسبه المتفاوتة ، لا يخرجها عن صفة الأحادية ولا يبلغ بها درجة الجمع المشروط في التواتر ، وهي أولاً وآخراً أسماء للغريب وألقاب حين يرقى عن التفرد بعض الشيء ، وهي ، لذلك ، تحاكي الغريب في اتسامها مثله إلى صحيحة وحسنة وضعيفة .

والناظر العجول في هذه الأنواع الثلاثة يخيل إليه أنها ينبغي أن تكون خالصة للصحيح ، فهو يستبعد أن يكون الحديث الذي عزّ وقوي بمجيئه من طريق أخرى ، أو استفاض واشتهر برواية الجماعة له ، بمنزلة الحديث الغريب الذي انفرد بروايته شخص واحد . وقد يبدو هذا الاستنتاج منطقياً صحيحاً لما ألفه الناس في كل زمان ومكان من العناية بالكم والكثرة ، ولكن التحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كميّاً فيعول على الأرقام والأعداد ، ويقارن بين الجموع والأفراد : وإنما هو قياسي يُعنى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد ، أقلّة كانوا أم كثيرين . ومن هنا رأينا نقادهم لا يبالون في التواتر نفسه بتعيين عدد الجمع الراوي له ،

(١) شرح النخبة ٥ .

(٢) راجع ما فصلناه ص ١٥٠ .

بل يشترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة (١) .
ويسرف الباحث في الظن الخاطئ أحياناً حين يستنتج أن بعض تقاد
الحديث لم يستبعدوا أن يكون لتعدد الرواة أثر في تصحيح الحديث . وفي كلام
الحاكم أبي عبد الله ما يؤم أخذه بهذا المقياس العددي حين اشترط في «الصحيح»
أن يكون له راويان . وقد أوضحنا اتجاهه هذا في بحث «الصحيح» (٢) .
على أن من حق الحاكم علينا أن نفسر اتجاهه تفسيراً سليماً . فهو إذ يشترط
تعزير الصحيح لا يحكم بتصحيح العزيز ، فالصحيح عنده لا بد أن يكون عزيزاً
ولا يجوز أن يكون فرداً ولا غريباً ، أما العزيز فلا يكون دائماً صحيحاً ، بل
المشهور والمستفيض - على تعدد روايتها واشتراط الجمع فيها - ليس دائماً
صحيحين ، إذ يكون فيها الحسن والضعيف ، وربما الباطل والموضوع وعبرة
الحاكم في هذا الباب أصرح من أن تؤول، فهو يقول : « والمشهور من الحديث
غير الصحيح ؛ فرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح » (٣) . ويستشهد
الحاكم على ذلك بطائفة من الأحاديث منها الحسان ومنها الضعاف ، ثم يقول :
« فكل هذه الأحاديث مشهورة بأمانيتها وطرقها وأبواب يجمعها أصحاب
الحديث ؛ وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين ، ولم يخرج في
الصحيح منها حرف » .

ولقد اطلع السيوطي على هذه الأحاديث التي استشهد بها الحاكم ، فدقق
النظر فيها وأحسن التمييز بينها ، وسمى كلاً منها باسمه الاصطلاحي اللائق به

(١) قارن بما ذكرناه ص ١٤٩ .

(٢) راجع ص ١٥٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٢ .

وزاد عليها الكثير في كتاب رتبه على حروف المعجم مستدركاً به على الإمام الزركشي ما فاته في « التذكرة ، في الأحاديث المشتهرة » (١) . وفي « التدريب » عدد من هذه الشواهد يمثل بها السيوطي للمشهور في جميع أحواله ، صحيحاً وحسناً وضعيفاً وباطلاً .

فمثال المشهور وهو صحيح حديث : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » (٢) .

ومثال المشهور وهو حسن حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » فقد قال المزي (٣) : إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن (٤) .

ومثال المشهور وهو ضعيف : « جُبلت القلوب على حب من أحسن إليها » (٥) . وأمثلة المشهور وهو باطل لاتعد ولا تحصى ، وهي بين صرفوعات وموقوفات ومقطوعات ، وأكثر ما تشيع على السنة العامة . ومنها : « من عرف نفسه فقد عرف ربه » ، « يوم صومكم يوم نحركم » ، « كنت كنزاً لا أعرف » ،

(١) التدريب ١٨٨ .

(٢) قارن التدريب ١٨٨ بمعرفة علوم الحديث ٩٢ .

(٣) هو يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج ، المعروف بالمزي (بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة) نسبة إلى الميزة قرية بدمشق ، توفي سنة ٧٤٢ هـ بدار الحديث الأشرفية بدمشق (الرسالة المستطرفة ص ١٢٦) .

(٤) التدريب ١٨٩ . وقد ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) مكتفياً بقوله :

« لم يخرج في الصحيح » .

(٥) التدريب ١٨٩ .

« الباذنجان لما أكل له » (١) .

واشتهار الحديث أمر نسبي (٢) ، فقد يكون مشهوراً بين أهل الحديث خاصة ، وقد يكون مشهوراً بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامّة . ومن هنا قيل : إنَّ حديث « أبغض الخلال إلى الله الطلاق » مشهور عند الفقهاء ؛ وحديث « رُفِعَ عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استُكْرهوا عليه » مشهور عند الأصوليين ؛ وحديث « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » مشهور عند النحاة ؛ وحديث « مداراة الناس صدقة » مشهور عند العامّة . أما حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » فمشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام في آن واحد (٣) .

لكنَّ المشهور الاصطلاحي الذي يعرفه نقاد الحديث لا يراد به ما اشتهر على ألسنة الناس من العلماء والعامّة ، بل الحديث الذي روته الجماعة ثلاثة أو أكثر (٤) ، وأمثله ، على كثرتها ، لا يقف عليها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفة (٥) ، ومن أوضحها حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان . أخرج الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي جحز عن أنس (٦) . قال الحاكم موضعاً

(١) وقد صرح السيوطي بوضعها فقال : « وكأها باطلة لا أصل لها » التدريب ١٨٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

(٣) راجع هذا كله مع تفصيلات أخرى في التدريب ١٨٩ . وقارن بالتوضيح ٤٠٨/٢ .

(٤) التوضيح ٤٠٩/٢ .

(٥) معرفة علوم الحديث ٩٤ .

(٦) التدريب ١٨٩ .

أسباب وصف هذا الحديث بالشهرة : « هذا حديث مخرج في الصحيح ، وله رواة عن أنس غير أبي مجاز ، ورواه عن أبي مجاز غير التيمي ، ورواه عن التيمي غير الأنصاري ، ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة ، فإن الغير إذا تأمله يقول : « سليمان التيمي هو صاحب أنس ، وهذا حديث غريب أن يرويه عن رجل عن أنس ! » ولا يعلم أن الحديث عند الزهري وفتادة ، وله عن فتادة طرق كثيرة ، ولا يعلم أيضاً أن الحديث بطوله في ذكر العرنيين يُجمع ويذاكر بطرقه (١) .

وأكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض ، فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، لكن الأصح التفرقة بينهما ، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك (٢) ، ومنهم من غير بينهما على كيفية أخرى ، فلاحظ أن الجماعة التي تروي المشهور ثلاثة أو أكثر ، فطرقه محصورة بأكثر من اثنين ، بينما يخصص المستفيض بالأكثر من الثلاثة ، فلا يمكن أن تقل طرقه عن ثلاثة (٣) . وقد سمي بذلك لانتشاره : من فاض الماء فيفيض فيضاً ، إذا فاض من جوانب الإناء (٤) .

ولم يثر العلماء شبهة حول المشهور ولا المستفيض ، فأمثلهما كثيرة متضافرة ، وإنما أثاروا الشبهات حول العزيز ، فقد زعم ابن حبان البُسْتِي (٥) أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز ، لاعتقاده أن العزيز ما يرويه اثنان عن اثنين إلى أن

(١) معرفة علوم الحديث ٩٣ و ٩٤ .

(٢) شرح النخبة ٥ .

(٣) التوضيح ٢/٤٠٢ - ٤٠٣ هامش .

(٤) التدريب ١٨٨ ، والتوضيح ٢/٤٠٧ .

(٥) سبق ترجمته .

ينتهي إسناده (١) ، وكأنه يرى أن تسميته بالعزیز لعزة وجوده وتعذره ، لا لقله وجوده وندرته ، وقد ردّ رأيه شيخ الإسلام ابن حجر قائلاً : « إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم ، وأما صورة العزیز التي حررناها فوجوده : بالأبى برويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، مثاله مارواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » الحديث ، ورواه عن أنس قتادة وعبد العزیز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزیز إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة » (٢) .

ومن الصور النادرة في المصطلح أن يجمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة ، فيسمى عزيزاً مشهوراً ، وذلك إذا اتضح أنه عزيز في بعض طبقاته برواية اثنين ، ومشهور في التي قبلها أو بعدها بروايته عن الأكثر ، ومثله الحافظ المالبي (٣) بحديث : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » وقال : هو عزيز عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة ، ورواه عن أبي هريرة سبعة : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاووس ، والأعرج ، وهمام ، وأبو صالح ، وعبد الرحمن مولى أم برثن (٤) .

(١) التوضيح ٤٠٥/٢ هامش .

(٢) زهة النظر ٨ . ونقلها في (التدريب ١٩١) .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) التدريب ١٩٣ .

مضى الورعون من العلماء يرجحون الأخذ بمن علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب الإسناد قرابة إلى الله » (١) . ولم يكن الإسناد القريب إلى النبي يتيسر لهم دائماً ، فكانوا يلجؤون إلى أقرب الأسانيد من الصحابة والتابعين والعلماء الأعلام : فنشأت بذلك صورتان من الإسناد العالي ، إحداها مطلقة والأخرى نسبية .

فالاسناد العالي المطلق هو ما قرّب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير (٢) . وهذا النوع من العلو هو أجل الأسانيد شريطة أن يكون باسناد صحيح نظيف ، فلا التفات إليه إذا كان مع ضعف ، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعاً من الصحابة كابن هدية ودينار وخراشة ونعيم بن سالم وأبي الدنيا الأشج . ولذلك قال الحافظ الذهبي : « متى رأيت الحديث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عامي » (٣) .

أما الاسناد العالي النسبي فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث ، كالأعمش ، وابن جريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم ، مع صحة الاسناد إليه ، أو قربوا من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ، والموطأ ،

(١) الجامع ١٣/١ وجه ٢ .

(٢) قارن بقواعد التحديث ١٠٨ .

(٣) التدريب ١٨٤ .

ونحو ذلك (١). وإنما سمي « نسبياً » لأن العلو فيه إضافي للاحقيقي .
وللاسناد العالي النسبي صور كثيرة ، أشهرها أن تأتي لحديث رواه البخاري
مثلاً ، فترويه بإسنادك إلى شيخ البخاري ، أو شيخ شيخه ، وهكذا ،
ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لورويته من طريق البخاري (٢) .
وقد جعل ابن حجر الاسناد العالي النسبي على أربعة أنواع: الموافقة ، والبدل ،
والمساواة ، والمصافحة .

فالموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه . مثاله أن يروي
البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً ، فترويه بإسناد آخر عن قتيبة ، بمدد أقل
مما لو رويته من طريق البخاري عنه (٣) .

والبدل هو الوصول إلى شيخ شيخه من غير طريقه أيضاً . ومثاله أن يقع
لك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعني عن مالك ، فيكون
القعني بدلاً فيه من قتيبة (٤) .

والمساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد
المصنفين ، ومثاله - كما قال ابن حجر - أن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه
وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد
آخر إلى النبي ﷺ ، بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً فنساوي

(١) التدريب ١٨٥ .

(٢) فارقن بالباعث الحديث ١٨٢ .

(٣) شرح النخبة ٣١ .

(٤) فارقن شرح النخبة ٣١ بالتدريب ١٨٥ .

النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص^(١) .
وقال ابن الصلاح: «أما المساواة فهي في أعصارنا: أن يقل العدد في إسنادك،
لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ، ولا إلى شيخ شيخه ، بل إلى من هو أبعد من ذلك،
كالصحابي ، أو من قاربه ، وربما كان إلى رسول ﷺ ، بحيث يقع بينك وبين
الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي ،
فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الاسناد وعدد رجاله »^(٢) .

والمصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ، وسميت مصافحة لأن العادة
جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا^(٣) . وإن وقعت المساواة لشيخك
كانت لك مصافحة ، كأنك صاغت المصنف وأخذت عنه ، وإن وقعت المساواة
لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك ، وإن وقعت لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة
لشيخ شيخك^(٤) .

ونسبية العلو في كل من المساواة والمصافحة لا تحتاج إلى إيضاح ، فهذان
النوعان عاليان بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب في إسناده . ولذلك يتعذر وجود
هذين النوعين في زماننا ، القرن الرابع عشر الهجري ، وفيما يقاربه من القرون
الماضية ، لأن الاسناد بعيد جداً بالنسبة إلينا . ولقد أراد ابن الصلاح أن ينفي
عن المساواة والمصافحة حقيقة العلو ، فحكم عليهما حكماً واحداً ، ونظر إليهما
بمنظار واحد ، ثم جزم بأن « هذا النوع من العلو تابع لنزول ، إذ لولا

(١) شرح النخبة ٣٢ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٩ .

(٣) شرح النخبة ٣٢ .

(٤) التدريب ١٨٦ .

نزول ذلك الامام في إسناده لم تعلُ أنت في إسناده ! ، (١) .

ومن صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي عن روى عنه وإن تساوى في العدد. فمن سمع مسند أحمد على الخلاوي عن أبي العباس الحلبي عن النجيب أعلى نسبياً ممن سمعه على الجمال الكتاني عن القرظي عن زينب بنت مكي ، لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين (٢) فهم أقرب إلى أحمد ومسنده .

ومن العلو النسبي تقدم السماع (٣) : فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً ، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد ، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً ، والآخر منذ أربعين ، فالأول أعلى من الثاني (٤) .

وولوع المتأخرين من المحدثين بالإسناد العالي مطلقاً ونسبياً ، غلب على الكثيرين منهم حتى صرفهم عن الاشتغال بما هو أهم منه ، فتباهوا به مثلما تباهوا بطلب الغرائب والمناكير ، كما أوضحنا في فصل الرحلة في طلب الحديث ، وفصل شروط الراوي ، « وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا وخطأ جازر عليه ، فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكما قلت قلت ، (٥) .

ومن هنا شاع على ألسنة المحدثين أن النازل مفضل (٦) . قال السيوطي

في ألفيته :

(١) علوم الحديث لابن الصلاح . ٢٢٠ .

(٢) التدريب ١٨٦ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح . ٢٢٠ .

(٤) الباعث الحثيث ١٨٤ وقارن بالتدريب ١٨٧ .

(٥) شرح النخبة ٣١ .

(٦) اختصار علوم الحديث ١٨٤ .

وطلب العلو سنةً ومنَّ يفضل النزول عنه ما فطن^(١) وغني عن البيان أن النازل هو ما قابل العالي ، وأن تفصيل أقسامه يدرك من تفصيل أنواع العالي التي سبقت الإشارة إليها^(٢) .

على أن تفضيل العالي على النازل لا ينبغي أن يبقى على إطلاقه ، فرب إسناد نازل أفضل من عال إذا تميز بفائدة ، كما إذا كان رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه أو كانت صورة تحمله أقرب إلى السماع^(٣) . قال وكيع^(٤) لأصحابه : أيما أحب إليكم : الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أو سفیان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقالوا : الأول . فقال : الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيخ^(٥) . وقد استنتج الحافظ السلفي^(٦) من هذا أن « الأصل الأخذ عن العلماء : فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة ، على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق »^(١)

(١) ألفية السيوطي ، ص ٢٦٠ ، البيت ٦٠٤ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٢ .

(٣) التدريب ١٨٨ . وقارن يا ذكرناه (ص ١٣٦) عن تفضيل النزول عن

الثقات على العلو عن غير الثقات .

(٤) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي ، ويكنى أبا سفیان الرؤاسي

الكوفي ، من قيس عيلان . ولد سنة ١٢٨ وتوفي سنة ١٩٨ . وفيه يقول أحمد بن

حنبل ويحيى بن معين : الثبت عندنا في العراق وكيع (تاريخ بغداد ١٣ / ٤٦٦ - ٤٨١) .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

(٦) سبقت ترجمته .

(٧) التدريب ١٨٨ .

لا يرى بعض المحدثين بأساً في إطلاق المتابع على الشاهد ، والشاهد على المتابع (١) ، ففي كل منهما ضرب من تعزيز الفرد النسبي « الغريب » . وذلك لا يعني ترادف الاصطلاحين ، فإن بينهما فرقاً دقيقاً تتباين آراء العلماء في تحديده .

وقد بدا لنا - من خلال الأقوال والأمثلة المحفوظة في هذا الباب - أن الشاهد أعم من المتابع ، فهو يشهد للمعنى تارة ولللفظ والمعنى كليهما تارة أخرى ، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تنمدها إلى المعنى (٢) . ويمكننا الآن - في ضوء هذا التمايز الأساسي - أن نعرف المتابع بأنه ما وافق راويه راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يخرج حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب (٣) ، ونعرف الشاهد بأنه ما وافق راوٍ راويه عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً ، أو في المعنى فقط (٤) .

والمتابع على قسمين : تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي . فالمتابع التام ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه ، ومثاله ما رواه الشافعي في « الأم » عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفتروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » ، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن

(١) شرح النخبة ١٥ ، وعنه في التدريب ٨٥ .

(٢) التدريب ٨٥ .

(٣) قارن بقواعد التحديث ١٠٩ .

(٤) شرح النخبة ١٥ .

قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ : « فإن غم عليكم فاقدروا له » . لكن العلماء وجدوا لشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي . كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك (١) .

والمتابع القاصر ، ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه . ومثاله في الحديث الذي تقدم ماورد في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ « فكألوا ثلاثين » ، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « فاقدروا ثلاثين » (٢) .

والشاهد اللفظي هو الذي يعزّز متن الحديث لفظاً . ومثاله في الحديث الذي قدمناه مارواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء (٣) .

والشاهد المعنوي هو الذي يعزّز معنى الحديث لا لفظه ، ومثاله في الحديث السابق نفسه مارواه البخاري من طريق محمد بن زيادة عن أبي هريرة بلفظ : « فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » (٤) .

وهكذا صلح حديث « رؤية الهلال » مثالا للمتابعة التامة ، والمتابعة الناقصة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى (٥) .

(١) شرح النخبة ١٤ .

(٢) قارن التوضيح ١٤/٢ بشرح النخبة ١٤ .

(٣) التدريب ٨٦ .

(٤) شرح النخبة ١٥ .

(٥) التوضيح ١٥/٢ .

ومن المؤلف في كتب مصطلح الحديث أن يذكر الاعتبار إلى جانب المتابع والشاهد ، فيظن القارئ العادي أنها أنواع ثلاثة . والحق أن الاعتبار ليس أكثر من وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد . قال السيوطي في ألفيته :

الاعتبار سبب ما يرويه هل شارك الراوي سواء فيه (١)
وقال ابن حجر : « واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليُعلم هل له متابع أم لا هو الاعتبار ؛ وقول ابن الصلاح (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهم أن الاعتبار قسم لهما ، وليس كذلك ، بل هو هيئة التوصل إليهما » (٢) .

ونقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشدهم في الأصول ، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفرون في الأصول ، وربما وقع في الصحيحين شيء من ذلك . ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله من النقاد في بعض الضعفاء : « هذا يصلح للاعتبار » و « هذا لا يصلح أن يعتبر به » (٣) .

ومثى وُصف الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار . مثاله حديث « أحبب حبيبك هوناً ما » فقد رواه الترمذي من طريق حماد ابن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وقال : « غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه » . فأوضح السيوطي عبارة

(١) ألفية السيوطي ص ١٠٤ ، البيت ٢٠٤ .

(٢) نزهة النظر ٢٣ ، وقارن بالتوضيح ١١/٢ - ١٢ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٦٤ .

الترمذي هذه بقوله : « أي من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين . والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات » (١) .
ومن أراد تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات فعليه بالجوامع والمسانيد والأجزاء . وقد أوضحنا المراد منها ص ١٢٢ وما بعدها .

١٦ - المدرج

المدرج هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه (٢) . ومورد تسميته واضح ، فهو من أدرجت الشيء في الشيء ، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه (٣) .

ورواة الصحاح والحسان والمسانيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هينة يسيرة ، بالنص على أصحابها ، سواء أوقعت تلك الزيادة في المتن أو الاسناد ، ذلك بأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم غير ملاحظ إدراجها ، فيساعدون بذلك — من غير قصد — على الكذب على رسول الله أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم . ولا ريب أن تعدد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس لا يقدم عليه إلا ضعيف الإيمان مزعزع العقيدة . قال السمعاني : « من تعدد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين » (٤) .

(١) الباعث الحديث ٦٤ نقلاً عن التدريب ٨٥ .

(٢) قارن بالباعث الحديث ٨٥ .

(٣) التوضيح ٥٠/٢ هامش .

(٤) التدريب ٩٨ .

والادراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، يتطوع بادخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الايضاح والتفسير . وقد يوجد هذا الادراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه (١) .

فمن الادراج في الوسط مارواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً : « أنا زعيم - والزعيم الحميل - لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله بيت في ربض الجنة » (٢) . فعبارة « والزعيم الحميل » لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيراً للفظ « زعيم » الذي ظنه غير واضح في السياق .

ومن الادراج في أول الحديث مارواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فعبارة « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال « ويل للأعقاب من النار » ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة ، فوهم أبو قطن وشبابة في روايتهما لها عن شعبة ، ووظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة (٣) .

(١) التوضيح ٥٣/٢ هامش .

(٢) التدريب ٩٧ .

(٣) عرفنا وقوع الإدراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة (أسبغوا الوضوء) . وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » . وقد ذكر السيوطي في التدريب ٩٦ نقلاً عن الخطيب أن الحديث بروايته الأخيرة « قد رواه الجهم الغفير عن أبي هريرة كرواية آدم » .

ومن الإدراج في آخر الحديث ما في « الصحيح » عن أبي هريرة مرفوعاً:
 « للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده ، لولا الجهاد والحج وبر أمي
 لأحببت أن أموت وأنا مملوك » (١) فرسول الله ﷺ ا كتفى بقوله : « للعبد
 المملوك أجران » غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه بتمني
 الرق ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب النبي ﷺ الذي جاء
 بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً على أن أمه عليه السلام توفيت وهو
 صغير ، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلوات الله عليه (٢) .

أما مدرج الإسناد فمرجه في الحقيقة إلى المتن (٣) وأهم صورته اثنتان (٤) ،
 الأولى : أن يجمع راو على إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة ، من غير أن
 يوصىء إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل (٥) . مثاله : مارواه الترمذي من
 طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحذب ومنصور والأعمش عن أبي
 وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال : « قلت : يارسول الله أي
 الذنب أعظم ؟ » الحديث ، فإن واصل لا يذكر في روايته « عمرو بن شرحبيل »
 وإنما يزوي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، فذكر عمرو بن شرحبيل
 إدراج على رواية منصور والأعمش ، يتضح ذلك من رواية يحيى القطان

(١) التدريب ٩٦ .

(٢) التوضيح ٦٢/٢ .

(٣) الباعث الحديث ٨٢ .

(٤) ذكر شيخ الإسلام ابن حجر في (شرح النخبة ٢١ - ٢٢) أربع صور

لمدرج الإسناد ، فراجع في موضعها .

(٥) فارن بالباعث الحديث ٨٢ .

عن الثوري هذا الحديث بإسنادين إلى واصل ليس فيهما الإدراج المذكور ،
أحدهما عن منصور والثاني عن الأعمش ، ورواية القطان أخرجهما البخاري (١) .
فالإسناد قد تعدد ، ولم يشر الراوي إلى تعدده ، فأوهم بذلك أن واصلاً روى
عن عمرو بن شرحبيل ، المذكور صراحة في كل من الإسنادين الآخرين عن
منصور والأعمش .

والصورة الثانية أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ، ولديه حديث
آخر بغير ذلك الإسناد ، فيأتي راوٍ ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده ،
ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان . مثاله . : حديث سعيد بن أبي مرثد
عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا
تدابروا ، ولا تنافسوا » الحديث . فابن أبي مرثد أدرج في هذا الحديث عبارة
ليست منه ، وإنما هي من حديث آخر له إسناد آخر عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذه العبارة هي « ولا تنافسوا » المعروفة
في السند الآخر ، كما في الصحيحين والموطأ (٣) .

ودواعي الإدراج كثيرة ، منها تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث
النبوي ، ومنها تبيان حكم شرعي يمهده الراوي بقول النبي ﷺ ويكون ذلك
من الإدراج في أول المتن ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي ، وذلك

(١) راجع في (التدريب ٩٨) تفصيل نوع الإدراج في هذه الرواية .

(٢) قارن بالباعث الحديث ٨٣ .

(٣) التوضيح ٦٥/٢ . وحاشية لفظ الدرر ٧٩ .

يكون من الادراج في وسط المتن أو في آخره (١) . وهذه جميعاً من الدواعي التي لا يعجزنا تسويقها للراوي ولو وقعت منه على عمد . ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لا يرون بأساً بالادراج لتفسير الغريب ونحوه مما ذكرناه (٢) . أما تعمد الادراج ، لغير هذه الدواعي ، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقهاء . ومن الواضح أن المدرج الذي أدخلناه هنا في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف هو الذي لا يحاكي أي صورة من صور التدليس ، ولا يكون صحيحاً أو حسناً منه إلا ما عرفت فيه العبارة المدرجة ، وعلم أن الغرض من ذكرها مجرد الايضاح والتفسير ، وأن الحديث في أصله خالٍ منها ليس فيه إلا أقوال النبي الكريم في المرفوع ، أو في أقوال صحابته والتابعين في الموقوف والمقطوع . والطريق إلى معرفة المدرج من وجوه (٣) :

الأول : أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ ، كحديث : « الطيرة شرك ، وما منا إلا ... » فان العبارة الأخيرة مدرجة ، زادها الراوي الصحابي ابن مسعود ، إذ لا يصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من الشرك ومنه إدراج أبي هريرة تمني الرق في حديث الرسول ، كما رأينا قريباً .

الثاني : أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ . كحديث ابن مسعود : سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة « من جعل لله نداً دخل النار » وأخرى أقولها : « من مات لا يجعل لله نداً دخل الجنة » .

(١) التوضيح ٥٢/٢ هامش .

(٢) التدريب ٩٨ .

(٣) انظر تفصيل هذه الوجوه في حاشية لفظ الدرر ٩١ ، والتوضيح ٦٢/٢ .

والحديث في صحيح مسلم بلفظ : « قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى » .
لكننا لانستطيع أن نقطع بتعيين الجملة المدرجة هل هي دخول الجنة لمن لا يجعل
لله نداً ، أو دخول النار فيمن جعل لله نداً ، لاختلاف الرواية .
الثالث : أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع ،
فيضيفها إلى قائلها ، ويعين المزيد والمزيد عليه . مثاله قول ابن مسعود بعد
روايته حديث النبي في التشهد : « فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، إن
شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » . أخرجه أبو داود ، فهذه
العبارة مدرجة ، وقد قطعت بإدراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود ،
إذ قال : قال عبد الله : « فاذا فعلت ذلك .. » الحديث رواه الدارقطني
وقال : شبابة ثقة .

١٧ - التسلسل

هو الحديث المسند المتصل الخالي من التدليس الذي تنكرر في وصف روايته
عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كل راوٍ عن فوِّقه في السند ، حتى ينتهي إلى
رسول الله (١) . وخلوه من التدليس والانتقطاع يحمل الناشئ في هذا العلم على
الحكم بصحته فوراً فيكون في حكمه هذا متسرعاً ، إذ يخفى عليه ما في تسلسل
تلك العبارات أو الأفعال المتماثلة من إثارة للريبة في اشتغال الرواية حقاً عليها .
قال ابن كثير : وفائدة التسلسل بعده من التدليس والانتقطاع . ومع هذا قلما

(١) قارن بتعريف ابن جماعة للتسلسل في حاشية لقط الدرر ١٣٦ فهو يقول : التسلسل
ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية .

يصح حديث بطريق مسلسل « (١) . ولقد يكون أصل المتن في حديث من هذا النوع صحيحاً ، لسلامته من التدليس ، ولكن صفة الضعف تطراً عليه بمجرد تسلسل بعض الأقوال أو الأفعال في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً مماثلاً من كل وجه ، لتعذر هذا التسلسل وندرة هذا التماثل في تناقل الأخبار . ومن هنا صحت متون أحاديث كثيرة ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل على الوجه الذي وصفناه (٢) .

ولذلك قال ابن حجر في المسلسل : « وهو من صفات الاسناد » (٣) بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن ، وبخلاف الصحيح فإنه من صفاتها معاً .

مثال الحديث المسلسل الذي تماثلت العبارات في روايته ، ويستغرب وقوع التماثل فيه ، ما حدث به أبو بكر محمد بن داوود بن سليمان الزاهد قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المؤمل الضرير ، حدثني إبراهيم بن راشد الأديمي ، حدثني محمد بن يحيى الواسطي خادم أبي منصور الشنابزي قال : قال لي أبو منصور : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء منصور ، فإن منصوراً قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء إبراهيم ، فإن إبراهيم قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء علقمة ، فإن علقمة قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء ابن مسعود ، فإن ابن مسعود قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء النبي

(١) اختصار علوم الحديث ١٨٩ .

(٢) حاشية لقط الدرر ١٣٦ .

(٣) شرح النخبة ٣٤ .

صلى الله عليه وسلم ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء جبرائيل عليه السلام (١) .

ومثال المسلسل الذي تماثل الأفعال في روايته ، ولا يقل عن السابق استغراب وقوع التماثل فيه : مارواه الحاكم قال : شبك بيدي أحمد بن الحسين المقرئ وقال : شبك بيدي أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن الحسن بن بكر الشroud الصنعاني وقال : شبك بيدي أبي وقال : شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال إبراهيم : شبك بيدي صفوان بن سليم ، وقال صفوان : شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري ، وقال أيوب : شبك بيدي عبد الله بن رافع ، وقال عبد الله : شبك بيدي أبو هريرة ، وقال أبو هريرة : شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال : « خلق الله الأرض يوم السبت ، والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء ، والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، وآدم يوم الجمعة » (٢) .

ولقد استشعر رجال الحديث ما يثيره في النفس تماثل هذه الأفعال والأقوال من الشك فيها والتجريح في رواياتها ، فقال الحاكم النيسابوري معلقاً على شواهد ذكرها من هذا الباب ما نصه : « فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس ، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة ، غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم ، وإنني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة ، وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها إن شاء الله » (٣) .

(١) معرفة علوم الحديث ٣٠ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) نفسه ٣٤ .

وإذا كان الحاكم — على حد تعبيره — لا يحكم لبعض تلك الأسانيد التي ذكرها بالصحة ، فإن بعضها الآخر لا بد أن يكون حكمه عليها أوفر حظاً من التصحيح أو التحسين ، وهو بذلك يشير إلى نوع من التسلسل تستدعيه حالة الرواة الضابطين ، الذين ثبت لهم الضبط فعلاً ، فأدوا جميعاً روايتهم كما حملوها بعبارة متماثلة سمعت أو حدثنا أو أخبرنا حتى يصل الحديث مسلسلاً بالعبارة نفسها إلى رسول الله ﷺ : فمثل هذا التسلسل في الألفاظ الدالة على صور الأداء ممكن الوقوع ، أو هو — على الأقل — أكثر إمكاناً من تماثل ألفاظ الرواية نفسها أو أفعالها لدى الرواة . مثال ذلك قول الحاكم : « سمعت أبا الحسين بن عليّ الحافظ يقول : سمعت عليّ بن سالم الأصبهاني يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفیان الثوري يقول : سمعت أبا عون الثقفي يقول : سمعت عبد الله بن شداد يقول : سمعت أبا هريرة يقول : « اوضوء مما مست النار » . قال : فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له ، فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة ، فانتشل عظاماً أو أكل كتفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ » (١) .

ومن المسلسل الصحيح مسلسل الحفاظ ، وهو مما اتفقت فيه صفات الرواة ، وكل واحد منهم قد بلغ درجة الحفظ ، فهذا النوع من المسلسل مما يفيد العلم القطعي (٢) .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٠ .

(٢) التدريب ١٩٥ .

لكنّ أصحّ حديث مسلسل يروى في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة
الصف (١) . وهو مارواه عبد الله بن سلام قال : « قعدنا نقرأ من أصحاب
رسول الله ﷺ ، فتذا كرنا فقلنا : لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله لعملناه .
فأنزل الله عز وجل « سبح لله ما في السموات وما في الأرض ، وهـ و العزيز
الحكيم . يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون » . قال عبد الله بن سلام :
فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا . قال أبو سلمة : وقرأها علينا عبد الله
ابن سلام رضي الله تعالى عنه هكذا . قال يحيى : وقرأها علينا أبو سلمة . قال
الأوزاعي : فقرأها علينا يحيى . قال محمد بن كثير : فقرأها علينا الأوزاعي .
قال الدرايم : فقرأها علينا محمد بن كثير (٢) .

ومن الأحاديث المسلسلة التي حكم النقاد بطلانها متناً وتسلسلاً الحديث
المسلسل بالقسام ، وهو أن النبي ﷺ قال : بالله العظيم لقد حدثني جبريل
عليه السلام ، وقال : بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام ، إلى أن
ينتهي إلى رب العزة تبارك وتعالى ... » الحديث ، قال الشيخاوي : هذا
الحديث باطل متناً وتسلسلاً (٣) .

والخلاصة ، أن الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف لا يكون
اعتباطاً ، فسلامة الحكم من الخطأ متوقفة — إلى حد بعيد — على تتبع
السند والمتن في جميع جوانبهما ، تمهيداً لتوجيه الوصف اللائق بهما في
أناة وروية .

(١) نفسه ١٩٤

(٢) حاشية لقط الدرر ١٣٥ .

(٣) نفسه ١٣٦ .

عني جهابذة الحافظ عناية بالغة بمعرفة المصحف من الحديث متناً وإسناداً ،
وعدوا « معرفة هذا النوع مهمة » (١) وأكبروا كل من يحدقه ، لأن فيه حكماً
على كثير من العلماء بالخطأ .

وكان المتقدمون من نقاد الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف ،
فكلاهما يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ عن الصحف ، لم ينقل بالمشافهة والسماع .
وتبعاً لهذا الترادف بين اللفظين ، سمي الامام العسكري (٢) كتابه في هذه
المباحث « التصحيف والتحريف ، وشرح ما يقع فيه » (٣) . وهو من أجل
التصانيف في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن والسنة . وأراد
العسكري أن يخبر قارئه كتابه بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال :
« شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشككة التي تتشابه في صورة الخط

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) هو الإمام الفروي العلامة أبو أحمد العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سعيد ،
انتهت إليه رئاسة التحديث والإمامة ، وصنف « صناعة الشعراء » و « الحكم والأمثال » ،
و « المختلف والمؤتلف » . وأهم كتبه « التصحيف » الذي نذكره في هذا البحث . ومن
تلاميذه أبو هلال العسكري صاحب « الصناعتين » ، واسم أبي هلال الحسن بن عبد الله بن
سهل ، فقد توافق الشيخ والتلميذ في الاسم واسم الأب والنسبة . ولذلك خلط بينهما بروكلمان في
(تاريخ آداب العرب ١/١٢٧) ثم انتبه إلى ذلك وصححه في الذيل . توفي أبو أحمد العسكري
سنة ٣٨٢ هـ ببقية الوعاة (٢٢١) .

(٣) طبع نصف هذا الكتاب في مصر طبعاً غير متقن سنة ١٣٢٦ هـ . وأصله المخطوط
موجود في دار الكتب بالقاهرة . ويقع في ١٥٦ ورقة .

فيقع فيها التصحيف ، ويدخلها التحريف » (١) . وقال في موضع آخر :
« أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء
فكان يقع فيما يروونه النغير » (٢) .

لكن المتأخرين من الحفاظ مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرف ،
وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية ، فرأى ابن حجر مثلاً أن ما كان فيه تغيير
حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمي « مصحفاً » ، وما
كان فيه ذلك في الشكل سمي محرفاً » (٣) . فنال المصحف — على هذا
الاصطلاح — حديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحفه أبو
بكر الصولي فقال « شيئاً ، بالشين المعجمة والياء . ومثال المحرف كحديث
جابر : « رُمي أبي يوم الأحزاب على أ كحلّه ، فكواه رسول الله ﷺ » ،
صحفه غندر وقال فيه : أبي ، بالاضافة ، وإنما هو أبي بن كعب ، وأبو جابر كان
قد استشهد قبل ذلك بأحد (٤) .

والأخبار متضافرة على أن التصحيف وقع في القرآن مثلما وقع في الحديث ،
وكان أكثر المصحفين من المتعاملين بين العامة ، الذين لم يكن لهم شيوخ من
القراء والحفاظ يوقفونهم على أخطأهم (٥) . قال أبو بكر المعيطي : عثرتُ
بمؤدّب وهو يملي على غلام بين يديه : « قُرَيْقُ فِي الْحَبَّةِ وَقُرَيْقُ فِي الشَّعِيرِ »

(١) التصحيف ٣ .

(٢) نفسه ٩ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ .

(٤) حاشية لقط الدرر ٩٥ .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

فقلت له : يا هذا ، ما قال الله من هذا شيئاً ، إنما هو « فريق في الجنة وفريق في السعير » فقال : أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن العلاء الكسائي ، وأنا أقرأ على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني ! فقلت : معرفتك بالقراء أعجب إلي !! وانصرفت (١) .

ولم يحك عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكى عن عثمان بن أبي شيبة (٢) . وقد أورد الدارقطني في كتاب « التصحيف » كثيراً من أخطائه وتحريفاته (٣) . من ذلك أنه قرأ على أصحابه في التفسير : « جعل السفينة في رحل أخيه » فقيل له : إنما هو « جعل السقاية » فقال : أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم ! (٤) وقرأ عليهم في التفسير أيضاً : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » فجوّد أولها كما تجود فواتح السور (الم) كأنها أول سورة البقرة (٥) . ومن ذلك أنه قرأ : « فضرِب بينهم بسنور له ناب » فقال له بعض أصحابه : إنما هو « بسور له باب » فقال : « أنا لا أقرأ قراءة حمزة ، قراءة حمزة عندنا بدعة ! » (٦) .

(١) الجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

(٢) نفسه ٦٣/٤ وجه ٢ . وعثمان بن أبي شيبة هو الحافظ أبو الحسن عثمان بن محمد ،

وينسب إلى جده أبي شيبة . وهو وأخوه أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة من أصحاب السانيد .

وقد توفي عثمان سنة ٢٣٩ (الرسالة المستطرفة ٥٠) .

(٣) التدريب ١٩٧ . وكتاب الدارقطني في « التصحيف » ذكره شيخ الإسلام في « شرح

النخبة ٢٢ » مع كتاب العسكري الذي سبقت الإشارة إليه .

(٤) قارن بين التدريب ١٩٧ والجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

(٥) التدريب ١٩٧ .

(٦) الجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

على أن ابن كثير لا يصدق هذه الأخبار المنسوبة إلى عثمان بن أبي شيبة، ويدافع عنه دفاعاً حاراً فيقول: « وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً ، لأن له كتاباً في التفسير ! وقد نُقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب !! » (١) .

ولئن أُحيطت مثل هذه التصحيقات بكثير من الريبة في صحتها ، لوقوعها في القرآن وصدورها عن عالم حافظ ، مفسر ، محدث ، فإنَّ من العسير علينا أن ننكر ضرورياً من التصحيف وقعت في متون الأحاديث تارة ، وفي أسانيدھا تارة أخرى ، وإنَّ أي كتاب في مصطلح الحديث ليشتمل من هذا الباب على أمثلة كثيرة . وما أحسن قول الامام أحمد : « ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف »؟! (٢) .

والمصحف أكثر ما يقع في المتون ، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد (٣) : فمن مصحف المتن أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي اجلس للتحديث شيخٌ يُعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال : يا أبا عمير ، ما فعل البعير؟! يريد « ما فعل الأنفير » (٤) . ومنه ما رواه زكريا بن مهران قال : صحف بعضهم « لا يورث حميل إلا بيئته » فقال : « لا يرث حميل إلا بشيئته ! » (٥) و صحف

(١) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

(٢) التدريب ١٩٦ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ . وإنما قال ابن حجر (الأسماء التي في الأسانيد) احترازاً من الأسماء التي تذكر في المتون ، فإنها من مصحف المتن ولو وقعت في الأسماء .

(٤) التعمير تصغير نَعْر وهو طائر صغير يشبه المصفور ، أحر المنقار . والحديث

مشهور ، انظر معرفة علوم الحديث ١٤٦ وقارن باختصار علوم الحديث ١٩٣ .

(٥) الجامع ٦٢/٤ وجه ٢ .

بعضهم حديث « زرعياً تزدد حباً » فقال : زرعنا تزداد حنأ ، ثم قص قصة طويلة أن قوماً ما كانوا يؤدون عشر غلاتهم ولا يتصدقون ، فصارت زروعهم كلها حنأ . . . (١)

ومن أطرف ما يروى في تصحيف المتون أن رجلاً جاء إلى بيت الليث بن سعد فقال : كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي نُشِرت في أبيه القصة؟ فقال الليث : ويحك ، إنما هو في الذي يشرب في آنية الفضة ، يجرجر في بطنه نار جهنم ! (٢)

ومن مصحف الاسناد مارواه محمد بن عبد القدوس المقرئ عن بعض مشايخه أنه قال : « قرأ علينا شيخ ببغداد عن سقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر » (٣) يريد « عن سفيان الثوري ، عن خالد الحذاء ، عن الحسن » (٤) .

ومنه مارواه الامام الشافعي عن تصحيفات الامام مالك ، قال المزني : سمعت الشافعي يقول : صحف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان ، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك ، وفي عبد العزيز بن قريش وإنما هو عبد الملك بن قريش (٥) .

(١) معرفة علوم الحديث ١٤٨ وقارن بالتدريب ١٩٦ .

(٢) الجامع ٦٣/٤ وجه ٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ١٥٢ .

(٤) وقد سبقت تراجمهم جميعاً .

(٥) معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

والتصحيف ظاهر في الاسمين الأولين . أما الاسم الثالث فقد علق عليه الحاكم بما نصه : « قوله رحمه الله في عبد العزيز » وهم فإنه عبد العزيز ابن قريز بلا شك ، وليس بعبد الملك بن قريز ، فإن مالكاً لا يروي عن الأصمعي^(١) ، وعبد العزيز هذا قد روى عنه غير مالك^(٢) .

ويشبه هذا ما يرويه المؤلفون في تصحيح السماع : أن شعبة بن الحجاج صحف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفة^(٣) . ويظهر أنهم ما شيخان روى شعبة عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر ، ومالك بن عرفة شيخ لشعبة فلا يعقل أن يصحف اسمه سماعاً ، ولكن ربما وهم شعبة في الاسناد فوضع اسماً مكان آخر ، فظنه النقاد تصحيفاً^(٤) .

والأصل في التصحيف أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته ، ولكن منه نوعاً يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونقطة ، فيشتبه ذلك على السمع ، كحديث عاصم الأحول ، رواه بعضهم فقال « واصل الأحذب^(٥) » . قال ابن الصلاح :

(١) يقصد أنه لا يروي عن عبد الملك بن قريز ، لأنه اسم الأصمعي كما

هو معروف

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

(٣) انظر التدريب مثلاً ١٩٧ .

(٤) للامامة أحمد محمد شاكر تحقيق دقيق حول هذا التصحيف في شرحه على الترمذي

(ج ١ ص ٦٧-٧٠) . وراجع في (مسند أحمد بتحقيق شاكر أيضاً) الحديثين رقم ٩٢٨

٩٨٩ حيث نجد إسنادين في أحدهما خالد بن علقمة ، وفي الآخر مالك بن عرفة .

(٥) التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

« فذكر الدار قطني أنه من تصحيف السمع ، لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب — والله أعلم — إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة ، وإنما أخطأ فيه سمعٌ من رواه » (١) .

ومن تصحيف السمع أن الأهوازيين صحفوا بكبيراً إلى أُكَيْل . قال الحاكم :
« فكان الراوي أخذه إملاءً ، سمعُ بكبيراً فتوهمه أُكَيْلاً » (٢) .

وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة حملت النقاد على العناية بالمشابهة من هذه الأسماء ، بل جاوزوه إلى معرفة التشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكنابهم وصنائعهم (٣) وإلى معرفة من له أسماء متعددة (٤) ومن اشتهر بالاسم دون الكنية (٥) ، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب (٦) . وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال أكثرها مخطوطاً .

والتصحيف في جميع صورته المتعلقة بالمتن ، غالباً ما يغير المعنى ، ويشوّه الحقائق (٧) ، ولا سيما إذا كان المصحف قليل المعرفة ، سيء الضبط . ومن

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٣٣ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥١ .

(٣) نفسه ٢٢٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٣٥ .

(٥) نفسه ٢٤٦ .

(٦) التدريب ٢٣٥ .

(٧) ولذلك يقسمون المصحف إلى مصحف في اللفظ ومصحف في المعنى . انظر

التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

غريب ما يرويه الخطيب في هذا الباب عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي أنه قال يوماً يفخر بقبيلته : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنزة . قد صلى النبي ﷺ إلينا ! ، لما روي أن النبي ﷺ صلى إلى عَنزة ، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما العَنزة التي صلى إليها النبي ﷺ هي حَرَبَة كانت تُحمل بين يديه فُتَنصب فيصلي إليها ! (١) .

ولقد يشكل على كثيرين أن يُسلِّك المصحف في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صورته ، فأقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصاً للضعف ، إن لم يحكم بأنه موضوع .

وخطأ هذا الافتراض يبدو بكل وضوح منذ البداية ، فإنه يقوم على اعتقاد فاسد خلاصته أن المصحفين يُمنعون من تحريف الصحيح والحسن ، ويؤذن لهم بالتلاعب كما يريدون بالضعيف الواهي من الروايات ، وهذا مما يكذبه الواقع ، فإن المصحفين لم يكتفوا بجميع أنواع الحديث يحرِّفونها ، بل بلغت الصفاقة ببعضهم حداً لا يطاق حين طوعت لهم أنفسهم التصحيف في كتاب الله . وكما يمتاز القرآن المتواتر من تلك التصحيفات فلا يلتبس بها قط ، يمتاز منها الحديث أيضاً صحيحاً وحسناً وضعيفاً ، فيقال : هذا صحيح ولكن صحفه فلان ، وهذا حسن وقع فيه تصحيف ، كما يقال : هذا ضعيف ، صحف أم لم يصحف . وبعد ، فقد تمت بدراسة « المصحف » المصطلحات العشرون المشتركة بين الصحيح

(١) الجامع ٦٣/٢ وجه ١ .

والحسن والضعيف ، وقد أدخلنا فيها الموقوف والمقطوع كما أشرنا إلى ذلك
في مطلع هذا البحث .

ودراستنا لها زمرًا ثلاثية وثنائية حيث تقاربت أو تعاكست ، يسرت علينا
بلا ريب فهم تعاريفها وصورها وأمثلتها ، وأظهرتنا على كثير من المقاييس النقدية
التي كان المحدثون يعللون بها آراءهم ووجهات نظرهم ، بلسان مبين فيه دقة
المؤرخ ، وبراعة المنطقي ، وبلاغة الخطيب ، وأمانة الناقل الذي يعتقد أن
هذا الأمر دين !



الفصل السادس

« الموضوع » وأسباب « الوضع »

الموضوع هو الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه (١). وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضع، بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه. وقد يلجأ بعض المفتريين، إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع، إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين فيه حكمة رائعة، أو كلمة جامعة، أو مثلاً موجزاً (٢).

ولقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة «إنا نحن نزلنا الذكر»، وإنا له لحافظون (٣). وقد عاش لها الجهابذة حقاً، فوضعوا منهجاً علمياً دقيقاً، يميزون به الرواية الصحيحة من المختلفة المفتراة. وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها الخمس التالية التي يكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه.

(١) التدريب ٩٨ .

(٢) شرح النخبة ٢٠ .

(٣) التدريب ١٠٢ . ونسب هذا القول في (التوضيح ١٩٢/٢) إلى عبد

الرحمن بن مهدي .

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه ، باختلاقه الأحاديث (١) ، كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مریم ، الملقب بنوح الجامع ، فإنه أقر بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة (٢) .

القاعدة الثانية : أن يكون في المروي لحن في العبارة أوركة في المعنى (٣) ، فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق بالضاد ، عليه الصلاة والسلام ، وهذه القاعدة يسهل إدراكها على المتمرسين بهذا الفن ، فإن للحديث — كما قال الربيع بن خثيم — « ضوءاً كضوء النهار ، تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل ، تنسكركه (٤) » .

ونقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ ، لأن فساد المعنى أوضح دليل على الوضع ، قال الحافظ ابن حجر : « المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دلت على الوضع ، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداء . أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال

(١) شرح النخبة ٢٠ .

(٢) التدريب ١٠٢ . ومن ذلك إقرار عمر بن صبح بن عمران التميمي بأنه وضع خطبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً .

أما أبو عصمة فأتى لقب بالجامع لأنه أخذ العلم عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث عن حجاج بن أرطاة ، والنفير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازي عن أبي إسحاق ، فكانه جمع الكليات . قال فيه أبو حاتم : جمع فيه كل شيء إلا الصدق . وقد تولى نوح الجامع قضاء مرو في خلافة المنصور . (انظر التوضيح ٨١/٢) .

(٣) التدريب ٨٨ . وقارن بما ذكرناه عن اللحن ص ٨٣ .

(٤) التوضيح ٩٤/٢ .

أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح . نعم ، إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب (١) .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة ، غير قابل للتأويل (٢) . قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم (٣) . وواضع هذا الخبر ، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، مشهور بكذبه وافترائه ، ففي (التهذيب) نقلاً عن الإمام الشافعي : « ذكر رجل لملك حديثاً منقطعاً ، فقال : اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح !! » (٤) .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير ، أو وعداً عظيماً على أمر حقير (٥) ، كالخلود في جنات تجري من تحتها الأنهار ، في رفقة آلاف من الحور العين ، لفعل مندوب أو ترك مكروه (٦) ، أو الخلود في

(١) التدريب ٩٩ .

(٢) الكفاية ١٧ ، وشرح النخبة ٢٠ .

(٣) التهذيب ١٧٩/٦ وقارن بالتدريب ١٠٠ . ومن ذلك ما رواه ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن حبان بن هلال عن حماد بن مسلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعاً : إن الله خلق الفرس فأجراها ، فمركت ، فخلق نفسه منها !! ويعلق على هذا السيوطي في (التدريب ١٠٠) فيقول : « هذا لا يرضه مسلم ، والتمهم به محمد بن شجاع ، كان زائغاً في دينه . وفيه أبو المهزم ، قال شعبة : رأيت لو أعطني درهماً وضع خمسين حديثاً !! »

(٤) الباعث الحثيث ٩١ .

(٥) قارن بالتدريب ٩٩ .

(٦) لقط الدرر ٨٣ .

جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه . وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم (١) .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضع الخبر مشهوراً بالكذب ، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي (٢) . قيل لمأمون ابن أحمد الهروي : ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان ؟! فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس ، مرفوعاً : يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضرت على أمي من إبليس ، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج أمي !! (٣) وأغرب من ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال : كنت عند سعد بن طريف ، فجاء ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم . قال : لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين ! (٤) .

وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ، على عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، حين تنازع المسلمون شيعاً وأحزاباً ، وانقسموا سياسياً إلى جمهور وخوارج وشيعة ، « وركبوا — كما قال ابن

(١) التدريب ٩٩ .

(٢) شرح النخبة ٢٠ .

(٣) لسان الميزان ٥/٧-٨ وقارن بالتدريب ١٠٠ ولقط الدور ٨٤ .

(٤) التدريب ١٠٠ . وسعد بن طريف هذا قال فيه ابن حبان : « كان يضع الحديث »

وقال فيه يحيى بن معين : « لا يجل لأحد أن يروي عنه » أما راوي القصة عنه ،

سيف بن عمر فقال فيه الحاكم : « اتهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط (وقارن بالباعث

الحديث ٨٩) .

عباس — الصعب والذلول ، من الإكثار من التحديث للأهواء : فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار ، واختلاق الأحاديث . ولقد دأب أصحاب الأهواء في مختلف العصور على الافتراء على رسول الله ﷺ ، حتى قال عبد الله بن يزيد المقرئ : « إن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عن تأخذونه ، فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً (١) » ! وقال حماد ابن سلمة : أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث (٢) .

ومن أصحاب الأهواء الفقهاء الذين يتصدون للدفاع عن مذاهبهم زوراً وبهتاناً ، فيشحنون كتبهم بالموضوعات ، سواء اختلقوها بأنفسهم أم اختلقها الوضاعون خدمة لهم وتأييداً لهواهم . وقد تبلغ بهم الجرأة حد الخلط بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ ، فيضعون في فيه عبارات أقيستهم التي وصلوا إليها بجتهادهم ، وغالباً ما يكون هؤلاء الفقهاء من مدرسة الرأي التي تعنى بالقياس عناية خاصة . قال أبو العباس القرطبي (٣) : « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ ، كذا !! ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً !! »

(١) و (٢) التدريب ١٠٣ .

(٣) أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب « المفهم ، شرح صحيح مسلم » . وعبارته هذه عن فقهاء أهل الرأي نقلها عنه السحاوي في شرحه ألفية العراقي في مصطلح الحديث ، ص ١١١ .

وأدهى من ذلك وأمرّ ما يضعه بعض علماء السوء في كل جيل تقريباً إلى الطبقة الحاكمة ، وكسباً للحظوة عندها : كما صنع غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي ، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدي ، وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به ، فإذا قدمه حمام ، فقيل له : حدث أمير المؤمنين ، فقال : حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح » . فأمر له المهدي ببدرة ، فلما قام قال : أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ . ثم قال المهدي : أنا حملته على ذلك ، ثم أمر بديح الحمام ، ورفض ما كان فيه (١) .

وأحياناً ، يكون التعامل بين العامة سبباً في وضع الأحاديث ، وذلك حين يظهر جاهل بزّي العلماء ، ويحرص على أنه يظل في أعين العامة عالماً يشار إليه بالبنان ، فلا يستر جهله إلا كثرة وضعه للغرائب التي تخلب ألباب العامة في جميع الأجيال . روى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال : « صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان ! وأخذ في قصته نحواً من عشرين ورقة ! فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى ابن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا !؟

(١) شرح النخبة ٢٠ ، والتدريب ١٠٣ ، والتوضيح ٧٦/٢ . وللحديث أصل في « السنن الأربعة » ، إلا أن أصحابها لم يذكروا « الجناح » . انظر لفظ الدرر ٨٢ .

فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة . فلما فرغ من قصصه وأخذ العظيات ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء متوهماً لنوال ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق ، ما تحققت هذا إلا الساعة ! كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد حنبل خير كما ، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فوضع أحمد كفه على وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالستهزىء بهما » (١)

والقصص المتعاملون أصفق الناس وجهاً ، وأشدهم قلاحة ، وهم يتخذون - لترويج أحاديثهم المختلفة - أسانيد مشهورة يحفظونها كالبيغاء ثم يضمونها إلى كل حديث يفترونه كما فعل هذا القاص الوقح مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وكما فعل قاص آخر حكى عنه أبو حاتم البستي إقراره بجهله واختلافه في آن واحد . قال أبو حاتم : « دخلت مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال : « حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس » وذكر حديثاً ، فلما فرغ دعوته فقلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا . قلت : كيف تروي عنه ولم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أحفظ هذا الاسناد ، فكلمنا سمعت حديثاً ضمته إلى هذا الاسناد !! » (٢) .

ومن الغريب حقاً أن بعض الزهاد والمتصوفين طوعت لهم أنفسهم وضع

(١) أحمد محمد شاكر ، شرح ألفية السيوطي في المصطلح (٨٧ - ٨٨) والباعث الحديث . ٩٣ ، ٩٤ . والتوضيح ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٢) الباعث الحديث ٩٣ .

الأحاديث على رسول الله ﷺ ترغيباً للناس في صالح الأعمال ، كأن هذه الثروة التي لا يدرك البيان وصفها من أقواله عليه السلام ونوابغ حكمه وجوامع كلمه لم تكفهم ولم تشف صدورهم . واشتغال هؤلاء بالعبادة ، واشتغالهم بالزهد والعفة ، يحمل العامة على الاغترار بما يخلطونه ، فخطرهم من هذه الناحية أشد هولاً مما نتصور ولقد شوهاوا بجهلهم وجه الاسلام ، وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه . قال يحيى القطان : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير » (١) .

ولو ذهبنا نستقصي ما افتراه الوضاعون ونسبوه إلى رسول الله ﷺ لما أمكننا إحصاؤه ، فالزنادقة وحدهم وضعوا - كما قال حماد بن زيد - أربعة عشر ألف حديث (٢) ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء (٣) وضع وحده - باعترافه - أربعة آلاف حديث ، فإنه لما أخذ لتضرب عنقه في خلافة المهدي صاح قائلاً : « لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرّم فيها الحلال وأحلّلت الحرام ! »

(١) التوضيح ٧٨/٢ ولقد وجد المستشرق فولدكه في مثل هذه العبارة مادة سالحة للتعليق والتعقيب ، مع أنها تشير إلى دقة المقاييس النقدية عند رجال الحديث ، انظر : Geschichte des Corans , p XXII .

(٢) التدريب ١٠٣

(٣) وهو خال معن بن زائدة الشيباني الأمير المعروف . وقد ضرب عنقه محمد بن سليمان ابن علي أمير مكة . قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة عبد الكريم هذا : « زنديق مبين » . قارن بالتوضيح ٧٤/٢ . ومثله في الزندقة والافتراء محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب فانه وضع كذلك أربعة آلاف حديث . ومن الأحاديث التي وضعها ما حكاه عنه الحاكم أبو عبد الله : أنه روى عن حميد عن أنس مرفوعاً : « أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله » . قال الحاكم معقباً ومفسراً : وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى النبي » انظر التدريب ١٠٣ .

على أننا - نحمد الله - أن حفظ دينه من عبث العابثين ، وكلام نبيه من كذب الوضاعين بما قبيض للأمة من علماء أمناء مخلصين مازوا الخبيث من الطيب ، وعرفونا أسباب الوضع ، وجرحوا الوضاعين ، وكشفوا معايبهم ، وألفوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها ، لكيلا يلتبس عليهم منها شيء .

وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلفة كتاب « الموضوعات » لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) أخذ أكثره من كتاب « الأباطيل » للجوزقاني ، وكان هذا الأخير يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة النبوية فعلاً أو تركاً^(١) ، فكان على ابن الجوزي وقد تأثر بمنهجه أن يقع في كثير من الأخطاء التي تشبه أخطاءه هو « أي الجوزقاني » ، وهكذا حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض الصحاح والحسان . بل لقد حكم بوضع حديث في صحيح مسلم ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذنان البقر »^(٢) ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : « ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنما لغفلة شديدة منه »^(٣) . ووجد ابن حجر في تعقبه لابن الجوزي أربعة وعشرين حديثاً من المسند أوردها هذا في كتابه على أنها موضوعات ، فرد عليه حكه ودافع عن صاحب المسند الإمام أحمد بن حنبل في

(١) الرسالة المستخرجة ١١٢ . وكان عليه أن يقيد السنة بالتواتر : (التوضيح ٩٦/٢)

(٢) صحيح مسلم ، ٢ / ٣٥٥ .

(٣) ابن حجر العسقلاني (القول المسدد في الذب عن المسند) ص ٣١ .

كتابه : (القول المسدد في الذب عن المسند) واستطاع السيوطي في ذيله على هذا الكتاب أن يستخرج من موضوعات ابن الجوزي أربعة عشر حديثاً أخرى كتلك من المسند ونبه على عدم جواز وصفها بالوضع ، كما أنه ألف ذيلاً على الكتابين (القول المسدد وذيله عليه) سماه (القول الحسن في الذب عن السنن) استخرج فيه من موضوعات ابن الجوزي مئة وبضعة وعشرين حديثاً من جوامع السنن الأربعة (الترمذي ، وأبي داوود ، والنسائي ، وابن ماجه) وأشار كذلك إلى تسرع ابن الجوزي في حكمه عليها بالوضع . وأخيراً ، فإن السيوطي رأى أن يلخص كتاب ابن الجوزي ويتتبع أقوال الحفاظ الذين تعقبوا بعض أحاديثه ، فسمى تلخيصه « بالآلآء المصنوعة » وسمى أفرادها للأحاديث المتعقبة « بذيل الآلآء المصنوعة » (١) .

وبنشاط العلماء في تعقب ابن الجوزي وانتقاد كتابه انتقاداً علمياً مجرداً ، أصبح الانتفاع بمصنفة (الموضوعات) ميسوراً ، ولا سيما للمستغل بعلم الحديث الذي لا يفتأ يتابع أبحاثه برغبة واهتمام . وجدير بالذكر أن الضرر في كتاب ابن الجوزي - قبل تعقب العلماء له - لا يتمثل في إغفاله أشهر الموضوعات والوضاعين ، وإنما « فيه من الضرر - كما يقول ابن حجر - أن يظن ماليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فإنه يظن ماليس بصحيح صحيحاً » (٢) .

ولا بد من التنبيه على أن بعض ما يسميه العلماء موضوعاً هو إلى المدرج

(١) قارن الباعث الخيث ٨٧ بالتدريب ١٠١ .

(٢) التدريب ١٠٠ .

أقرب ، وبه أشبهه : وذلك حين يحدث الشيخ مثلاً فيسوق إسناداً معيناً ، ثم يعرض له ما يستوجب كلامه في غير سياق الحديث الذي يريد أن يرويه ، فيظن السامع أن كلامه العارض هو المتن الذي من أجله ساق الإسناد ، فيتحمله منه ، ويؤديه عنه . مثاله مارواه ابن ماجه عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « من كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالنهار » . قال الحاكم : « دخل ثابت على شريك وهو يلمي ويقول : « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وقصد بذلك ثابتاً ، لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد ، فكان يحدث به » . وقال ابن حبان : « إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم » ، فأدرجه ثابت في الخبر ، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك (١) .

مثل هذا الحديث يرى ابن حجر أنه مدرج ، فهو ضعيف ، وليس بموضوع ، ولكن أبا عمرو بن الصلاح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تعمد ، وقد تابعه على ذلك النووي والسيوطي .

والواقع أن من العسير جداً الحكم بالوضع على حديث ما ، لأن التسرع في الوصف بالوضع كالسرع في الوصف بالصحة إنما يصدر عن باحث متساهل يلقى الكلام على عواهنه أما ما يندرج تحت إحدى القواعد الخمس التي ذكرناها

(١) الباعث الحثيث ٨٤ نقلًا عن التدريب ١٠٤ .

فليس من التسرع في شيء الحكم بوضعه ، وإنما نكرر مع ابن الجوزي :
« ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يبين المعقول ، أو يخالف المنقول ،
أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع » (١) .

وغني عن البيان بعد هذا كله أنه يحرم علينا أن نروي خبراً موضوعاً علمنا
يقيناً بوضعه إلا مع التنبيه على أنه مختلق مصنوع ، لقوله عليه السلام : « من
حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » (٢) وإنما تشدد
في هذا لكيلا يظن أحد أنه منسوب إلى رسول الله ﷺ ، أما روايته للتمثيل
على الموضوع فلا ضير فيها ، لأن الغرض منها حينئذ التفهيم والتعليم .

(١) ينقل هذا عن ابن الجوزي السيوطي في كتابه (التدريب ١٠٠) .

(٢) رواه مسلم من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة : (التوضيح ٧١/٢)
وقوله (يرى) فيه روايتان (بضم الياء وفتحها) . وقوله «الكاذبين» فيه روايتان أيضاً : بكسر
الياء وفتحها .

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون

إن نظرة عجلى يلقبها الباحث المنصف على فهرس الموضوعات التفصيلي لهذا الكتاب لتقنعه بأن المكان الذي ينبغي أن يتبوأه مصطلح الحديث في تاريخ العلوم يعلو كل مكان سمى إليه فلسفة المصطلحات في مختلف العصور . فاذا انتقل الباحث من نظرة عجلى في الفهرس إلى نظرة عميقة في بعض ما يستهويه من موضوعات الكتاب ، آنس في الجانب التاريخي منه والجوانب التحليلية لمصطلحاته مادة غنية من النقد العلمي الدقيق الذي بناه المحدثون على تمحيص الحقائق لا على تنميق الظواهر : فالمضمون هو الذي يعني هؤلاء النقاد المهرة ، أما الشكل فلا قيمة له عندهم إلا بمقدار ما يعين على تحقيق ذلك المضمون .

وفي مواطن مختلفة ، وعصور متباينة ، احتدمت خصومات ثقال طوال حول الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمحتوى ، أو المعنى والمبنى . . . خصومات تناولت الشعر والأدب ، وانزلت إلى العلم والفلسفة ، وما فتئ خطرهما يمتد إلى كل فن وإلى كل حقيقة في هذا الكون حتى اقتحم عالم الدين ، وتعدى حدود الغيب ، ففرق في كل دين بين حقائقه المسلمة ، وأصوله المؤصلة ، وقواعده

المرسومة ، وبين الوثائق التاريخية التي نقلت هذه الحقائق والأصول والقواعد
واللغة المعبرة عن تلك الوثائق ، والمنطق الذي يوجه هاتيك اللغة ...

هذا كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
يدرس اليوم بأقلام المستشرقين ومقلديهم من ناشئنا أحياناً وقادة الفكر فينا
أحياناً أخرى كما يدرس أي كتاب وضعي لاصلة له بالسماء ، فتُحشد له الأحكام
صريحة عارية ، وتلقى عليه الأضواء كشافة ساطعة ، وتُخضع مباحثه كلها لطرائق
الدراسة العلمية الموضوعية التي يريد العقل الغربي أو « المستغرب » شكاً
مرتاباً ، أو قل مترددة حيرى .

على هذا الأساس غير الفطوري ، وبهذا المنطق غير الوجداني ، وفي نطاق
هذا البحث غير الانساني الأصيل ، درس الدارسون القرآن الكريم ، وودوا
لو يلمسون حقائقه بأيديهم ، ويتبعون تنزيلاته بأبصارهم ، ويتعقبونه في مكبه
ومدنيه ، وناسخه ومنسوخه ، وجمعه وترتيبه ، وتأويله وتفسيره . ولقد حفظه
الذي أنزله من عبث أولئك العابثين ، مصداقاً لقوله : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ
وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

فإن يك هذا شأن القرآن ، كتاب الله ، فلا عجب أن تخالض هذه
الدراسة النقدية العلمية إلى الحديث النبوي ، تماري في أصوله وطرق نقله وحفظه
وتدوينه ، ومصطلحات علومه وفنونه ، وتشكك في صحته مثلما شككت زمناً
غير قليل في صحة الشعر الجاهلي . ولا ريب أن السلاح الثقيل لا يفله إلا السلاح
الثقيل ، وأن الشبهات التي يثيرها العدو العليم أو الصديق الجهول لا تعالج

بالصراخ والعيول ، فما يدفع الباطلَ إلا الحق ولا يدفع الشبهاتِ الحوالك إلا حجج واضحة « ليلها كنهارها ، لا يضل فيها إلا هالك » ١
وكما عرضنا في كتابنا « مباحث في علوم القرآن » (١) شبهات القوم وطوينا في غضوننا ردنا عليها ، أو ردها على نفسها - لو هنها وتهاقتها - عرضنا في علوم الحديث « أهم الشبهات ، وأتبعناها تحليلاً دقيقاً (ماوسعنا الأمر) لحقائق هذه العلوم كما بسطها علماءنا الأتقياء الأبرار ، فلم نر حاجة - وقد انضح هذا كله - إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة الأساسية التي تشغل بال المستشرقين ومقلديهم في ديارنا ، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى ، أو الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه ، بل أرسلنا بحثنا على سجيته ، وأجريناه إلى غايته، وبحثنا هنا نتحدث في « الخاتمة » متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على الشكل ، ويهمل المضمون ، أو كما يقولون : يعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتون ، وأقبلنا عليهم وعلى المخدوعين بهم نؤكد أن ما استقيناه من كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لانفعل واحداً من أمهاتها مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه أبداً إنه عني بالشكل ، فما أتجهت عنايته إلا إلى المضمون .

ومع أن النظرة المعنة في غضون كتابنا هذا كافية لاقناع الباحث المنصف بهذه الحقيقة البديهية ، نؤثر في هذه الخاتمة أن نردد لمن ألقى السمع وهو شهيد أصداً حلوة لطائفة من أقوال المحدثين ، ونخطط له مرة أخرى بعض مقاييسهم

(١) طبع هذا الكتاب في مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٧ ثم طبع الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ .

النقدية الموضوعية ، ولن نفتش بعيداً عن هذه الأقوال والمقاييس فهي بين أيدينا في الصفحات التي يطويها هذا الكتاب بين دفتيه ، حتى ليكون حسناً أن نشير إلى هاتيك الصفحات ، ولتنطقنّ بعدُ بمقائيق لا يجدها إلا مكابر عنيد !

لقد اعتقد المحدثون أن دراستهم لمتن الحديث وعنايتهم بحفظ كتب الرواية ليستا شيئاً ذا بال إن لم تقترنا بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله ، ورأيانهم في علم الحديث درايةً يبحثون عن أحوال الراوي والمروي ، وما كانوا يقصدون بالراوي إلا حلقة في سلسلة السند ، ولا بالمروي إلا متن الحديث . فعلم مصطلح الحديث - بطبيعة تعريفه - لا يقتصر على مباحث الاسناد ، بل يجاوزها إلى المسائل المتعلقة بالمتن أيضاً . وقد يبدو للباحث - إذا وقف عند الظاهر وحده - أن نقاد الحديث عنوا بالاسناد أكثر من المتن ، ولكن هذا وهم بعيد ما أسرع تبدده لدى البحث العميق ، والنظر الدقيق .

إن مباحثهم تدور حول الاسناد والمتن من حيث القبول والرد ، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن ، وفي حالة الرد يدرسون الضعيف والموضوع . ونكاد نلمح في جميع مصطلحاتهم تقسيماً ثنائياً مؤلفاً من السند والمتن ، وأهم ما في هذا الشأن أن المتن يذكر في تقسيمهم كالسند ، وإليك البيان والتفصيل : في بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة خلاصتها أن الصحة قد تتناول السند والمتن معاً ، أو السند دون المتن ، أو المتن دون السند ، ومثلها الحسن في ذلك ، فلا يحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقاً بل يبين نوع صحته أو حسنه

هل وقع في الاسناد أو المتن ، فما كل ما صح سنداً صح متناً .
وحين يكون الصحيح متواتراً لا ينظر فيه إلى إسناده من حيث تعدد رواته
واشتراك الجمع فيه، بل ينظر إلى منتهه بحيث يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب
في مثله ، لأن الكذب لا يؤمن تواطؤ الجمع عليه فيما يخالف الحس أو العقل .
والتواتر ، فوق ذلك ، ليس من مباحث الاسناد .

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا ينظر فيه إلى كثرة
طرقه وأسانيده فقط ، بل يلاحظ فيه - منذ الخطوة الأولى - أنه كالصحيح
لذاته في تجرده من كل شذوذ وعللة ، وفي الشذوذ تفرد ومخالفة كثيراً ما
يكونان في المتن ، لذلك قالوا : « لا يجيئك بالحديث الشاذ إلا الرجل الشاذ » ،
ولذلك أيضاً كرهوا رواية المناكير . وفي العلة ضرب من النقد الذاتي يتناول
المتون بالضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الالهام والتعمق في
الفهم ، لا بحفظ الأسماء والأسانيد .

وفي أكثر أنواع الضعيف تتضح هذه الشنائية ، يستوي فيها ما كان خالصاً
للضعف وما كان مشتركاً بين الصحيح والحسن والضعيف . فمرسل الصحابة
مقبول رغم انقطاع السند ، لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يعقل أن يكون
مخترعاً ؛ فاذا كان هؤلاء الصحابة ممن يتلقون الاسرائيليات تشدد العلماء ،
لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث النبوية ... ومن هنا تحفظ النقاد في
تفسير الصحابة ، فلم يطلقوا القول بأن له حكم المرفوع ، مخافة تأثير بعضهم بمسألة
أهل الكتاب . ونفى بعضهم أن يكون هنالك شيء يسمى مرسل الصحابة ،

وعدوا مراسيل بعضهم تدليساً ، وقالوا صراحة : « ما أقل من سلم من التدليس ! » (١) .

ومع اعترافهم بأن التعليل أكثر ما يتطرق إلى الاسناد لم ينفوا تعليل المتن ، فقالوا : لا يطلق الحكم بصحة حديث ما لجواز أن يكون فيه علة في متنه . ومع أن الاضطراب أكثر ما يقع في الاسناد ، لم يفت النقاد أن ينفوا على وقوعه في المتن أيضاً ، وجاؤوا على ذلك بشواهد .

وقسموا المقلوب إلى قسمين : مقلوب متناً ومقلوب إسناداً .

وتشدهم في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتجه إلى المتون ، حتى لا يكذب الناس على رسول الله ﷺ ، ولا سيما إذا لحن الراوي زاعماً أن خطأه من لفظ الرسول فقد عدوه متعمداً للكذب ، جديراً أن يتبوا مقعده من النار .

وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف إنما ينظر فيها إلى حال المتن كالمرفوع مثلاً ، فان للمرفوع إلى النبي ﷺ نوراً كنور النهار يعرفه الذوق السليم ، فلا يخفى على أحد شيء مما يحمل عليه أو يوضع في

(١) ومع أن التدليس أخو الكذب ، كما نقلنا عن العلماء ص ١٧١ ، فإنهما ليسا مترادفين على معنى واحد ، والمدلس على كل حال ليس هو الموضوع ، فالكذب في التدليس ضرب من الخداع ، والكذب في الوضع لون من الاختلاق . وقد لاحظ هذا الاختلاف بين الاصطلاحين كل من المستشرقين فرانكل وابن الورد . انظر :

Frankel , Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen 188 ;
Ahlwardt , Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arab.
Handschriften de la Biblioth. royale de Berlin, n° 149 .

وجولدزهر يعرف هذا جيداً ، ولكنه يتعمد الخلط بين الاصطلاحين ليهول في شأن الوضع والوضاعين .

فيه لأن الموضوع المختلق ظلمة كظلمة الليل ، تنكره البصيرة النيرة (١) .
وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى ، وإن
كانت له صور في الأسانيد ، كالمدرج مثلاً ، فإن مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة
إلى المتن ، والمصحف أيضاً فإنه أكثر ما يقع في المتون ، وكلسلسل بعد هذا
كله فإن أشد شيء إثارة للريبة فيه تماثلُ العبارات في متونه ، وإن كانت
صورته الظاهرية ترتد إلى هذا التماثل على السنة الرواة ، أو بعبارة أخرى إلى
سلسلة الاسناد ، ولذلك يقولون : هذا باطل متناً وتسلسلاً ، كأن سرّ بطلانه
ليس مجرد تسلسله إطلاقاً بل تسلسل متنه بهذا الشكل النادر الفريد !

ومصطلحا الفرد والغريب يخيّل إلى الباحث أنهما ليسا أكثر من بحثين
خالصين للاسناد ، يجمعهما رابط مشترك هو التفرد كما رأينا ، ولكن النظرة
الفاحصة المدققة تري القضية ألصق بالمتن منها بالسند ، فكما أنكروا رواية
الشواذ والمناكير أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب ، وفروا من حسن هذه
الغرائب لمخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة .

أما هذه الروايات الثلاث الأخيرة فلم تكن غاية النقاد من مباحثها سوى
تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتتابعها ، وليس تقويتها

(١) وتمييز المرفوع إلى النبي من الموضوع عليه المنسوب إليه يسير جداً حتى في اختلاق
المواعظ ترغيباً في الخير ودعوة إلى الفضيلة . وقد وفق الاستاذ أحمد خان بهادر في تصوير هذا
الاستعداد الفطري للتمييز بين ما رفع إلى النبي وما نسب إليه . انظر بحثه بالانكليزية في
قاموس الاسلام «مادة حديث» :

Ahmed Khân Bahâdur, Essay on Mohammedan Tradition ,
in Huges, Dictionary of Islam, 642 a .

بأسانيد متعددة ورجال كثيرين ، فكانت مقاييسهم فيها قيمة ، لا كمية
عددية ، فلا بدع إذا كانت الشهرة نسبية ، ولا غرو إذا اشتهرت متون أحاديث
عند الفقهاء ، وعليها طابعهم ، واشتهرت متون عند العامة وعليها ألفاظهم ،
وعند الصوفية ، وبدت موضوعة غالباً لتأييد أهوائهم .

ولعلنا - على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون - نفهم تشدد القوم في
الأصول أكثر من تشددهم في المتابعات والشواهد ، فالأصول ينبغي لها من
الثقة بمتونها أكثر مما ينبغي للفروع المقوية للفظها أو المعززة لمعناها . ونفهم أيضاً
سرفضهم متروك الحديث عند الاعتبار، لأن صفات المتروك عدم الضبط،
فحفظ المتون لا يواتيه مما يبذل من الجهد فيه ، فكان أن فرقوا بين صالح
للاعتبار وغير صالح . وإذا تذكرنا أن الشاهد عندهم على قسمين : لفظي ومعنوي ،
وأن اللفظي يتناول متن الحديث نصاً ، وأن المعنوي يرد إليه لأنه تقوية للمتن
نفسه بما يقارب لفظه ، وأضفنا إلى ذلك أن في المتابعة أيضاً مقاربة للفظ ، أدر كنا
مالمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات .

ونحن إلى هذا الحد ليس وراءنا دافع يسوقنا إلى أن نرد للمتن كل مبحث
يتعلق بالاسناد ، فلقد أسلفنا أن الثنائية المؤلفة من المتن والاسناد ، بهذا القيد
الثنائي ، هي التي كانت تسود جميع مسائل هذا الفن ، ولا نريد أبداً أن تقلل
من شأن الاسناد ، فنحن لانشك ولا نحسب منصفاً يشك في أن التشدد في
الأسانيد ليس عيباً جسماً يلام عليه علماؤنا الأخيار ، مادام لا يقصد لذاته ،
بل للغاية التي أنشؤوا دراسته من أجلها : ألا وهي تمييز الصحيح من الموضوع
وترتيب الأحاديث على درجات متفاوتة ليتمكن العلماء من الاستفادة منها في

التشريع الديني والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، وهي غاية إنسانية نبيلة رافقت العلوم الاسلامية في جميع أوانها ومختلف أطوارها ، فلا يفض من قيمتها انفراد أمتنا بها ، بل هي خصيصة لنا ومزية باهينا وسنباهي بها العالمين أبد الدهر .

على أننا لن نرتكب الحماقة التي لايزال المستشرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي ، إذ يفتولون بين السند والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان ، أو ضربين لا يجتمعان^(١) : فقائيس المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم ، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح ، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح ، وإذن ، فكل أبحاث النقاد في رجال الاسناد ، وفي شروط الرواة ، إنما تؤدي بكل بساطة إلى النتيجة التي لا مفر منها : وهي نقد متون الأحاديث ، لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف .

وليت القارئ الكريم يعود مرة أخرى إلى مبحث « شروط الراوي » ، ويقروؤه بتدبر وتعمق ، ليرى رأي العين أن تشدد النقاد في شروط الراوي ليس

(١) كما فعل شبرنجر في مقاله في « المجلة الاجتماعية الألمانية الشرقية » عن الحديث عند العرب وإن كان قد حاول أن يهديء من غلوائه بزعمه أن التشدد في الأسانيد لم يكن يعني المحدثين حقيقة إلا إذا تعلق بالخلال والحرام . انظر :

Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft ,
X, p. 16. Über das Traditionswesen bei den Arabern .

وقد بينا فساد هذا الرأي حين عرضنا لقول الامام أحمد « إذا روينا في الخلال والحرام شدتنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » فراجع هذا مرة أخرى ص ٢١١ .

إلا وسيلة لتزكية الخبر المروي ، ولقد استوجب هذا التشدد أن تقاس تلك الشروط بمقاييس إنسانية مشتركة ، تصلح لأن تأخذ بها كل أمة في القديم والحديث ، لأنها صادرة في أغلب صورها عن منهج موضوعي يتعالى عن الأشخاص ، وعن كل ماتفرضه قدسية بعض الأشخاص من التملق والنفاق .

لا قيمة للألقاب في هذا المنهج ، فالمقياس نسبي لا ضير معه أن يرمى بعض الصحابة بالتدليس ، ولا ضير أن يعزى التصحيف إلى العلماء الأعلام ، كالإمام مالك ، ولا بأس أن يفضل الإسناد النازل عن الثقات على الإسناد العالي عن غير الثقات ، ولا خير في التحديث عن الأحياء ، فالمعاصرة حجاب ، ولا مانع من وجود أحاديث فيها مقال في كل من الصحيحين ^(١) ، وأحاديث ضعيفة في مسند أحمد ^(٢) ، بل لا مانع أن يقوم الجدل بصورة عامة حول الحديث الأحادي هل يفيد الظن رغم صحته ورغم جميع الشروط التي روعيت لدى تصحيحه ، ورغم انبناء جل التشريع الإسلامي عليه .

ومقياس المحدثين زماني مكاني ، أو تاريخي جغرافي ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقد التاريخ ، واشتروا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، واشتروا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه ، وجعلوا من أمارات الوضع مخالفة الحقائق التاريخية بوجه عام ^(٣) ،

(١) فقد وجدوا في أحاديث البخاري (١١٠) انتقدها عليه خرّج منها مسلم (٣٢) حديثاً ، وانفرد البخاري منها بثان وسبعين . وليست عليها كلها قاذحة كإلا حظ ابن حجر .

(٢) ولذلك هب الكثيرون يدافعون عن المسند كما رأينا من ٢٧٢ .

(٣) كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر فهذا كذب من عدة وجوه ، أهمها أن فيه =

وعدوا من صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي وإن تساوبا في العدد ، وتقدم السماع ، ونهبوا على أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ، وعلى أن حد السماع خضع لاعتبارات إقليمية ، وعلى أن أكثر المحدثين تديساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة ، ولاحظوا أثر المذاهب التي كان لها في بعض العصور والبيئات أنصار متحمسون ، فكثيراً ما يكون ذلك سبباً في الحكم بالوضع على مثل هذه الأحاديث ، ورأوا إلحاق تديس البلاد بتديس الشيوخ ، لأن فيه ادعاء رؤية أما كن لم يتح للراوي مشاهدتها .

ومقياس المحدثين نفسي اجتماعي ، فحديث الهريسة موضوع ، وضعه محمد ابن الحجاج اللخمي وكان صاحب هريسة^(١) ومثله حديث « معلو صبيانكم شراركم ... » فقد وضعه سعد بن طريف لما ضربوا ابنه . وحديث دخوله عليه السلام حماماً بالجحفة موضوع باتفاق الحفاظ^(٢) لأنه لم يكن على زمانه صلوات الله عليه حمات .

= شهادة سعد بن معاذ ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق ، وفيه كتابة معاوية بن أبي سفيان ، وهو إنما أسلم زمن الفتح ، والجزية إنما نزلت بعد عام تبوك ، وفيه أنه عليه السلام وضع عنهم الكف والسخر ولم يكن في زمان النبي كف ولا سخر ولا مكوس . قارن « بالؤلؤ المرصوع فيا لا أصل له أو بأصله موضوع ، للاوقجي » .

ومن أجود ما كتب في هذا الباب رسالة الدكتور مصطفى السباعي « السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي » ، وهي الرسالة التي تقدم بها لنيل شهادة العالمية من درجة أستاذ في الأزهر . وقد تفضل الزميل الكريم بإطلاعي على رسالته هذه قبل أن تطبع ، وكنت في طبعتي الأولى لكتاني هذا قد أشرت في هذا الموضوع إلى عدم تمكيني من قراءة رسالة الدكتور السباعي إلا والملازم الأخيرة من كتاني مائة للطبع ، وذكرت أن الأستاذ وعد بطبع رسالته . وقد طبعت فعلاً وأتيح لي الاطلاع عليها والافادة منها .

(١) انظر تذكرة الموضوعات للفتي ١٤٥ .

(٢) اللؤلؤ المرصوع ٣٥ .

والدقة واضحة في هذه المقاييس ، فمن كذب مرة واحدة لا يقبل حديثه ، ولا يؤخذ الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ، وأذن المحدثين مرهفة لا يفوتها التصحيف ولو كان تصحيف سمع لا تصحيف نظر مثل أ كيل وبكير. والتحفظ في الجرح أشد منه في التعديل ، لأن المقاييس — على نزعتها الانسانية السمحة — يجب أن تجزئ الناس عن الكذب على رسول الله ﷺ ، فلا بد من الشدة مع الجميع حتى يؤمن الخطأ والعتار .

أما المتنون فكل ما ذكره في علامات الوضع يتعلق بها ويدور عليها: فاللعن والركة ، ومخالفة العقل أو الحس ، والمجازفة بالوعد والوعيد ، ومزج الكلام البليغ الفطري بعبارات معقدة من عبارات الأصوليين أو المتكلمين (١) ، واختلاق الأحاديث تقريباً إلى الطبقة الحاكمة ، كلها مباحث تتعلق بالمتن المروي من حيث إدخال أشياء عليه لاتليق بالنبي . ومن ذلك إدراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ ، كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة ، ومنه الاعتقاد بأن قلب الحديث عمداً من الكذب ، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل ، فاما أن يحملا على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه .

إن كل هذا يشير إلى نتيجة واحدة لامراء فيها : هي أنه إذا كان لا بد من الاختيار بين السند والمتن أيهما تدور عليه مباحث المحدثين ، فإنه المتن بلا

(١) ذكر في (شرح الديباج المذهب ٥٣) ان من الموضوع ما أورده الأصوليون من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رموي الحديث عني فأعرضوه على كتاب الله تعالى ، فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه » . قال الخطابي : « وضعه الزنادقة » . وعلى ذلك فقس ...

نزاع ، وما السند إلا وسيلة إلى الأقوال والمتون .

وإذا انضم إلى هذا كله ورع الرواة في مختلف العصور ، وركوبهم المشاق في طلب الرحلة والأحاديث ، وشعورهم بقيمة المروي ، وبأن هذا الأمر دين ، أمكننا أن نقول : إن هذا المصطلح على نحو ما عرفه المحدثون ليس له في الدقة مثيل في التاريخ (٢) .

فكيف يبيح المستشرقون لأنفسهم بعد أن تجشموا عناء قراءة مارأينا من المخطوطات والمدونات والصحف أن يزعموا أن لا طريق لصحة المتن سوى الاسناد ، وأن العرب لم يعنوا إلا بهذا الاسناد ؟ وكيف يجرؤ أكابرهم على المغالطة إلى هذا الحد فيصنفوا الكتب ويكتبوا الأبحاث لمجرد الطمن في الحديث ورجاله (١) ، والنيل من نصوصه وامتونه (٢) ؟!

وإذا انضم مرة أخرى إلى هذا كله ما حققناه من وجود وثائق تاريخية تثبت كتابة الأحاديث في حياة النبي ﷺ وتهدم ما بناه المستشرقون وأعدائهم من أحلام وآمال ، وتصور طرق المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم ، وتشدهم في الألفاظ التي يفرقون بها بين صور التحمل والأداء ، رأينا أن كل

(١) ولقد اعترف المستشرق جولدزيهر بذلك ، ولكنه أبى أن يجعل الدقة فيه شاملة

للمتن والسند معاً . انظر : Etudes sur la Trad . Islamique, p. 6.

(٢) كطمن جولدزيهر في الصحاح أي هريرة : انظر :

Zāhiriten , 78—79

وعنه أخذ أحمد أمين رحمه الله وغفر له فخاض في ما لم تحمده عقباة عقباه .

Edw. E. Salisburg, « Contributions from original sources to our Knowledge of the Science of Muslim Tradition » . in the Journal of the American oriental Society , VII, (1862) 60-142

ثناء على عمل المحدثين ومصطلحاتهم الدقيقة لا يفي شيئاً مما لهم على ثقافتنا من يد ، وعلى الحضارة الانسانية من فضل ، وأيقنا أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم لناهجنا الأصيلة في نشر الثقافة وهي مناهج لم يعرفها العالم مطبقة إلا مرة واحدة في عصورنا الذهبية ، ولا يمكن أن يطبقها غيرنا ، لأنها انبثقت من تفكيرنا القادر على التجريد ، ومن ثقافتنا الواسعة الشاملة ، ومن روح ماضينا المجيد .

وبعد ... فان المستشرقين قوم يتقنون الحرب وأساليب الهجوم، ويتفوقون في إلقاء الشبهات وبث السموم ، ونحن قوم لا نتقن إلا ما نعلم ، ولا نعلم إلا ما نعتقد ، ولا يعيننا أن نحارب الناس ونجاولهم ونصاؤلهم حيث لا ضرورة للحرب ولا دافع لجيل أو صيال ، بل يعيننا أن يرى الناس الحق كما نراه بعيون ليس عليها غشاوة ، وقلوب ليس فيها مرض ...

وإلى شبابنا العربي المثقف توجه هذه الكلمات ، فهل ينصتون ؟
وهلا يوقنون ؟

* * *

جريدة المراجع^(١)

على صروف المعجم

١ - باللغة العربية

- الابريز (للسيد أحمد المبارك) طبع حجر ١٢٧٨ هـ .
الإحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) بتحقيق أحمد محمد شاكر . ط .
الخانجي بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
أحكام القرآن (لابن العربي) مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٣١ هـ .
* اختصار علوم الحديث (لابن كثير) وبهامشه شرحه المسمى « الباعث
الحديث » لأحمد محمد شاكر ، القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م . ط . ثانية .
الاستيعاب في أسماء الأصحاب (لابن عبد البر) هامش الاصابة لابن حجر
ط . مصطفى محمد بالقاهرة . ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .
أسد الغابة في معرفة الصحابة (لابن الأثير) القاهرة ١٢٨٦ هـ في ٥ مجلدات .
الاصابة في تمييز الصحابة (لابن حجر) بهامشه (الاستيعاب لابن عبد البر)
ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .
الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (لأبي بكر محمد بن موسى الخازمي)
القاهرة ، الطباعة المنيرية ١٣٤٦ هـ . الطبعة الأولى .

(١) لم نسردها إلا الكتب التي رجعنا إليها ولو مرة واحدة . ورمزنا ب (*) قبل
عنوان الكتاب إلى ما أكثر رجوعنا إليه من المصادر .

- إغاثة اللفان لابن القيم ، ط . الميمنية بالقاهرة .
- الأغاني (لأبي الفرج الاصفهاني) ط . بولاق ١٢٨٥ ، ٢٠ مجلداً .
- * ألفية السيوطي في مصطلح الحديث (بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد) ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، وإليها رجعنا غالباً (ورجعنا أيضاً إلى شرح شاكر لهذه الألفية ط . القاهرة ١٣٥٣) .
- * الاماع في أصول السماع (للقاضي عياض) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٤٠٦ .
- الأموال (لأبي عبيد ، القاسم بن سلام) القاهرة ١٣٥٣ .
- * الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث) تأليف أحمد محمد شاكر ، ط . ثانية ، القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- * تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) ط . الخانجي بالقاهرة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- التاريخ الصغير (للإمام البخاري) ط . الهند ١٣٢٥ .
- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) ط . دي غويه ١٨٧٩ - ١٩٠١ م ، ليدن
- تاريخ الكامل (لابن الاثير) = انظر الكامل .
- التاريخ الكبير (للإمام البخاري) ط . حيدرآباد ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ .
- * تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، مصر ١٣٢٦ هـ .
- * التدريب = تدريب الراوي شرح « تقريب » النواري (للسيوطي) ط . مصر ١٣٠٧ .
- * تذكرة الحفاظ (لشمس الدين الذهبي) ط . ٣ (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، حيدرآباد) . (وانظر أيضاً ط ١٣٣٤ ، وقد استعملناها خاصة من أول الكتاب حتى ص ٤٩) .
- * تذكرة الموضوعات للفتي (محمد بن طاهر بن علي الهندي) ، وفي ذيلها (قانون الموضوعات والضعفاء) للعلامة المذكور . الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- التصحيح والتعريف ، وشرح ما يقع فيه (لأبي أحمد العسكري) طبعة ناقصة (نصف الكتاب) القاهرة ١٣٢٦ .

تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م
٣٠ جزء آ في ١٠ مجلدات .

تفسير ابن كثير ، طبعة المنار .

تقريب التهذيب (لابن حجر) طبع حجر بداهلي ١٣٢٠ هـ .

* تقييد العلم (للخطيب البغدادي) بتحقيق الدكتور يوسف العشي، دمشق ١٩٤٩ م

* التهذيب = تهذيب التهذيب (لابن حجر) حيدرآباد ١٣٢٧ هـ .

* التوضيح = توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسيني

الصنعاني) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، جزءان، القاهرة، ط ١، ١٣٦٦ هـ .

* جامع بيان العلم (لابن عبد البر) القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، بلا تاريخ .

* جامع الترمذي = انظر سنن الترمذي .

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (للخطيب البغدادي) مخطوطة

البلدية بالاسكندرية (برقم ٣٧١١ ج) . وقد رجعنا إلى النسخة المصورة عن

هذه المخطوطة التي تفضل باعارتنا إياها الدكتور يوسف العشي .

الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم) طبع منه الجزء الثالث في مجلدين

بحيدرآباد ١٣٦٠ هـ .

جمع الجوامع (للسيوطي) مخطوطة الظاهرية ، حديث ١٩٦٦، والموجود

منه الجزء ٣ .

* حاشية لقط الدرر ، بشرح متن نخبة الفكر (لعبد الله بن حسين خاطر

السمين العدوي) ط ١ مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

حجة الله البالغة (لولي الله الدهلوي) القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ .

* الحفاظ = انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .

خصائص المسند (لأبي موسى المدني) في مقدمة طبعة أحمد محمد شاكر

لمسند أحمد ج ١/ص ١٩ - ٢٧ = انظر مسند أحمد .

خطط المقرئ ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ .

- * ذم الكلام (للهروي) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٢٣٧ .
- * الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (لمحمد بن جعفر الكتاني) ط ١/١٣٣٢ هـ . (عنيت بنشرها مكتبة عرفة بدمشق وطبعت في بيروت) .
- * رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (للنووي) بتعليق رضوان محمد رضوان ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ط ٣ بدون تاريخ .
- * سنن الترمذي ، طبعة بولاق ١٢٩٢ (وانظر هذه السنن بشرح أحمد محمد شاكر ، صدر منه جزءان فقط ، ط . الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ .)
- * سنن الدارمي ، دمشق ١٣٤٩ هـ .
- * سنن أبي داود ، ط ٢ (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٣٩ هـ) أجزاء
- * سنن ابن ماجه (بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ١٣٧٣ هـ .
- * سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي) المطبعة المصرية بالأزهر .
- السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث (لمحمد زبير الصديقي) حيدر آباد ١٣٥٨ هـ .
- * شذرات الذهب (لابن العماد الحنبلي) ط . القدسي ١٣٥٠ هـ . وما بعدها .
- شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (لتلاحنفي) بتصحيح علي محفوظ ، ط . صبيح بالقاهرة .
- * شرح العراقي على علوم الحديث = انظر علوم الحديث لابن الصلاح .
- * شرح النخبة = شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر (لابن حجر) القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .
- * صحيح البخاري ، الطبعة السلطانية ببولاق ١٣١٣ هـ .
- * صحيح مسلم ، دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ - ١٣٣٢ هـ . وانظر أيضاً هذا الصحيح بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- * صحيفة همام بن منبه (بتحقيق الدكتور محمد حميد الله) ط ٢ من مطبوعات

- المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ضحى الاسلام (لأحمد أمين) ٣ أجزاء ، القاهرة : ١٩٣٣ - ١٩٣٦ م .
- * طبقات الحقاظ = انظر الحقاظ للذهبي .
- طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى) مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠ هـ (صححها وعلق عليها أحمد عبيد) .
- طبقات الزبيدي = طبقات النحويين و اللغويين .
- * طبقات ابن سعد = انظر الطبقات الكبرى .
- طبقات الشافعية الكبرى (لابن السبكي) القاهرة ، طبعة الحسينية . ١٣٢٤ هـ .
- * الطبقات الكبرى (لابن سعد) ليدن ١٩٢٥ - ١٥ مجلداً .
- عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن (للاستاذ عبدالصمد صارم) بالهندية . ط . دلهي ١٣٥٩ .
- * علل الحديث (للإمام أحمد بن حنبل) مخطوطة الظاهرية ، مجموع ٤٠ .
- * علوم الحديث (لأبي عمرو بن الصلاح) بشرح العراقي ، المطبعة العلمية بجلب ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- * فتح الباري (شرح ابن حجر على صحيح البخاري) بولاق ١٣٠١ هـ .
- فتح المغيث (شرح السيخاوي على ألفية العراقي في مصطلح الحديث) طبع حجر بدلهي .
- الفهرست (لابن النديم) ط . فلوجل Fülgel ، ليبسيك ١٨٧١ - ١٨٧٢ جزءان في مجلد واحد .
- * قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي) مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ هـ - ١٩٢٥ م .
- * القول المسدد في الذب عن المسند (لابن حجر) ط . حيدرآباد ١٣١٩ هـ .
- الكامل لابن الأثير الجزري ، ١٢ جزءاً . القاهرة ١٣٠٣ هـ .

- * الكفاية في علم الرواية (للخطيب البغدادي) ط . دائرة المعارف العثمانية
بجيدر آباد ١٣٥٧ هـ .
- كليات أبي البقاء ، طبعة الأميرية ١٣٨٠ .
- * كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (للمتقي الهندي) ٨ أجزاء في ٤
مجلدات ، ط . حيدر آباد ١٣١٣ هـ .
- * اللسان = لسان الميزان (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣٣١ هـ .
- * لقط الدرر - انظر حاشية لقط الدرر .
- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (لأبي المحاسن القواقجي)
وبذيله « الموضوعات للصغاني » و « منظومة البيقوني » القاهرة ، المطبعة البارونية .
- * مباحث في علوم القرآن (لمؤلف هذا الكتاب) مطبعة جامعة دمشق
الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م . والطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- * مجلة المنار - انظر المنار .
- * مجمع الزوائد (لابن حجر الهيتمي) ط . حسام الدين القدسي ١٣٥٢ هـ .
- * المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (للرامهرمزي) مخطوطة الظاهرية
حديث ٤٠٠ .
- المختصر في علم رجال الأثر (لعبد الوهاب عبد اللطيف) ط ٣ ، القاهرة
١٣٨١ هـ - ١٩٥٢ م .
- المستدرك (للحاكم النيسابوري) ط . حيدر آباد ١٣٣٤ هـ . وما بعدها .
- * المستطرفة = انظر الرسالة المستطرفة .
- * مسند أحمد بن حنبل ، القاهرة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م ، ٦ أجزاء (ورجعنا
أيضاً إلى شرح أحمد مجد شاكر على المسند ، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٨ هـ -
١٩٤٩ م ، وقد أعجلته منيته عن إتمامه رحمه الله) .
- مسند أبي داود الطيالسي ، ط . حيدر آباد ١٣٢١ هـ .
- المشبه في أسماء الرجال (للذهبي) ليدن ١٨٦٣ م .

- معادن الجوهر (للأمين العاملي) دمشق ١٣٤٧ هـ .
- * معالم السنن (للخطابي البستي) حلب ١٣٥١ هـ .
- * معجم البلدان (لياقوت الحموي) نشر وستنفلد Wüstenfeld ليبسيك
١٨٦٦ م .
- * معرفة علوم الحديث (للحاكم النيسابوري) نشر الدكتور معظم حسين ،
القاهرة ١٩٣٧ م .
- * مفتاح السنة (لمحمد عبد العزيز الحولي) ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- مقدمة ابن خلدون ، ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .
- * المنار (مجلة) = المجلد العاشر ، بحث للسيد الامام محمد رشيد رضا حول
كتابه الحديث .
- * المنهل الحديث في علوم الحديث (لمحمد عبد العظيم الزرقاني) القاهرة
١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ .
- * الموضوعات (للفتني) = انظر تذكرة الموضوعات .
- * الميزان = ميزان الاعتدال (للذهبي) ط . الخنجي ١٣٢٥ هـ .
- * الوثائق السياسية في العهد النبوي (للدكتور محمد حميد الله) القاهرة .

ب- باللغات الأجنبية

Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 62

(Wüstenfeld).

Arabic books and libraries in the Omayyad period (Ruth Mackenson), in AJSL, vol. LII - LIV, 245-253; vol. LIII, 239-349 : vol LIV, 41-91.

Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen, (Frankel) . 188.

- Berliner Katalog (Ahlwardt) II, p. 165, n° 1362.
- Cultur - Statistik von Damascus (Michaël Meschâka) remanié
par Fleischer, Z. D. M. G. VIII. p. 356.
- Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiya,
(Henri Laoust) Le Caire, 1939.
- Essai sur l'Histoire de l'Islamisme (Dozy) tr. par V. Chauvin.
- Essay on Mohammedan Tradition (Ahmed Khân Bahâdur) in
Huges, Dictionary of Islam (London, 1885) p. 639 b-642a.
art. Tradition.
- * Encyclopédie de l'Islam, art. Ummi, IV, 1070, (Paret).
- * Etudes sur la Tradition islamique, (Goldziher) tr. en
français par Léon Bercher, Paris 1952.
- Geschichte des Arabischen Litteratur (Brockelmann) Weimar
et Berlin, 1898-1902, 2 vol.
- Koranische Untersuchungen (Horovitz) Berlin, 1924.
- La Mecque à la veille de l'Hégire, (H. Lammens) Beyrouth 1924.
- Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklichkeit
(Zeitschrift f. vergleich). Goldziher. Rechtswissenschaft,
VIII, 409 sq.
- Origin and progress of writing, in the Journal of the Asiatic
society of Bengal, (Sprenger) XXV, 303-329.
- Das Traditionswesen bei den Arabern (Sprenger) 1856.
- Verzeichniss der Landbergschen Sammlung (Ahlwardt) Handsch-
riften de la bibliothèque royale de Berlin n° 149.
- Z. D. M. G. = Zeitschrift des Deutschen Morgenländischen
Gesellschaft, X, p 1 à 17 (Uber das Traditionswesen bei
den Arabern (Sprenger).
- Zâhiriten (Goldziher).

مسرد الأعلام^(١)

(الأشخاص فقط)

٢٨ ح ٢٤ ، ٣٦ ، ٥٣ ، ١ ح ٦٥ ، ٧١ ح ٢ ،
 ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ح ٢ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ١١٢ ،
 ١١٥ ، ١٢١ ح ٢ ، * ١٢٣ ح ٤ ، ١٢٤ ،
 ١٣٣ ، ١٣٥ ح ٤ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ١٨٠ ح ٤ ،
 ١٨٤ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ،
 ٢٨٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،
 أحمد خان بهادر ٢٨١ ح ١ .
 أحمد بن عبد الرحمن ٩٠ .
 أحمد بن عبد الله ٢٦٦ .
 أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي * ٥٧ .
 أحمد عبيد ٦١ ح ٥ .
 أحمد بن الفرات (أبو مسعود) ٦١ ،
 ٨٩ ح ١ .
 أحمد محمد شاكر ٢٠ ح ٢ ، ١١٥ ح ٢ ،
 ١٢٣ ح ٥ ، ١٥٤ ح ٢ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ،
 ١ ح ٢٥٩ ، ٤ .
 أحمد بن منصور الروبازي ١٩٣ .

- أ -

أبان بن أبي عياش ١٩٤ .
 إبراهيم بن راشد الأدمي ٢٥٠ .
 إبراهيم بن طهمان ١٨٧ .
 إبراهيم بن محمد الأصبهاني = انظر ابن متويه .
 إبراهيم بن يزيد التميمي ٤٠ ح ١ ، ٤١ .
 إبراهيم بن يزيد النخعي ٤٢ ، ٢٤٠ .
 إبراهيم بن أبي يحيى ٢٥١ .
 أبي بن كعب ٢٥٥ .
 ابن الأثير (عز الدين) ٢٧ ، ٧٠ ح ٢ ،
 ٧١ ، ١١١ ، ١١٨ .
 ابن الأثير (مجد الدين) ١١٣ .
 أحمد بن إسحاق الديناري ١١٤ .
 أحمد أمين ٢٨٧ ح ٢ .
 أحمد بن الحسين المقرئ ٢٥١ .
 أحمد بن حنبل (الامام) ٢١ ح ١ ، ٢٥ ،

(١) أسقطنا في ترتيب الأسماء الأحرف التالية : ال ، أبو ، ابن . ورمزنا بحرف (ح) إلى الحاشية ، وأشرنا بنجمة (*) قبل رقم الصفحة إلى الموضوع الذي ترجم فيه العلم المبحوث عنه .

الأرموي ١١٣ .

إسحاق بن راهويه ٨٩ ح ١ ، * ١٣٣ ح ٢ .

ابن إسحاق (محمد) ٢٨ ح ٢ ، ٩٤ ح ٦ .

أبو إسحاق ١٣٤ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ح ٢ ،

١٨٣ ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٦٤ ح ٢ .

أسد السنة ٥١ ح ١ .

إسماعيل الطلحي ٢٧٣ .

إسماعيل بن عُلَيْبَةَ البصري = انظر ابن

عُلَيْبَةَ .

إسماعيل بن يحيى ٢١ ح ١ .

الأسود بن قيس ١٧٥ ح ٤ .

أصبغ بن الفرج ٥١ ح ١ .

الأصمعي (عبد الملك بن مُقَرَّب) ٨٤ ،

٢٥٨ ، ٢٥٩ ح ١ .

الأعرج بن هرمز ١٦٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ .

الأعمش (صابان بن مهران) ١٠٩ ، ٨٢ ،

١٧٠ ، ١٧٣ ، * ١٧٦ ح ٢ ، ١٩٣ ،

٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ،

٢٤٧ ، ٢٧٣ .

ابن الأَكْفَانِي ١٠٧ ح ٦ .

أمين العاملي ٤٠ ح ٤ .

ابن الأَنْبَارِي (أبو بكر) * ١٣٥ ح ٧ .

أنس بن مالك (الصحابي) ٢١ ح ١ ، ٤٠ ،

٤٤ ح ٦٣ ، ٤٤ ح ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٦٩ ،

١٧٠ ، ١٧٦ ح ٣ ، ١٨٥ ، ١٧٩ ، ٢٠٩ ،

٢٣٣ - ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦٦ - ٢٧٠ .

الأَوْزَاعِي ٦ ح ١ ، ١٧٧ ، ١٨٩ ، *

١٣٢ ح ٥ ، ١٧٣ ، ٢٥٣ .

أيوب بن خالد الانصاري ٢٥١ .

أيوب بن كيسان السخيتاني ٢٨ ، ٥٥ ح ٣ .

٩٢ ح ٦ ، ١٧٤ ح ٣ ، ٤٤٣ .

أيوب بن موسى الحسيني القريني (أبو

البقاء) = انظر « أبو البقاء » .

أبو أيوب (يحيى بن مالك الأزدِي المرآغي)

١٢١ ح ٣ .

أهلورد = انظر ابن الورد المستشرق .

- ب -

باريه (المستشرق) ١٥ ح ٣ .

الباقلائي (محمد بن الطيب ، أبو بكر) *

١٣٠ ح ٤ .

البحيري (الحافظ عمر بن محمد) ٥٦ ح ١ .

البخاري (صاحب الصحيح) ٨ ح ١ ، ١٨ ،

٢٠ ح ٢ ، ٢٢ ح ١ ، ٢٦ ح ٤ ، ٢٨ ح ٢ ،

٣٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧١ ح ٢ ، ٧٢ ،

٧٩ ، ٨٦ ، ٩٤ ح ٤ ، ٩٨ ، ١٠٣ ح ٤ ،

١١٠ ، ١١٧ ، ١١٩ - ١٢٢ ، ١٣٨ ،

١٤١ ، ١٥١ - ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ح ٤ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ،

١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٥ - ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ،

٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٨٤ .

البراء بن عازب ٨٠ ، ٨١ ح ١ .

أم برثن ٢٣٥ .

البرْدِيْجِي (أحمد بن هارون ، أبو بكر)

* ٢٠٤ ح ٢ ، ٢٢٤ .

برشيه (المستشرق) ٣٤ ح ١ .

بروكلان (المستشرق) ٣١ ح ٥ ،

٢٥٤ ح ٢ .

بُرَيْدَةَ (الصحابي) ١١٣ ، ٢٢٨ .

ابن بُرَيْدَةَ (الصحابي) ٢٢٨ .

١٢٢ ح ٥٠ ، ١٢٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،
 ١٦٠-١٦٢ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٩ ح ٤ ،
 ٢٧٢ .
 الترمذي الكبير ٥٥ ح ٨ .
 التنوخي (أبو القاسم ، علي بن الحسن)
 ١٧٢ .
 التميمي (سليمان ، صاحب أنس) ٢٣٣ ،
 ٢٣٤ .
 ابن تيمية (الإمام المجدد) ١٢٤ ، ١٥٣ ،
 ١٥٧ ح ٤ .

— ث —

ثابت بن موسى (العابد الزاهد) ٢٧٣ .
 الثوري = انظر صفيان بن سعيد الثوري

— ج —

جابر الجعفي ٢٠٧ .
 جابر بن زيد (التابعي) ٤٢ .
 جابر بن سرة ٩٨ ، ١٧٧ ح ٢ .
 جابر بن عبد الله (الصحابي) ٢٦ ، ٢٧ ،
 ١٦٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٣ .
 جابر بن عتيك ٢٥٨ .
 جبَيْر بن مطعم ١٣٨ .
 ابن جُرَيْج ٩٤ ح ٦ ، ٢٣٦ .
 جرير بن عبد الحميد ١٩٣ ح ٢ .
 جعفر بن أبي طالب ١١٤ .
 أبو جعفر بن محمد الطيالسي ٢٦٨ .
 جلال الدين البلقيني = انظر البلقيني .

اليزَار (أحمد بن عمر ، أبو بكر) ٥٨ .
 بشر بن عاصم ٢٢٨ .
 أبو بشر ٢٦ ح ٥٥ ، ١٧٤ ح ٣ .
 البغوي * ١٦١ ح ٣ .
 أبو البقاء ٣ ح ١ ، ٤ ح ١ ، ١٣ ، ٢٤ .
 بقي بن مخلد ١٢٣ .
 بقية الكلاعي ٣٨ .
 أبو بكر بن الانباري = انظر ابن
 الانباري
 أبو بكر البرقاني ١٨٢ .
 أبو بكر الصديق ٣١ ح ٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
 ١٠٤ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ح ٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
 ١٩٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
 أبو بكر بن العربي (القاضي) = انظر
 ابن العربي .

أبو بكر بن مجاهد (المقرئ) ١٧٢ .
 أبو بكر بن أبي داود ١٧٢ .
 أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ١٩٨ .
 أبو بكر محمد بن حسن النقاش ١٧٢ .
 أبو بكر محمد بن داود الزاهد ٢٥٠ .
 أبو بكر المصطفي ٢٥٥ .
 أبو بكر الواسطي ١٧١ .
 البلقيني * ١٠٣ ح ٤ .
 البيهقي ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٤ ح ٦ ، ١١٧ ،
 * ٢٠١ ح ١ .

— ت —

الترمذي (صاحب السنن) ٧ ح ٣ ، *
 ٢٤ ح ١ ، ٣٠ ح ٥ ، ٤٨ ، ٥١ ح ٤ ،
 ٥٣ ح ١ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ .

ابن جماعة ٢٤٩ ح ١
جمال الدين القاسمي ١٤٣ .
الجمال الكتاني ٢٣٩ .
الجوزجاني ٥٧ ح ٢ .
الجوزقاني ١٩٣ ح ١ ، ٢٧١ .
جولدزهر ٩ ح ٢ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ -
٣٧ ، ٦٤ ، ٧٠ ح ٢ ، ٢٨٠ ح ١ ، ٢٨٧ ،
ابن الجوزي (أبو الفرج) ٧١ ، ١١٠ ،
١١٢ - ١١٤ ، ١٨٢ ، ٢٦٥ ح ٣ ،
٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

- ح -

أبو حاتم البستي ٢٠٦ ، ٢٦٤ ح ٢ ،
٢٦٩ .
ابن أبي حاتم ١١٢ ، ١٣٧ ح ١ ،
١٨١ ، ٢٠٥ ح ٥ .
الحارث الأعور ٢٠٧ .
الحازمي (محمد بن موسى) ١١٤ ،
١٤٣ ح ٢ .
أبو حازم ٢٣٥ .
الحاكم (النيسابوري) ٢١ ح ١ ، ٧٩ ،
ح ١ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ،
١٦٨ ح ٣ ، ١٧١ ، ١٧٩ ح ٤ ، ١٨٣ ،
١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٧ - ١٩٩ - ٢٠١ ،
٢٠٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٩ ،
- ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ح ٣ .
ابن حبانة ٦٦
حبان بن هلال ٢٦٥ ح ٣ .

ابن حبان ١١٠ ، ١١٩ ح ١ ، ١٢٥ ،
* ١٧٧ ح ٣ ، ١٩٣ ح ١ ، ٢٣٤ ،
٢٦٦ ح ٤ ، ٢٧٣ .
حبيب بن حبيب ٢٠٥ .
حبيب بن مسلمة الفهري ٥٥ .
ابن حُبَيْش (أبو القاسم عبد الرحمن
الأندلسي) ٥٦ ح ٥ .
حجاج بن أرطاة ٢٦٤ ح ٢ .
حجاج بن الشاعر ٦١ .
الحجاج بن الفرافصة ١٨٤
ابن حجر (الصقلاني) ٥ ، ٢٨ ح ٢ ،
* ٩٤ ح ١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ح ٢ ، ١١١ ،
١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ح ٢ ، ١٧٤ ،
١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ،
٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،
ح ٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ح ٣ ، ٢٦٤ ،
* ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .
ابن أبي حدرود ٢١٩ .
حذيفة بن البيان (الصحابي) ١٦٨ ، ٢٣٥ .
حرمي ١٩٤
ابن حزم ١٩٥ ، * ١٥١ ح ٢ .
حام الدين القدسي ٤٩ ح ١ .
الحسن البصري ١٧٦ ، ٢٥٨ .
الحسن بن حفص النهرواني ٧١ ح ٢ ،
١٠٢ ، ١١٩ .
الحسن بن دينار ٢٤٤ .
الحسن بن أبي طالب ١٧٢ .
الحسن بن محمد = انظر الخلال

ابن خزيمة ١١٩ ح ٢ ، ١٢٢ ح ٥ ، ١٢٥ ، ٢٤٢ .
الخطابي (صاحب معالم السنن) ٢٠ ح ١ ،
٢٢ ح ١ ، ٣٣ ح ٢ ، ٢٨٦ ح ١ .
أبو الخطاب بن دحية = انظر ابن دحية .
الخطيب البغدادي ٢٠ ح ٢ ، ٢٢ ح ١ ،
٣٧ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٨٩ ح ١ ، ٩٠ ح ٧ ، ١٢٣ ح ١ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ،
١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٣ ح ١ ، ١٩٢ - ١٩٤ ،
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦١ .
الخلال (أحمد بن محمد ، أبو بكر) *
١٨١ ح ١ .
الخلال (الحسن بن محمد) ١٧٢ .
ابن خلدون ٥٣ ح ٣ .
ابن خلكان ١٦٧ ح ٣ .
الخليل بن مرة ٢٢ ح ١ .
الخليلي (أبو يعلى) ١٨٦ ، ٢٠١ ح ٣ ،
٢٠٢ .
الحولي = انظر محمد عبد العزيز الحولي .

- ٥ -

الدارقطني ١١٠ ، ١١٢ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ،
١٩٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ .
الدارمي ٢٥ ح ٤ ، ٢٧ ح ١ ، ٣١ ح ١ ،
٤٢ ح ١ ، ٤٧ ح ٣ ، ٢٥٣ .
أبو داود (صاحب السنن) ٧ ح ٦ ، ٨ ،
٢ ح ٤٨ ، ٤١ ح ٥ ، ٥٢ ح ١ ، ٥٥ ،
١ ح ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
١٦٣ ، ٢٠٠ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ .

الحسن بن مكرم ٢١٨ ، ٢١٩ .
الحسين بن علي الكرابيسي ١١٠ .
الحسين بن علي (الحافظ) ٢٥٢ .
حصين (أحد الرواة) ١٧٤ .
أبو حفص الكتاني ٦٦ .
حماد بن زيد (التابعي) ٢٥ ح ٤ ، ٣٧ ،
٢٧٠ .
حماد بن سلمة ٣٧ ، ٦٤ ، ٨٩ ح ١ ، ٩٢٠ ،
٢٤٣ ، ٢٦٥ ح ٣ ، ٢٦٧ .
حماد بن عمرو النُصَيْبِي (الكذاب) ١٩٣ .
حمزة بن حبيب الزيات (المقرئ) *
٢٠٦ ح ١ .
أبو حمزة بن عاصم المدني ٢٥٦ .
حميد (أحد الرواة) ٢٧٠ ح ٣ .
حميد الطويل ١٦٧ .
حميد الله (محمد) ١٤ ، ١٧ ح ٤ ، ٣٠ ح ١ ،
٣٢ ، ١٠٩ ح ١ .
الحميدي ٧١ ح ٢ .
ابن حنبل = انظر أحمد بن حنبل .
حنظلة بن أبي سفيان ٩٤ ح ٦ .
أبو حنيفة (الإمام) ٦٩ ، ٩٤ ح ٦ ،
٢٠٩ ، ٢٦٤ ح ٢ ، ٢٦٦ .

- خ -

خالد الخذاء ٧٨ ، ٢٥٨ .
خالد بن علقمة ٢٥٩ .
خالد بن معدان ٧٠ .
خالد بن مهران = انظر « خالد الخذاء » .
خالد بن نزار الايلي ٢٢٨ .
خراشة ٢٣٦ .

- رجاء بن حيوة ٨٢ .
ابن رجب ١٨١ .
رشيد رضا ٢١ ح ١ ، ٢٧ ح ١ .
رزين ١١٨ .
رفيع بن مهران الرياحي = انظر « أبو
العالية » .

- ز -

- زائدة بن قدامة ٣٧ .
الزبير بن العوام ١٤٩ .
أبو الزبير ١٩٨ ، ٧٢ .
أبو زرعة الرازي * ٧٨ ح ٢ ، ٧٩ .
الزرقاني (محمد عبد العظيم) ١١٠ ح ٢ .
الزرقاني (صاحب الشرح على الموطأ) ١ ح ٦ .
الزرکشي (الامام بدر الدين) ١٩١
ح ١ ، ٢٣٢ .
زكريا بن مهران ٢٥٧ .
الزنجشيري ١١٣ .
أبو الزناد ٢٤٧ .
الزهري (محمد بن مسلم بن شهاب) ٤٧ ،
١٧٨ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٤ ح ٣ ،
١٧٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

- زهير بن حرب ١٢١ ح ٢ .
زهير بن محمد ٥٢ ، ٥٣ .
زياد بن جارية التميمي ٥٥ .
زياد بن علاقة ١٧٥ ح ٢ .
زياد بن مخراق ٦٣ .
زيد بن أسلم ١٧٥ ح ٢ .
زيد بن ثابت ٢٠ ح ٢ ، ٤٣ ح ٣ .
زيد بن مَيْسَع ١٦٨ .

أبو داود الطيالسي (صاحب المسند)
١١٧ ، ١٢٣ .

داوود بن علي الظاهري ١٠٠ ح ٢ .
ابن دحية (أبو الخطاب ، عمر بن الحسن)
* ٧٤ ح ١ .

أبو الدرداء (عويمر بن زيد ، الصحابي) ٥٣ .
ابن دريد ٥٤ ح ١ .

دوزي (المستشرق) ٣٣ ، ٣٥ .
ابو الدنيا الأشج ٢٣٦ .
دينار (أحد الرواة) ٢٣٦ .

- ذ -

ابن أبي ذئب ٢١ ح ١ ، ٩٤ ح ٦ .
أبو ذر الغفاري (الصحابي) ١٢ .
ذكوان (أحد الرواة) ٢٣٣ .
الذهبي (الحافظ شمس الدين) ٢١ ح ١ ،
* ٦٠ ح ٢ ، ٦١ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٤١ ،
١٦٠ ، ١٧٤ ح ٣ ، ١٧٨ ح ٤ ،
٢٣٦ ، ٢٧٠ .
الذهلي (محمد بن يحيى) ٢٥٧ .

- ز -

الرازي (الامام فخر الدين) ١٣٠ ح ١ .
أبو راشد الخبراني ٢٩ ح ٢ .
رافع بن خديج (الصحابي) ٢١ ح ١ .
الرامهرزمي (صاحب المحدث الفاصل) ٢٠
ح ٣ ، ٢١ ح ١ ، ٤٠ ح ١ ، ٧٨ ح ٦ .
الربيع بن أنس ٦٤ .
الربيع بن مَحْتَمِيم ٢٦٤ .

زين الدين قاسم ١١٠ .

زيد بنت مكى ٢٣٩ .

— س —

السايجي (أبو يحيى زكريا بن يحيى) *

١٨٢ ح ٥ .

سالم بن عبد الله بن عمر (أحد فقهاء المدينة

السبعة) * ١٩٢ ح ٥ .

سالم أبو النضر ٢٥ .

السخاوي ١٦٧ ح ٣ ، ٢٥٣ .

أبو السعادات (مبارك بن الأثير) ٤٩ .

سعد بن طريف ٢٦٦ ، ٢٨٥ .

سعد بن عباد الأنصاري ٢٤

سعد بن معاذ ٢٨٥ .

سعد بن أبي وقاص ١٤٩ ح ٣ ، ١٨٨ .

ابن سعد (صاحب الطبقات الكبرى) ١٤

ح ١ ، ١٧ ح ١ ، ٢٦ ح ١ ، ٣٠ ح ٥ ،

٣١ ح ١ ، ١٠٩ ، ١١٠ .

سميد بن جبير (التابعي) ٣١ ،

٢٣٥ ، ٤٣ .

أبو سميد الخدرى (الصحابي) ٢٠ ح ٢ ،

٢١ ، ٤٠ ، ٣ ، ١٢٧ .

سميد بن زيد بن عمرو بن نفيل (أحد العشرة

المبشرين بالجنة) ١٤٩ ح ٣ .

سميد بن أبي عروبة ٩٤ ح ٦ .

سميد بن أبي مريم ٢٤٧ .

سميد بن السيب (التابعي) ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٤ ،

١٣١ ح ٢ ، ١٦٧ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ،

١٧٦ ح ٣ .

سميد المقبري ١٦٠ .

سفيان بن سميد الثوري ٦ ح ١ ، ٣٧ ،

٦٩ ح ٣ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٩٢ ح ٦ ، ٩٤ ،

* ١٣٢ ح ٤ ، ١٦٨ ح ٢ ، ١٦٩ ،

١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،

٢٥٢ ، ٢٥٨ .

سفيان بن عيينة ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٦٤ ،

١٧١ ، * ١٧٥ ح ٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،

١٩٦ ح ٤ .

أبو سفيان ٢٦ ح ٥ ، ٢٧٣ .

السقطي (المفيد أبو البركات) *

٥٥ ح ٦ .

ابن سلام = انظر عبد الله بن سلام .

السلفي (المحافظ أبو طاهر) *

٥٦ ، ٢٤٠ .

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٢٣٥ .

أبو سلمة (الصحابي) ١٥٩ ، ١٨٤ ، ٢٥٣ ،

أم سلمة ٢٥٢ .

سليان التميمي = انظر التميمي .

سليان بن سمرة بن جندب ٢٥ .

سليان بن قيس اليشكري ٢٦ .

سليان بن مهران (الأعمش) = انظر

الأعمش .

سمرة بن جندب ٢٥ .

السمعاني (عبد الكريم) ٧٠ ح ٢ ، ٧١ ،

١٧٤ ، ٢٤٤ .

سهيل بن أبي صالح ١٨٥ ، ١٩٣ .

السهيلي ١٧ .

ابن سيد الناس = انظر فتح الدين .

ابن سيرين (محمد) ٢٥ ، ٢٨ ح ٢ ، ٧٨ ،

- ح ٢٦٩ ، ٣
 الشعبي (عالم بن شراحيل) ، ٧٨ ، ٤٧ ، ٤٤
 . ٢١٠ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٣٦ ، ١٠٩ ، ٨٢
 شريك ، ٢٧٣ ، ١٦٨
 ابن شهاب = انظر ازهرى .
 أبو شهاب ، ١٨٤
 ابن أبي شيبه ، ١١٧
 أبو الشيخ ، ١١٧
 الشيرازي (يوسف بن أحمد) ، ح ٥٥ ، ٧

— ص —

- أبو صالح ، ١٩٣ ، ٢٣٥
 الصريفي (أبو محمد) ، ٦٦
 صدقة بن موسى الدقيقي ، ٢٠٧
 صفوان بن سليم ، ٢٥١
 ابن الصلاح (أبو عمرو) ، ح ٢٠ ، ٢٣ ،
 ٩٨ ، ٨٦ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ح ٧٤ ،
 ح ٢ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ح ٢ ، ١١٩ ،
 ١٤٣ ، ١٦٧ ، ح ١ ، ١٤٨ ، ١٦٢ ،
 ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٩ ،
 ٢٧٣
 الصنعاني = انظر عبد العزيز بن عمر .
 صريب ، ٢٣٣

— ض —

- الضحاك بن مزاحم الهلالي ، ٤٧
 ابن الضريس = انظر محمد بن أيوب
 ابن موسى .

- ح ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٣٤ ، ٢٢٤ ،
 ٢٤٤ ، ٢٤٣
 السيف الأمدي ⊗ ، ح ١٣٠ ، ٢٢٠
 سيف بن عمر التميمي ، ٢٦٦
 السيوطي (جلال الدين) ، ح ٢١ ، ٢٢ ،
 ح ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ح ٦٣ ،
 ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ح ١ ،
 ١١٩ ، ح ١٢٥ ، ١٣٣ ، ح ٤ ، ١٤٣ ،
 ح ١ ، ١٤٨ ، ح ٤ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ،
 ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ح ٤ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ،
 ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ،
 ٢٧٣ ، ٢٧٤

— ش —

- الشافعي (الامام) ، ح ٦٠ ، ١١١ ، ١١٢ ،
 ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٧١ ، ⊗ ، ح ١٩٦ ،
 ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨ ،
 ٢٦٥ ، ٢٦٦
 أبو شاة (رجل من اليمن) ، ح ٢٢٢ ،
 شاه ولي الله الدهلوي ، ح ١١٦ ، ٢
 ابن شاهين ، ١١٧
 شبابة بن سوار ، ٢٤٥ ، ٢٤٩
 شبرنج (المستشرق) ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ،
 ٢٨٣ ، ح ١
 شداد بن أوس ، ١٦٨ ، ٢٧٣
 شعبه بن الحجاج ⊗ ، ح ٦٣ ، ٤٤ ، ٦٩ ، ٧٢ ،
 ٩٣ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،
 ١٣٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، ح ٢ ،
 ١٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥

الضياء المقدسي (محمد بن عبد الواحد)
١١٩ ح ١

- ط -

أبو طاهر السِّلَفِي = انظر السِّلَفِي .
طاووس ٢٣٥ .
الطبراني ١١٧، ٧٥ .
الطبري (شيخ المفسرين) ١٥ ح ٣ ، ١٦
١ ح ٥٠ ، ١ ح ١٠٢ .
الطحاوي ١١٧ .
أبو الطفيل ١٧٦ ح ٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .
طلحة بن عبيد الله (أحد العشرة المبشرين
بالجنة) ١٤٩ ح ٣ .
طلحة بن عمرو ٩٤ ح ٦ .
الطيالسي = انظر « أبو داود » .

- ع -

عائشة (أم المؤمنين) ١٨٨ ح ٤ .
عاصم الأحول ٢٥٩ .
عاصم بن ضمرة ٧٨، ٣٨، ٣٧ .
أبو العالية (رفيع بن مهران) * ٥٠
ح ٣ ، ٦٤ .
عبادة بن الصامت (الصحابي) ٦٤ .
ابن عباس (عبد الله) ١٥ ح ٣ ، ٢٠
ح ٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٣ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٧ ،
١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ح ١ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ،
٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ .
أبو العباس الحلبي ٢٣٩ .
أبو العباس القرطبي = انظر القرطبي .

عبدان (أحمد بن موسى الجواليقي) *
٥٥ ح ٢ .

ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله) ١٧٠ ،
١٧٥ ، ١٩٠ ح ٢ ، * ٢١٩ ح ٣ .
ابن عبد الحكم (المؤرخ) ١٣٦ .
عبد الحميد بن سليمان الخزازي ٢١ ح ١ .
عبد الحميد (محيي الدين) ٥١ ح ٥ .
عبد بن حميد ١١٧ .
عبد الرحمن بن حرملة ٤٣ .
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٢٦٥ .
عبد الرحمن بن عوف ١٤٩ ح ٣ .
عبد الرحمن بن القاسم ١٧٥ ح ٢ .
عبد الرحمن بن مهدي ٦ ح ١ ، ٥٨ ، ١٠٩ ،
* ١٨٠ ح ٤ ، ١٨١ ح ١ ، ٢١٠ ، ٢١١ .
٢٢٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ح ٣ .
عبد الرحمن (مولى أم برث) ٢٣٥ .
عبد الصمد صارم ٢٤ ح ٢ .
عبد العزيز بن جعفر الحريري ٧١ ح ٢ .
عبد العزيز بن صهيب ٢٣٥ .
عبد العزيز بن الصنماني ٢٥١ .
عبد العزيز بن قريش ٢٥٩ .
عبد العزيز بن محمد الداوردي ١٩٣ ح ٢ .
عبد الكريم بن أبي الوجاه (الوضاع)
٢٧٠ .
عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٠٢ ، ١٢٤ .
عبد الله بن لادريس ٣٧ .
عبد الله بن أليس ٥٤ .
عبد الله بن أبي أوفى ٢٤ ، ٢٥ .
أبو عبد الله (الحاكم) = انظر الحاكم
النيسابوري .
عبد الله بن صعيد بن العاص ١٧ .

عبد الله بن سلام ٢٠٩، ٢٥٣ .
 عبد الله شداد ٢٥٢ .
 أبو عبد الله الضير = انظر محمد بن
 أحمد المؤمل .
 عبد الله بن عباس = انظر ابن عباس .
 عبد الله بن عبد الغني (الحافظ الفقيه أبو
 موسى) * ٥٥ ح ٤ .
 عبد الله بن أبي عبد الله ١٧٢ .
 عبد الله بن عمر بن الخطاب = انظر
 ابن عمر .
 عبد الله بن عمرو بن العاص ٢١ ح ٢٢، ٢٢٢،
 ٢٢٧، ٣٢٢، ٣٦٠ .
 عبد الله بن أبي الفتح القاسي ١٧٢ .
 عبد الله القادسي ٧٧ .
 عبد الله بن كعب بن مالك ٢١٩ .
 عبد الله بن المؤمل ٢١ ح ١٠٠ .
 عبد الله بن المبارك ٦٩ ح ٤٨، ٨٩، ١٢٩،
 ١٣٣، ٢١١، ٢٦٣ .
 عبد الله بن مسعود (الصحابي) ٥، ٨، ٢٠،
 ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠ .
 عبد الله بن معاذ العبدي ١٢١ ح ٣ .
 أبو عبد الله بن منده = انظر ابن منده .
 عبد الله بن وهب * ٩١ ح ٣ .
 عبد الله بن يزيد (المقرئ) ٢٦٧ .
 عبد الملك بن حبيب (الفقيه الأندلسي) *
 ١ ح ٥١ .
 عبد الملك بن أبي سليمان ٦٩ .

عبد الملك بن قريظ = انظر الاصمعي
 عبد الملك بن الماجشون ١٩٦ ح ٤ .
 عبد الوارث ٢٣٥ .
 عبد الوهاب عبد اللطيف ١٠٨ ح ١٠ .
 عميد بن عمير (القاص) ٨١ .
 أبو عميد (القاسم بن سلام) * ٨٣ ح ٥
 ١١٣، ١٣٣ .
 أبو عبيدة (عامر بن الجراح ، الصحابي)
 ٢٤٩ .
 عبيدة بن عمرو (السهلي المرادي)
 ٢٥ ح ٤ .
 أبو عبيدة معمر بن المثنى ١١٣ .
 عميد الله بن أحمد الصيرفي ١٧٢ .
 عميد الله بن عبد الله (التابعي) ٤٥ ح ١٠ .
 عثمان بن أحمد السهك ٢١٨، ٢١٩ .
 عثمان بن الأسود ٩٤ ح ٦ .
 عثمان بن أبي شيبة * ٢٥٦ ح ٢، ٢٥٧ .
 عثمان بن عفان ١٧٨ ح ٤٤، ١٨٩ .
 عثمان بن عمر ٢١٨، ٢١٩ .
 أبو عثمان النهدي * ١٧٨ ح ٣ .
 عثمان بن الهيثم (أبو عمرو) ٢٢٤ .
 العجلي ١١٠ .
 ابن عدي ٢٠٦ .
 المراقي (الحافظ ، صاحب الالفية في علوم
 الحديث) ٥٩ ح ١، ١٢٥، ١٤٩ ح ٣ * ،
 ١٦١، ١٦٥ .
 ابن العربي (أبو بكر ، القاضي) * ٨٤
 ح ٢، ٢٠٠ .

٤٠ ، ٢٣٥ .
 العماد بن كثير = انظر ابن كثير .
 عمر بن الحسن (ابو الخطاب) = انظر ابن
 دحية .
 عمر بن الخطاب ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
 ١٣١ ح ٢ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٧٨ ح ٤ ،
 ١٨٩ ، ١٩٧ ح ٥ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ،
 ٢٢٣ .
 ابن عمر ٢٠ ح ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٣ ،
 * ٨١ ح ١ ، ٨٢ ، ١٢١ ، ١٣٤ ،
 ١٦٩ ، ١٩٢ ح ٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٧ ،
 ٢٤١ ، ٢٤٢ .
 عمر بن عبد العزيز ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ،
 ١٩٢ .
 عمر بن موسى ٧٠ ح ٢ .
 عمرو بن أمية الضمري ٣١ ح ٤ .
 أبو عمرو الجديلي ١٦٩ .
 عمرو بن دينار ٧٥ ح ٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٢ .
 عمرو بن شرحبيل ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
 عمرو بن شعيب ٢١ ح ١ ، ٢٨ ح ٢٩ ،
 عمرو بن شمر ٢٠٧ .
 أبو عمرو الصنعاني = انظر عبد العزيز
 ابن عمر .
 عمرو بن العاص ٢٧ ح ١ .
 عمرو بن عثمان ٢٥٨ .
 عفير بن معدان الكلاعي ٧٠ .
 أبو عوانة الاسفراييني ١١٩ ح ١ .

عروة بن الزبير ٣٩ .
 ابن عساكر (صاحب تاريخ دمشق) * ٧٣ .
 العسكري (أبو أحمد) * ٢٥٤ ح ٢ .
 ابو عصمة (الوضاع) = انظر نوح بن مريم
 ابن عقدة * ٧٧ ح ٦ .
 عكرمة بن ربيع التميمي ٢٠٦ .
 عكرمة بن عمار ٣٨ ، ٢٦٦ .
 أبو العلاء بن عبد الله بن الشحير ١٦٨ .
 العلاءي (الحافظ) * ١٨٨ ح ٢ ، ١٩٠ ،
 ٢٣٥ .
 علقمة بن وقاص ٥٩ ، ١٥٠ ، ٢٤٢ ، ٢٠٠ ،
 علي بن الجعد ٦٦ .
 علي بن جعفر بن خالد ٦٣ .
 علي بن خشرم ١٧٠ ، ١٧٥ .
 علي بن رافع ٢٥١ .
 علي بن سالم الأصبهاني ١٢٢ .
 علي بن سعد العسكري * ٥٧ ح ٢ .
 علي بن أبي طالب ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ح ٤ ، ١٠٤ ،
 ١٧٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٦ .
 علي بن عاصم ٦٣ .
 علي بن عبد الله بن عباس ٣١ .
 علي بن الحسن التنوخي (أبو القاسم)
 = انظر التنوخي .
 علي بن المديني ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢٢٢ ،
 علي بن معبد (الرقي) ٥٧ ح ٢ .
 أبو علي النيسابوري (شيخ الحاكم) = انظر
 النيسابوري .
 ابن هذليّة (إسماعيل بن إبراهيم) ٢٨ ، ٣٧

- أبو القاسم التنوخي = انظر التنوخي .
القاسم بن سلام = انظر « أبو عبيد » .
أبو القاسم الشيرازي ٦٦ .
القاسم بن محمد بن أبي بكر ٨٢، ٤٧ .
أبو القاسم بن منده = انظر ابن منده .
القاسمي ٧٥ ح ٢ ، ١٥٣ ح ٣ ، ١٥٤ ح ١ ، ٢٠٨ .
القاقجي ٢٨٥ .
قتادة بن دعامة السدوسي ٢٦ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ح ٣ ، ١٨٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
ابن قتيبة ٢١ ح ٢ ، ٢٢ ح ٢ ، ٢٨ ح ١ ، ١١٢ ، ١١٣ .
قتيبة بن سعد ١٩٨ ، ٢٣٧ .
القرضي ٢٣٩ .
القرطي (أبو العباس) ٢٦٧ .
أبو قطن ٢٤٥ .
ابن قطلوبغا ٢٠١ ح ٣ .
القعني (عبد الله بن مسلم) ٢٣٧ .
أبو قلابة (عبد الله بن زيد) ٥٤ .
قيس بن أبي حازم ١٧٨ ح ٤ .
ابن القيم ١٩٧ ح ٤ .

— ك —

- الكتاني (صاحب الترتيب الادارية)
١٧ ح ٥ .
كثير بن أفلح ٤٣ ح ٣ .
ابن كثير ٩٢ ، ١٠٣ ح ٣ ، ١١٠ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٩٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٧ .

- عوف ٢٢٤ .
ابن عون الثقفي ٢٨ ح ٢ ، ٨٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٥٢ .
عون بن عبد الله ١٨٥ .
عباض (القاضي) ٢٠ ح ٢ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٩٠ ، ١٠٠ .
العيزار بن حريث ٢٠٦ .
عيسى بن يونس ٣٧ .
ابن عيينة = انظر صفيان بن عيينة .

— غ —

- غياث بن ابراهيم النخعي (الوضاع) ٢٦٨ .

— ف —

- فتح الدين بن سعيد الناس ٧٩ ح ٣ .
الفتني ٢٨٥ ح ١ .
فخر الدين الرازي = انظر الرازي .
الفراء (يحيى بن زياد الديلمي) ٤ ح ٣ .
ابو الفرج بن الجوزي = انظر ابن الجوزي .
فرقد السبخي ٢٠٧ .
فرنكل (المستشرق) ٢٨٠ .
فضالة ٢٤٥ .
الفضل بن دكين (أبو نعيم) ٦٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣ .
أبو الفضل بن طاهر المقدسي ٦٦ ، ١١٩ ح ٢ .

— ق —

- أبو القاسم الأزهري ١٧٢ .

- كريب ٣١ ح ٢ .
الكسائي ٢٥٦ .
كعب الأخبار ٢٠٩ .
كعب بن مالك ٢١٩ .
كعب بن مرة ١٩٢ .
الكلبي ٢٦٤ ح ٢ .
ابو كلدة ٤ .
- المثنى بن الصباح ٩٤ .
بجاهد بن جبير (التامبي) ٢٩ ، ٤٤ ، ٤٤٤ .
١٧٦ ، ٤٧ .
محمد الدين بن الأثير = انظر ابن الأثير .
أبو مجلز ٢٣٣ ، ٢٣٤ .
محمد بن إبراهيم التميمي ١٥٠ ، ٢٠٠ .
محمد بن أحمد العياضي ٧١ ح ٢ .
محمد بن أحمد المؤمل (ابو عبد الله
الضري) ٢٥٠ .
محمد بن إسحاق = انظر ابن إسحاق .
محمد بن أسلم الطوسي ١٣٥ ح ٤ .
محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس
٨٩ ح ١ .
محمد بن بحر الأصهباني ١١٤ .
محمد بن بشار ٩٨ .
محمد بن الحجاج اللخمي ٢٨٥ ، ٦٤ .
محمد بن الحنفية ٢٦ ح ٨ .
محمد بن حنين ٢٤٢ .
محمد حميد الله = انظر حميد الله .
أبو محمد الخلال = انظر الخلال .
محمد بن رافع ٨٩ ح ٣ .
محمد زبير الصديقي ٢٤ ح ٥ ، ٣٠ ح ٥ .
محمد بن زياد ٢٤٥ .
محمد بن زيد ٢٤٢ .
محمد بن سعيد بن حسان (الوضاع)
٢٧٠ ح ٣ .
محمد بن سيرين = انظر ابن سيرين .
محمد بن شجاع الثلجي ٢٦٥ ح ٣ .
محمد بن طاهر المقدسي ١١٠ .
محمد بن الطيب = انظر الباقلائي .

- ل -

- لاووست (هنري) المستشرق ١٥٣ .
ابن لهيعة ٦١٤٦٠ .
الليث بن سعد ٢٧ ، ٣٣ ح ١ ، ١٩٨ ،
٢٥٨ ، ٢٢٥ .
ابن أبي ليلى ٢٦٤ ح ٢ .

- م -

- ابن ماجه ٥٥ ، ٧ ح ٤٨ ، ٥٥ ح ٢٥٥ ،
١٢٢ ح ٥ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ٢٧٢ .
مالك بن أنس ٦ ح ١ ، ٤٨ ، ٤٨٥ ، ٩١
٤٤ ح ٩٤ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ،
١٦٩ ، ١٧٥ ح ٤ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ،
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٢ ،
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
مالك بن عرفة ٢٥٩ .
مأمون بن أحمد الهروي ٢٦٦ .
ابن المبارك (عبد الله) ٩٠ ، ١٠٩ ،
١٧٩ .
المتقي الهندي ٤٠ ح ١ .
ابن متويه (إبراهيم بن محمد) ٥٥ ح ٧ .

٢٣٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ح ٢٨٤٢ .
 مسلم بن خالد الزنجي ١٩٦ ح : .
 أبو مسهر ١٧٧ .
 مصطفى السباعي ٢٨٥ .
 معاذ بن جبل ١٩٨ .
 معاوية بن أبي سفيان ٢٨٥ .
 معلى بن هلال ٦٨ .
 ممر بن راشد ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٦٨ .
 معن بن زائدة الشيباني ٢٧٠ ح ٣ .
 ابن معين = انظر يحيى بن معين .
 المغيرة بن شعبة ٤٠ ، ٧٤ ح ٢ .
 المفيد (أبو البركات) = انظر السقطي .
 مقاتل ٢٦٤ ح ٢ .
 المقرئ (صاحب الخطط) ٢٩ ح ٢ .
 مكحول (عالم أهل الشام) ٥٤ ، ٥٥ ح ١ .
 مكِّي بن إبراهيم البلخي ٥٧ ح ٢ ، ٥٩ ، ٩٤ .
 مناظر أحسن كيلاني ٢٤ ح ٣ .
 المناوي ١١٦ ح ١ .
 ابن منده (أبو عبد الله) ٦٢ .
 ابن منده (أبو القاسم) ٥٩ ح ١ .
 المنصور (الخليفة) ٢٦٤ ح ٢ .
 منصور بن زاذان ١٧٤ ح ٣ .
 أبو منصور الشنابزي ٢٥٠ .
 منصور بن المعتمر ٢٤ ، ١٧٥ ح ٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
 المنهال بن عمرو ١٣٤ .
 أبو المهزم ٢٦٥ ح ٣ .
 موسى بن إسماعيل ١٨٥ .
 أبو موسى الأشعري ٤٠ .

محمد بن عبد القدوس (المقرئ) ٢٥٨ .
 محمد بن عبد الله الحاكم = انظر الحاكم .
 محمد بن عبد الله المعافري (ابن العربي) =
 انظر ابن العربي .
 محمد بن عجلان ١٨٦ .
 محمد بن علي (أبو جعفر الباقر) ٢٧ .
 محمد بن علي (أبو النوسي) = انظر « أبو النوسي »
 محمد فؤاد عبد الباقي ٥ ح ٢ .
 محمد بن كثير ١٨٤ ، ٢٥٣ .
 محمد بن مسلمة ٤٠ .
 محمد بن موسى الخازمي = انظر الخازمي
 محمد بن موسى العتري (أبو موسى) ٢٦١ .
 محمد بن يحيى الذهلي = انظر الذهلي .
 محمد بن يحيى الواسطي ٢٥٠ .
 حمّيش ٢٥٧ .
 محمود بن الربيع ١٢٧ .
 مرة الطيب ٢٠٧ .
 المرداسي الأندلسي ١٥١ ح ١ .
 ابن مردويه ١١٧ ، ١٢٣ .
 المروزي ١٢٥ .
 المزي * ٢٣٢ ح ٣ .
 مسروق بن الأجدع * ٢١٠ .
 ابن مسعود = انظر عبد الله بن مسعود .
 أبو مسعود الرازي ٦١ ح ٦ .
 مسلم (صاحب الصحيح) ١٢ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٩٨ ،
 ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٠ ،
 ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٥١ -
 ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ،
 ١٩١ ، ١٩٣ ح ٢ ، ٢٢٢ - ٢٢٥ .

أبوموسى (الحافظ عبدالله بن عبد الغني)

= انظر عبدالله بن عبد الغني .

• موسى بن عقبة ١٨٥، ١٨٣، ٢٥

• موسى بن هارون ١٩٨

ابن مهدي = انظر عبد الرحمن بن مهدي

• المهدي (الخليفة) ٢٦٨، ٢٧٠

ن

• نائل بن نجیح الحنفي * ٥٧ ح ٢٠

• ناجية ١٣٤

• نافع (مولى ابن عمر) * ١٦٦ * ١٩٢ ح ٦

• ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٥٨

• النجيب ٢٣٩

• النخعي (ابراهيم بن يزيد التابعي) * ٨٢

• ٢١٠ ح ١

• ابن النديم ٦

• أبو النرسي (محمد بن علي) * ٥٥ ح ٥

• نزار بن عبد العزيز ٥٧ ح ٢

• النسائي (صاحب السنن) ٤٨، ١١٠، ١١٦

• ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢ ح ٥، ١٩٣

• ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٧٢

• النضر بن شميل المازني ١١٣

• النضر بن مطرف ٧٢

• النعمان بن عبد السلام ١٨٦

• نعيم بن حماد * ٩٠ ح ٢، ١٢٧

• نعيم بن سالم ٢٣٦

• أبو نعيم = انظر الفضل بن دككين

• نوح بن مريم (أبو عصمة ، الوضاع)

• ٢٦٤

• نور الدين علي الهيثمي ٤٩

• نور الدين محمد بن ابي سعيد زنكي ٧٣

• نولدكه (المستشرق) ٢٧٠ ح ١

• النووي ١٢ ح ١٨، ١٨، * ٧٤ ح ٣، ١١١، ١٩٧

• ١٢١، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥ ح ٢، ١٦١

• ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٧٣

• النيسابوري (أبو علي ، شيخ الحاكم)

• ١٢٠ ح ١

ه

• هبة الله بن سلامة ١١٤

• هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ٦٦

• ابن هبة ٢٣٦

• الهروي (عمر بن أبي سعد) ٧١ ح ٢

• أبو هريرة ٥، ٢٠ ح ٢، ٢٢ ح ١، ٢٨، ٣١

• ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٦٢، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٩

• ١٧٦، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٠

• ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦

• ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٥ ح ٣

• ٢٨٦، ٢٧١

• هشام بن عبد الله ٢٣٨ ح ٢

• هشام بن عروة ٥٢ ح ٤

• ابن هشام (صاحب السيرة) ٣٠ ح ١

• هشيم بن بشير ٢٧، ٨٩ ح ١، * ١٧٤ ح ٣

• ١٧٦، ١٧٥

• همام بن منه ١٤ ح ١، ٢٤ ح ٣، ٣١، ٣٢

• ٣٣، ٣٦، ٢٣٥

- يحيى بن زياد الديلمي = انظر الفراه .
- يحيى بن سعيد الأنصاري ١٥٠، ٢٠٠، ٢٣٤ .
- يحيى بن سعيد القطان ٧٢، ١٨٠ ح ٤٤،
- ٠٢٧٠، ٢٤٧، ١٤٦
- يحيى بن عتيق ٢٥ ح ٤٤
- يحيى بن أبي كثير ١٨٤ .
- يحيى بن اللبان ٣٧ .
- يحيى بن معين * ٧٧ ح ٣، ١٠٩، ١٣٣،
- ١٧٦ ح ٣، ١٩٤، ١٩٤، ٢٤٠ ح ٢٤٦، ٢٦٦
- ح ٤٤، ٢٦٨، ٢٦٩ .
- يحيى بن وثاب ٢٠٦ ح ١ .
- يحيى بن يحيى النيسابوري ١٨٩ ح ١ .
- يزيد بن أبي حبيب ١٩٨ .
- يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ٢٠٦ .
- يزيد بن هارون ١٨٩ ح ١ .
- يعقوب بن إبراهيم بن محمد ٦٢، ٦٣ .
- يعقوب بن أبي شعبة ١٨٢ .
- أبو يعلى الخليلي = انظر الخليلي .
- أبو يعلى الموصلي ٥٥ ح ٥ .
- ابن أبي يعلى ٦١ ح ٥ .
- يوسف المش ٣٧، ٣٨، ٤٢ ح ٣، ٧٢ ح ٥٥ .
- يونس بن يزيد ٢١٨، ٢١٩ .

• همام بن منده ٣١ ح ٥٥ .

— و —

- أبو وائل ٢٤٠، ٢٤٦ .
- واصل الأحذب ٢٢٨، ٢٤٦ .
- ابن واصل السدوسي ٥٧ ح ٢ .
- ابن الورد (المستشرق اهلورد) ٦٠ ح ١
- ٠٢٨٠ ح ١ .
- وستنفلد (المستشرق) ٧٣ ح ١ .
- وكيع بن الجراح ١٣٣، ١٨٠ ح ٤٤،
- ٢٤٠ ح ٤ .
- الوليد بن مسلم ١٧٣، * ١٧٦ ح ،
- ٠١٧٧، ١٨٩ .
- أبو الوليد ٢٦٩ .
- وهب بن منبه ٢٦، ٣٣، ١٨٥ .
- ابن وهب ٣١ ح ٤، ٤٥٤ .

— ي —

- ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١٥٤ ح ١، ٥٧ .
- يحيى بن حسان ٦١ .
- يحيى بن حكيم (أبو سعيد) ٢٥٢، ٢٥٣ .
- أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي ١١٢ .

فهرس الموضوعات

كلمة المؤلف للطبعة الثانية ه - و

مقدمة الطبعة الأولى ز - ك

الفصل الأول

الحديث والسنة واصطلاحات أخرى ٣-١٣

الحديث والسنة : بعض الفروق الدقيقة بينها لغة واصطلاحاً ٣ - مادة
« الحديث » ووضوح معنى الإخبار فيها ٤ - إطلاق « الحديث » على ما يقابل
« القديم » ٥ - وضع النبي الاصول لما اصطاحوا فيما بعد على تسميته « بالحديث »
٥ - عرف العرب السنة كما عرفوا نقيضها وهي البدعة ٦ - المدينة هي دار
السنة ٧ - من أحدث في السنة حدثاً فعليه لعنة الله ٧ - شر الأمور محدثاتها -
٧ - التشبه بالسلف الصالح ضرب من التأمي بالسنة النبوية ٨ - أكثر المحدثين على
ترادف الحديث والسنة ١٠ .

الخبير والأثر : تسمية ما جاء عن النبي ﷺ « حديثاً » لتمييزه عن « الخبر »
الذي جاء عن غيره ١٠ - والترادف أيضاً بين الخبر والأثر ١١ - الموقف
والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع ١١ - اصطلاحات للتفرقة بين الخبر
والأثر ١١

الحديث القدسي : ١١ - لا يشبه أسلوبه أسلوب القرآن ١١ - مثاله ١٢ -

طريقة كل من السلف والخلف في تصدير الحديث القدسي ١٢ - التمييز بين القرآن والحديث القدسي وغير القدسي ١٣ .

الفصل الثاني

حول تدوين الحديث ١٤ - ٤٩

معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام ١٤ - أسباب قلة الكتابة في حياة الرسول ﷺ ١٧ - الصحف المكتوبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ٢٣ - صحيفة أبي هريرة لهام بن منبه ٣١ - موقف المستشرقين من تدوين الحديث ٣٣ - عصر الخلفاء الراشدين ٣٩ - عصر التابعين ٤١ - عصر أتباع التابعين ٤٨ - المتأخرون عن عصر الرواية ٤٩ .

الفصل الثالث

الرحلة في طلب الحديث ٥٠ - ٧٢

الطابع الاقليمي في نشأة الحديث ٥٠ - الرحلة في طلب الحديث ٥٣ - أثر هذه الرحلات في توحيد النصوص والتشديد في الأسانيد ٦٠ - الرحلة للمتاجرة بالحديث ٦٢ - لم يكن المتاجرون بالحديث دائماً من الوضاعين ٦٥ - مقاومة المتساهلين بالحديث ٦٧ - المداسون في الحديث تباهياً ورتاء الناس ٦٩ - الجهل بالتاريخ دليل قاطع على الكذب ٧٠ - ورع المحدثين احتساباً لوجه الله ٧١ - آداب المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم ٧٢ .

الفصل الرابع

دور الحديث وألقاب المحدثين ٧٣ - ٧٨

دور الحديث وأثرها في الرحلة والطلب ٧٣ - ألقاب المحدثين : المسند

والمحدث والحافظ ٧٥ - غلو الناس في الحفاظ ٧٧ - استعانة الحفاظ على حفظ الحديث بكتابه ثم محوه ٧٨ - العدد الذي يشترط حفظه لمن يلقب بالحافظ يتروى بين مئات الالوف وعشراتهما ، وتعليل ذلك ٧٩ - اشتراط الحفاظ التعمق في العلم ، لا مجرد الاكثار من الرواية ٨٠ - رواية الحديث باللفظ ٨٠ - تصحيح بعض الصحابة ما كانوا يسمعون من تغيير اللفظ النبوي ٧٨ - موقف التابعين وأتباعهم من أداء الحديث باللفظ ٨١ - لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ٨٣ - شروط لا بد منها لرواية الحديث بالمعنى ٨٣ - اللحن في الحديث كذب على رسول الله ٨٤ - لغة الصحابة السليقة ، فلهم رواية الحديث بالمعنى ٨٤ - التشدد في رواية الحديث بالمعنى في المرفوع دون سواه ، ومناقشة هذا الرأي ٨٥ - تقييد الرواية بالمعنى بألفاظ تدل على الحيطه والورع ٨٦ - اختصار الحديث وحذف بعضه وتقطيعه ٨٦ - ضعف الرحلة في طلب الحديث وبدء التساهل في أدائه وروايته ٨٧ - لغة المحدين لغة فذة في النقد والتحليل ٨٧ .

الفصل الخامس

نحو الحديث وصوره ٨٨ - ١٠٤

اولاً : السماع ، وهو أعلى الصور وأقواها ٨٨ - قول الامام أحمد : «حدثنا وأخبرنا واحد» ٨٨ - الأكترون على تقديم لفظ (سمعت) على سائر ألفاظ التحمل ٨٩ - ثم يتلوها (حدثنا وحدثني) ٩٠ - ثم (نبأنا وأنبأنا) ٩١ - التشدد مع المدلسين ورفض حديثهم إلا أن يقول قائلهم : (حدثني) أو (سمعت) ٩٢ - أضعف هذه العبارات (قال) أو (ذكر) من غير (لي) لأنها وهم التدليس ٩٢ - إنما الخلاف في هذه الالفاظ بين نقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة ٩٣ .

- ثانياً : القراءة ، وتسمى عرضاً ٩٣ - وهي دون السماع ، على الأرجح
- ٩٤ - العبارات التي تقيد بها القراءة ٩٥ .
- ثالثاً : الاجازة ٩٥ - اعتراض ابن حزم عليها وعدها « بدعة غير جائزة »
- ٩٥ - بعض الصور المقبولة من الاجازة عند الجمهور ٩٦ - الأرجح مساواة الكتابة للنطق في الإجازة ٩٦ .
- رابعاً : المناولة ٩٧ - تعدد صورها وتفاوتها وغلو بعضهم في « المناولة مع الاجازة » ٩٧ .
- خامساً : المكاتبه ٩٧ - اشتراط بعض العلماء اقتنائها بالاجازة ٩٨ - غلو الذين رجحوا المكاتبه المقرونة بالاجازة حتى على السماع نفسه ٩٨ .
- سادساً : الاعلام ٩٩ - الاجازة مفهومة من الاعلام ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ٩٩ - منع الرواية بالاعلام إن لم يسمح الشيخ لتلميذه بها ، واعتراض القاضي عياض على هذا المنع ٩٩ - الظاهرية ورأيهم في هذا المنع ١٠٠ .
- سابعاً : الوصية ، وهي صورة نادرة من صور التحمل ١٠٠ - فيها شبه من الاعلام وضرب من المناولة ١٠٠ - اعتراض ابن الصلاح على هذا التشابه ١٠١ - الوصية بالعلم كالوصية بالمال ، تلتزم فيها عبارة الموصي ١٠١ .
- ثامناً : الوجادة أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة
- ١٠١ - عبارات لا يجوز استعمالها في الوجادة لأن فيها تدليلاً وإيهام السماع
- ١٠٢ - لولا الوجادة لانسد باب العمل بالمنقول ١٠٣ - دليل مأثور على جواز العمل بالوجادة ١٠٣ - ثقة المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته الى رسول الله ﷺ هي الدليل القاطع على وجوب العمل بالوجادة ١٠٣ .
- صور الاداء امتداد لصور التحمل ، لأن المؤدي إلى من دونه كان متحملاً حديث من هو فوqe ١٠٤ .

الباب الثاني

التصنيف في علوم الحديث ١٠٥-١٣٨

الفصل الأول

علم الحديث رواية ودراية ١٠٧-١١٤

علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية ١٠٧ - أحوال الراوي وأحوال المروي ١٠٨ - معنى قبول الراوي أو المروي ومعنى ردهما ١٠٨ - عنايتنا بحفظ كتب الرواية ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ١٠٨ - المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية وتنوعها في نشأتها الأولى ١٠٨ - انطواء تلك المباحث جميعاً تحت اسم واحد هو « علوم الحديث » ١٠٩ .

كلمة عن أهم تلك العلوم : ١ - علم الجرح والتعديل ١٠٩ - ٢ - علم رجال الحديث ١١٠ - ٣ - علم مختلف الحديث ١١١ - ٤ - علم علل الحديث ١١٢ - ٥ - علم غريب الحديث ١١٢ - ٦ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه . ١١٣ .

الفصل الثاني

كتب الحديث روايةً ومراتبها ١١٥ - ١٢٥

أ - مراتب هذه الكتب ١١٥ - طبقات هذه الكتب ١١٦ - ب - التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد ١١٧ - كتب الصحاح ١١٧ - الكتب الستة ومزايا كل منها ١١٨ - عدة أحاديث البخاري ١٢٠ - مصطلحات في الصحيحين ١٢١ - موازنة بين الصحيحين ١٢١ - موطأ الإمام مالك يلي الصحيحين في الرتبة ١٢٢ - الجوامع من كتب الحديث ١٢٢ - المسانيد ١٢٣ - المعاجم

١٢٤ - المستدرجات ١٢٤ - المستخرجات ١٢٥ - الأجزاء ١٢٥ - من علم
شروط العمل بالحديث جاز له أن يرويه ١٢٥ .

الفصل الثالث

شروط الراوي ١٢٦ - ١٣٨

العقل والضبط والعدالة والاسلام شروط لا بد منها لقبول الرواية ١٢٦ -
تدقيق المتأخرين في وضع المصطلحات وتوسعهم في التبويب والتقسيم ١٢٦ -
شرط العقل يرادف مقدرة الراوي على التمييز ١٢٧ - صحابة كثرت الرواية
عنهم ، وكان مماعهم في الصغر ١٢٧ - مبلغ السن الذي يستحسن التحديث
معه ١٢٧ - الحد في السماع خضع لبعض الاعتبارات الاقليمية ١٢٨ - الطريق
إلى معرفة الضبط ١٢٨ - مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ
١٢٨ - التحذير من كتابة الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ١٢٩ - عدالة
الراوي والتفرقة بين تعديل الراوي وتركيبه الشاهد ١٣٠ - المقابيس الخلقية
الانسانية المشتركة في العدالة ١٣٠ - من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه
لفضله ١٣١ - حسن الظن بالراوي والرواية عن مستور الحال ١٣١ - تركيبة
الخبر المروي من خلال تركيبة الخبر الراوي ١٣٢ - التساهل في الرواية عن
المشاهير ١٣٢ - مناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل ١٣٣ - مذاهب
النقاد للرجال غامضة دقيقة ١٣٣ - التشدد في رواية مرتكب المباحات ١٣٣ -
فائدة كتب الجرح والتعديل في إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف في
أمره ١٣٤ - شعور النقاد بقيمة المروي « إن هذا الأمر دين ! » ١٣٤ - تخيير
الشيوخ وكرهه النقل عن الضعفاء ١٣٥ - ترجيح الاخذ من علا إسناده وقرب
من النبي صلى الله عليه وسلم أو من الصحابة أو التابعين أو الأئمة الاعلام ١٣٥ -
تفضيل النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات ١٣٥ - الاجتهاد في أحوال
رواة النازل أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر ١٣٦ - اصطلاحات القوم في

الجرح والتعديل ١٣٧ - التحفظ الشديد في شروط الراوي حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، والتساهل بعد ذلك ١٣٨ - شرط الاسلام ووضوحه في نفسه ١٣٨ .

الباب الثالث - مصطلح الحديث ١٣٩ - ٢٨٨

الفصل الأول - أقسام الحديث ١٣٩ - ١٤٤

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف : هذا هو التقسيم الطبيعي ١٤١ - لكن المحدثين اصطلاحوا على تقسيم ثلاثي الحديث : صحيح وحسن وضعيف ١٤١ - الموضوع ليس في الحقيقة بمجديت اصطلاحاً ، بل بزعم واضعه ١٤٢ - أقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة منها الخالصة لقسم منها ، ومنها المشتركة بينها ١٤٢ - تقسيم الحديث قابل للتوزيع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تنحصر أحوال الرواة ولا أحوال المتون ١٤٣ - إمكان دمج بعض الأنواع في بعض الأنواع في بعض ، ومحاولة ابن كثير في هذا الباب ١٤٣ - العلامة القاسمي كان أقرب إلى المنطق في تقسيمه للحديث في كتابه القيم « قواعد التحديث » ١٤٤ - طريقتنا في هذا الكتاب تبسيط هذه المصطلحات وعرضها بوضوح ١٤٤ .

الفصل الثاني

القسم الأول : الحديث الصحيح ١٤٥ - ١٥٥

تعريفه وملاحظات على هذا التعريف ١٤٥ - الصحيح على قسمين : صحيح لذاته وصحيح لغيره ١٤٦ - متى يوصف الصحيح بأنه متواتر ١٤٦ - المتواتر اللفظي ١٤٨ - المتواتر المعنوي ١٤٩ - قد يكون المتواتر المعنوي في أوله آحادياً ، ثم يشهر بعد الطبقة الأولى ١٥٠ - التواتر ليس من مباحث الاسناد ١٥٠ - الآحادي الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني كالتواتر بقسميه ١٥١ -

اشتراط بعض العلماء في تعريف الصحيح أن يكون « عزيزاً » ١٥٢ - البخاري
أول من صف في « الصحيح المجرد » ١٥٢ - رتب الصحيح بتفاوت بتفاوت
الاءوصاف المقتضية للتصحيح ١٥٣ - لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد
لصحابي واحد ١٥٤ - الحكم بصحة السند لا يستلزم صحة المتن ١٥٤ - معنى
قول المحدثين : أصح شيء في الباب كذا ، ١٥٥ .

الفصل الثالث

القسم الثاني : الحديث الحسن ١٥٦ - ١٦٥

تعريف الحسن ١٥٦ - الحسن لذاته والحسن لغيره ١٥٦ - جامع الترمذي
أصل في معرفة الحسن ١٥٧ - قول الترمذي : « حديث حسن صحيح غريب »
١٥٧ - تعليل ابن حجر لعبارة الترمذي في وصف الحسن الصحيح بالغرابة
١٥٨ - الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح
١٥٩ - في الطبقة التي سبقت الترمذي ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث
تغلب عليها صفة الحسن ١٦٠ - اصطلاح خاص للبخاري في تمييز الصحيح
والحسن ١٦١ .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن ١٦١

من الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ،
ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن ١٦١ - تنوع في التعبير ، لا تغاير
في الاصطلاح ١٦٢ - الجهيد لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكته ١٦٢ -
ما كل ما صحّ سنداً صحّ متناً ١٦٤ .

الفصل الرابع

القسم الثالث : الحديث الضعيف ١٦٥ - ٢١٤

تعريف الضعيف وصوره العقلية ١٦٥ - الأول : المرسل وتعريفه ١٦٦ -

المرسل ليس حجة في الدين ١٦٦ - أكثر العلماء يحتجون براسيل الصحابة
 ١٦٦ - أكثر الرواية عن ابن عباس مرسة ١٦٧ - المرسل مراتب ١٦٧ -
 المرسل إذا أسند عن ثقات انكشفت صحته ١٦٨ .
 الثاني - المنقطع وتعريفه ١٦٨ - تماثل المنقطع والمرسل في سبب الضعف
 ١٦٩ - اصطلاح خاص للخطيب البغدادي ١٦٩ .
 الثالث - المعضل وتعريفه ١٦٩ - المعضل أسوأ حالاً من المنقطع ١٧٠ .
 الرابع - المدلس وهو قسمان : مدلس الاسناد ومدلس الشيوخ ١٧٠ -
 التدليس أخو الكذب ١٧١ - البلاد التي أكثرت من التدليس ١٧١ - هل كان الخطيب
 لهجاً بتدليس الشيوخ في مصفاته؟ ١٧٢ - فروع من التدليس : العطف، السكوت
 التسوية ١٧٣ - تدليس البلاد ملحق بتدليس الشيوخ ١٧٣ - المزاح بالتدليس
 ١٧٤ اعتراف المدلسين بتدليسهم إذا وقع إليهم من ينقر عن سماعتهم ١٧٥ -
 ما أقل الذين سلموا من التدليس ! ١٧٥ - الدفاع عن رواة الصحيحين المشاهير
 بالتدليس ١٧٦ - اعتذار خاص عن تدليس ابن عيينة ١٧٧ - تدليس رواة
 الصحيحين ضرب من الابهام وليس كدباً ١٧٧ - تفرقة دقيقة بين المدلس
 والمرسل الخفي ١٧٨ - رأي الخطيب في هذه التفرقة ١٧٩ - سبب ضعف
 المدلس بأنواعه ١٧٩ .

الخامس - المعلل وتعريفه ١٧٩ - العلة سبب غامض، ومعرفة لها ١٨٠
 - قلة التأليف في علل الحديث ١٨١ - أكثر ما يتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع
 شروط الصحة ظاهراً ١٨٢ - الطريق إلى معرفة المعلل ١٨٣ - أنواع علل
 الحديث لا تحصر ١٨٣ - وجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلل
 ١٨٥ - حين أطلق أبو يعلى الخليلي العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ،
 لم يقصد التقيد بالاصطلاح ١٨٦ - المعلول لا يشمل كل مردود ١٨٦
 السادس - المضطرب وتعريفه ١٨٧ - منشأ الضعف فيه ١٨٧ - الاضطراب
 يقع في الاسناد غالباً ١٨٧ - وقد يقع في المتن ومثاله ١٨٨ - أوجه شبه بين

المضطرب المعلل ١٩٠ - الاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح
والحسن ١٩١

السابع - المقلوب وتعريفه ١٩١ - مقلوب في المتن ومقلوب في السند
١٩١ - إذا وقع القلب عمداً كان ضرباً من الوضع ١٩٢ - امتحان الرواة بقلب
الأحاديث وإدخالها عليهم ١٩٣ - النقاد لا يجبون هذا النوع من الاغلوطات ١٩٤
- يستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الاحاديث من قلب ١٩٤ - منشأ
الضعف في المقلوب ١٩٥ .

الثامن - الشاذ ١٩٦ - لعسر لم يفرده العلماء بالتصنيف ١٩٦ - تعريف الشافعي
للشاذ ١٩٦ - إذا روى الثقة ما لم يرو غيره قبلت وروايته مادام عدلاً ضابطاً
حافظاً ١٩٧ - تعريف الحاكم للشاذ ورده إلى رأي الجمهور ١٩٧ - صعوبة الشاذ
تشبه صعوبة المعلل ٢٠٧ - الفرق بين الشاذ والمعلول ١٩٩ - حديث النية
وادعاء ابن العربي أن له ثلاثة عشر طريقاً ٢٠٠ - اصطلاح خاص لأبي يعلى
الجلي في الشاذ ، نقلًا عن حفاظ الحديث ٢٠١ - يشترط في الصحيح السلامة
من كل شذوذ ٢٠٢ - التوقف فيما شذبه الثقة ، ورد ما شذبه غير الثقة ٢٠٣ .
التاسع - المنكر وتعريفه ٢٠٣ - رأي ابن الصلاح في ترادف المنكر والشاذ
٢٠٤ - هذا الرأي بعيد ٢٠٥ - إطلاق لفظ المنكر أحياناً على مجرد التفرد
٢٠٦ - قول المحدثين : « هذا أنكر ما رواه فلان » ٢٠٦ .

العاشر - المتروك وتعريفه ومثال عليه ٢٠٦ .
من الضعيف أضعف ، كما أن من الصحيح أصح ٢٠٧ .
هل الموقوف والمقطوع من الأحاديث الضعيفة؟ ٢٠٧ - تعريف الموقوف
٢٠٨ - التحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأخبار ، وابن سلام ، وابن
عمرو بن العاص ٢٠٩ إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع إطلاق غير
جيد ٢٠٩ - تعريف المقطوع ، ورأي أبي حنيفة فيه ٢٠٩ - لا نحتج منه إلا
بما جاء عن أكبر التابعين ٢١٠

رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها ٢١٠ - « إذا روينا في الحلال والحرام
شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » . والمراد من هذه العبارة
٢١١ - لأنسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع الشروط
٢١١ - وجوب التدقيق في التعبير في وصف الحديث بالضعف ٢١٣ - باب
الاجتهاد في الحديث لم يقلل في الفقه ٢١٤ .

الفصل الخامس

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ٢١٥-٢٦٢

مصطلحات لا تختص بنوع معين من الأنواع لرئاسة الثلاثة ٢١٥ - هذه
المصطلحات عشرون ، ودراستها زمراً ثلاثية وثنائية ٢١٥ .

أ - ٣٥٢١ - المرفوع والمسند والمتصل ٢١٦ - المرفوع لا يكون
متصلاً دائماً ٢١٦ - المرفوع من القول والفعل والتقدير ٢١٦-٢١٧ - المرفوع
ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد ٢١٧ - المسند وتعريفه
٢١٧ - يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع ٢١٨ - لابن عبد البر رأي طريف
في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ٢١٩ - تعريف المتصل أو الموصول
٢٢٠ - أقوال التابعين إذا اتصلت بهم تسمى « متصلة مع التقييد » ٢٢١ -
المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ٢٢١ .

ب - ٦٥٥٤ - المعنعن والمؤنن والمعاق ٢٢٢ - تعريف المعنعن ٢٢٢
- كثرة المعنعن في الصحيحين ٢٢٣ - الحديث المعنعن من قبيل المرسل في نظر
بعض النقاد ٢٢٣ - اعتذارهم عن كثرة المعنعن في الصحيحين بما ورد في المستخرجات
عليهما من الطرقات الكثيرة ٢٢٣ - مواقع « عن » في الحديث النبوي ٢٢٣ -
تعريف المؤنن ٢٢٤ - حمله على الانقطاع حتى يتبين سماعه من جهة أخرى ٢٢٤
- تعريف المعلق ٢٢٤ - المعلق في صحيح البخاري على نوعين ٢٢٥ - هل المعلق

ضرب من المقطع ؟ ٢٢٥ - الحكم على هذه الأنواع الثلاثة بالضعف الخالص ليس
من الدقة في شيء ٢٢٥

ج - ٨٧ - الفرد والغريب ٢٢٦ - التباين بينهما من حيث كثرة الاستعمال
وقلته ٢٢٦ - الفرد المطلق والفرد النسبي ٢٣٩ - الفرد النسبي هو الغريب كما
يسمى في الاصطلاح ٢٢٧ - أنواع الغريب متكاثرة ، وإنما تضبط بنسبة التفرد
فيه إلى شيء معين ٢٢٧ - تفرد شخص عن شخص ٢٢٧ - تفرد أهل بلد عن
أهل بلد آخر ٢٢٨ - التقيد الاضافي في الحديث الغريب هو الذي سوغ تسميته
« فرداً نسبياً » ٢٢٩ .

د - ١١٠ و ١٠٩ و ١١٠ - العزيز والمشهور والمستفيض ٢٢٩ - توسط هذه
المصطلحات الثلاثة بين التفرد النسبي والتواتر المعنوي ٢٢٩ - هذه الأنواع أصق
بالغريب منها بالتواتر ٢٣٠ - مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها قيمي
لا كمي ٢٣٠ - حتى في التواتر ، لا يبالي النقاد بتعيين عدد الجمع الراوي له ٢٣٠
- حين اشترط الحاكم تعزير الصحيح لم يحكم بتصحيح العزيز ٢٣١ - المشهور
من الحديث غير الصحيح ٢٣١ - مثال المشهور الصحيح ٢٣٢ - مثال المشهور
الحسن ٢٣٢ - أمثلة المشهور الضعيف والباطل ٢٣٢ - اشتهار الحديث أمر نسبي
٢٢٣ - أكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض فيها مترادفان على رأي جماعة من أئمة
الفقهاء ٢٣٤ - لكن الأصح التفرقة بينهما ٢٣٨ - ادعاء ابن حبان أن لا وجود
أصلاً للحديث العزيز والورد عليه ٢٣٤ - ربما جمع الحديث بين وصفي العزة
والشهرة ٢٣٥

هـ - ١٣ و ١٢ - العالي والنازل ٢٣٦ - الاسناد العالي المطلق ٢٣٦ -
والاسناد العالي النسبي ٢٣٦ - الاسناد العالي النسبي على أربعة أنواع: الموافقة ،
والبديل ، والمساواة والمصافحة ٢٣٧ - أمثلة على كل منها ٢٣٧ - ٢٣٨ - من
صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي ٢٣٩ - ومنها تقدم السماع ٢٣٩ -

التباهي بعلو الاسناد ٢٣٩ - الاسناد النازل مفضول ٢٣٩ - رب اسناد نازل
أفضل من عال إذا تميز بفائدة ٢٤٠.

و - ١٥ و ١٤ - المتابع والشاهد ٢٤١ - إطلاق كل منهما على الآخر ٢٤١
- الشاهد أعم من التابع ٢٤١ - تعريف كل منهما ٢٤١ - المتابع على قسمين
تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي ٢٤١ - أمثلة على هذه
الأنواع ٢٤٢-٢٤٣ الاعتبار وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد ٢٤٣ - نقاد الحديث
لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول ٢٤٣ - متى وصف
الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار ٢٤٣ - تتبع الطرق التي
تصلح للشواهد والمتابعات في الجوامع والمسائد والأجزاء ٢٤٤ .

١٦ - المدرج وتعريفه ٢٤٤ - الادراج في المتن أكثر ما يكون في آخر
الحديث ، وقد يوجد في أول الحديث أو وسطه ٢٤٥ - مدرج الإسناد يرجع
في الحقيقة إلى المتن ٢٤٦ - دواعي الادراج كثيرة ٢٤٧ - الطريق إلى معرفة
المدرج من وجوه ٢٤٨ .

١٧ - المسلسل وتعريفه ٢٤٩ - المسلسل من صفات الاسناد ٢٥٠ - مسلسل
تماثلت العبارات في روايته ٢٥٠ - مسلسل تماثلت الأفعال في روايته ٢٥١ -
تماثل الأفعال والعبارات يثير الشك فيها ٢٥١ - من المسلسل الصحيح مسلسل
الحفاظ ٢٥٢ - أصح مسلسل في الدنيا ٢٥٣ - حديث مسلسل باطل متناً
وتسلسلاً ٢٥٣ .

١٨ - المصحف ٢٥٤ - كان المتقدمون لا يفرقون بين المصحف والمحرّف
٢٥٤ - تفرقة المتأخرين بينهما شكلية ٢٥٥ - التصحيف في القرآن وما يحكى
عن عثمان بن أبي شيبة في ذلك ٢٥٦ - دفاع ابن كثير عن عثمان ٢٥٧ - ضروب
من التصحيف في متون الأحاديث وأسانيدها ٢٥٧ - المصحف أكثر ما يقع في
المتون وشواهد عليه ٢٥٧ - أمثلة على مصحف الاسناد ٢٥٨ - تصحيف السمع
٢٥٩ - التصحيف غالباً ما يغير المعنى ٢٦٠ - لا غرابة في إدخال المصحف في

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ٢٦١ - تمت بدراسة « المصحف »
المصطلحات العشر والمشاركة ٢٦١ .

الفصل السادس

« الموضوع » وأسباب « الوضع » ٢٦٣ - ٢٧٣

تعريف الموضوع ٢٦٣ - منهج علمي دقيق لتمييز الصحيح من الموضوع
٢٦٣ - القاعدة الأولى من هذا المنهج: اعتراف الواضع نفسه باختلافه الأحاديث
٢٦٤ - الثانية: اللحن والركبة ٢٦٤ - الثالثة: مخالفة العقل والحس ٢٦٥ -
الرابعة: المجازفة بالوعد والوعيد ٢٦٥ - الخامسة: الانتصار لهوى شخصي
٢٦٦ - بدأ ظهور الوضع سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ٢٦٦ - خلط بعض
الفقهاء بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ ٢٦٧ - التقرب إلى الطبقة الحاكمة
٢٦٨ - التعامل بين العامة ٢٦٨ - المتصوفة ووضعهم للأحاديث ٢٦٩ - الموضوعات
لا يمكن استقصاؤها ٢٧٠ - أشهر الكتب في بيان الموضوعات ٢٧١ - تعقب
العلماء لابن الجوزي في « موضوعاته » ٢٧٢ - بعض ما يسمى موضوعاً أقرب
إلى المدرج ٢٧٢ - صعوبة الحكم بالوضع ٢٧٣

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون ٢٧٥ - ٢٨٨

الخصومات حول الشكل والمضمون ٢٧٥ - التشكيك في صحة الحديث
النبوي ٢٧٦ - عناية المصطلح بالمضمون حقيقة بديهية ٢٧٧ - في جميع المصطلحات
تقسيم ثنائي مؤلف من السند والمتن ، وتفصيل ذلك ٢٧٨ - فصل المستشرقين
بين السند والمتن كالفصل بين خصمين لا يجتمعان ، وعقم هذا الرأي ٢٨٣ -
مقياس الحديثين نفسي اجتماعي ، ٢٨٥ - مباحث الحديثين تدور في الحقيقة على

المتن أكثر مما تدور على السند ٢٨٦ - خاتمة في أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم
لمناهجنا في الثقافة ٢٨٨ .

جريدة المراجعة ١٨٩ - ٢٩٦

مصدر الأعلام ٢٩٧ - ٣١٢

فهرس الموضوعات ٣١٣ - ٣٢٧

استدراك ٣٢٨

استدراك

وقع سهو ص ٣٣ س ٩ في تسمية المستشرق سوفاجيه بدلاً من شونجر ،
فيرجى تصحيحه . وليس فيما بقي من التطبيق شيء يستحق الذكر .

آثار المؤلف المطبوعة

في

مطبعة جامعة دمشق

- ١ - مباحث في علوم القرآن
الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م
الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م
- ٢ - علوم الحديث ومصطلحه
(عرض ودراسة)
الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م
الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- ٣ - دراسات في فقه اللغة
والثانية في بيروت ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م
الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م
- ٤ - أحكام أهل الذمة (لابن القيم)
تحقيق ودراسة
الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

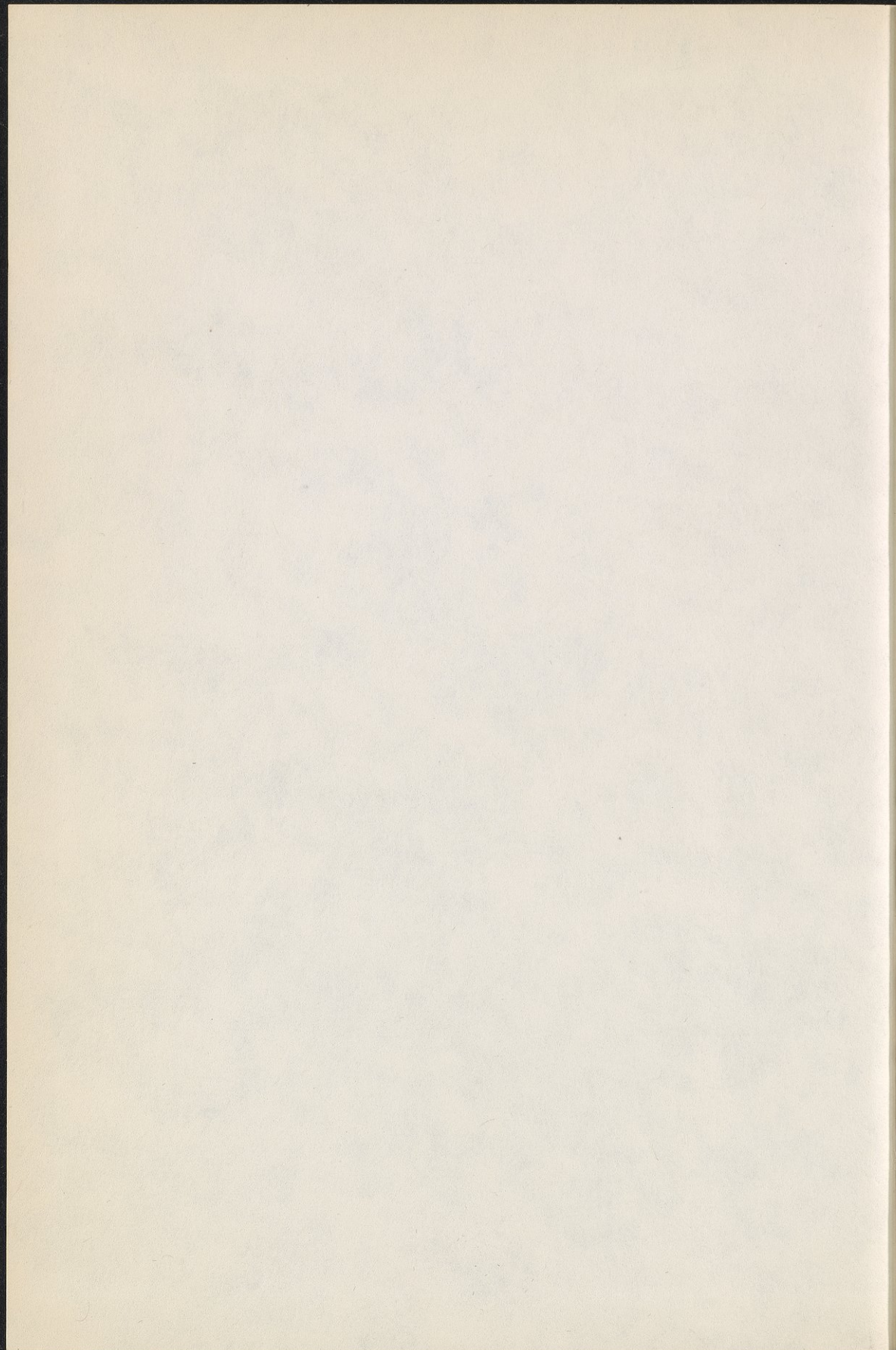
٣٢٨ -

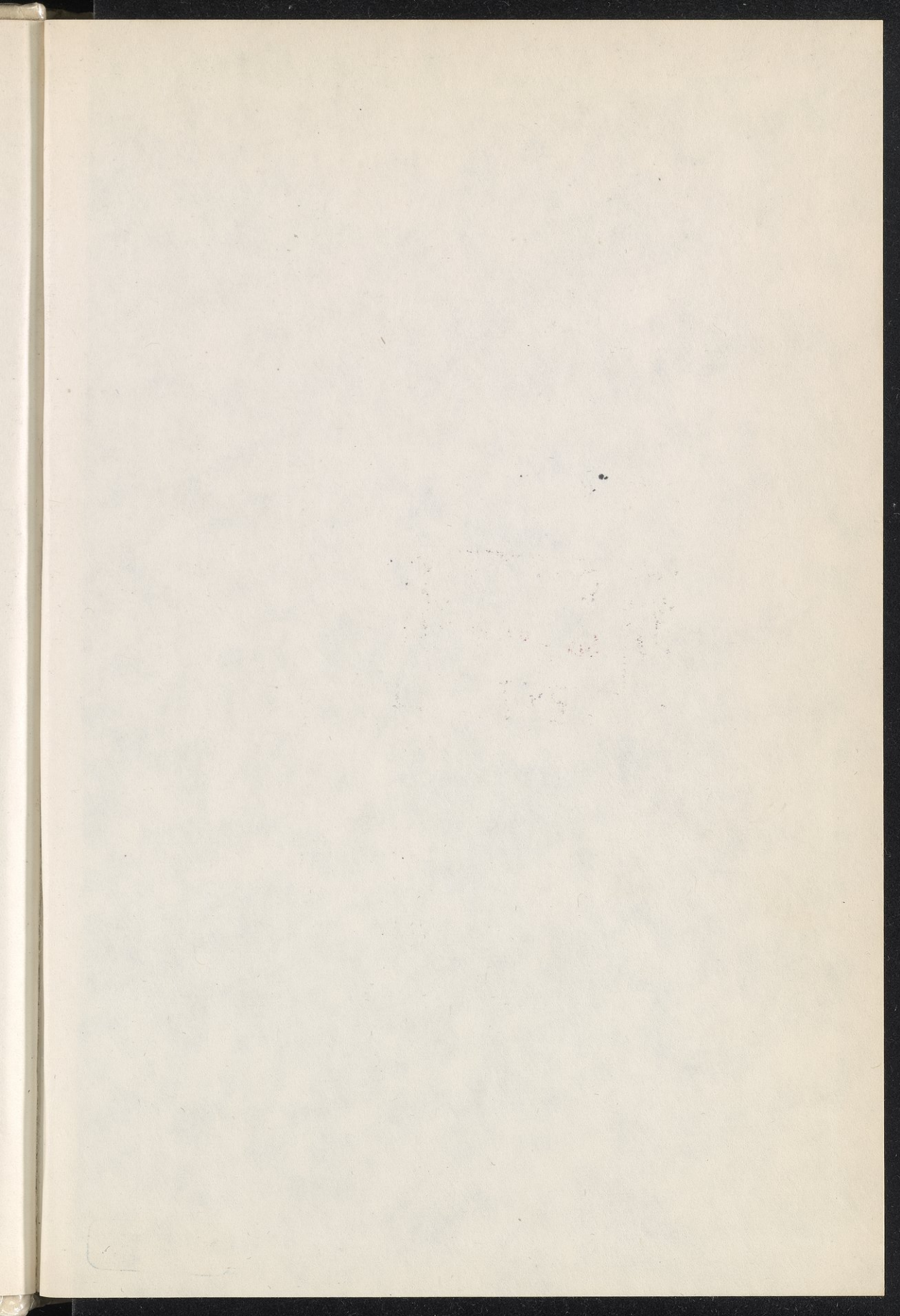
77 44

PB-31455

5-06

cc





NYU - BOBST



31142 00368 9620

BP136.4 .S2 1963

Ulum al hadith, wa-mustalahuhu